



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب / قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند قطرب

(ت ٢٠٦ هـ)

في كتابه

معاني القرآن وتفسير مُشكل إعرابه

رسالة قدّمتها الطالبة

زينب كريم كاظم الزبيدي

إلى مجلس كلية الآداب / جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة

الماجستير

في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ الدكتور

حيدر فخري ميران الزبيدي

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأُخْتِلَافُ

الْأَلْسِنَةِ وَالْوَنُكْمُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمُ

الروم/ ٢٢

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ ((التوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند قطرب (ت ٢١٤هـ) في كتابه معاني القرآن وتفسير مُشكِلِ إعرابه)) المقدمة من الطالبة (زينب كريم كاظم الزبيدي) قد جرى تحت إشرافي في كلية الآداب - جامعة بابل، جزءاً من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها - لغة.

التوقيع:

الاسم: أ. د. حيدر فخري ميران

التاريخ: / ٢٠٢٣م

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

أ.د. سامر فاضل الأسدي

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ: / ٢٠٢٣م

الإهداء

إلى/

مقام من دنى فتدلىّ فكان قاب قوسين أو أدنى النبي المصطفى
وآله صلى الله عليهم، معدن العلم والتقوى.

إلى/

الأكف المتضرعة بالدعاء والديّ الكريمين حفظهما الله..

إلى/

من أمدني بأسباب الصبر والظفر، عطاءً غير ممنونٍ زوجي..

وإلى/

أولادي وإخواني وأخواتي..

...أهدي لكم هذا الجهد المتواضع...

الباحثة



الصفحة	الموضوع
	الآية
	الإهداء
أ-هـ	المقدمة
١٤-١	التمهيد: منهج قطرب النحوي في توجيه القراءات
١١٦-١٥	الباب الأول: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الأسماء
٥٦-١٦	الفصل الأول: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في مرفوعات الأسماء
٣٦-١٧	المبحث الأول: التوجيه النحوي في المبتدأ
٢١-١٧	القول في المبتدأ (الحمْدُ)
٢٣-٢١	القول في المبتدأ (غشاوة)
٢٤-٢٣	القول في المبتدأ (فَمَنْ أَضْطَرُّ)
٢٧-٢٥	القول في المبتدأ (شَهْرُ رَمَضَانَ)
٢٩-٢٧	القول في المبتدأ (فجزاء)
٣٥-٢٩	القول في المبتدأ (عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ)
٣٦-٣٥	القول في المبتدأ (كلمة)
٤٤-٣٧	المبحث الثاني: التوجيه النحوي في (خبر المبتدأ، والفاعل، والنواسخ)
٣٨-٣٧	القول في الخبر (يَوْمُ)
٣٩-٣٨	القول في الفاعل (رَبُّنَا)
٤١-٤٠	القول في اسم كان (فَتَنْتَهُمُ)
٤٤-٤٢	القول في اسم لا (خَوْفٌ)
٥٦-٤٥	المبحث الثالث: التوجيه النحوي في (التوابع)
٤٦-٤٥	القول في نعت (ذُلُولٌ)
٤٨-٤٦	القول في نعت (غَيْرُ)
٥٠-٤٨	القول في نعت (غَيْرُهُ)
٥٢-٥٠	القول في الاسم المعطوف (الملائكة)
٥٤-٥٢	القول في الاسم المعطوف (الصابئون)
٥٦-٥٤	القول في الاسم المعطوف (لباسُ)
١١٦-٥٧	الفصل الثاني: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في منصوبات الأسماء



الصفحة	الموضوع
	ومجروراتها
١٠٤-٥٨	المبحث الأول: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في منصوبات الأسماء
٦٣-٥٨	أولاً: التوجيه النحوي في الحال
٦١-٥٨	القول في (بعوضة)
٦٣-٦١	القول في (خالصة)
٧٦-٦٣	ثانياً: التوجيه النحوي في المفعول به
٦٥-٦٣	القول في (كلمات)
٦٦-٦٥	القول في (الظالمين)
٦٩-٦٧	القول في (إيائي)
٧١-٦٩	القول في (العفو)
٧٣-٧١	القول في (ملة)
٧٤-٧٣	القول في (شهادة)
٧٦-٧٥	القول في (درجات)
٨٠-٧٦	ثالثاً: التوجيه النحوي في المفعول المطلق
٧٨-٧٦	القول في (وصية)
٨٠-٧٨	القول في (معذرة)
٨٢-٨٠	رابعاً: التوجيه النحوي في الظرف: وهو القول في (بينكم)
٩٠-٨٢	خامساً: التوجيه النحوي في خبر كان وأخواتها
٨٤-٨٢	القول في (تجارة)
٨٧-٨٤	القول في (البر)
٨٩-٨٧	القول في (قولهم)
٩٠-٨٩	القول في (حسنة)
١٠٤-٩١	سادساً: التوجيه النحوي في التوابع
٩٢-٩١	القول في النعت (كله)
٩٥-٩٢	القول في الاسم المعطوف (الأرحام)
٩٨-٩٥	القول في الاسم المعطوف (المقيمين)
١٠١-٩٨	القول في الاسم المعطوف (وأرجلكم)
١٠٢-١٠١	القول في الاسم المعطوف (الكفار)



الصفحة	الموضوع
١٠٤-١٠٢	القول في الاسم المعطوف (الجُرُوح)
١١٦-١٠٥	المبحث الثاني: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في مجرورات الأسماء
١٠٧-١٠٥	القول في نعت (مالك)
١١١-١٠٧	القول في (غير) بين النعت والبدل
١١٣-١١١	القول في الاسم المعطوف (الملائكة)
١١٥-١١٣	القول في نعت (رَبَّنَا)
١١٦-١١٥	القول في الاسم المعطوف (الأنصار)
١٩٧-١١٧	الباب الثاني: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الأفعال والحروف
١٣٧-١١٨	الفصل الأول: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في مرفوعات الأفعال
١٢٢-١١٩	القول في الفعل (يُخَدِّعُونَ)
١٢٥-١٢٣	القول في الفعل (تُسَلَّلُ)
١٢٦-١٢٥	القول في الفعل (أُمْتُعْهُ، أُضْطَرُّهُ)
١٢٩-١٢٧	القول في الفعل (يُشْهَدُ، يُهْلِكُ)
١٣٠-١٢٩	القول في الفعل (أَعْلَمُ)
١٣٤-١٣٠	القول في الفعل (يَغْفَرُ، يَعَذِّبُ)
١٣٥-١٣٤	القول في الفعل (سَيَصْلَوْنَ)
١٣٧-١٣٥	القول في الفعل (يَذَرُهُمْ)
١٦٩-١٣٨	الفصل الثاني: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في غير المرفوع من الأفعال.
١٥٥-١٣٩	المبحث الأول: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في منصوبات الأفعال.
١٤٢-١٣٩	القول في الفعل (تُضَارَّ)
١٤٤-١٤٢	القول في الفعل (يُضَاعَفْهُ)
١٤٧-١٤٤	القول في الفعل (يَأْمُرُكُمْ)
١٤٩-١٤٧	القول في الفعل (تَكُونُ)
١٥١-١٥٠	القول في الفعل (تَسْتَبِينَ)
١٥٣-١٥١	القول في الفعل (تُرَدُّ)
١٥٥-١٥٣	القول في الفعل (يَذَرُكَ)
١٥٨-١٥٦	المبحث الثاني: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في مجزومات الأفعال ومبنياتها.



الصفحة	الموضوع
١٥٨-١٥٦	المطلب الأول: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في مجزومات الأفعال.
١٥٧-١٥٦	القول في الفعل (تكونوا)
١٥٨-١٥٧	القول في الفعل (نعف، نُعذَّب)
١٦٩-١٥٩	المطلب الثاني: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في مبنيات الأفعال
١٦٠-١٥٩	القول في الفعل (واتَّخِذُوا)
١٦٣-١٦١	القول في الفعل (كَفَّلَهَا)
١٦٥-١٦٣	القول في الفعل (فَصَّل)
١٦٧-١٦٥	القول في الفعل (أَحْسَن)
١٦٩-١٦٧	القول في الفعل (يَحْسِبَنَّ)
١٩٧-١٧٠	الفصل الثالث: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الحروف.
١٧٣-١٧١	القول في قراءة (لَمَّا، لَمَّا)
١٧٥-١٧٣	القول في (حَتَّى الناصبة)
١٧٧-١٧٥	القول في (لَكَنَّ) بالتشديد والتخفيف
١٨٢-١٧٧	القول في (أَنَّ) بفتح الهمزة وكسرها
١٨٦-١٨٣	القول في (أَنَّ) المصدرية
١٨٨-١٨٦	القول في (أَنَّ) بكسر الهمزة وفتحها
١٩١-١٨٨	القول في (أَنَّ) المصدرية
١٩٢-١٩١	القول في (لَام الأمر)
١٩٤-١٩٢	القول في (إِنَّ)
١٩٧-١٩٥	القول في (أَنَّ)
٢٠٢-١٩٨	خاتمة البحث ونتائجه
٢١٩-٢٠٣	روافد البحث
	ملخص اللغة الانكليزية

المقدمة





عِلْمُ القراءات من العلوم المتعلقة بعلوم القرآن وتفسيره بصورة عامة، وعلم العربية بصورة خاصة لما يحمله من أوجه متعددة في الخطاب العربي ضمن المستويات الصوتية والصرفية والنحوية، وهذه المستويات في سلوكها المتعدد تحمل دلالات انتفع منها المفسرون في توجيه المعنى القرآني عند كل قراءة، ولعل المستويين (الصرفي والنحوي) هما الأشهر من تلك القراءات في ضوء تعدد الحركات المقرأ بها، التي تؤثر تأثيراً كبيراً على صورة البنية الصغرى (الكلمة) أو البنية الكبرى (الجملة)، والقارئ بين هاتين البنيتين أراد أن يعطي معنى تفسيراً يصرح به من خلال تلك القراءة. لأنَّ علم القراءات: (العلم الذي يُعنى بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم، واختلافها معزواً إلى ناقله)^(١). وموضوعه كلمات القرآن من حيث أحوال نطقها وكيفية أدائها، واستمدادها من الأقوال الصحيحة المتواترة عن علماء القراءات الموصولة إلى شخص الرسول الكريم^(٢).

إنَّ المعاني الناتجة من الخلاف القرائي بين القراء إنما في حقيقتها ناتجة من خلاف في المعنى المراد بين قارئ وآخر، فضلاً عما تحدده أصول النحو العربي التي كانت عاملة عند القراء جميعهم بصورة تغلب على العلم الذي ينبغي التأسيس إليه ألا وهو سند الرواية وصحة تواترها، والعلة في ذلك أنَّ القُرَّاء نحويون، ومن لم يكن نحويًا فقد أخذ القراءة عن نحوي، وهذا مدعاة للتعدد في وجوه العربية. وإنَّ من بين هذه الأوجه في الدرس اللغوي كان للنحو نصيب في هذه الدراسة التي نمت وأورقت منذ الدراسة الأولى في مرحلة الماجستير، فقد شغفتني مادة (أساليب اللغوية والقرآنية) التي اعتلى أعوادها الأستاذ الدكتور (حيدر فخري ميران)، حين عرض أصول التباين النحوي بين القُرَّاء والنحويين، وما شدَّ تعلقي بها هو حجم الخلاف بين المعنى ورسم المصحف المتواتر في مصاحف المسلمين، فكان مني أن أبادر لعرض رغبتني في دراسة علم القراءات، فكان من أستاذي ما كان من موضوع (التوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند قطرب (ت ٢١٤ هـ) في كتابه معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه).

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ٣.

(٢) مقدمات في علم القراءات: ٤٨.

ومن خلال الاطلاع على الكتاب المحقق بثلاثة أجزاء، وجدت كمًّا كبيرًا من القراءات القرآنية لا تختلف في جودتها أو عددها عن بقية المصنفات التي أحصت تلك القراءات، بل أنّ قطربًا من متقدمي توجيه تلك القراءات ومفسري معانيها، كيف لا؟!، وهو اللغوي النامق، والمفسر الحاذق الذي أحاط العربية وأحاطته، فكانت عينة البحث مادة غزيرة، ما حدا بي إلى الشروع بكتابة هذا العمل في بابين يسبقهما تمهيدٌ وتذييلهما خاتمة عرضت فيها أهم النتائج.

أمّا التمهيد فحمل عنوانًا (قطرب ومنهجه النحوي في توجيه القراءات)، استعرضت فيه شيئًا مختصرًا عن أثر قطرب في الدرس اللغوي، ومنهجه في القراءة، وأنواع التوجيه في الكتاب. أمّا الباب الأول فكان بعنوان (التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الأسماء) وتضمن فصلين: الفصل الأول: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في المرفوع من الأسماء وانتظمت فيه (تسع عشرة) قراءة، والفصل الثاني: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في منصوبات الأسماء ومجروراتها، وهو على مبحثين: الأول: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في المنصوب من الأسماء، وضمّ (ثلاثا وعشرين) قراءة، والثاني: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في المجرور من الأسماء، وانتظمت فيه (ست) قراءات، وقد غطت القراءات الجزء الأكبر من الرسالة لما تتمتع به الأسماء من كثرة وخلاف عن غيرها من ٦ أقسام الكلام.

أمّا الباب الثاني فكان بعنوان (التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الأفعال والحروف)، وقد تضمن ثلاثة فصول: الفصل الأول وكان بعنوان: (التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في المرفوع من الأفعال)، وانتظمت فيه (ثمان) قراءات، وأمّا الفصل الثاني فكان بعنوان: (التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في غير المرفوع من الأفعال) وضمّ (خمس عشرة) قراءة، واشتمل على مبحثين: المبحث الأول: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في المنصوب من الأفعال وضمّ (سبع) قراءات، والمبحث الثاني: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في المجزوم من الأفعال ومبنياتها، وضمّ (ثمان) قراءات، أمّا الفصل الثالث فكان بعنوان: (التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الحروف) وانتظمت فيه (عشر) قراءات.

وَمَثَلُ هذا الباب عددًا مقاربًا للأسماء بعد دمج الأفعال والحروف، وإنَّما سعت إلى هذا العمل لسببين: الأول: ضعف الخلاف في التوجيه النحوي للحروف، والثاني: تكرار الحروف المختلفة في بقية السور ممَّا دفعني لاستبعادها، فتكرار البحث فيها لا يحقق منفعة في تنظيرها والتعليق عليها.

و هذا المنهج قد استوعب ما يحدث من قراءات، وكانت الآيات تتفاوت مسائل الخلاف النحوي بين القراءتين أحيانًا، وثالثة أحيانًا آخر، ويحمل في كل خلاف من المثنى والثلاث الحركات الإعرابية فما كان في الأصل مرفوعاً فُرى منصوباً أو مجزوراً أو مجزوماً، فيحدث التناوب في القراءة عند كل موضع، وقد يكون القارئ المخالف واحداً أو أكثر بحسب المشهور من الرواية، فكان لي اتخاذ منهج واحد ثابت يستوعب كل حالات الإعراب التي مرت عليها الآية، ألا وهو اعتماد قراءة المصحف الشريف التي بين أيدينا والمشهورة بقراءة حفص عن عاصم، لتكون أساساً نبني عليه الخلاف من إعراب أو بناء، ومن ثم محاكمة القراءات وبيان جودتها وصحتها. يقول د. شوقي ضيف: (يحسن التزام المحقق بقراءة حفص المشهورة التي تطبع على أساسها المصاحف في مصر والعراق والبلاد العربية، تيسيراً للقارئ، حتَّى ينتفع بالكتاب على الوجه الأكمل)^(١). والباحثة من هذا كله قد غاصت في بحار الخلاف، واطلعت على دلالات كل قراءة من تلك القراءات، فشذت قلمها لتساير ما كُتب من هذا الخلاف عند كل قراءة، والذي أعانني في فتح مغاليق النصوص أمران:

الأول: كتب (معاني القرآن) للفرَّاء والأخفش والزَّجاج والنَّحَّاس، مع التباين بين كتاب وآخر من حيث الاهتمام بالإعراب أو التفسير، فالفرَّاء والأخفش غلبت عليهما مسحة الإعراب، والآخرى المعنى والتفسير، بل أنَّ كثيراً من نصوص قطرب كانت تتفق مع أقوال الفرَّاء في التوجيه، وإنَّ خالفه في مواضع محدودة.

(١) البحث الأدبي (طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره): ٢٠٩.



الثاني: كتب النحو العربي؛ مثل الكتاب لسيبويه، وشروح الكتاب كشرحي السيرافي والرّماني، فضلاً عن كتب القراءات ومعاني تلك القراءات، التي شكلت تصوراً واضحاً للباحثة عند كل آية موضع الخلاف.

إنّ الهدف من هذه الدراسة هو كشف الجهد النحوي لقطرب في توجيهه للقراءات القرآنية، وتأتي أهمية البحث أنّه يتابع مرحلة مهمة من مراحل نشوء النحو العربي، لاسيّما مع شخصية متقدمة من القرن الثاني الهجري، ذلك الزمان الذي تأسست فيه النظرية النحوية، لذا يعد بحثنا مراجعة واستقراءً وتحليلاً في الأصول ومراحل التأسيس من جانب، ومن جانب آخر إذا نظرنا إلى الشاهد القرآني محط الدراسة النحوية فإنّنا سنكشف حقيقة علاقة النحو العربي بالقراءات في وقت مبكر بعد أن كثر الخلاف في ما قيل عن القراءات من حيث الرفض والقبول.

-وفي الختام- يطيب لي أن أقدم وافر شكري وعظيم امتناني إلى أستاذي (الأستاذ الدكتور حيدر فخري ميران) الذي لا أمتلك فيه غير الاعتراف بالحسنى والثناء على الجميل فهو العالمُ المؤجّه والفقيرُ النّبِيّ بما أتحنفي به من رعاية أبوية صادقة، وحُسن مشورة، فأشكره على ما بذل من جهد وصبر في قراءة هذه الرسالة حرفاً حرفاً فتشرفت بأرائه السديدة وملاحظاته القويمة، وأدعو الله تعالى أن يمدّ في عمره ويزيده بسطة في الحلم والعلم فينفعنا بعلمه إنه سميع الدعاء. والشكر موصول إلى أساتيد قسم اللغة العربية الذين أفاضوا عليّ بعلمهم وحلمهم، وأخصّ بالذكر (الأستاذة الدكتورة يوسف حسين)، و(الأستاذ الدكتور وائل عبد الأمير) و(الأستاذة الدكتورة عدوية عبد الجبار) و(الأستاذ الدكتور علاء كاظم جاسم)، و(الأستاذ المساعد الدكتور غانم هاني كزار) سائلة المولى أن يحفظهم وينعم بهم لغة القرآن الكريم.

وآخر دعوانا... إن الحمد لله رب العالمين...

الباحثة

التمهيد

منهجُ قطرب النحوي في توجيه القراءات



توطئة:

قطرب: هو أبو علي النحوي محمد بن المستنير بصري المولد والمربي، وقد أقبل مبكرا على دراسة اللغة والنحو، ولزم سيبويه^(١)، وأخذ عن عيسى بن عمر^(٢)، يقول شوقي ضيف: (ونظن ظنا أنه أخذ عن الأخفش؛ لأنه كما قدمنا كان الطريق إلى كتاب سيبويه بعده، وعنه حمله العلماء، وطبيعي أن يحمله عنه قطرب فيمن حملوه، ما دام قد عني بالنحو والتقدم فيه)^(٣)، فخصّ قطرب به وهو (ابن المستنير صاحب المثلث وكان من أهل العربية فجلس لسيبويه يناظره، فلما رآه سيبويه قد احتدّ بالسؤال قال: إنك لقطرب ليل)^(٤). وقطرب: دويبة تجول الليل كله ولا تنام، ويقال فيه أيضا: أسهر من قطرب، وهذا قول أبي عمرو، وغيره يرويه: أسعى من قطرب، لا أسهر، ويقول: هو دويبة لا تستقرّ بالنهار ويحتجّ بقول ابن مسعود: لا أعرفنّ أحدكم جيفة ليل قطرب نهار^(٥).

يعد قطرب من أكابر علماء العربية، فكان قطباً مهماً من أقطابها، له في اللغة وكلام العرب ما يرفع من مقامه في سمو درايته باللهاجات، والأخبار، ولعلنا اذ نتتبع المرويات عن شخصية قطرب من خلال المصنفات فسوف نجد من الحكايات ما تجسد شخصيته العلمية وقوامه المتوقد في اللغة، فقد نقل الجاحظ بيتاً للعجاج عند (باب في ذكر المعلمين) فيقول: (قال العجاج^(٦)):

أَلَيْسَ عَنْ حَوَائِهِ

(١) ينظر: المدارس النحوية (ضيف): ١٠٨.

(٢) ينظر: الفهرست: ٨٤.

(٣) ينظر: المدارس النحوية (ضيف): ١٠٨.

(٤) ينظر: شرح مقامات الحريري: ٤٥٠/٣.

(٥) المصدر نفسه: ٤٥٠/٣.

(٦) ينظر: العين: ٣٠٠/٧، وقيل: هو لأبي الأسود الدؤلي. ينظر: البيان والتبيين: ٢١٠/١.

وهذا المأخذ يجري في الطبقات كلها: من جود وبخل، وصلاح وفساد، ونقصان ورجحان. وما زلت أسمع هذا القول في المعلمين. والمعلمون عندي على ضربين: منهم رجال ارتفعوا عن تعليم أولاد العامة إلى تعليم أولاد الخاصة، ومنهم رجال ارتفعوا عن تعليم أولاد الخاصة إلى تعليم أولاد الملوك أنفسهم المرشحين للخلافة. فكيف تستطيع أن تزعم أن مثل علي بن حمزة الكسائي، ومحمد بن المستنير الذي يقال له قطرب، وأشباه هؤلاء يقال لهم حمقى. ولا يجوز هذا القول على هؤلاء ولا على الطبقة التي دونهم^(١).

يقول شوقي ضيف عن قطرب: (عني بالنحو والتقدم فيه، بل لقد اتخذته حرفة وأداة لتكسبه في تعليم أبناء الطبقة الممتازة ببغداد. وذاعت شهرته في ذلك فاتخذته الرشيد مؤدبا لابنه الأمين، وقربه منه أبو دلف العجلي أحد قواد الرشيد والمأمون النابهيين واتخذاه مؤدبا لأولاده، وظل يعنى بتأديبهم إلى وفاته سنة ٢٠٦ للهجرة. وله في النحو والصرف كتب مختلفة، منها: كتاب العلل في النحو وكتاب الاشتقاق في التصريف، وصنّف بجانب ذلك كتباً متعددة في اللغة مثل: كتاب الأضداد وكتاب خلق الفرس وكتاب خلق الإنسان وكتاب المثلث وهو مطبوع، وكتاب ما خالف فيه الإنسان البهيمة. وكانت له عناية بالذكر الحكيم والحديث النبوي، فألف كتاباً في إعراب القرآن، وكتاباً في غريب الحديث. وكتابه "الرد على الملحدين في تشابه القرآن" يدل على صلته بالمعتزلة، والمباحث الكلامية)^(٢).

كان لقطرب بصمات في العربية والقرآن، فقد جالس أعلام الفكر النحوي، وسمع من عيون البيئة العربية اشعاراً وأقوالاً، ولم يكتفِ بذلك فقد جالس وسمع من قراء اشتهر عنهم بعلم العربية والإقراء، كحمزة، ونافع، والكسائي، ويعقوب الحضرمي، وعيسى بن وردان، وشبل بن عباد، وراويي عاصم (حفص وشعبة)، ويحيى بن مبارك،

(١) البيان والتبيين: ١/٢١١.

(٢) المدارس النحوية (ضيف): ١٠٨.

وورش، وقالون، وخلف، وخلاد بن خالد، والاعور البصري، وغيرهم^(١). ممن أثار في
الدرس اللغوي والقرآني، ومما يأتي بعض الآراء التي حفظتها المصنفات اللغوية عن
قطرب:

أولاً: في مفردات اللغة: اشتهر قطرب في معرفة معاني الألفاظ، ولغات العرب، فينقل
لنا أبو علي القالي قولاً يقول فيه: (وقال قطرب بن المستنير: الذلوق: نبت يشبه
الكراث يلتوى، وهو طيب للأكل)^(٢). ومنها: (الربة الفرقة من القوم: وقال قطرب: الربة
شجرة، وقيل: هي شجرة الخروب)^(٣).

ونقل المرتضى عنه قائلاً: (قال أبو علي قطرب بن المستنير: معنى النسيان
ها هنا الترك؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ
عَزْماً﴾^(٤)، فنسى أي ترك؛ ولولا ذلك لم يكن فعله معصية، وكقوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ
فَنَسِيَهُمْ﴾^(٥)، أي تركوا طاعته فتركهم من ثوابه ورحمته. وقد يقول الرجل لصاحبه: لا
تتسني من عطيتك، أي لا تتركني منها، وأنشد ابن عرفة^(٦):

وَلَمْ أَكُ عِنْدَ الْجُودِ لِلْجُودِ قَالِيَا وَلَا كُنْتُ يَوْمَ الرُّوعِ لِلطَّعْنِ

أي تاركاً)^(٧). كما نقل النحاس عنه كذلك قائلاً: (وقال ابن الإعرابي: البرك طائر
أبيض صغير يسمى الشيق. وقال قطرب: البرنكان كل ما كان من الحمض وسائر
الشجر لا يطول ساقه. وحكى غيره أن البرنكان كساء من صوف له علمان)^(٨).

(١) ينظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه (محقق الكتاب): ٤٦/١-٤٧.

(٢) الأمالي: ٤٢/١.

(٣) عمدة الكتاب: ١٠٣.

(٤) طه/١١٥.

(٥) التوبة/٦٧.

(٦) لم أقف عليه في ديوانه، ونسبه إليه أبو الفتح الكراجي في كنز الفوائد: ٤٠، وينظر: مجمع البيان: ٢٢٩/٢.

(٧) أمالي المرتضى: ١٣١/٢.

(٨) عمدة الكتاب: ١٠٤.

ثانيًا: في النحو:

قال أبو البقاء العكبري: (الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك. وَقَالَ قطرب واسمه مُحَمَّد بن المستنير: لم يدخل لعلّة، وإنّما دخل تخفيفًا على اللّسان)^(١). وبرواية أخرى: وإنّما دخل ليفرق بين الوصل والوقف^(٢). (قال قطرب: وإنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك مُعاقبًا للإسكان، ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك ساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشر الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنّهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان)^(٣).
وأشاد به ابن جني في بعض آرائه، فقال: (وذهب قُطْرُب إلى أنّ (أو) قد تكون بمعنى الواو، وأنشد بيت النابغة^(٤)):

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ

فقال: معناه: ونصفه. ولعمري إنّ كذا معناه. وكيف لا يكون كذلك، ولا بُدّ منه وقد كثرت فيه الرواية أيضًا بالواو: ونصفه. لكن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه: من كون لا شكّ فيه، وهو أن يكون تقديره: ليتما هذا الحمام لنا "إلى حمامتنا"، أو هو ونصفه. فحذف المعطوف عليها وحرف العطف)^(٥).

(١) مسائل خلافية في النحو: ٩٣.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٨٩٨/١.

(٣) الايضاح في علل النحو: ٧٠.

(٤) لم يرد في ديوان النابغة، وقد تمثل به الاشموني في شرحه لألفية ابن مالك: ٣١١/١.

(٥) الخصائص: ٤٦٢/٢.

ونقل ابن الشجري عنه كذلك قولاً: (وقد حكى قطرب أن (إن) قد جاءت بمعنى (قد)، وهو من الأقوال التي لا ينبغي أن يعرج عليها)^(١).

ثالثاً: في الصرف: قال السيرافي: (كأَيّ مشددة والوقوف عليها بغير نون، وبعدها في الفصاحة والكثرة: كائن، على مثال: كاعن، وهي أكثر من الأولى في شعر العرب وقال الشاعر غير ما أنشده سيبويه)^(٢):

فكائنٌ ترى من يلعمي مخطرِبٌ وليس له عند العزائم جول
وقال آخر^(٣):

وَكَائِنٍ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

والوقف على هذا - على ما قاله أبو علي محمد بن المستنير قطرب في القياس - وكائن. ذهب إلى أنها مقلوبة آخرت همزتها، وينبغي - على قوله - أن تكون الألف بعد الكاف منقلبة من ياء)^(٤).

أمّا الزجاج فقد ردّ قول قطرب في اشتقاق كلمة (فاسق)، فقال: (الفاسق أصله عند جميع أهل العربية من قولهم فسقت الرطبة من قشرها إذا خرجت منه ولا تطلق هذه الصفة معرفة بالألف واللام على كل خارج من غشاء وغطاء وستر كان فيه وكان قطرب وحده يذهب إلى أن اشتقاق الفاسق من الاتساع وذكر أن العرب تقول تفسق الرجل في أمره إذا اتسع فيه قال: فكأن الفاسق قد وسع على نفسه من مذاهب الدين ما يخرج فيه غيره فيضيقه على نفسه توقياً للمآثم ولا يجوز على هذا التأويل أيضاً إطلاقه معرفة بالألف واللام على كل من توسع في حال من الأحوال)^(٥).

(١) الأمالي الشجرية: ١٥١/٣.

(٢) لم يُعرف قائله، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٩٦/٢.

(٣) البيت لجريز. ينظر: ديوانه: ٢١.

(٤) شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٤٩٦/٢.

(٥) اللامات: ٤٥.

ونقل النحاس عنه آراء قطرب الكثير، منها: (اشتقاق الرحمن من الرحمة، والرحمن مخصوص، لأنَّ فعلاً في كلام العرب للمبالغة، كما يقال: كسلانٌ للكبير الكسل، فإنَّ لم ترد الكثير قلت: كسلٌ؛ فمعناه: الذي وسعت رحمته كل شيء، وهذا لا يكون لغير الله عز وجل. وفي الجمع بينهما أقوالٌ للعلماء، وقد ذكرناها، فمنها قول العرزمي: الرحمن بجميع خلقه، الرحيم بالمؤمنين. ومن حسنها -وهو مذهب محمد بن يزيد وقول قطرب، ورأيت علي بن سليمان يستحسنه- أنَّه جمع بينهم للتوكيد، والفائدة في التوكيد عظيمة^(١)). كما نقل عنه جمع (بصان) قائلاً: (وحكى قطرب أنَّه يقال بُصانٌ، فجمعه على هذا: أبصنة، وفي الكبير بصنان^(٢)).

رابعاً: روايته للشعر: روت المصادر المعتبرة الكثير من الأشعار المروية على لسانه، وهذه الأشعار وثيقة مهمة تدعم القاعدة اللغوية، فمن ذلك ما جاء به الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) حين قال: (أخبرنا الأخفش قال: أخبرنا ثعلب عن الرياشي عن ذئب يأتي أهل قران فيؤذنيهم في ثمارهم فجاءهم صائد فقال: ما تعطونني أن أخذته؟ قالوا: شاة من كل قطيع. قال: فذهب فجاء به وقد شده فكبروا وجعلوا يتضحكون منه فأحس منهم بالغدر فقطع الحبل ووثب الذئب فوثبوا عليه ليقتلوه. فقال: لا عليكم أن وفيتم لي رددته، فحلوه ليرده فانطلق وهو يقول:

النحل أدعى به ما كان ذو رطب وإن شتوت ففي شاء الأعراب

وبعض الناس يرويه وهو من رواية قطرب:

أما تقود به شاة فنأكلها أو أن تبيعه في بعض الأعراب^(٣)

كما نقل ابن جني عنه الكثير، منها: (أنَّ أبا الحسن حكى أنَّ سكون الهاء في هذا النحو لغة لأزد السراة. ومثل هذا البيت ما رويناه عن قطرب من قول الشاعر:

(١) عمدة الكتاب: ٦٦.

(٢) المصدر السابق: ١٠٥.

(٣) أخبار أبي قاسم الزجاجي: ٤٢.

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوُهُ عَطَشٌ لَا لِأَنَّ عُيُونَهُ سَيَلُ وَإِيهَا^(١)

كما روى عنه في مسألة اعتزامهم ألا تجيء هذه الياء إلا بعد كسرة أو ياء أو ألف لا تكون علمًا للنصب نحو هذه عصاي وهذا مصلاي. وعلى أن بعضهم راعى هذا الموضع أيضًا فقلب هذه الألف ياء فقال: عصي ورحي، وبيا بشري، فقال: (ورويانا أيضًا عن قطرب:

يُطَوِّفُ بِي عِكَبٌ فِي مَعَدٍّ وَيَطْعَنُ بِالسَّمِيلَةِ فِي قَفِيٍّ
فَإِنْ لَمْ تَثَارَنِي مِنْ عِكَبٍ فَلَا أَرَوَيْتُمَا أَبَدًا صَدِيًّا

وهو كثير. ومن قال هذا لم يقل في (هذان غلاماي): "غلامي" بقلب الألف ياء لئلا يذهب علم الرفع^(٢).

إن المتتبع للآيات البيّنات في كتاب الله يلحظ أن الأصل في المصحف الشريف سواء كان في الألفاظ أو التراكيب يقوم على السند الصحيح، وما خرج منها من قراءات لها ما يجانب الطابع النحوي المتأصل في السجدة اللغوية عند هذا القارئ أو ذاك فنجد تغييرًا في البنية هنا أو إعرابًا من رفع أو نصب أو جر أو جزم هناك، وبين الأصل وهو القرآن، والخلاف وهي القراءات كان الجميع يحرص على ضبطه والدقة في مبتغاه الدلالي، فضلًا عن مراعاة السياق من الآيات للوصول إلى أدق الألفاظ من تلك القراءات^(٣).

من المعلوم والثابت أن هناك تباينًا بين المصنفات في المنهج فإذا خص الفراء والأخفش بالإعراب، فإنّ النحاس خص بالمعنى والتفسير وما يرد عنده من قراءات هنا أو هناك غايتها توثيق صحة الأقوال من المعاني المطروحة التي بالأصل لا تخالف قراءة المصحف، أمّا الإعراب، فهو أكثر وأشهر في كتاب الأخفش (ت ٢١٥هـ)، ثم أبو

(١) الخصائص: ١/١٢٩.

(٢) الخصائص: ١/١٧٨.

(٣) ينظر: أصول القراءة القرآنية وموقف النحاة من قراءة حفص بن سليمان: ٢٧.

زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ)، ثم الزجاج (ت ٣١١هـ). أمّا النحاس (ت ٣٣٨هـ)، فقد أفرده في كتابٍ مُستقلٍّ عن المعاني. وأمّا المعنى، فهو أكثرُ عند النحاس؛ لأنّه خصّه بكتابٍ مستقلٍّ، ولم يُدخل فيه الإعراب، ثمّ عند الزجاج، ثمّ عند الفراء، ثمّ عند الأخفش، وهو قليلٌ جدًّا في كتابه. وأمّا التفسير: أي أقوال السلف في مصطلح أصحاب معاني القرآن، فأكثرهم ذكرًا له النحاس، بل يكاد أن يكون ذكره لأقوال السلف أكثر من ذكره لأقوال أهل اللغة والمعاني، وذلك لأنّه نصّ في منهجه في مقدمة كتابه على اعتماد النقل عنهم في ما ورد لهم في التفسير^(١). أمّا قطرب فقد طغى الإعراب على التفسير، وما الإعراب إلّا تحقيق لمعنى أراد أن يحققه من خلال قراءة القراء، وقد سار في كتابه على غرار الفراء والأخفش في ذلك، بل أن كثيرًا من الوجهات النحوية كانت للفراء بالنص أو ما يشابهه من وقع الحافر على الحافر، إلّا أن بصمة قطرب واضحة في التحليل والدلالة للقراءات وتبيان أصحها وأحسنها حتّى وإن خالفت رسم المصحف.

إنّ قطربًا من خلال عمله في دراسة القراءات لم يكن ينظر إليها بوصفها سلسلة متواترة من الإقراء بل كان يدرك الوجه النحوي الذي بالإمكان أن يخرج القارئ فيه قراءته ويحوك حول دراية النحو وكلام العرب وبيان أصوبها، لذا جاءت توجيهاته على صور مختلفة تحقّقها طبيعة القراءة والموضوع الذي قال به النحويون من خلاف أو اتفاق، وقبل أن أعرض منهجه في ذلك كان لزامًا علينا عرض فكرة التوجيه في الدراسات اللغوية، فالتوجيه اصطلاحًا: يراد منه جعل الكلام موجها ذا وجه ودليل؛ إذ يختص ببيان الوجه المقصود من القراءة واللغة والتفسير أو تلمّس الأوجه المحتملة التي يجري عليها التباين القرآني في مواضعه سواء كانت هذه الوجوه نقلية أم عقلية^(٢). لأنّ التوجيه عند علماء القراءات يقصد منه تبيين وجوه القراءات والايضاح عنها والانتصار لها^(٣). تقول د. بزواية مختار: (ومعنى هذا أنّ النحوي قد تعرض له قراءة

(١) ينظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم: ٢٦٤.

(٢) ينظر: التجديد في توجيه القراءات القرآنية، محمد إسماعيل المشهداني، مجلة جامعة زاخو، كردستان، مج: ١،

ع: ٢، ٢٠١٣، ص: ٢٥٩-٢٦٠.

(٣) ينظر: شرح الهداية: ١/١٨.

قرآنية بأكثر من وجه عربي كأن ترد بالرفع والنصب أو بغير ذلك، فيحاول أن يعمل فكره النحوي لإيجاد حل يؤمن من خلاله تفسيراً يجعل الحالة الذهنية المدروسة تتطابق والقواعد النحوية التي يحتكم إليها مذهب النحوي، فيجعل للنص وجهاً مقبولاً في العربية جائزاً عند دارسيها^(١).

إن حصر القراءات القرآنية عند قطرب في كتابه (معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه) لم يكن بالأمر اليسير، لأن قطرباً لم يكن بذي منهج واحد وثابت، بل تنوعت توجيهاته، وتأويلاته، وترجيحاته، حتّى أننا لا نبالغ إن قلنا: إن له منهجاً ترفع فيه عن الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأنّ همّ قطرب لم يكن بالرواية قدر اهتمامه بالجانب اللغوي الذي يمنح القراءة صحة قراءتها. وقد اتسم منهجه بالاتي:

أولاً: توجيه القراءات القرآنية الواردة مع بيان المعنى، من نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٢)، قال قطرب: (قراءة الحسن ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾، وينصب ﴿الْأَرْحَامَ﴾ كأنه قال: واتقوا الأرحام. ﴿الْأَرْحَامَ﴾ نصب هي قراءة ابن عباس. وقراءة أبي عمرو ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ يخفف و﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ يثقل. وقراءة أهل الكوفة ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ تفاعلون. قراءة الأعمش ﴿الْأَرْحَامَ﴾ بالخفض، يردّها على الباء في ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ كأنه قال: تساءلون بالأرحام؛ وهذا مثل: مررت به وزيد؛ والأكثر في اللغة: مررت به وبزيد؛ لا يردّ مظهرًا على مضمّر^(٣).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةً﴾^(٤)، قال قطرب: (الحسن ﴿أَذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ وأهل المدينة وأبو عمرو ﴿أَذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ بالإضافة وترك التثوين، ﴿وَرَحْمَةً﴾ بالرفع، قراءة ابن مسعود وأبي ﴿أَذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ ﴿وَرَحْمَةً﴾ يجزّ الرحمة؛ إذا لم تُضِف صَارَ خَبَرًا عن (أَذُنُ) وإذا أُضِف صارت الخبر؛ كأنه قال: ﴿أَذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ كأنه قال: (يرهم لكم)، وإذا رفع (الرحمة)، فكأنه قال: ﴿وَرَحْمَةً﴾

(١) التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية (بعض الآيات نموذجاً)، د. بزواية مختار، مجلة دراسات معاصرة، الجزائر، س: ٢، مج: ٢، ع: ٢٠١٨، ص: ٣٥١.

(٢) النساء/١.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٠٥/٢، ٦٠٦.

(٤) التوبة/٦١.

خَيْرٌ لَّكُمْ ﴿فَكَأَنَّهُ قَالَ: ﴿أَذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ وَأَذُنُ رَحْمَةٍ. فَكَأَنَّ ﴿أَذُنُ خَيْرٍ﴾ من قول الناس هو أَذُنٌ؛ والمعنى عِنْدَنَا مِنْ: أَذِنَ لَهُ يَأْذِنُ؛ أي اسْتَمَعَ مِنْهُ وَأَصْغَى إِلَيْهِ^(١).

ثانيًا: توجيه القراءات القرآنية مع بيان الإعراب، من نحو قوله تعالى ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٢)؛ إذ يقول قطرب: (قراءة الحسن وأبي عمرو ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾، على ليس خوفٌ عليهم، وهو أحسن)^(٣)، وَأَنَّ (الرفع حسنٌ إذا كَرَّرْتَ (لا) مرتين مثل لا رجلٌ فيها ولا امرأة)^(٤)، وبذلك تكون قراءة النصب عنده لغة، فيقول: (لغة تميم ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ على النفي، وقد حُكِيت عن الحسن وهي قراءة عيسى بن عمر)^(٥)، ومنه قوله تعالى ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ اضْطَرَّهُ﴾^(٦)، إذ يقول قطرب: (قراءة ابن عباس ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ اضْطَرَّهُ﴾ على الأمر مجزومٌ. قراءة الحسن وأبي عمرو ﴿ثُمَّ اضْطَرَّهُ﴾ على الخبر، قراءة الحسن والحارث بن أبي ربيعة وشيبة ونافع وأبي جعفر ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ من مَتَعَ على الخبر، قراءة أخرى ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا﴾ من أَمْتَعَ^(٧).

ثالثًا: توجيه القراءات القرآنية بالإعراب دون المعنى، من نحو قوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾^(٨)، قال قطرب: (الحسن ﴿وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ﴾. أبو عمرو ﴿وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ﴾ يرفع على الابتداء للباس؛ والنَّصْبُ على ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسَ التَّقْوَىٰ﴾^(٩).

(١) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٨٨٥/٢.

(٢) البقرة/٣٨.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٤٢/١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) البقرة/١٢٦.

(٧) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٦٠/١.

(٨) الأعراف/٢٦.

(٩) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٧٨٢/٢.

رابعاً: توجيه القراءات القرآنية من دون معنى أو إعراب. من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾^(١)، قال قطرب: (أبو عمرو) ﴿وَلَا تَقْبَلُ﴾ ﴿وَلَا تَتَفَعَّاهُ﴾^(٢) (بالتاء)^(٣).
 (الحسن وأبو عمرو... بإسكان الشين، وهي لغة تميم، وكان أبو عمرو يقول: (عَشْرَة)
 أحياناً، وهي الأصل)^(٥).

خامساً: توجيه قراءة واحدة دون أخرى إعراباً، من نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾^(٦)، قال قطرب: (قراءة الحسن) ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾، كأنه قال: وتلعنهم الملائكة والناس، فرفع بالفعل؛ ومثله في الكلام: عجبْتُ من قيام زيد وعمرو؛ أي: ويقوم عمرو لأنه فاعل في المعنى)^(٧). ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ﴾^(٨) بالنون، أبو جعفر وشيبة ونافع ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالياء ورفع النون)^(٩).

سادساً: ذكر القراء عند كل قراءة واسناد مخالفهم بقراءة ابن مسعود وابن عباس. من نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا﴾^(١٠). قال قطرب: (قراءة أبي عمرو) ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ﴾ بالرفع؛... لأنها قد تضار، إلا في لغة من قال: عَضُ وشَمُ، وذلك قليل؛ أو على لغة من قال: لا يُعِدُّ الله فلاناً، ولا يغفر الله له، فيرفع على التشبيه بالخبر؛ لأنه في لفظه وهو دعاء. قراءة الحسن ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ﴾ بالفتح، وذلك حسن على

(١) البقرة/٤٨.

(٢) البقرة/١٢٣.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١/١٤٣.

(٤) البقرة/٦٠.

(٥) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١/١٥٤.

(٦) البقرة/١٦٤.

(٧) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١/١٦٣.

(٨) البقرة/٥٨.

(٩) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١/١٤٥.

(١٠) البقرة/٢٣٣.

النهي. ابن عباس (لا تُضارَر) بالجزم ويُضاعِفُ، وذلك حسنٌ لولا مخالفة الكتاب^(١). وكذلك في قراءة قوله تعالى: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢)؛ قال قطرب: (الحسن وأبو عمرو (قال أعلم أن الله) الأعمش، وحُكيث عن ابن مسعود (قال أعلم أن الله) على الأمر)^(٣).

سابعًا: ترجيح القراءة على أخرى وهو كثير، من نحو قوله تعالى ﴿فَمَنْ تَبِعْ هَدَايَ﴾^(٤)، قال قطرب: (وهي الأحسن، عبد الله بن أبي اسحق ﴿فَمَنْ تَبِعْ هُدًى﴾ و﴿مَحْيًى﴾^(٥)، وهي لغة فاشية في أهل العالية وبعض هذيل وبعض فزارة)^(٦). ومنه قوله تعالى ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ﴾^(٧)، قال قطرب: (الاعرج ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ﴾ و﴿مَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾^(٨)، يسكن الياء، وذلك شاذ لا يؤخذ به؛ لأنه يجمع بين ساكنين بغير تثقيب. وقراءة العامة بالنصب لتحرك الياء لئلا يلتقي ساكنان وهي الجيدة)^(٩).

ثامنًا: أكثر ما يُشاع عند قطرب ذكر أسماء القبائل واللهجات، من نحو ذلك تعقيبه على قوله تعالى ﴿مَنْ بَقَلْهَا وَفُتَّأَتْهَا﴾^(١٠)، قال قطرب: (بضم القاف وقرأ سائر القراء وَفُتَّأَتْهَا وهي لغة أهل الحجاز)^(١١). ومنه قوله تعالى ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ﴾^(١٢)، قال قطرب: (أبو عمرو وعاصم ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ يكسر النون، شبيهة ونافع والأعمش ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ يرفع نون (مَنْ). ولغة عكِلٍ (فَمَنْ اضْطُرَّ) بكسر الطاء في كل

(١) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٧٩/١.

(٢) البقرة/٢٥٩.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٨٦/١.

(٤) البقرة/٣٦.

(٥) الأنعام/١٦٢.

(٦) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٤٠/١.

(٧) البقرة/٤٠.

(٨) الأنعام/١٦٢.

(٩) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٤٣/١.

(١٠) البقرة/٦١.

(١١) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٤٧/١.

(١٢) البقرة/١٧٣.

مُضَاعَفٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ وكذلك يقولون: قد صِدَّ، وِرِدَّ؛ كأنَّهم توهموا اضْطُرَّ، ثم أَلْقُوا حركة الرَّاءِ الأولى على الطاء^(١). وغيرها الكثير.

تاسعاً: ذكر القراءات والقراء من دون توجيه وهذا ما استبعدناه إلا في مواضع تخدم القاعدة النحوية، من نحو ذلك قال قطرب: (أبو عمرو والأعرج ﴿وَقَاتِلُوا وَقُتِلُوا﴾^(٢)، الحسن ﴿وَقَاتِلُوا وَقُتِلُوا﴾ عمر بن عبد العزيز (و قَتَلُوا وَقُتِلُوا)^(٣).

(١) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٦٤/١، ١٦٥.

(٢) ال عمران/١٩٥.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٥٥٥/٢.

الباب الأول

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية

في الأسماء

الفصل الأول: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في مرفوعات الأسماء.
الفصل الثاني: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في منصوبات الأسماء
ومجروراتها.



الفصل الأول

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في مرفوعات الأسماء



المبحث الأول: التوجيه النحوي في المبتدأ

المبحث الثاني: التوجيه النحوي في (خبر المبتدأ، والفاعل، والنواسخ)

المبحث الثالث: التوجيه النحوي في (التوابع)

المبحث الأول: التوجيه النحوي في المبتدأ

القول في المبتدأ (الحمد)^(١).

اختلف القُرَّاء في أول الفاتحة في حركتي الدال واللام من لفظ الجلالة، وهي قراءات تعود في حقيقتها إلى مرجعيات لهجية تارة، وقواعدية تارة أخرى بحسب ما تتقبله العربية من وجوه، فضلاً ما أثبتته بعض المصنفات فيما يمكن وصفه بالقراءة الشاذة التي فقدت بنداً من بنود القراءة الصحيحة، وهذا يحال بشكل من الأشكال إلى ما انضوت إليه بعض تلك اللهجات. وإن كان الرفع هو الأشهر وإليه انصرف رسم المصحف الذي أقره القُرَّاء والنحويون بوصفه قرينة بصحة الإقراء. قال القُرَّاء: (اجتمع القُرَّاء على رفع (الحمد)). وأمَّا أهل البدو فمنهم من يقول: (الحمد لله)، ومنهم من يقول: (الحمد لله) فيرفع الدال واللام^(٢).

أمَّا قطرب فقد تناول هذه القراءة في غير موضع، ناقلاً ومعالجاً، ومحاوِراً، إذ يستثمر قطرب دور اللهجات في هذه القراءة التي تخرج عن العربية ونظامها المعروف، لذا سأقف عند هذه المواضع لتبيان مراد قطرب منها:

الموضع الأول: قال: (الحمد لله قراءة العامة بالرفع، وسنخبر عن اللغات فيها إن شاء الله)^(٣). وهو ههنا قد وافق الأشهر الذي عليه يؤول إجماع القراء وهذه القراءة هي المأثورة^(٤). قال الاخفش: (رفعه على الابتداء. وذلك أن كل اسم ابتدأته لم توقع عليه فعلاً من بعده فهو مرفوع، وخبره إن كان هو هو فهو أيضاً مرفوع، نحو قوله ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾^(٥)، وما أشبه ذلك. وهذه الجملة تأتي على جميع ما في القرآن من المبتدأ فافهمها. فإنما رفع المبتدأ ابتداءً (إياه)^(٦).

(١) عند قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الفاتحة/١.

(٢) معاني القرآن (للقراء): ٣/١.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٤/١.

(٤) معاني القراءات: ١٠٨/١.

(٥) الفتح/٢٩.

(٦) معاني القرآن (للاخفش): ٩/١.

الموضع الثاني: قال: (...)(الْحَمْدُ لِلَّهِ) قراءةُ العامّة بالرفع على جَمَامِ المتكلم، لأنّه أوّل لفظه، والاسم قبل الفعل، فبدأ بأثقل الحركة فألقاها، واحتمل أثقل الحركات لجَمَامِهِ وهي الرفعُ، وأمّا القراءةُ بالنَّصْبِ كأنّه قال: أحمّدُ الله حمداً؛ ولغةُ تميمٍ يقولون: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) بالكسر. وحُكي عن بعض ربيعة (الْحَمْدُ لِلَّهِ) بضم اللام كأنّهم أتبعوها الذّال؛ كما قالوا: أَقْتُلْ، أَسْكُنْ؛ وابنُ يُعْفَرُ؛ وذلك شاذٌّ ولا يُستحسنُ في قراءةٍ ولا كلامٍ^(١).

ففي هذا النص سماحة النصب إلى جانب الرفع، فالأخير سنة الإقراء أمّا الأول فهو ما تحتمله العربية، من قولهم: أحمّدُ الله حمداً، قال الاخفش: (وبعض العرب يقول (الْحَمْدُ لِلَّهِ) فينصب على المصدر، وذلك أنّ أصل الكلام عنده على قوله (حَمداً لله) يجعله بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنّه جعله مكان "أَحْمَدُ" ونصبه على "أَحْمَدُ" حتّى كأنّه قال: "أَحْمَدُ حَمداً" ثم ادخل الألف واللام على هذه)^(٢). فأما القرآن فلا يُقرأ فيه (الْحَمْدُ) إلّا بالرفع، لأنّ السّنة تتبع في القرآن، ولا يُلتَقَتُ فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قد قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة، والرفعُ القراءَةُ، ويجوزُ في الكلام أن تقول: الحَمْدُ تريد أحمّدُ الله الحَمْدَ فاستغنيت عن ذكر (أَحْمَدُ)؛ لأنّ حال الحَمْدُ يجب أن يكون عليها الخلق، إلّا أنّ الرفعَ أحسنُ وأبلغ في الثناء على الله عزّ وجلّ^(٣). وهذا الأمر (ليس بمختار؛ لأنّ المصادر تُنصّب إذا كانت غير مضافة، وليس فيها ألف ولام، كقولك: حَمداً، وشكراً، أي: أحمّدُ وأشكُر. وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى فيما أخبرني عنه أبو الفضل محمد بن أبي جعفر المنذري العدل)^(٤). فتغلب إنّما ردّ هذه القراءة لإضافتها وتعلقها بالألف واللام. وهو ما سيذكره قطرب لاحقاً، أمّا قراءة (الْحَمْدُ لِلَّهِ) من قول تميم بالجر، فقد ردها قطرب؛ لأنّها قراءة مرذولة، وهي قراءة الحسن البصري^(٥)، إذ وقع بكسر الدال اتباعاً لكسرة لام الجر بعدها^(٦).

(١) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٩/١.

(٢) معاني القرآن (للأخفش): ٩/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه (الزجاج): ٤٥/١.

(٤) معاني القراءات: ١٠٨/١.

(٥) الإبانة في معاني القراءات: ١٢٠.

(٦) ينظر: اتحاف فضلاء البشر: ١٦٢، ٢٦٢، ٣٦٣.

وكذلك ردَّ ما حكى عن ربيعة قولهم: (الحمدُ لله)، من غير قراءة السبعة، فقد قرأ بها إبراهيم بن أبي عبلة الحمد كله لله بضم اللام الأولى، (فإنَّهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمتان مثل: الحُلم والعُقُب ولا تُنكرن أن يُجَعَلَ الكلمتان كالواحدة إذا كثر بهما الكلام. ومن ذلك قول العرب: (بأبًا) إنَّما هو (بأبي) الياء من المتكلم ليست من الأب فلمَّا كثر بهما الكلام توهموا أنَّهما حرف واحد فصيروها ألفاً^(١). وفي القراءتين بعد في العربية، ومجازها الاتباع^(٢). قال الزجاج: (وقد رُوي عن قوم من العرب: الحمد لله، والحمد لله، وهذه لغة من لا يُلْتَفَتُ إليه ولا يتشاغل بالرواية عنه. وإنَّما تشاغلنا نحنُ برواية هذا الحرف لِئَحْذَرَ الناس من أن يَسْتَعْمِلُوهُ أو يَظُن - جاهل أنَّه يجوزُ في كتاب الله عزَّ وجلَّ، أو في كلام، ولم يأت لهذا نظير في كلام العرب، ولا وجه له)^(٣).

الموضع الثالث: وفيه يظهر قطرب محتجًا من كلام العرب في قبول قراءة الرفع والنصب، ويسوِّغ لغة الجر. فقال في الرفع: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ)) رفع على جمام المتكلم؛ لأنَّه أول لفظه، والاسم قبل الفعل، واحتمل أثقل الحركات لجمامه، وهي الرفع^(٤).

- وقال في النصب: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ)) فعلى إضمار فعلٍ، (أحمدُ الله حمدًا) وهو لكال المتكلم؛ لأنَّه إذا قال: (أحمدُ الله) فقد فرغ من الجمام وصار إلى الكلال، فكانت أخف الحركات أولى به^(٥). واحتج بحجج عقلية وعقلية تتساق إلى أدلة نحوية صرفية، فينقل فينقل عن العرب قولهم: (العجبَ لزيد)، و(الخيبةَ له)؛ كأنَّه قال: عجبْتُ عجبًا، وخاب خيبة^(٦). وهذه الصيغة عند قطرب تسلك ثلاثة اتجاهات:

(١) معاني القرآن (للفراء): ٣/١.

(٢) الإبانة في معاني القراءات: ١٢٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٤٥/١-٤٦.

(٤) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٤٣/١.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

أحدها: ما جاء من المصادر للدعاء فيُنصب على إضمار فعل من نحو: أحمد الله حمداً، كقولهم: تَبَّأَ لَهُمْ، وَخِيْبَةً، وَعَجَبًا لَزِيدٍ وَكَرَمًا^(١). من نحو قوله تعالى ﴿فَتَعَسَّأَ لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾^(٢) على تَعَسَّأَ تَعَسَّأَ. وقوله: ﴿فَسُحِقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾^(٣)، أي: فسحقوا سُحِقًا. و﴿أَلَا بُعْدًا لِمَدْيَنَ﴾ يريد: بَعَدَتْ بُعْدًا^(٤).

ثانيها: ما جاء من هذا الدعاء وليس بمصدر، وقد أضيفت إلى الكاف، فإنه مرفوع على الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾^(٥)، وكذلك ويح له، وويس له، كله مرفوع على الابتداء^(٦). (وبعض العرب تنصبه فيقول: ويلاً لزيد، وويحاً لعمر، وعلى مثل ما ذكرنا قال جرير^(٧):

كسا اللوم خُصرة في جُلودنا فويلاً لتيم من سراييلها الخضر

أنشده بعضهم نصباً^(٨). إِلَّا أَنَّ الأشهر الرفع، فقالوا: عجبٌ لك، وخيبةٌ لزيد على الابتداء، فالنصب أحسن على المصدر لا لغيره^(٩).

ثالثها: (إذا دخلت ألف ولام كان الرفع أحسن وأكثر؛ إذا قلت: العجبُ له، والخيبةُ لزيد، لتمكنه ومعرفته)^(١٠).

هذه الأحوال في البنية التي عرضها قطرب سواء كانت مصدراً أو غير مصدر، كانت تسوغ جواز النصب من أقوال بعض العرب ومرويات الشعر المسموع من غير المشهور، إِلَّا أَنَّ طرح الحال الثالثة إنما تسري بشكل واضح على أصل الآية من

(١) المصدر نفسه.

(٢) محمد/٨.

(٣) الملك/١١.

(٤) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٤٥/١.

(٥) الجاثية/٧.

(٦) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٤٤/١-٤٥.

(٧) حسب محقق كتاب معاني القرآن (فويل)، وهناك رواية أخرى في ديوان جرير:

كسا اللوم تيمًا خُصرةً في جلودها ... فيا خزي تيم من سراييلها الخضر. ينظر: الديوان: ٥٩٦.

(٨) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٤٥/١.

(٩) المصدر السابق: ٤٦/١.

(١٠) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٤٦/١.

وجوب الرفع دون النصب على الرغم من تسويغ النصب ممّا كان من غير ألف ولام في تعساً وحمداً ووبلاً، ولعلنا في مدار البحث نلاحظ إجابة قطرب دون غيره على صحة الرفع من دون النصب الذي ساقه ثعلب في رد هذه القراءة.

وقال في الجر هي لغة عبس^(١)، فضلاً عن تميم في نصه السابق^(٢)، فقال: (وبعضُ) (وبعضُ العربِ من عبسٍ يقول: (الحمد لله)، فيكسرُ؛ أرادوا إسكان الدال لكثرة الاسم في كلامهم، فأرادوا حذف الحركة... لَمَّا كَثُرَ في كلامهم، وَكَمَا قالوا: هذا زيدُ بن عمرو فحذفوا التتوين، فَلَمَّا لم يصلوا إلى إسكان الدال لسكون الميم قبلها حَرَكُوهَا بكسر على توهُم النقاء الساكنين، وكأَنَّ الكسر أولى بها لِأَنَّهَا مصدر، والفعل إذا حرك لالتقاء الساكنين حول بكسر نحو (اضرب الرجل)، و (خذ المال)، فكسرت لَمَّا كانت مصدر هذا الفعل، كما قالوا: حذارٍ ومناعٍ فكسروا لَمَّا كان المعنى: احذر وامنع^(٣). وهذا التأويل قد لا يكون صورة متخيلة عن هذا التغيير بغية التعيد الصرفي، والحق أنَّها (كلمة كثرت على ألسن العرب حتَّى صارت كالاسم الواحد فتثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضَمَّةٌ بعدها كسرة، أو كَسْرَةٌ بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إِبِلٍ فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم^(٤)).

القول في المبتدأ (غشاوة)^(٥)

أجمع أكثرُ القراء على قراءة (غشاوة) بالرفع، وقرأها بعضهم بالنصب (غشاوة)، واستند كل فريق إلى مسوغاته، ملتصقا أدلته، وانفق القراء عامة على قراءتها بإثبات الألف وكسر الغين (غشاوة)، في حين قرأ بعضهم بإثبات الألف وفتح الغين (غشاوة)، وقرأ آخرون بإسقاط الألف وفتح الغين؛ (غشوة)، وممّا يأتي تفصيل لذلك. قال قطرب:

(١) ينظر، معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٤٣/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٩/١.

(٣) المصدر السابق: ٤٧/١.

(٤) معاني القرآن (للقراء): ٤٧/١.

(٥) عند قوله تعالى ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ البقرة/٧.

(قراءة الحسن [غشاوة]... وهي لغة قريش وقد جاء عنه وعن أبي رجاء (غشوة)؛ عن أحدهما (غشوة) وعن الآخر (عشاوة) وفي اللغة غشاوة، وغشاوة، وغشوة، ولا نعلمه فُرئ بها. قراءة الأعمش (غشاوة بالنصب. أمّا الرفع فعلى الابتداء، وأمّا النصبُ على: وَخَتَمَ غِشَاوَةً)^(١).

يلحظ أنَّ الخلاف قائم على العامل المتحقق أو غير المتحقق (المضمر)، فالرفع إنَّما هو من العامل المعنوي في الابتداء وهو المتأخر عن الخبر في (على سمعهم)، فد(الختم ليس يقع على الأبصار. إنَّما قال: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ ثم قال: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً﴾ مستأنفا)^(٢). أي: هو توجيه بالمناسبة المعنوية بين الختم والموسوم به (القلوب، والسمع)، أي: أنَّ الختم يجوز معنويًا بأن يكون وسمًا للقلوب والأسماع، فيكون الختم عليهما، في حين ينقطع معنى الختم عند ذلك، ليستأنف معنى جديدًا، يتناسب والغشاوة التي تتناسب معنويًا مع (البصر)، ما يترتب عليه استئناف العبارة بالابتداء والاختبار، فيكون الجار والمجرور (وعلى أبصارهم) خبرًا مقدمًا، للمبتدأ المؤخر (غشاوة)^(٣). وعند الكوفيين بالصفة^(٤).

أمّا النصب فبإضمار ذلك العامل سواء كان بمعنى ختم أو جعل، وتعبير الفراء (ولو نصبتها بإضمار (وجعل) لكان صوابًا)^(٥). وله في ذلك حجتان: الأولى؛ ما نقل عن قراءة عاصم... والثانية؛ بحملها على ما جاء في سورة الجاثية ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾^(٦)، (ولعل المفضل والفراء أرادا القياس على سورة الجاثية، التي يكون عاملها

(١) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٣٢/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٣٦/١.

(٣) ينظر: أصول القراءة القرآنية: ١٤٠.

(٤) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١٨٦/١.

(٥) معاني القرآن (الفراء): ١٣/١.

(٦) الجاثية/٢٣.

ظاهراً غير مضمر وهو (جعل)، وما الإجماع إلا حجة عليهما)، فكيف يُحمل المضمر في النص الأول على الظاهر في النص الثاني^{(١)؟!}.

القول في المبتدأ (مَنْ اضْطُرَّ)^(٢).

قال قطرب: (أبو عمرو وعاصم) (فَمَنْ اضْطُرَّ) يَكْسِرُ النونَ. شبيهةٌ ونافعٌ والأعمشُ ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ يرفعُ نُونَ (مَنْ). ولغةٌ عُكْلٍ (فَمَنْ اضْطُرَّ) بكسر الطاء في كل مُضاعَفٍ لم يُسَمَّ فاعله؛ وكذلك يقولون: قد صَدَّ، ورَدَّ؛ كأنَّهم توهَموا اضْطُرَّ، ثم ألقوا حركةَ الرَّاءِ الأولى على الطاء)^(٣).

يستعرض قطرب الحرف (مَنْ)، والفعل (اضطر) بين موقف القراء من جهة، وإحدى اللهجات العربية المسماة (عُكْلٍ)^(٤) من جهة ثانية، في موقف تتناوب فيه المسائل الصوتية والصرفية والنحوية، وإن كان ظاهراً الجانب النحوي لما يترتب على الفعل من تبدل وتحول في صيغتي المبني للمعلوم والمجهول. فضلاً عن تغير حركة البناء الواقعة عند الموصول (مَنْ) من السكون إلى الضم في حالة يكون المتكلم فيها خاضعاً لقانون التيسير والتسهيل الصوتي عند الكلام دون الوقف. لذا ساقف عند هذين الصنفين بشيء من التروي لمعرفة هذا التغير وموقف قطرب من ذلك.

١. مَنْ: جازمة للفعل المضارع^(٥)، وحركتها البناء على السكون؛ لكونها بعض أجزاء الاسم كحال الموصولة منها^(٦)، من نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾^(٧)،^(٧) (وكان المازني يقول: الجزم قطع الإعراب. فمعنى جزم الفعل المستقبل قطع الإعراب عنه، وذلك أَنَّ الفعل المستقبل، عنده وعند جميع البصريين، إنما يعرب إذا وقع موقع اسم. فقولك مررت برجل يقوم، تقديره مررت برجل قائم، وكذلك محمد

(١) أصول القراءة القرآنية: ١٤١.

(٢) عند قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ﴾ البقرة/١٧٣.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٦٤/١، ١٦٥.

(٤) عُكْلٌ من بني تميم. وبنو قُشَيْرٍ من عكْلٍ، وبنو قُشَيْرٍ بن كعب من قيس، ينظر: العين: ٣٦/٥.

(٥) شرح قطر الندى: ٨٥، ارشاد السالك إلى حل الفية ابن مالك: ٧٩٦/٢.

(٦) المسائل الحلييات: ٣٢٠، شرح المقدمة المحتسبة: ١٧٧/١.

(٧) النساء/١٢٣.

ينطلق، تقديره محمد منطلق. قال المازني: فإذا قلت زيد لم يقم، فقد وقع الفعل موقعاً لا يقع فيه الاسم، فرجع إلى أصله وهو البناء^(١). فإذا ما جيء بعدها بساكن لجأ النحويون إلى الكسر لئلا يلتقي ساكنان، فقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ﴾: شَرَطُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ^(٢)، والجواب محذوف، أي: فلا مؤاخذه عليه^(٣). أو (فأكل غير باغ فلا إثم عليه. ونظيره في المائدة) ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤). أي: فأكل غير متجانف^(٥).

فلَمَّا كان الجزم حليف (مَنْ) من الأسماء، فحقها السكون وقفاً، والكسر دائماً، إِلَّا أَنَّ الْفُرَّاءَ تَبَايَنَتْ قِرَاءَاتُهُمْ فِيهَا، فَكَانَ عَاصِمٌ وَحَمْزَةٌ يَكْسِرَانِ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ كُلَّهُ لالتقاء الساكنين، أمَّا ابن كثير ونافع والكسائي فكانوا يضمون النون في القرآن كله، إِلَّا ابن عامر فقد كان يكسرها منوناً بموضع، ويضمها منوناً في أخرى^(٦).

٢. اضْطُرَّ فعل ماض مبني للمجهول في محل جزم فعل الشرط^(٧). وأصل بناء الفعل الثلاثي المزيد بحرفين أولهما همزة وصل من نحو (انطلق) بضم الأول والثالث^(٨). باستثناء لغة عُكْلٍ التي كسرت الطاء (في كل مضاعفٍ لم يُسَمَّ فاعله؛ وكذلك يقولون: قد صِدَّ، وردَّ؛ كأنهم توهّموا اضْطُرَّ، ثم ألَقُوا حركةَ الرَّاءِ الأولى على الطاء) كما عبر عنه قطرب في نضه. وهو انحراف صرفي يعود إلى طبيعة النطق الصوتي عند هذه اللهجة. قال الفرّاء: (عُكْلٌ من بني تميم يقولون: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ﴾، ومن لغتهم في كلِّ مضاعفٍ لم يُسَمَّ فاعله كذلك، يقولون: قد رَدَّ الرَّجُلُ، ﴿وَصِدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾^(٩)، ﴿وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا﴾^(١٠)... ولست أَشْتَهِي مثْلَ هذه اللغة في القرآن^(١١).

(١) الإيضاح في علل النحو: ٩٤.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/٤١٩.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٣/٢٦٠.

(٤) المائدة: ٩.

(٥) إعراب القرآن (الباقولي): ١/٢٠.

(٦) ينظر: السبعة في القراءات: ١٧٤-١٧٥.

(٧) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٣/٢٦٠.

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل: ٤/٢٦٠.

(٩) غافر: ٣٧.

(١٠) الأنعام: ٢٣.

القول في المبتدأ (شَهْرُ رَمَضَانَ)^(٢).

تعددت أوجهُ قراءةٍ (شَهْر) الواردة في قوله تعالى ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾، وتعددت توجيهاتها النحوية تبعاً لذلك، إذ قُرِئَتْ بالرَّفْعِ (شَهْرُ رَمَضَانَ) وهي قراءة الجَمْهُورِ المشهورة التي تتفق مع ما ورد في المصحف؛ فكانت على وجه الابتداء، أو الإخبار لابتداء مُضَمَّرٍ^(٣)، وقُرِئَتْ شُدُودًا (شَهْرِي رَمَضَانَ) بالرفع على الابتداء والإخبار^(٤)، وقُرِئَتْ بالنَّصْبِ (شَهْرَ رَمَضَانَ)، وفيها توجيهات؛ فمنهم من رأى أنها منصوبة على الإغراء، ومنهم من قال بنصبها على المفعولية، ومنهم من قال بنصبها على الظرفية^(٥). وسيعرض البحث لمختلف القراءات وتوجيهاتها فيما يأتي:

تناول الفراء فيها أكثر من قراءة وتوجيه؛ إذ قُرِئَتْ (شَهْرُ رَمَضَانَ) بالرفع على الاستئناف. وبالنَّصْبِ على البدلية من ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾، أو المفعولية أو الظرفية (لأن تصوموا شَهْرَ رَمَضَانَ)، وخلص إلى أن الرفع أجود^(٦).

أمَّا قُطْرِبٌ فقد عرض لها قراءتين؛ بالرفع (شَهْرُ رَمَضَانَ) عن أبي عمرو، وبالنَّصْبِ (شَهْرَ رَمَضَانَ) عن مجاهد^(٧)، ويبدو أنه اتفق مع الفراء على جوازهما، إلَّا أنه لم يُبدِ ترجيحاً لإحدهما على الأخرى كما فعل الفراء. وفي معرض حديثه عن توجيه القراءتين نحويًا نجده قد اتفق مع الفراء حين ذهب إلى أن الرفع بالابتداء، في حين يكون النَّصْبُ إمَّا على الظرفية أو على المفعولية، إذ قال: (يكون الرفعُ على الابتداء، ويكون ﴿الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ الخبر عنه، والنَّصْبُ على: وَأَنْ تَصُومُوا شَهْرَ رَمَضَانَ؛ ويكون على: كنتم تعلمون شَهْرَ رَمَضَانَ؛ أي تعرفونه وَقَدَّرَ ثَوَابَهُ)^(٨).

(١) كتاب فيه لغات القرآن: ٣٥.

(٢) عند قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى﴾ البقرة/١٨٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٣/١، إعراب القرآن (النحاس): ٩٦/١، تفسير القرطبي: ٢/٢٩١، معجم القراءات: ٢٥٤/١.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٥٣/١.

(٥) ينظر: تفسير القرطبي: ١/٢٩١.

(٦) ينظر: معاني القرآن: ١/١١٢، ١١٣.

(٧) ينظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١/١٦٧، ١٦٨.

(٨) المصدر السابق: ١/١٦٨.

واتفق الأخفش مع الفرّاء وقُطْرُبٍ على جواز القراءتين (شَهْرُ رَمَضَانَ، شَهْرُ رَمَضَانَ)، كما وافقهما على توجيه الرفع بالابتداء، وعلى توجيه النَّصب بالظرفية^(١)، إِلَّا أَنَّهُ اختلفَ عنهما في توجيه النَّصب على المفعولية ؛ حين جعل (شَهْرُ) مفعولا لفعل الأمر على سبيل الإغراء، وليس على سبيل الإخبار، وفي ذلك قال: (وقد نصب بعضهم ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ وذلك جائز على الأمر، كأنه قال: شَهْرُ رَمَضَانَ فُصِّمُوا)^(٢). أمّا الطبري فقد وافق الفرّاء وقُطْرُبًا على جواز القراءتين (برفع شهر ونصبها)، من غير اختيار لأحد الوجهين على الآخر، لكنه مضى أكثر في تأويل الوجوه النحوية المُسَوَّغة لحالات الرفع والنصب، فعنده يكون وجهُ الرفع لثلاثة احتمالات؛ إمّا أَنْ يكون على الابتداء، أو يكون على الإخبار، وأجاز أَنْ يكون (شَهْرُ) مرفوعا على أَنَّهُ نائب فاعل للفعل (كُتِبَ عليكم)^(٣).

أمّا وجهُ النَّصبِ عنده فيكون لأربعة احتمالات، فهو أي (النصب)؛ إمّا أَنْ يكون على البدلية من (أيام معدودات) بمعنى (كتب عليكم الصيام أَنْ تصوموا شهرَ رمضان) أو يكون بالمفعولية على سبيل الإخبار (أَنْ تصوموا شهرَ رمضان خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون)، أو يكون بالمفعولية لفعل الأمر على سبيل الإغراء (كأنه قيل: شهرَ رمضان فُصِّمُوهُ)^(٤)، أو على الظرفية حين قال: (وجائز نصبه على الوقت، كأنه قيل: قيل: كتب عليكم الصيام في شهر رمضان)^(٥).

في حين وافق الزَّجَّاجُ الطبريَّ بالنصب على وجهين؛ أحدهما: أَنْ يكون (شَهْرُ) منصوبا على أَنَّهُ بدل من (أيام معدودات)، والثاني أَنْ يكون منصوبا بالأمر على الإغراء (عليكم شهرَ رمضان)^(٦). وقد اتفق النَّحاس مع السابقين على جواز القراءتين

(١) معاني القرآن: ١٧١/١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر: تفسير الطبري: ١٨٨/٣، معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٣/١.

(٤) تفسير الطبري: ١٨٨/٣.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٤/١.

بـ(رفع شهر ونصبها) لكنه عدَّ القراءة بالنصب شاذَّةً^(١)، وفي حين اتفق معهم على توجيهات القراءة بالرفع، نجده يردُّ توجيهات القراءة بالنصب التي قال بها الآخرون، ولا يقبل منها إلاَّ النَّصبَ على الإغراء^(٢).

وقد ذهب السمرقندي إلى القول بتوجيه القراءة بالرفع على معنيين (أحدهما أنَّه مفعول ما لم يسم فاعله، يقول: كتب عليكم شهر رمضان ومعنى آخر: أنَّه خبر مبتدأ يعني هذا شهر رمضان)^(٣)، في حين اختار لتوجيه القراءة بالنصب ثلاثة أوجه هي المفعولية والظرفية والإغراء بقوله: (ومن قرأ بالنصب احتمل أنَّه صار نصباً لوقوع الفعل عليه، أي صوموا شهر رمضان ويقال: صار نصباً لنزع الخافض)^(٤).

القول في المبتدأ (فجزاء)^(٥)

قال قطرب: (أبو عمرو والأعرج ﴿فجزاء مثل ما قتل﴾ يضيف. الحسن ﴿فجزاء مثل ما قتل﴾ يرفع ولا يضيف؛ وهي قراءة التَّخعي^(٦).

في إجماع النحويين لا يجتمع التتوين والإضافة معاً، ولا يجتمع الألف واللام والتتوين^(٧)، فالتتوين يقطع الإضافة، كقولنا: زيدٌ حسنٌ وجهه، وزيدٌ حسنٌ الوجه، قال سيبويه: (إنَّهم لو تركوا التتوين أو النون لم يكن أبداً إلاَّ نكرةً على حاله منونا. فلمَّا كان تركُ التتوين فيه والنون لا يُجاوِزُ به معنى النون والتتوين، كان تركُهما أخفَّ عليهم، فهذا يقوَّى أنَّ الإضافة أحسن)^(٨). بل (وأكثر لأنَّه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان أحسنَّ عندهم أن يتباعدَ منه في اللفظ، كما أنَّه ليس مثله في المعنى وفي قوِّته في الأشياء. والتتوين عربيٌّ جيّد)^(٩). (ولذلك جازت الإضافة فيما لا تدخله النون

(١) إعراب القرآن: ٩٦/١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) بحر العلوم: ١٢٢/١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) عند قوله تعالى ﴿ومن قتلَهُ مِنْكُمْ متعمداً فجزاء مثل ما قتل﴾ المائدة/٩٥.

(٦) معاني القرآن وتفسير مُشكِل إعرابه: ٦٦٦/٢.

(٧) الأصول في النحو: ٥/٢.

(٨) الكتاب: ١٩٤-١٩٥.

(٩) المصدر السابق: ١٩٤/١.

مع الألف واللام، نحو قولك: هما الضاريان زيد؛ لأنَّ النون تعاقب الإضافة، فتأخذ حكم التنوين، فكما تثبت النون مع الألف واللام كذلك تثبت الإضافة مع الألف واللام^(١).

قول قطرب في قراءتين مشهورتين، (جزاء مثل) يرفع ويضيف، و(جزاء مثل) يرفع ولا يضيف، والفيصل هو قراءة التنوين التي قطعت الإضافة، فالأولى قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، والثانية: قرأ بها عاصم وحَمْزَةُ والكسائي^(٢). قال الأزهري: (أَمَّا مَنْ قَرَأَ ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ﴾ فعلى الإضافة والمضاف إليه مكسور، وَمَنْ قَرَأَ ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا﴾ جعل ﴿مِثْلُ﴾ نعتاً للجزاء، والمعنى: فعليه جَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ^(٣)). أراد: فجزاؤه مثل ما قتل، وهي في مصحف عَبْدِ اللَّهِ (فَجَزَاؤُهُ) بالهاء، وهناك وهناك قراءة النصب في (مثل) أراد: فعليه أَنْ يَجْزَى مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ^(٤).

وأولى القراءتين عند الطبري التنوين والرفع، فقال محتجاً: (فقرأته عامة قراء المدينة وبعض البصريين: (فجزاء مثل ما قتل من النعم) بإضافة الجزاء إلى المثل وخفض المثل. وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين، أبو عمرو والأعرج ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾ يُضِيفُ. الحسن ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾ بتنوين الجزاء ورفع المثل بتأويل: فعليه جزاء مثل ما قتل. وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأ: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾ بتنوين الجزاء ورفع المثل؛ لأنَّ الجزاء هو المثل، فلا وجه لإضافة الشيء إلى نفسه.

وأحسب أَنَّ الذين قرأوا ذلك بالإضافة رأوا أَنَّ الواجب على قاتل الصيد أَنْ يجزي مثله من الصيد بمثل من النعم، وليس ذلك كالذي ذهبوا إليه، بل الواجب على قاتله أَنْ يجزي المقتول نظيره من النعم. وإذ كان ذلك كذلك فالمثل هو الجزاء الذي أوجبه الله تعالى على قاتل الصيد، ولن يضاف الشيء إلى نفسه، ولذلك لم يقرأ ذلك قارئ علمناه بالتنوين ونصب المثل. ولو كان المثل غير الجزاء لجاز في المثل

(١) الأصول في النحو: ١/١٢٩.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٤٧.

(٣) معاني القراءات: ١/٣٣٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن (للفراء): ١/١٤٥.

النصب إذا نون الجزاء، كما نصب اليتيم إذ كان غير الإطعام في قوله ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ^(١) (٢). ومن صور قطع التنوين عند الإضافة قوله تعالى ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾^(٣)، قال قطرب: (أبو عمرو ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾ يُضِيفُ. الْأَعْرَجُ ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾ بِالرَّفْعِ، يُنَوِّنُ وَيَنْصِبُ الْبَيْنَ عَلَى الظَّرْفِ)^(٤).

فقراءة الأعرج والشعبي والحسن والأشهب: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾، رفع. وعن الأعرج، بخلاف: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾، نصب. أمّا الرفع بالتنوين فعلى سمت قراءة العامة (شهادة بينكم) بالإضافة، فحذف التنوين فانجر الاسم. «وأمّا شهادة بينكم» بالنصب والتنوين فنصبها على فعل مضمر، أي: ليقم شهادة بينكم اثنان ذوا عدل منكم، كما أنّ من رفع فنون أو لم ينون فهو على نحو من هذا، أي مقيم شهادة بينكم أو شهادة بينكم اثنان ذوا عدل منكم، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وإن شئت كان المضاف محذوفاً من آخر الكلام أي شهادة بينكم شهادة اثنان ذوى عدل منكم، أي ينبغي أن تكون الشهادة المعتمدة هكذا)^(٥).

القول في المبتدأ (عزير)^(٦)

قال قطرب: (الحسن وابن مُحَيْصِنٍ وعاصمٌ ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ بالتنوين؛ وهو الوجه. وأبو عمرو وشيبة ونافع وأبو جعفر ﴿عُزَيْرُ ابْنٍ﴾ بغير تنوين؛ وإنّما كان الوجه التنوين؛ لأنّ "ابن" ها هنا في موضع الخبر، لا يُستغنى عنه؛ فصار كقولك: زيدٌ ابنُ عمرو؛ وإنّما يُترك التنوين إذا كان ابنٌ وصفاً قد أُضيفَ إلى اسم أبيه الغالب عليه؛ كقولك: هذا زيدٌ بنُ عمرو؛ فلو قلت: هذا زيدٌ كنتَ مستغنياً عن الصّفة. وقد جاء هذا منوناً؛ قال الحطّيب^(٧):

(١) البلد/١٥.

(٢) تفسير الطبري: ٦٨٠/٨.

(٣) البلد/١٥.

(٤) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٦٦/٢.

(٥) المحتسب: ٣٢٩/١.

(٦) عند قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ التوبة/٣٠.

(٧) جاء في رواية ابن السكيت وشرحه للديوان: إن لا يكن مالٌ يُثابُ فإنه سيأتي ثنائي زيداً بن مهلهل.

ديوان الحطّيب: ١٦٧.

فإن لا يكن مالٌ يُثابُ فإنَّه سيأتي ثنائي زيداً ابنة مهلهل

فَنَوَّنَ... وقد يقولون في كلامهم: هذا زيدٌ بنُ عمرو؛ وبعضُ العربِ يحذفُ التَّوِينَ إذا لقيه ساكِنٌ في الأصلِ. ومثل هذه القراءة قراءةُ الحسنِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(١) فترك التَّوِينَ في أحدٍ، وهي قراءة عبد الله بن أبي إسحاق؛ وحكي أنَّ قراءة عامة الإعراب على قراءة الحسن^(٢).

(عُزَيْرُ ابْنُ) و(عُزَيْرُ ابْنُ) قراءتان وردتا عند القراء والنحويين، فالوجه النحوي لهما أن (كان الوجهُ التَّوِينُ؛ لأنَّ (ابنَ) ها هنا في موضع الخبر، لا يُستغنى عنه؛ فصار كقولك: زيدٌ ابنُ عمرو؛ وإنَّما يُتركُ التَّوِينُ إذا كان ابنُ وصفاً قد أُضيفَ إلى اسم أبيه الغالبِ عليه؛ كقولك: هذا زيدٌ بنُ عمرو؛ فلو قُلْتَ " هذا زيدٌ " كنتَ مستغنياً عن الصِّفَةِ)، ويستغنى عن همزة (ابن) لوقوعها صفة بين علمين أُضيفت إلى علم^(٣). فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحَمَزَةُ ﴿عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ﴾ غير منون وقرأ عاصم والكسائي ﴿عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ﴾ منونا، واختلف عن أبي عمرو وروى عبد الوارث عن أبي عمرو (عُزَيْر) منونا أخبرني ابن أبي خيثمة عن القسبي عن عبد الوارث عن أبي عمرو بذلك وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو ﴿عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ﴾ غير منون^(٤)، وقال وقال الفراء: (والوجه التَّوِينُ؛ لأنَّ الكلام ناقص، و(ابن) موضع خبر لـ (عُزَيْر)، فوجه العمل في ذلك أن تُتَوَّنَ ما رأيت من الكلام مُحْتَاجاً إلى (ابن)، فإذا اكتفى دون (ابن) فوجه الكلام أن لا تُتَوَّنَ، مع ظهور اسم أب الرجل أو كنيته، فإذا جاوزت ذلك فأضفت (ابن) إلى المكنى عنه مثل ابنك أو ابنه، أو قلت: ابن الرجل، أو ابن الصالح، أدخلت النون في التام منه والناقص وذلك أن حذف في النون إنَّما كان في الموضع الذي يُجرى في الكلام كثيراً فيستخف طرحها في الموضع الذي ستعمل^(٥).

(١) الإخلاص/١-٢.

(٢) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٨٧٩/٢ - ٨٨٠.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٦١/٣.

(٤) السبعة في القراءات: ٣١٣.

(٥) معاني القرآن (للفراء): ٤٣١/١.

قال الفرّاء: (وقد سمعت كثيراً من القراء الفصحاء يقرءون: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ. فيحذفون النون من "أحد")^(١) فالتنوين أجود^(٢) لأنَّ طرح التنوين رديء لأنَّه إنَّما يترك التنوين إذا كان الاسم يستغني عن الابن وكان ينسب إلى اسم معروف. فالاسم ها هنا لا يستغني. ولو قلت "وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزٌ" لم يتم كلاماً^(٣). واختار الطبري التنوين وبين أنَّ حُجَّةَ التخفيف لالتقاء ساكنين، فقال: (فقرأته عامة قراء أهل المدينة وبعض المكيين والكوفيين: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ لا ينونون عزيزاً. وقرأه بعض المكيين والكوفيين: ﴿عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ بتنوين عزيز. قال: هو اسم مجرى وإنَّ كان أعجمياً لخفته، وهو مع ذلك غير منسوب إلى الله، فيكون بمنزلة قول القائل: زيد ابن عبد الله، وأوقع الابن موقع الخبر، ولو كان منسوباً إلى الله لكان الوجه فيه إذا كان الابن خبراً: الإجراء والتنوين، فكيف وهو منسوب إلى غير أبيه. وأمَّا من ترك تنوين عزيز، فإنَّه لمَّا كانت الباء من ابن ساكنة مع التنوين الساكن والتقى ساكنان فحذف الأول منهما استئقلاً لتحريكه^(٤).

وهو اختيار الزجاج لأنَّه لا خلاف عند النحويين من جودة التنوين، فقال: (قرئتُ (عَزِيزٌ) بالتنوين وبغير تنوين، والوجه إثبات التنوين لأنَّ "ابنًا" خبر. وإنَّما يحذف التنوين في الصفة نحو قولك: جاءني زيد بن عمرو، فيحذف التنوين لالتقاء الساكنين وأنَّ ابناً مضاف إلى عَلم وأنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد. فإذا كان خبراً فالتنوين وقد يجوز حذف التنوين على ضعف لالتقاء الساكنين وقد قرئت (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ)، بحذف التنوين، لسكونها وسكون الباء في قوله: (عَزِيزٌ ابنُ اللَّهِ). وفيه وجه آخر: أن يكون الخبر محذوفاً، فيكون معناها عزيز ابن الله معبودنا، فيكون "ابنٌ" نعتاً. (ولا اختلاف بين النحويين أنَّ إثبات التنوين أجود)^(٥).

(١) معاني القرآن (للفرّاء): ٤٣٢/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٤٢/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن (للأخفش): ٣٥٦/١.

(٤) تفسير الطبري: ٤١٠/١١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٤٤٢/٢.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ﴾^(١). فقد ذهب القراء في قراءة (فدية) وما بعدها أكثر من مذهب، فمنهم من قرأها على التنوين والإفراد (فدية طعم مسكين)^(٢)، ومنهم من قرأها على الإضافة مع الإفراد (فدية طعم مسكين. مساكين)^(٣)، لكل قراءة توجيهها، وسنتناول تلك القراءات وأوجهها فيما يأتي:

ذهب قطرب إلى أن قراءة (ابن عباس) ﴿فِدْيَةُ طَعَامِ مِسْكِينَ﴾ يجعله واحداً^(٤)، أي المخصوص بالطعام مسكين واحد، وهي القراءة المعتمدة في المصحف الشريف، وعليها يكون (طعام مسكين) تفسيراً لنوع الفدية. وقراءة (ابن سيرين) (طعام مساكين) على الإضافة^(٥)، أي بإضافة (فدية) إلى (طعام مساكين) على الجمع، وهو ما يتفق وقراءة (الحسن وأبي عمرو والأعرج وأهل المدينة) ﴿فِدْيَةُ طَعَامِ مَسَاكِينَ﴾ على الإضافة^(٦)، وينقل لنا قراءة لأبي عمرو يتفق فيها مع ابن عباس (﴿فِدْيَةُ طَعَامِ مِسْكِينَ﴾ يُنَوَّنُ (فدية) ولا يُضِيفُ إلى الطعام)^(٧).

وأما الأخفش فقد أورد قراءة مخالفة لقراءة المصحف بإضافة (فدية) إلى (طعام) بقوله: (وقد قُرِئَتْ (فِدْيَةُ طَعَامِ مِسْكِينَ) وهذا ليس بالجيد، إنما الطَّعامُ تفسير للفدية، وليست الفدية بمضافة إلى الطَّعام)^(٨)، وبهذا يختلف مع قطرب بأن رد تلك القراءة لأن المختار عنده أن يكون (الطعام) مفسراً لنوع (الفدية) لا مُعرِّفاً بها على سبيل الإضافة. وقد عرض الطبري للقراءتين، أي؛ (فدية طعم مسكين) و (فدية طعم مسكين)، ونسب الأولى لأهل المدينة، والثانية لأهل العراق^(٩)، متفقاً مع قطرب على جوازهما، لكنه مضى في توجيههما نحويًا ومعنويًا، فالقراءة الأولى (بإضافة "الفدية" إلى "الطعام"، وخفض "الطعام" [...] بمعنى: وعلى الذين يطيقونه أن يفدوه طعام

(١) البقرة/١٨٤.

(٢) قراءة ابن كثير وعاصم وأبي عمرو وحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ. السبعة في القراءات: ١٧٦، ومعاني القراءات: ١/١٩٢.

(٣) قراءة نافع وابن عامر، ينظر: السبعة في القراءات: ١٧٦، ومعاني القراءات: ١/١٩٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١/١٦٦.

(٥) ينظر: المصدر نفسه.

(٦) ينظر: المصدر السابق: ١/١٦٧.

(٧) ينظر: المصدر نفسه.

(٨) معاني القرآن: ١/١٦٩.

(٩) ينظر: تفسير الطبري: ٣/١٧٩.

مسكين^(١)، والقراءة الثانية (بتنوين "الفدية"، ورفع "الطعام"، بمعنى الإبانة في "الطعام" عن معنى "الفدية" الواجبة على من أفطر في صومه الواجب)^(٢)، لكنّه خالف الأخفش عندما فضّل قراءة أهل المدينة بإضافة (فدية) إلى (طعام) محتجّاً على ذلك بقوله: (الصَّوَابُ قراءةٌ من قرأ "فديةً طَعَام" بإضافة "الفدية" إلى "الطَّعام"، لأنَّ "الفدية" اسم للفعل، وهي غيرُ "الطَّعام" المَفْدِيٍّ به الصوم)^(٣).

وعرض الطبري لقراءة (مسكين) على الأفراد أو (مساكين) جمعاً، وذهب إلى توجيه ذلك معنوياً بأنّه على قراءة الأفراد (مسكين) تكون الفدية إطعام مسكين عن كل يوم، أمّا على قراءة الجمع (مساكين) فإنَّ إطعام المساكين سيكون عن إفطار الشهر كله. وقد فضّل الطبري القراءة المشهورة في (مسكين) على الأفراد، لأنَّ التعبير بحكم فدية إفطار اليوم الواحد يفيد الإبانة عن حكم إفطار الشهر كلّهُ، في حين التعبير بحكم إفطار الشهر، لا يفيد الإبانة عن حكم إفطار اليوم الواحد^(٤).

أمّا النحّاس فقد عرض للقراءتين بتنوين (فدية)، وبإضافتها إلى (طَعَام)، وقد خالف الأخفش بأن ردّ قراءة العامة (فديةً طعام مسكين)، واتفق مع الطبري على تفضيل قراءة أهل المدينة بالإضافة (فديةً طعام)، لكنه كان أكثر وضوحاً منه في توجيهها النحوي والمعنوي، ذلك أنّه في حال التنوين (فدية) يكون (طعام مسكين) إمّا صفة، أو بدلاً، والأول لا يجوز لأنَّ الطعامَ جوهرٌ، وعليه هو للبدل أقرب، والأبين منه الإضافة (فديةً طعام) فبالإضافة يتضح إبهام (فدية). وذلك بقوله: (لا يجوز أن يكون الطعام نعتاً لأنّه جوهر ولكنه يجوز على البدل، وأبين منه أن يقرأ فديةً طعام بالإضافة لأنَّ فدية مبهمة تقع للطعام وغيره فصار مثل قولك: هذا ثوب خَزٌّ)^(٥). واتفق ابن خالويه مع قطرب على جواز القراءتين بالتنوين أو الإضافة واكتفى بتوجيههما نحويّاً ومعنوياً، من غير تفضيل بقوله: (الحُجَّةُ لمن رفع ووحدَ: أنَّ «الفدية» مبتدأ و(طعام)

(١) تفسير الطبري: ١٧٩/٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٢/٣، إعراب القرآن: ٩٥/١.

(٥) إعراب القرآن: ٩٥/١. واتفق معه الأزهرى، ينظر: معاني القراءات: ١٩٣/١.

بدل منها، و (مسكين) واحد، لأنَّ عليه عن كل يوم يفطره إطعام مسكين. والحُجَّة لمن أضاف وجمع: أنَّه جعل الفدية عن أيام متتابعة لا عن يوم واحد^(١).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةً﴾^(٢)، قال قطرب: (الحسن) ﴿أَذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ﴾ وأهل المدينة وأبو عمرو ﴿أَذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ﴾ بالإضافة وترك التنوين، ﴿ورحمة﴾ بالرفع. قراءة ابن مسعود وأبي ﴿أَذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ﴾ ﴿ورحمة﴾ يجزُّ الرحمة؛ إذا لم تُضِف صَارَ خَبَرًا عن (أذن) وإذا أضاف صارت الخبر؛ كأنه قال: ﴿أَذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ﴾ كأنه قال: (دِرْهَمٌ لَكُمْ)، وإذا رفع (الرحمة)، فكأنه قال: ﴿ورحمةٌ خيرٌ لكم﴾ فكأنه قال: ﴿أَذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ﴾ وأذن رحمة. فكان ﴿أَذُنُ خَيْرٍ﴾ من قول الناس هو أذن؛ والمعنى عندنا من: أذن له يأذن؛ أي استمع منه وأصغى إليه^(٣). فقرأ نافع وحده ﴿هُوَ أَذُنٌ قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ﴾ بإسكان الذال فيهما وقرأ الباقون ﴿هُوَ أَذُنٌ قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ﴾ بتثنية الأذن وكلهم يضيف (أذن) إلى (خير) قوله ﴿ورحمةٌ للذين آمنوا﴾ وقال ابن مجاهد: (كلهم قرأ) ﴿ورحمة﴾ رفعا إلا حمزة فإنه قرأ (أذن خير لكم ورحمة) خفضا حدَّثني الكسائي محمد بن يحيى قال حدثنا أبو الحارث قال حدثنا أبو عمارة حمزة بن القاسم عن يعقوب بن جعفر عن نافع ﴿ورحمة﴾ مثل حمزة خفضا وهو غلط^(٤). فمن قرأ ﴿قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ﴾ معناه: (قل يا محمد: هو يستمع منكم، ويكون قريباً منكم، قابلاً بعذرکم (خيرٌ لكم)). وذلك أنَّ المنافقين قالوا: إنَّ محمداً أذن، ومتى بلغه عنّا أمرٌ حلفنا له يقبله منّا؛ لأنّه أذن، أي: يسمع ما يقال فيصدق به. فكان الجواب لهم على ما قالوا: قل يا محمد: إن كان أذنًا كما تقولون فهو خيرٌ لكم، ولكنه يصدق المؤمنين. ويكذبكم. ومن قرأ ﴿قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ﴾ فهو نفي لما قالوا، والمعنى: أنَّه مستمعٌ خيرٌ لكم، وهو يصدق الله جلَّ وعزَّ، ويصدق المؤمنين فيما يخبرونه به، ولا يصدق الكافرين، ولا يستمع إلى كذب المنافقين استماع المصدق

(١) الحجة في القراءات السبع: ٩٣، وينظر: تفسير البغوي: ٢١٥/١، التبيان في إعراب القرآن: ١٥٠/١، ١٥١.

(٢) التوبة/٦١.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٨٨٥/٢.

(٤) السبعة في القراءات: ٣١٥.

لهم^(١). قال الأخفش: ﴿قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ أي: هُوَ أَذُنٌ خَيْرٌ لَا أَذُنٌ شَرٌّ. وقال بعضهم (أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ) والأولى أحسنهما لأَنَّكَ لو قلت: "هو أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ" لم يكن في حسن (هو أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ) وهذا جائز على أَنْ تجعل (لكم) صفة "الأذن"^(٢). والتفسير متباين إذ يذهب الطبري إلى القول: (قرأ ذلك عامة قراء الأمصار: (قل أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ) بإضافة الأذن إلى الخير، يعني: قل لهم يا محمد: هو أَذُنٌ خَيْرٌ لَا أَذُنٌ شَرٌّ. وذكر عن الحسن البصري أَنَّهُ قرأ ذلك: (قل أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ) بتتوين أَذُن، ويصير خير خبرا له، بمعنى: قل من يسمع منكم أيها المنافقون ما تقولون ويصدقكم إن كان محمد كما وصفتهم من أنكر إذا آذيتهم فأنكرتم ما ذكر له عنكم من أذاكم إياه وعيبكم له سمع منكم وصدقكم، خير لكم من أَنْ يكذبكم ولا يقبل منكم ما تقولون. ثم كذبهم فقال: بل لا يقبل إِلَّا من المؤمنين (يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ). قال أبو جعفر: والصواب من القراءة عندي في ذلك، قراءة من قرأ: (قل أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ) بإضافة الأذن إلى الخير، وخفض الخير، يعني: قل هو أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ، لا أَذُنٌ شَرٌّ. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل^(٣). أما (رحمة) فقرأ ذلك عامة الأمصار: بمعنى: قل هو أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ، وهو رحمة للذين آمنوا منكم. فرفع الرحمة عطفًا بها على الأذن. وقرأه بعض الكوفيين: (ورحمة) عطفًا بها على الخير، بتأويل: قل أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ^(٤)، وأذن رحمة. قال الطبري: (وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندي قراءة من قرأ (ورحمة) بالرفع عطفًا بها على الأذن)^(٥).

القول في المبتدأ (كلمة)^(٦)

قال قطرب: (الحسنُ) ﴿وَكَلِمَةً اللَّهُ هِيَ الْعُلْيَا﴾ كَأَنَّهُ على (جَعَلَ كَلِمَةً اللَّهُ) لأنَّ جَعَلَ قبلها. أبو عمرو وأهل المدينة ﴿وَكَلِمَةً اللَّهُ﴾ بالرفع على الابتداء^(٧)، فالاستئناف

(١) معاني القراءات: ١/٤٥٧، ٤٥٨.

(٢) معاني القرآن (للأخفش): ١/٣٦١.

(٣) تفسير الطبري: ١١/٥٣٦، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/٤٧٥.

(٤) تفسير الطبري: ١١/٥٣٨.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) عند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ التوبة/٤٠.

(٧) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٢/٨٨٢.

فالاستئناف وتكرار الفعل عاملا الاسم المعطوف المختلف فيه بين القراء، فقراءة (كلمة)، قرأ يعقوب وحده نصباً، فالمعنى: وجعل الله كلمته العليا^(١)، وقال الفرّاء: لا أشتهي هذه القراءة؛ لظهور (الله)، لأنّه إذا نصبها - والفعل فعله - كان أجود الكلام أن يقال: وكلمته هي العليا^(٢).

أمّا قراءة (كلمة)، وهي الاختيار؛ لأنّها الأشهر^(٣)، فلم يحملوها على (جعل) وحملوها على الابتداء^(٤)، قال الازهري: (القراءة بالرفع لأنّ الفرّاء عليه، وهو في الكلام الكلام أوجه، و(كلمة الله) مرفوعة بالابتداء، وخبر الابتداء (هي العليا سداً معاً مسدّ الخبر)^(٥). أو خبر لمبتدأ غير مردود على قوله: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى﴾؛ لأنّ ذلك لو كان معطوفاً على الكلمة الأولى لكان نصباً^(٦). والرفع أوجه. وهي فصل أو مبتدأ، وفيها تأكيد فضل كلمة الله في العلوّ، وأنّها المختصة به دون سائر الكلم^(٧). قال مكي القيسي: (وقرأ علقمة، والحسن، ويعقوب: " وكلمة الله " بالنصب، وهو بعيد من وجوه. أحدهما: أنّ الرفع أبلغ؛ لأنّها لم تنزل كذلك، والنصب يدل على أنّها جعلت كذلك بعد أن لم تكن علياً وبعيداً أيضاً: من أنّه يلزم أن يقال: " وكلمته هي العليا "، لأنّه لا يجوز في الكلام: " أعنق زيدٌ غلامَ أبي زيدٍ " والثاني هو الأول)^(٨).

(١) ينظر: معاني القراءات: ٤٥٣/١، ٤٥٤. نصب يعقوب، والحسن، وابن أبي عتبة، والزّعفراني، وعباس في اختياره، وهو الاختيار عطف على مفعول جعل. ينظر: الكامل في القراءات: ٥٦٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٤٣٨/١.

(٣) ينظر: الكامل في القراءات: ٥٦٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن (للأخفش): ٣٥٨/١.

(٥) معاني القراءات: ٤٥٤/١، وينظر: تفسير الثعلبي: ٣٨٢/١٣.

(٦) ينظر: تفسير الطبري: ٤٦٧/١١.

(٧) ينظر: الكشاف: ٢٧٢/٢.

(٨) الهداية إلى بلوغ النهاية: ٣٠٠٣/٤، ٣٠٠٤.

المبحث الثاني: التوجيه النحوي في (خبر المبتدأ، والفاعل، والنواسخ)

القول في الخبر (يَوْمٌ)^(١)

قال قطرب: (أبو عمرو ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ يُصَيِّرُ (هذا) لليوم ويرفعه، ولا يجعله ظرفاً. الأعرج وابن مَحْيَصِين ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ ؛ كأنه قال: هذا العمل والثواب في يوم ينفع؛ يُصَيِّرُهُ ظرفاً^(٢).

يستعرض قطرب الأسماء ذات الازدواج الوظيفي بين الظرفية والاسمية، وعلى الرغم من تحديد النحويين مسارات الفصل في البناء الوظيفي للجملة إلا أن هناك تداخلاً سُمِحَ فيه للقراء القراءة بغير وجهتها، ما دامت القراءة لها ما يساندها من دليل، ومن هذه الأسماء كلمة (يوم) والأصل فيها الاسمية، ولا يتحقق منها الظرف إلا أن تتضمن معنى (في) لأنَّ المعنى امكث في هذا الموضع وفي زمن. كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبراً نحو يوم الجمعة يوم مبارك ويوم عرفة يوم مبارك والدار لزيد فإنه لا يسمى ظرفاً والحالة هذه وكذلك ما وقع منهما مجروراً نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في الدار على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح وكذلك ما نصب منهما مفعولاً به نحو بنيت الدار وشهدت يوم الجمل^(٣). قال ابن السراج: (فما نُصب من أسماء الزمان فانتصابه على أنه ظرف، وتعتبره بحرف الظرف أعني. (في) فيحسن معه فتقول: قمت اليوم، وقمت في اليوم، فأنت تريد معنى (في) وإن لم تذكرها، ولذلك سميت -إذا نصبت- ظرفاً؛ لأنها قامت مقام (في))^(٤).

لذا اختلف القراء في هذه الآية (فَقَرَأَ نَافِعٌ وَحْدَهُ ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾ نَصَبًا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾ رَفْعًا)^(٥)، والرفع بـ(هذا)، وهى القراءة الجيدة، والنصب على

(١) عند قوله تعالى ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ المائدة/١١٩.

(٢) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٧٢/٢.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٩١/٢.

(٤) الأصول في النحو: ١٩٠/١.

(٥) السبعة في القراءات: ٢٥٠.

قولين: الأول: نُصِبَ لَأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى الْفِعْلِ، فَكَذَا إِذَا أُضِيفَ إِلَى اسْمٍ غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ^(١)، والثاني: فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ^(٢). قال الزجاج: (وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ (يَوْمَ) مَنْصُوبٌ لَأَنَّهُ مضاف إلى (يَنْفَعُ) وهو في موضع الرفع بمنزلة يومئذٍ فهو عند البصريين خطأ، لا يجوزون (هذا يوم آتيك)؛ لأنَّ (آتيك) فعل مضارع، والإضافة إليه لا تُزِيلُ الإعراب عن جهته^(٣)). فالرَّفْعُ جَعَلَ هَذَا رَفْعًا بِالْإِبْتِدَاءِ، وَجَعَلَ الْيَوْمَ خَبَرَهُ، وَمَنْ نَصَبَهُ فَبِهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ جَعَلَهُ ظَرْفًا، وَالتَّقْدِيرُ: هَذَا يَوْمٌ نَفَعَ الصَّادِقِينَ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا أَضَافَتْ اسْمَ الزَّمَانِ إِلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ فَتَحَتْ، لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الْأَفْعَالِ غَيْرُ مَحْضَةٍ^(٤). وَإِذَا كَانَ رَفْعُ (هَذَا) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَ(يَوْمٌ) خَبَرَهُ أَي: هَذَا الْيَوْمُ يَوْمٌ مُنْفَعَةٌ الصَّادِقِينَ فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: لِمَ أَضِفْتَ الْيَوْمَ إِلَى الْفِعْلِ وَالْفِعْلُ لَا يَدْخُلُهُ الْجَرُّ وَعَلَامَةُ الْإِضَافَةِ سُقُوطُ التَّنْوِينِ مِنْ يَوْمٍ فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ إِضَافَةَ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ إِلَى الْأَفْعَالِ فِي الْمَعْنَى وَمَعْنَاهُ أَنَّكَ تَضِيفُ إِلَى الْمَصَادِرِ التَّقْدِيرِ هَذَا يَوْمٌ نَفَعَ الصَّادِقِينَ^(٥).

القول في الفاعل (رَبَّنَا)^(٦)

قال قطرب: (قراءة الحسن وأبي عمرو ﴿لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبَّنَا﴾ بالرفع. والجحدري ﴿لَئِنْ لَمْ تَرْحَمْنَا رَبَّنَا﴾ بالتاء وينصب، كأنه قال: يا ربَّنَا^(٧)).

اعتنى كثير من القراء في تعلق حروف (أنيت) المضارعة وما تحققه من تغاير دلالي بين المخاطب والغائب، بتحديد الفاعل ظاهراً أو مضمراً من جهة، وخطاب الرب بالنداء أو بدونه من جهة ثانية، وقد اجتمعت كل تلك التساؤلات في المراد من هذه الآية الكريمة، لتكون بين (يَرْحَمْنَا رَبَّنَا)، و(تَرْحَمْنَا رَبَّنَا). فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو

(١) ينظر: معاني القرآن (للقرآن): ٣٢٦/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (للزجاج): ٢٢٤/٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٣٢٦/١. معاني القراءات: ٣٤٤/١.

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها: ٩٤.

(٥) ينظر: حجة القراءات: ٢٤٢.

(٦) عند قوله تعالى ﴿: قَالُوا لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ الأعراف/١٤٩.

(٧) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٨٠٠/٢.

عَمَرُو وَابْنَ عَامِرٍ وَعَاصِمٍ ﴿يَرْحَمُنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ بِالْيَاءِ وَ (رَبَّنَا) بِالرَّفْعِ، وَقَرَأَ حَمَزَةً وَالْكَسَائِي ﴿تَرْحَمُنَا رَبَّنَا وَتَغْفِرْ لَنَا﴾ بِالتَّاءِ وَنَصَبَ (رَبَّنَا)^(١).

من قرأ بالتاء فللمخاطبة، ونصبه (رَبَّنَا)، على الدعاء، يَا رَبَّنَا، وَمَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ فهو على الخبر، و (رَبَّنَا) فاعل، على أَنْ يَقَعُ بِفَعْلِهَا يَرْحَمُنَا^(٢)، وَإِنَّمَا خَصَصْنَا الدَّعَاءَ فَإِنَّمَا أَرُومُ النَّصْبِ عَلَى النَّدَاءِ الْمُضَافِ، وَتَقْدِيرُهُ: يَا رَبَّنَا، وَحَبَّتْنَا حَرْفِ أَبِي (رَبَّنَا لِنُنْ لَمْ تَرْحَمْنَا)^(٣)، وَإِنَّمَا خَصَصْنَا الْخَبَرَ بِالرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْفَاعِلُ^(٤). الْفَاعِلُ^(٤). قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: (يَقْرَأُ بِالْيَاءِ وَالرَّفْعِ، وَبِالتَّاءِ وَالنَّصْبِ. فَالْحُجَّةُ لِمَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ: أَنَّهُ جَعَلَهَا دَلِيلًا لَخَطَابِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ حَاضِرٌ. وَإِنْ كَانَ عَنِ الْعَيُونِ غَائِبًا. وَنَصَبَ مَرِيدًا لِلنَّدَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ذُرِّيَّةً مَنْ حَمَلْنَا يُرِيدُ نَدَاءَ الْمُضَافِ. وَالْحُجَّةُ لِمَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى فِي حَالِ الْغَيْبَةِ، وَرَفَعَهُ بِفَعْلِهِ الَّذِي صِيغَ لَهُ، وَجَعَلَ مَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ مِنَ الْكِنَايَةِ مَفْعُولًا بِهِ)^(٥). وَهَذَا السِّيَاقُ الدَّلَالِيُّ وَإِعْرَابُهُ دَفْعُ الْمَفْسَرِينَ وَالنَّحْوِيِّينَ إِلَى إِصْدَارِ أَحْكَامٍ قِيَمِيَّةٍ بِحَقِّ أَقْوَى الْقَرَاءَتَيْنِ، فَالْفَرَاءُ مَثَلًا يَقُولُ: (وَالنَّصْبُ أَحَبُّ إِلَيَّ لِأَنَّهَا فِي مَصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ (قَالُوا رَبَّنَا لِنُنْ لَمْ تَرْحَمْنَا)^(٦). أَمَّا الطَّبْرِيُّ فَقَدْ وَافَقَ وَافَقَ قِرَاءَةَ الرِّفْعِ مَعَ الْيَاءِ فَقَالَ: (ثُمَّ اخْتَلَفَتْ الْقِرَاءَةُ فِي قِرَاءَةِ ذَلِكَ، فَقَرَأَهُ بَعْضُ قِرَاءَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ وَالْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ: «لِنُنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبَّنَا» بِالرَّفْعِ عَلَى وَجْهِ الْخَبَرِ. وَقَرَأَ ذَلِكَ عَامَّةُ قِرَاءَةِ أَهْلِ الْكُوفَةِ: (لِنُنْ لَمْ تَرْحَمْنَا رَبَّنَا) بِالنَّصْبِ بِتَأْوِيلِ لِنُنْ لَمْ تَرْحَمْنَا يَا رَبَّنَا، عَلَى وَجْهِ الْخُطَابِ مِنْهُمْ لِرَبِّهِمْ. وَاعْتَلَّ قَارِئُو ذَلِكَ كَذَلِكَ بِأَنَّهُ فِي إِحْدَى الْقَرَاءَتَيْنِ: (قَالُوا لِنُنْ لَمْ تَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَتَغْفِرْ لَنَا) وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى الْخُطَابِ. وَالَّذِي هُوَ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي ذَلِكَ الْقِرَاءَةِ عَلَى وَجْهِ الْخَبَرِ بِالْيَاءِ فِي (يَرْحَمْنَا) وَبِالرَّفْعِ فِي قَوْلِهِ (رَبَّنَا)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ ذَلِكَ مَا يُوْجِبُ أَنْ يَكُونَ مُوجَّهًا إِلَى الْخُطَابِ)^(٧).

(١) السبعة في القراءات: ٢٩٤.

(٢) ينظر: معاني القراءات: ٤٢٣/١.

(٣) ينظر: حجة القراءات: ٢٩٦.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٩٤.

(٥) الحجة في القراءات السبع: ١٦٤.

(٦) معاني القرآن: ٣٩٣/١.

(٧) تفسير الطبري: ٤٤٨/١٠.

القول في اسم كان (فتنّهم)^(١)

قال قطرب: (أبو عمرو) ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتْهُمْ﴾ يَنْصِبُ الفِتْنَةَ وقد أَنْتَ الْفِعْلُ؛ وَكَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ أَنْ قَالُوا هِيَ الْفِتْنَةُ فِي الْمَعْنَى حَمَلَهُ عَلَيْهِ [...] قِرَاءَةٌ أُخْرَى ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتْهُمْ﴾ وَهِيَ أَحْسَنُ تَرْفَعُ (الْفِتْنَةُ) بِ(تَكُنْ)، وَيجوزُ وهو حَسَنٌ ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتْهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ يُصَيِّرُ (يَكُنْ) ل(أَنْ قَالُوا) وَالْفِتْنَةُ الْخَبَرُ^(٢).

يحتدم الخلاف النحوي في قراءة الآية الكريمة من حيث الخطاب في الفعل (تكن)، و(يكن)، وفي إعراب الاسم (فتنّهم) و(فتنّهم)، أمّا (فتنّهم) بالرفع فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتْهُمْ﴾ رَفَعًا، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو أَبُو بَكْرٍ (شُعْبَةُ) عَنْ عَاصِمٍ ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتْهُمْ﴾ نَصَبًا. أمّا ابن كثير من السبعة فقد اختلف عنه رواه بما قرأ ففي رواية قبل عن القواس وفي رواية لعبيد بن عقيل عن شبل عن ابن كثير ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتْهُمْ﴾ رَفَعًا، وفي رواية خلف وغيره عن عبيد عن شبل عن ابن كثير ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتْهُمْ﴾ نَصَبًا. أمّا حمزة والكسائي فقد قرأ ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتْهُمْ﴾ نَصَبًا وَبَيَاءَ (يَكُنْ) لَا (تَكُنْ)^(٣).

ويبدو أنّ من اختلف معهم من الرواة التابعين لأولئك القراء مرده عدم استقرار القارئ من السبعة أو العشرة في الثبات عن القراءة، لاسيما أنّ عاصمًا مثلاً يختلف راوياه في معظم القراءات العائدة له، وتذكر المصادر والمراجع بعض الروايات لهذا الاختلاف منها، إذ ذكر ابن قتيبة عاصمًا فقال: (وروى عنه القراءة: أبو بكر بن عيَّاش، وأبو عمر البزاز، واختلفا اختلافًا شديدًا في حروف كثيرة. وكان عاصم قرأ على: أبي عبد الرحمن السلمي، وزرّ بن حُبَيْش)^(٤).

وكذلك (روي عن حفص بن سليمان قال: قال لي عاصم ما كان من القراءة التي أقرأتك بها، فهي القراءة التي قرأت بها على أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي

(١) عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتْهُمْ﴾ الأنعام/٢٧.

(٢) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٧٠٥/٢ - ٧٠٦.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٥٤-٢٥٥.

(٤) المعارف: ٥٣٠.

(عليه السلام)، وما كان من القراءة التي قرأت بها أبا بكر بن عياش، فهي القراءة التي كنت أعرضها على زِرِّ بن حُبَيْش، عن ابن مسعود^(١).

هذا على المشهور من الروايات التي لا تصمد عند الاطلاع على جملة القراءات المثبتة في مظانها والتي تثبت عدم التزام عاصم بكلا الموردين؛ والسبب أن عاصمًا التزم وجهًا من وجوه العربية على حساب الإسناد. أمّا توجيه القراءة المختلفة بين الاسم وخطاب الفعل.

قال الازهري: (من نصب (فَتَنَّتْهُمْ) فهو على أنه خبر (تَكُنْ)، ويكون (أن قالوا) الاسم، وأنثت (تكن) وهو لـ (أن قالوا)؛ لأنَّ (أن قالوا) ها هنا هي الفتنة. وَمَنْ قَرَأَ ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾ بالرفع فعلى أنَّ الفتنة هي الاسم لـ(تَكُنْ)، ويكون (أن قالوا) الخبر. وقال بعضهم: (من قرأ (لم يكن) بالياء وجعله لـ(أَنْ قَالُوا) فمعناه: (القول)، وهو مذكَّر^(٢)). وهذا الأخير هو قول حمزة الذي يجعل ﴿أَنْ قَالُوا﴾ الاسم، والفتنة الخبر، وهو الاختيار لعلتين: إحداهما: أنَّ الفتنة تكون معرفة ونكرة، والضمير في ﴿أَنْ قَالُوا﴾ لا يكون إلا معرفة. وأمّا حُجَّة أبي عمرو ومن تبعه قال: لما كانت الفتنة هي القول والقول هو الفتنة جاز أن تحلَّ محله^(٣).

وموقف قطرب من هذا الخلاف أنه وافق رسم المصحف، فقال: (قِرَاءَةٌ أُخْرَى ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾ وهي أَحْسَنُ تَرْفَعُ (الْفِتْنَةُ) بـ (تَكُنْ)). كما استحسن قراءة النصب، فقال: (ويجوزُ وهو حَسَنٌ ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾)، فما بين الأحسن والحسن يكون الأول من باب التفضيل على الثاني وإن استحسن كلا الوجهين.

(١) معرفة القراء الكبار: ٥٣، أصول القراءة القرآنية: ٥٣.

(٢) معاني القراءات: ٣٤٧/١.

(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ١٥٣/١.

القول في اسم لا (خوف)^(١).

اختلف أهل الأداء في قراءة (خوف) على وجوه ثلاثة: الأول: (خوف) قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب^(٢)، وهو الجيد عند النحويين، والمختار إذا تكرر حرف النفي^(٣). الثاني: (خوف) وقرأ بها ابن مُحَيِّصٍ والأعرج^(٤). الثالث: (خوف) قرأ بها قتادة والحسن^(٥). ونسبها بعضهم إلى قراءة يعقوب وحده بنصب الفاء من غير تنوين^(٦)، وهو جائز في العربية، وإن كان المختار ما عليه الجماعة^(٧). وسوغ ابن عطية قراءتها بالنصب على التبرية، ثم عدل عن ذلك إلى القول: (وقرأ الزهري ويعقوب وعيسى الثقفي: ﴿فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ نصب بالتبرية ووجهه أنه أعم وأبلغ في رفع الخوف، ووجه الرفع أنه أعدل في اللفظ لينعطف المرفوع من قولهم يَحْزَنُونَ على مرفوع، (ولا) في قراءة الرفع عاملة عمل ليس^(٨). وقد وافقه القرطبي على التبرئة^(٩).

إن تعدد الوجوه الإعرابية في هذه الآية ينساق إلى آيات قرآنية كثيرة من نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ﴾^(١٠)، وقوله: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ﴾^(١١)، وقوله: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالَ﴾^(١٢)، وقوله: ﴿لَا لَعُوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِي﴾^(١٣)، والجامع الشامل لهذه الآيات يتحدد في موضوع (لا) النافية للجنس العاملة في الاسم ولو دخل العطف لتكررت (لا) من نحو قولنا (لا حول ولا قوة إلا بالله). ففيه أوجه ثلاثة هي^(١٤):

(١) عند قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة/٣٨.

(٢) المبسوط في القراءات العشر: ١٢٩.

(٣) معاني القراءات ١/١٤٨.

(٤) الكامل في القراءات: ٤٨٣.

(٥) إعراب القراءات السبع وعللها: ٢٣٧/١.

(٦) الكنز في القراءات: ٤٠٧/٢، النشر في القراءات: ٢١١/٢، البدر الزاهرة: ١٠٦/١.

(٧) معاني القراءات: ١/١٤٨.

(٨) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١٣٢/١.

(٩) تفسير القرطبي: ٣٢٩/١.

(١٠) البقرة/١٩٧.

(١١) البقرة/٢٥٤.

(١٢) إبراهيم/٣١.

(١٣) الطور/٢٣.

(١٤) الأصول في النحو: ٣٨٦/١، شرح ابن عقيل: ١١/٢-١٥.

الأول: البناء على الفتح: لا حول ولا قوة إلا بالله، ويجوز (قوة/ قوة/ قوة)
 الثاني: النصب: لا حول ولا قوة إلا بالله، ويجوز (قوة/ وقوة/ وقوة)
 الثالث: الرفع: لا حول ولا قوة إلا بالله، ويجوز (قوة/ وقوة/ وقوة) ولا يجوز النصب. قال
 الشاعر^(١):

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قَلْتُ مَعْلَنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمْلُ

فحري بما تقدم أن يجري القراء في ضوء ما شابهه من كلام العرب، فجاءت: خوفٌ،
 وخوفٌ، وخوفٌ)، فجعلها بمنزلة ليس^(٢). ويُفتح الثاني لأنها بمنزلة (إن)^(٣). وأما قوله
 قوله ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فَلَا يَكُونُ هُمْ إِلَّا رَفْعًا لِأَنَّ "لَا" لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ^(٤).
 فالجمله مرفوعة محمولة على موضع لا خوف^(٥).

أما قطرب فقد عرض لها أكثر من قراءة مسوغا احتمالاتها، ففي (قراءة الحسن
 وأبي عمرو ﴿فلا خوفٌ عليهم﴾، على ليس خوفٌ عليهم، وهو أحسن)^(٦)، وأن (الرفع
 حسنٌ إذا كررت (لا) مرتين مثل لا رجلٌ فيها ولا امرأة)^(٧)، وبذلك تكون قراءة النصب
 النصب عنده لغة، فيقول: (لغة تميم ﴿فلا خوفٌ عليهم﴾ على النفي، وقد حُكِيت عن
 الحسن وهي قراءة عيسى بن عمر)^(٨). ووافقه الطبري في ذلك^(٩)، أما الزجاج فقد أجاز
 أجاز القراءة بفتح الفاء، بقوله (وإن قرئ فلا خوفٌ عليهم فهو جيد بالغ الجودة، وقد
 قرئ به)^(١٠).

(١) مجهول قائله، ينظر: الكتاب: ٢/٢٩٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ١/٣٢٦، ٣/٣٨.

(٣) التنزيل والتكميل: ٥/٢٩٦.

(٤) المقتضب: ٤/٣٥٩.

(٥) شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٣/٣٨.

(٦) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١/١٤٢.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) تفسير الطبري: ١/٥٨٩.

(١٠) معاني القرآن وإعرابه: ٢/٢٥٠.

وعدها أبو بكر الأنباري قراءة شاذة، وهو ما نستشفه حين نقل من قرأ قول النبي (ﷺ) ﴿فَمَنْ تَبَعَ هَذَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ وهي قراءة شاذة^(١). وَالرَّفْعُ وَالتَّنْوِينُ هُنَا هُنَا أَوْجَهُ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ لَوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا؛ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَيْهِ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ وَهُوَ قَوْلُهُ: وَلَا هُمْ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ وَلَا لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ، فَالْأُولَى أَنْ يُجْعَلَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ ؛ لِيَتَشَاكَلَ الْجُمْلَتَانِ كَمَا قَالُوا فِي الْفِعْلِ الْمَشْغُولِ بِضَمِيرِ الْفَاعِلِ، نَحَوَ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرًا كَلَّمْتُهُ ؛ فَإِنَّ النَّصْبَ فِي عَمَرٍ أُولَى لِيَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ، كَمَا أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ عَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ؛ وَذَلِكَ بِأَنَّ الْبِنَاءَ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْخَوْفِ عَنْهُمْ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ ذَلِكَ بَلِ الْمُرَادُ نَفْيُهُ عَنْهُمْ فِي الْآخِرَةِ^(٢).

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢٨٨/١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٥٥/١.

المبحث الثالث: التوجيه النحوي في (التوابع)

القول في نعت (ذلول)^(١)

قَرَأَ الْجُمُهورُ (لَا ذُلُولَ) بِالرَّفْعِ عَلَى الصِّفَةِ لِبَقَرَةٍ. قَالَ الْأَخْفَشُ: "لَا ذُلُولَ" نَعْتُهُ وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ. وَقَرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ "لَا ذُلُولَ" بِالنَّصْبِ عَلَى النَّفْيِ وَالْخَبَرِ مُضْمَرٌ. وَيَجُوزُ لَا هِيَ ذُلُولٌ، لَا هِيَ تَسْقِي الْحَرْثَ، هِيَ مُسَلَّمَةٌ. وَمَعْنَى (لَا ذُلُولَ) لَمْ يُذَلِّلْهَا الْعَمَلُ، يُقَالُ: بَقَرَةٌ مُذَلَّلَةٌ بَيِّنَةُ الذَّلِّ (بِكْسْرِ الدَّالِ)، وَرَجُلٌ ذَلِيلٌ بَيْنَ الذَّلِّ (بِضَمِّ الدَّالِ)، أَيْ هِيَ بَقَرَةٌ صَعْبَةٌ غَيْرُ رِيضَةٍ لَمْ تُذَلَّلْ بِالْعَمَلِ^(٢). ونقل أبو القاسم الهذلي (لَا ذُلُولَ) بالفتح من غير تنوين عن ابن كثير، والشيزري عن أبي جعفر، والأصمعي عن أبي عمرو، ونافع الباقون مرفوع منون، وهو الاختيار^(٣). وقد تناول قطرب التوجيه النحوي في قراءة (ذلول) في نصين: الأول: قال قطرب: (قوله ﴿لَا ذُلُولَ﴾ قراءة بعضهم (لَا ذُلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ) بالنصب بغير تنوين. قراءة العامة ﴿لَا ذُلُولَ﴾ لأنها صفة للبقرة التي ذكر، فقد قصد إليها، فقال هذا، كقولك: هذا رجل لا ظريف ولا عاقل؛ وقد يجوز أن يكون أراد: لا ذلول مثلها أو في موضعها؛ فتدخل هي في المعنى، وليست الصفة لها، وهذا شبيه بهذا البيت^(٤):

ولقد أكون من الفتاة بمنزلٍ فأبيت لا حرج ولا محرومٍ

كأنه قال: لا حرج ولا محروم في موضع ذلك، وهو واحد منه، وكذلك لا ذلول^(٥).

والثاني: قال قطرب: (وقوله (لا ذلول) قرأ بعضهم: (لا ذلول) كأنه قال: لا ذلول مثلها، أو في موضع (الذي) فيدخل في ذلك المعنى؛ وإلا فإن المعنى الأكثر الرفع؛ لأنه قصد إليها، كقولك: إنها امرأة لا جميلة ولا عاقلة^(٦)).

(١) عند قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذُلُولَ﴾ البقرة/٧١.

(٢) تفسير القرطبي: ٤٥٢/١.

(٣) الكامل في القراءات: ٤٨٣.

(٤) ديوان الأخطل: ٣٠٥.

(٥) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٥١/١.

(٦) المصدر السابق: ٣٩٦/٢.

يعالج قطرب في النصين السابقين الوجوه الدلالية لموضوعة الرفع على الصفة، وأبعد قراءة البناء على الفتح إذا كانت لا تنفي جنس الذل كله، وهذا التفسير في موضوعة الآية لم يكن ببعيد عند المفسرين^(١)، فهي لَيْسَتْ بِذُلُولٍ بِفَعْلٍ ذَلِكَ، فَلَمْ يُذَلَّلْهَا الْعَمَلُ، لو لم تكن البقرة ذُلُولًا يُحَرِّثُ عَلَيْهَا وَلَا يُسْقَى عَلَيْهَا مَاءٌ يُسْقَى بِهِ الْحَرْتُ^(٢)، إِلَّا أَنَّ نفي جنس الذل عنها لا يكون تامًا فحق عليها الرفع، قال الرازي: (إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذُلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَقَوْلُهُ: لَا ذُلُولٌ صِفَةٌ لِبَقَرَةٍ بِمَعْنَى بَقَرَةٌ غَيْرُ ذُلُولٍ بِمَعْنَى لَمْ تَذَلْ لِلْكِرَابِ وَإِثَارَةُ الْأَرْضِ وَلَا هِيَ مِنَ الْبَقَرِ الَّتِي يُسْقَى عَلَيْهَا فَتَسْقَى الْحَرْتُ وَ(لَا) الْأُولَى لِلتَّنْفِي وَالثَّانِيَّةُ مَزِيدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ الْأُولَى، لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا ذُلُولٌ تُثِيرُ وَتَسْقَى عَلَى أَنَّ الْفِعْلَيْنِ صِفَتَانِ لِذُلُولٍ كَأَنَّهُ قِيلَ لَا ذُلُولٌ مُثِيرَةٌ وَسَاقِيَةٌ، وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ أَنَّ الذُّلُولَ بِالْعَمَلِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً فَبَيَّنَ تَعَالَى أَنَّهَا لَا تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقَى الْحَرْتَ لِأَنَّ هَذَيْنِ الْعَمَلَيْنِ يَظْهَرُ بِهِمَا النِّقْصُ)^(٣).

القول في نعت (غَيْرُ)

قال قطرب: (بلغنا عن النبي ﷺ) ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾. بالنَّصْبِ، وذلك على وجهين: يكون على الحال؛ كأنه قال: لا يستوي القاعدون كذا؛ أي في هذه الحال؛ كأنه قال: لا ذوي أو لا أولي ضَرَرٍ؛ على مِثْلِ الْقِرَاءَةِ فِي ﴿غَيْرِ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، كأنه قال: أنعمت عليهم لا مَغْضُوبًا عَلَيْهِمْ. والوجه الآخر: لا يستوي القاعدون إِلَّا أُولِي الضَّرَرِ؛ فيكون النصب على مثل: لا يقوم القوم إِلَّا عبد الله. والرفع أكثر في مثل هذا... والنَّصْبُ أَيْضًا ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾ قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. أصحابُ عبد الله وعاصم ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾ يرفع كأنه على وصف القاعدين؛

(١) ينظر: تفسير الطبري: ٧٧/٢.

(٢) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم: ١٤١/١.

(٣) مفاتيح الغيب: ٥٤٩/٣.

(٤) عند قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ﴾ النساء/٩٥.

ويكون أيضاً على الاستثناء منهم؛ ولو **خَفَضَ** ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾ على صفة المؤمنين كان وجهاً ومذهباً^(١).

يستعرض نص قطرب الأوجه النحوية في قراءة (غير) نصباً ورفعاً وجراً مشفوعاً بالإسناد إلى المرجعيات التي تحوم النص بين السند المرفوع إلى قراءة النبي (ﷺ)، وبين كلام العرب، وقد قدم كلام النبي (ﷺ) بوصفه قراءة صحيحة معتبرة، وإن كان الرفع هو الأشهر، والنصب هو الأكثر في كلام العرب المنثور. فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَحَمَزَةُ ﴿غَيْرُ﴾ يَرْفَعُ الرَّاءَ، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَالْكَسَائِيُّ وَابْنُ عَامِرٍ ﴿غَيْرَ﴾ نَصَبًا^(٢).

قال ابن مجاهد: (حَدَّثَنِي الصُّوفِيُّ حُسَيْنُ بْنُ بَشْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا رُوحٌ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ شُبُلٍ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَرَأَ ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾ نَصَبًا)^(٣)، فالرفع نعتاً للقاعدين، ومن نصب جعله استثناء بمعنى (إلا)، وهو الاختيار^(٤)، وقال ابن خالويه: (يقرأ بالرفع والنصب، فالحجة لمن رفع: أَنَّهُ جَعَلَهُ مِنْ وَصَفِ (القاعدين) والوصف تابع للموصوف، والحجة لمن نصب أَنَّهُ: جَعَلَ (غير) استثناء بمعنى إِلَّا فَأَعْرَبَهَا بِإِعْرَابِ الْأِسْمِ بَعْدَ إِلَّا، وَخَفَضَ بِهَا مَا بَعْدَهَا. ودليله على ذلك أَنَّهُ نَزَلَتْ فِي ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ (الضرير)^(٥)؛ لِأَنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ (ﷺ) فَذَكَرَ حَالَهُ وَضَرَّهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾ أَي: اسْتِثْنَاهُ فَجَاءَ عَلَى النَّصْبِ.

والمعنى في كلتا القراءتين ما أوجزه الزجاج قائلًا: (فَأَمَّا الَّرْفَعُ فَمِنْ جِهَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا أَنْ يَكُونَ (غير) صفة للقاعدين وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا أَنْ تَكُونَ صفة للنكرة الْمَعْنَى لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ الَّذِينَ هُمْ غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ أَي لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ الْأَصْحَاءُ وَالْمُجَاهِدُونَ وَإِنْ كَانُوا كُلُّهُمْ مُؤْمِنِينَ قَالَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (غير) رفعاً على جهة الاستثناء الْمَعْنَى لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ وَالْمُجَاهِدُونَ إِلَّا أُولُو الضَّرَرِ فَإِنَّهُمْ يَسَاوُونَ

(١) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٢١/٢-٦٢٢.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٣٧.

(٣) السبعة في القراءات: ٢٣٧.

(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ١٣٧/١، أو بدل من (القاعدون) بدل بعض من كل. ينظر: الهادي شرح

طيبة النشر: ١٥٨/٢.

(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٢٦.

المُجَاهِدِينَ لِأَنَّ الَّذِينَ أَقْعَدَهُمْ عَنِ الْجِهَادِ الضَّرَرِ. وَمَنْ نَصَبَ جَعْلَهُ اسْتِثْنَاءً مِنَ الْقَاعِدِينَ وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ عَنِ الْأَوَّلِ الْمَعْنَى لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ إِلَّا أُولِي الضَّرَرِ فَإِنَّهُمْ يَسَاوُونَ وَحِجَّتُهُمْ أَنَّ الْأَخْبَارَ تَظَاهَرَتْ بِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَمَّا نَزَلَتْ شَكَا ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) عَجَزَهُ عَنِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاسْتَشْنَى اللَّهُ أَهْلَ الضَّرَرِ مِنَ الْقَاعِدِينَ^(١)، إِلَّا أَنَّ اقْتِرَانَ (غَيْرِ) بِالْقَاعِدِينَ يَكَادُ يُوْجِبُ الرِّفْعَ لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَعْدَ التَّمَامِ. فَتَقُولُ فِي الْكَلَامِ: لَا يَسْتَوِي الْمُحْسِنُونَ وَالْمُسِيئُونَ إِلَّا فَلَانًا وَفَلَانًا. وَقَدْ يَكُونُ نَصْبًا عَلَى أَنَّهُ حَالٌ^(٢).

أَمَّا الْخَفْضُ الَّذِي خَصَّهُ قَطْرِبُ بِالْقَوْلِ (وَلَوْ خَفَضَ) ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾ عَلَى صِفَةِ الْمُؤْمِنِينَ كَانَ وَجْهًا وَمَذْهَبًا، يَذْكُرُ قِرَاءَةً مِنْ قَرَأَهَا، وَالْحَقُّ هِيَ قِرَاءَةُ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ^(٣). وَلَمْ تَرِدْ بِهِ الْقِرَاءَةُ عِنْدَ السَّبْعَةِ، وَيَبْدُو أَنَّهُ تَقَبَّلَ وَجْهًا مِنْ حَيْثُ الِاسْتِعْمَالُ النَّحْوِيُّ مِنْ عَدَا صِفَةَ لِمَجْرُورٍ، وَهَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ سِوَى الْفَرَّاءِ حِينَ قَالَ: (وَلَوْ قُرِئَتْ خَفْضًا لَكَانَ وَجْهًا: تَجْعَلُ مِنْ صِفَةِ الْمُؤْمِنِينَ)^(٤). وَهَذَا دَلِيلٌ آخَرٌ مِنْ نَسْخِ آراءِ قَطْرِبِ لِلْفَرَّاءِ مِنْ دُونِ إِشَارَةِ تَذَكُّرٍ. وَقَدْ تَبَعَهُمَا الْإِخْفَشُ وَإِنْ فَضَلَ النَّصْبَ فَقَالَ: (وَإِنْ جَرَّرْتَهُ فَعَلَى "الْمُؤْمِنِينَ" وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ إِذَا أَخْرَجْتَهُ مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ فَجَعَلْتَهُ اسْتِثْنَاءً وَبِهَا نَقَرُ)^(٥).

القول في نعت (غَيْرُهُ)^(٦)

قَالَ قَطْرِبُ: (الْحَسَنُ وَأَبُو عَمْرٍو وَنَافِعٌ) ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ رَفَعَ كَأَنَّهُ قَالَ: مَا لَكُمْ غَيْرُهُ مِنْ إِلَهٍ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ وَصْفًا. أَبُو جَعْفَرٍ وَأَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ يَكُونُ خَفْضًا عَلَى الْوَصْفِ لـ (إِلَهٍ) وَكُلُّ حَسَنٍ^(٧).

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٩٢/٢، وينظر: حجة القراءات: ٢١٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن (للفراء): ٢٨٣/١.

(٣) معاني القرآن (للنحاس): ١٧٠/٢.

(٤) معاني القرآن: ٢٨٣/١.

(٥) المصدر السابق: ٢٦٤/١.

(٦) عند قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ الأعراف: ٥٩.

(٧) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٧٨٧/٢ - ٧٨٨.

(غير) في قواعد النحويين تعرب بحسب ما قبلها، فإن كان قبلها اسماً نكرة أعربت صفة، وإن سبقها معرفة أعربت مبتدأ^(١)، وهذان الوجهان اللذان قرأ بهما القراء لا يمنع من وجود وجوه أخرى لم يقرأ بها، (فَقَرَأَ الْكَسَائِي وَحْدَهُ ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾ خَفَضًا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ رَفَعًا فِي كُلِّ الْقُرْآنِ)^(٢). قال الأزهرى: (مَنْ قَرَأَ (غَيْرِهِ) بِالْخَفْضِ جَعَلَهُ نَعْتًا لِلإِلهِ، وَمَنْ قَرَأَ (غَيْرُهُ) جَعَلَهُ تَابِعًا، لِتَأْوِيلِ (مِنْ إِلَهٍ)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: مَا لَكُمْ إِلَهٌ غَيْرُهُ. وَ(مِنْ) زَائِدَةٌ^(٣). أَوْ بِتَعْبِيرِ قَطْرِب: (مَا لَكُمْ غَيْرُهُ إِلَهٌ).

وهذا التأويل الذي قَدَّمَ من معنى عند قطرب يردّه الطبري قائلاً: (برفع (غير)، ردّ الهاء على موضع (من)؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهَا رَفَعٌ لَوْ نَزَعْتَ مِنَ الْكَلَامِ لَكَانَ الْكَلَامُ رَفَعًا، وَقِيلَ: مَا لَكُمْ إِلَهٌ غَيْرَ اللَّهِ، فَالْعَرَبُ لَمَّا وَصَفَتْ مِنْ أَنَّ الْمَعْلُومَ بِالْكَلامِ أَدْخَلَتْ (مِنْ) فِيهِ أَوْ أَخْرَجَتْ، وَأَنَّهَا تَدْخُلُهَا أَحْيَانًا فِي مِثْلِ هَذَا مِنَ الْكَلَامِ وَتَخْرُجُهَا مِنْهُ أَحْيَانًا تَرِدُ مَا نَعْتَتْ بِهِ الْاسْمَ الَّذِي عَمِلَتْ فِيهِ عَلَى لَفْظِهِ، فَإِذَا خَفَضْتَ فَعَلَى كَلَامٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّهَا نَعْتٌ لِلإِلهِ، وَأَمَّا إِذَا رَفَعْتَ فَعَلَى الْكَلَامَيْنِ: مَا لَكُمْ غَيْرُهُ مِنْ إِلَهٍ، وَهَذَا قَوْلٌ يَسْتَضَعْفُهُ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ)^(٤).

فالأصل أَنَّ (غير) في توجيه النحويين تقع وصفًا في هذه الآية أمّا عن (إله)، المجرورة بـ(من)، أو عنه إذا كانت من زائدة، و(إله) مجرور لفظًا مرفوع محلاً. وهناك من يرى احتمال النصب، فقال الفراء: (وقوله: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ تجعل (غَيْر) نَعْتًا لِلإِلهِ. وقد يرفع: يجعل تابعًا للتأويل في إله ألا ترى أَنَّ الإله لو نزعته منه (مِنْ) كَانَ رَفَعًا. وقد قرى بالوجهين جميعًا. وبعض بني أسد وقُضَاعَةٌ إِذَا كَانَتْ (غَيْر) فِي مَعْنَى (إِلَّا) نَصَبُوهَا، تَمَّ الْكَلَامُ قَبْلَهَا أَوْ لَمْ يَتِمَّ. فيقولون: ما جاءني غيرك، وما أتاني أحد غيرك وأنشدني المفضل^(٥):

(١) النحو الوافي: ٣٤٣/٢.

(٢) السبعة في القراءات: ٢٨٤.

(٣) معاني القراءات: ٤١٠/١.

(٤) تفسير الطبري: ٢٦٠/١٠-٢٦١.

(٥) ديوان أبي قيس بن الأسلت: ٨٥.

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حماسة مِنْ سَحُوقِ ذَاتِ أَوْقَالَ
فهذا نصبٌ وله الفعل والكلام ناقص. وقال الآخر^(١):

لَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ شُهْلَةٍ عَيْنِهَا كَذَاكَ عِتَاقِ الطَّيْرِ شُهْلًا عِيُونُهَا
فهذا نصب والكلام تامّ قبله^(٢).

والرفع قراءة الفراء من كل هذا، فقال: (وقوله: ﴿وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ﴾ موضع: أدنى، وأكثر. خفض لاتباعه: الثلاثة، والخمسة، ولو رفعه رافع كَانَ صَوَابًا، كما قيل: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾، كَأَنَّهُ قَالَ: مَا لَكُمْ إِلَهَ غَيْرِهِ^(٣). أمّا الزجاج فأجاز النصب في غير القرآن، إلّا أنّه ردّ الفراء في مواضع نصبه في كلام العرب، فقال: (وتقرأ غَيْرِهِ، فمن رفع فالمعنى ما لكم إِلَهَ غَيْرُهُ، ودخلت " مِنْ " مؤكدة. وَمَنْ جَرَّ جعله صفةً لِلَّهِ. وأجاز بعضهم النصب في غير وهو جائز في غير القرآن، على النصب على الاستثناء وعلى الحال من النكرة. ولا يجوز في القرآن لأنّه لم يقرأ به. وأجاز الفراء.. ما جَاءَنِي غَيْرُكَ بِنَصْبٍ غَيْرٍ، وهذا خطأ^(٤)).

القول في الاسم المعطوف (الملائكة)^(٥)

قال قطرب: (قراءة أهل المدينة وأبي عمرو ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ رَفَعُ إِلَّا أبا جعفرٍ وحده، فإنّه كان يخفضها. الرَّفْعُ: وتأتيهم الملائكة، والخفض: في ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وفي الْمَلَائِكَةِ. قِرَاءَةُ الزُّهْرِيِّ ﴿وَالْمَلَائِكَةُ﴾ بالخفض أيضاً^(٦). فلقد حدد قطرب موطن الخلاف النحوي في توجيه القراءة القرآنية عند العطف في كلمة (الملائكة) الواردة في النص، واحتمل المعطوف بحكم العامل المقدر على وجهتين:

(١) غير معروف قائله. ينظر: لسان العرب: ٢٤٥/٧، الزاهر في معاني كلمات الناس: ٤٥٦/١.

(٢) معاني القرآن (الفراء): ٣٨٢/١.

(٣) المصدر السابق: ١٤٠/٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣٤٨/٢.

(٥) عند قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ البقرة/٢١٠.

(٦) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٧٥/١، ١٧٦.

الأول: الرفع: وهي قراءة القراء^(١)، فاستحسنها جمهور النحاة والمفسرين، وهذا الرفع عائد إلى الله تعالى^(٢)، قال الفراء: (والرفع أجود لأنها في قراءة عبد الله ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾)^(٣). من تكرار العامل الواقع على الله والملائكة. قال الطبري: (بالرفع، عطفًا بـ(الملائكة) على اسم الله تبارك وتعالى، على معنى: هل ينظرون إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ)^(٤). وهذا ما ما يقرأ به الاخفش حيث أكد ذلك بقوله: (والرفع هو الوجه وبه نقرأ. لأنه قد قال ذلك في غير مكان قال ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ﴾)^(٥)، وقال: ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾^(٦)، و(الملئ) في هذا الموضع جماعة كما تقول: أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدرهمُ، وَهَلَكَ الْبَعِيرُ وَالشَّاءُ تريد: جماعة الابل)^(٧).

الثاني: الخفض: وهي قراءة أبي جعفر وحده^(٨)، وقد خفضها بعض أهل المدينة، يريد ﴿فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَفِي الْمَلَائِكَةِ﴾^(٩). من خَفَضَ (الملائكة) عطفًا على (ظُلَلٍ) في تكرار حرف الجر^(١٠). قال الطبري: (والملائكة: بالخفض عطفًا بـ(الملائكة) على (الظلل)، بمعنى: هل ينظرون إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَفِي الْمَلَائِكَةِ)^(١١). ويجوز العطف على الغمام^(١٢).

أما قطرب فيتضح - من خلال النص في أعلاه - أنه قال بجواز كلا القراءتين على الرغم من اختيار النحويين الرفع، وقد أكدها بـ(قراءة الزُّهريّ) ﴿وَالْمَلَائِكَةُ﴾ بالخفض

(١) ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ١٤٥.

(٢) معاني القرآن (الفراء): ١٢٤/١.

(٣) معاني القرآن: ١٢٤/١.

(٤) تفسير الطبري: ٦٠٥/٣.

(٥) الفجر/ ٢٢.

(٦) الأنعام/ ١٥٨.

(٧) معاني القرآن (الاخفش): ١٨٣/١.

(٨) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١٠٥/١، المبسوط في القراءات العشر: ١٤٥.

(٩) معاني القرآن (الفراء): ١٢٤/١.

(١٠) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٦٨٨/١.

(١١) ينظر: تفسير الطبري: ٦٠٦/٣.

(١٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٦٩/١.

أيضاً) كدليل نقلي يحتج به، الأمر الذي تبعه الكثيرون في ذلك، قال الزجاج: (والملائكة، تقرأ على وجهين بالضم والكسر فمن قرأ الملائكة بالرفع فالمعنى: ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة، والرفع هو الوجه المختار عند أهل اللغة في القراءة، ومن قرأ والملائكة، فالمعنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام وظلل من الملائكة)^(١).

قال أبو حيان الاندلسي: (وَقَرَأَ الْحَسَنُ، وَأَبُو حَيَوَةَ، وَأَبُو جَعْفَرٍ: وَالْمَلَائِكَةَ، بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى: فِي ظُلِّلٍ، أَوْ عَطْفًا عَلَى الْغَمَامِ، فَيَخْتَلِفُ تَقْدِيرُ حَرْفِ الْجَرِّ، إِذْ عَلَى الْأَوَّلِ التَّقْدِيرُ: وَفِي الْمَلَائِكَةِ، وَعَلَى الثَّانِي التَّقْدِيرُ: وَمِنْ الْمَلَائِكَةِ. وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى: اللَّهُ، وَقِيلَ: فِي هَذَا الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، فَالْإِيتْيَانُ فِي الظُّلِّلِ مُضَافٌ إِلَى الْمَلَائِكَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ فِي ظُلِّلٍ، فَالْمُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْإِيتْيَانُ فَقَطْ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ فِي ظُلِّلٍ)^(٢).

القول في الاسم المعطوف (الصابئون)^(٣)

قال قطرب: (قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ وفي حَرْفِ أَبِي وَالصَّابِئِينَ بِالنَّصْبِ؛ وهي القياسُ يردُّها على إِنَّ. وفي حَرْفِ زَيْدٍ (وَالصَّابِئُونَ) بِالرَّفْعِ. وفي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ)^(٤).

أضحت لفظة (الصابئين) مثار جدل بين النحويين والقراء، بين القياس النحوي المعتبر الأصول وبين الاجتهاد المطاوع لتوجيه الآية الكريمة، ونص قطرب واضح من حيث ذهابه إلى صحة النصب لأنه بحسب قوله (يردُّها على إِنَّ)، على الرغم من ذلك فقد اعتمد القراء قراءة النصب، وقد اختلفوا في بنيتها من حيث تحقيق الهمز وتخفيفها،

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٠/١.

(٢) البحر المحيط في التفسير: ٣٤٥/٢.

(٣) عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ المائدة/٦٩.

(٤) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٦٥/٢.

فقرأ نافع وحده (الصابين) و(الصابون) في كل القرآن. وهَمَزَ الباكون (الصَّابِئِينَ)^(١). وللنَّحْوِيِّينَ فِي عِلَّةِ الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ وَجْهَانِ^(٢):

الأول: وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَيَّبَوِيهِ ارْتَفَعَ الصَّابِئُونَ بِالْإِبْتِدَاءِ عَلَى نِيَّةِ التَّأْخِيرِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ، وَالصَّابِئُونَ كَذَلِكَ. قال سيبويه: (الصابئون فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتداء على قوله والصابئون بعد ما مضى الخبر)^(٣). وتقدير الآية: إِنَّ الَّذِينَ... والصابئون كذلك^(٤).

(الْوَجْهُ الثَّانِي: وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ أَنَّ كَلِمَةَ (إِنْ) ضَعِيفَةٌ فِي الْعَمَلِ هَاهُنَا، وَبَيَّانُهُ مِنْ وَجْهِهِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ كَلِمَةَ (إِنْ) إِنَّمَا تَعْمَلُ لِكَوْنِهَا مُشَابِهَةً لِلْفِعْلِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُشَابَهَةَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ الْحَرْفِ ضَعِيفَةٌ. الثَّانِي: أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ تَعْمَلُ لَكِنْ إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي الْإِسْمِ فَقَطْ، أَمَّا الْخَبَرُ فَإِنَّهُ بَقِيَ مَرْفُوعًا بِكَوْنِهِ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَلَيْسَ لِهَذَا الْحَرْفِ فِي رَفْعِ الْخَبَرِ تَأْثِيرٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ)^(٥).

إِنَّ الْأَسَاسَ الْمَتَّفِقَ عَلَيْهِ فِي قَوَاعِدِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ حُكْمَ الْإِسْمِ الْمَعْطُوفِ فِي بَابِ (إِنْ) وَأَخَوَاتِهَا بِحَسَبِ مَوْقِعِ الْمَعْطُوفِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ الْمَنْسُوخَةِ، الَّتِي لَا تَخْرُجُ عَنْ أَمْرَيْنِ^(٦):

الأول: إِذَا اسْتَكْمَلَ الْخَبَرُ: مِنْ نَحْوِ قَوْلِنَا: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا/ وَعَمْرُو، بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى اللَّفْظِ، وَهُوَ الْأَصْلُ الْمَعْتَمَدُ وَالْأَشْهُرُ، وَالرَّفْعُ عَطْفًا عَلَى مَا أَصْلُهُ مُبْتَدَأُ (زَيْدٍ)، أَوْ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ^(٧).

(١) ينظر: معاني القراءات: ١٥٥/١.

(٢) ينظر: تفسير الرازي: ٤٠٢/١٢، لباب التأويل في معاني التنزيل: ٦٤/٢.

(٣) الكتاب: ١٥٥/٢.

(٤) ينظر: تفسير الرازي: ٤٠٢/١٢، النحويون والقرآن: ٨٥.

(٥) تفسير الرازي: ٤٠٢/١٢، وينظر: لباب التأويل في معاني التنزيل: ٦٤/٢.

(٦) ينظر: استكمل ام لم يستكمل، د. حيدر فخري ميران، مجلة التربية الأساسية/جامعة بابل، ع: ٤٨، ٢٠٢٠، ص: ٢٥٦٧.

(٧) ينظر: المفصل: ٣٩٣، شرح المفصل: ٢٨٦/٤، شرح اللمع (الباقولي): ١٦٤، شرح المكودي: ٦٩.

الثاني: إذا لم يستكمل الخبر: من نحو قولنا: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَان، بالنصب دون الرفع، فالبصريون لا يجيزون العطف على موضع إِنَّ واسمها^(١)؛ لأنَّه حمل على التأويل، والحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسد^(٢). أمَّا الكوفيون فقد أجازوه على خلاف^(٣).

هذه المواضع تحفظ القرآن من خطأ النحويين وتحفظ للنحويين الخطأ بعدم أخذهم من القرآن إذا ما اعتمدنا رؤية الفصل بين كلا النَّحْوَيْنِ. والخلاف بين النحويين مرده الآية الكريمة موضع البحث إذ يوجب النحويون النصب لعدم استكمال الخبر، فالسياق اللغوي يرفض ذلك وما تقبله الكوفيون من هذا العطف ما هو إلا تبرير لرفع (صابئون) من دون تأويل، ولو تمنعنا قليلاً في السياق القرآني نفسه حين قابل بين السورتين^(٤):

- ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٥).
 - ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٦).
القول في الاسم المعطوف (لباس)^(٧)

قال قطرب: (الحسن) ﴿وَرِيَاشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَى﴾. أبو عمرو ﴿وَرِيَاشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَى﴾ يرفع على الابتداء للباس؛ والنَّصْبُ على ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسَ التَّقْوَى﴾^(٨).

يتكرر الخلاف النحوي لما بعد الواو في الاسم بين الرفع على الاستئناف، وبين تكرار العامل وهو كما ظهر لنا في مواضع كثيرة من رغبة بعض القراء في تكرار العامل النحوي للاسم ومعطوفه، لذا بان لنا هذا التعدد في الوجوه ما دام المعنى هو

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٥١/١.

(٢) ينظر: ائتلاف النصرة: ١٩٠.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٥٥/٤.

(٤) ينظر: أصول القراءة القرآنية: ١٥٨، ١٥٩.

(٥) البقرة/٦٢.

(٦) الحج/١٧.

(٧) عند قوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيَاشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ الأعراف/٢٦.

(٨) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٧٨٢/٢.

السائد في تحقيق ذلك الفعل المراد تكراره، (فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمَزَةُ ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ رَفَعًا، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ نَصَبًا)^(١). والقراءة الواردة عن حفص بالرفع (لباسُ)، ويكون رفعها على ثلاثة أوجه^(٢):

الأول: أن يكون مبتدأ، وخبره (خير)، ويكون (ذلك) من صفته، (وَفِي قِرَاءَةِ أَبِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ: (وَلِبَاسُ التَّقْوَى خَيْرٌ) لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ)^(٣).

الثاني: أن يكون (خَيْرٌ) خبر الابتداء، المعنى: ولباسُ التقوى المشارُ إليه خير.

الثالث: يجوز أن يكون (وَلِبَاسُ التَّقْوَى) مرفوعاً بإضمار (هو)، المعنى: هو لباسُ التقوى، أي: ويستتر العورة لباسُ المتقين، ثم قال: (ذلك خَيْرٌ).

ومن قرأ (وَلِبَاسُ التَّقْوَى) فنصب، عطفه على قوله (وَرِيشًا)، والمعنى: أنزلنا عليكم وَلِبَاسَ التَّقْوَى، وهذا كله قول أبي إسحاق النحوي، الذي نصبه على المفعول من (أنزلنا)^(٤)، أمّا ما نقله قطرب عن الحسن في (قوله: ﴿وَرِيشًا﴾ فَأَجْمَعُ الْقُرَاءُ عَلَى تَرْكِ الْأَلْفِ إِلَّا مَا حَدَّثَنِي بِهِ ابْنُ مُجَاهِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي خَلَادٍ، عَنْ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، أَنَّهُ قَرَأَ «وَرِيشًا» بِالْأَلْفِ، وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ، الرِّيشُ وَالرِّيَاشُ، يَكُونَانِ اسْمَيْنِ وَمَصْدَرَيْنِ، مِثْلُ: قَالَ قِيْلًا، وَيَكُونُ رِيَاشٌ: جَمْعُ رِيَشٍ وَمَعْنَاهُ: الشَّارَةُ وَالْحُسْنُ كَذَلِكَ: لُبْسٌ وَلِبَاسٌ)^(٥)، وقيل: (الريشُ: الزينة. والرياشُ: كاللباس. فسأل فسأل يونس فقال: هما سواء)^(٦). قال الكرمانى: (قال أبو عبيدة: الريش والرياش ما ظهر من اللباس، وقوله (وَلِبَاسُ التَّقْوَى) قرئ بالنصب والرفع، فمن نصب حمل على (أَنْزَلَ) من قوله (قَدْ أَنْزَلْنَا)، ومن رفع فعلى أنه مبتدأ، ومعناه على هذه القراءة: لباس التقوى خير لصاحبه)^(٧).

(١) السبعة في القراءات: ٢٨٠.

(٢) ينظر: معاني القراءات: ٤٠٣/١، إعراب القراءات السبع وعللها: ١١٢.

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها: ١١٢.

(٤) معاني القراءات: ٤٠٣/١.

(٥) إعراب القراءات السبع وعللها: ١١٢.

(٦) معاني القراءات: ٤٠٢/١.

(٧) مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: ١٧٧.

أمّا الطبري فقد استفاض في شرح القراءتين مرجحاً النصب فقال: (واختلف القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء المكيين والكوفيين والبصريين: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ برفع (وَلِبَاسُ)، وقرأ ذلك عامة قراء المدينة: (وَلِبَاسُ التقوى) بنصب اللباس، وهي قراءة بعض قراء الكوفيين، فمن نصب: (وَلِبَاسُ) فإنّه نصبه عطفًا على (الريش) بمعنى: قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سواتكم وريشا، وأنزلنا لباس التقوى، وأمّا الرفع، فإنّ أهل العربية مختلفون في المعنى الذي ارتفع به اللباس، فكان بعض نحويي البصرة يقول: هو مرفوع على الابتداء، وخبره في قوله: (ذلك خير)، وقد استخطأه بعض أهل العربية في ذلك وقال: هذا غلط، لأنّه لم يعد على اللباس في الجملة عائد، فيكون اللباس إذا رفع على الابتداء، وجعل (ذلك خير) خبرًا. وقال بعض نحويي الكوفة: (وَلِبَاسُ) يرفع بقوله: (وَلِبَاسُ التقوى خير)، ويجعل ذلك من نعته، بـ(خير) لم يكن في ذلك وجه إلاّ أن يجعل اللباس نعتًا، لا أنّه عائد على اللباس من ذكره في قوله: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ خَيْرٌ﴾، فيكون (خير) مرفوعا بذلك وذلك به. فإذا كان ذلك كذلك، فتأويل الكلام إذن: رفع لباس التقوى، ولباس التقوى ذلك الذي قد علمتموه خير لكم يا بني آدم من لباس الثياب التي توارى سواتكم، ومن الرياش التي أنزلناها إليكم فالبسوه. وأمّا تأويل من قرأه نصبا، فإنّه: يا بني آدم، قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سواتكم، وريشا، ولباس التقوى هذا الذي أنزلنا عليكم، من اللباس الذي يواري سواتكم والريش، ولباس التقوى خير لكم من التعري والتجرد من الثياب في طوافكم بالبيت، فاتقوا الله والبسوا ما رزقكم الله من الرياش، ولا تطيعوا الشيطان بالتجرّد والتعري من الثياب، فإنّ ذلك سخرية منه بكم وخدعة، كما فعل بأبويكم آدم وحواء فخدعهما حتّى جردهما من لباس الله الذي كان ألبسهما بطاعتها له في أكل ما كان الله نهاهما عن أكله من ثمر الشجرة التي عصياه بأكلها. وهذه القراءة أولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب، أعني نصب قوله: (وَلِبَاسُ التقوى) لصحة معناه في التأويل على ما بينت^(١).

(١) تفسير الطبري: ١٢٨/١٠.

الفصل الثاني

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في

منصوبات الأسماء ومجروراتها



المبحث الأول: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في منصوبات الأسماء

المبحث الثاني: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في مجرورات الأسماء

المبحث الأول

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في منصوبات الأسماء

سنعرض في هذا المبحث مسألة التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في منصوبات الأسماء عند قطرب في كتابه (معاني القرآن وتفسير مُشكلٍ إعرابه)، وعلى النحو الآتي:

أولاً: التوجيه النحوي في الحال

– القول في (بعوضة)^(١)

أجمع القراء على قراءتها بالنصب^(٢)، على ثلاثة أوجه^(٣): الأول: أن تُوقع الضرب على البعوضة، وتجعل (ما) صلةً كقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾^(٤)، والمعنى: إنَّ الله لا يستحيى أن يضرب بعوضةً فما فوقها مثلاً. الثاني: أن تجعل (ما) اسماً، والبعوضة صلة فتعربها بتعريب (ما). وذلك جائز في (من) و(ما) لأنَّهما يكونان معرفة في حال ونكرة في حال. كما قال حسَّان بن ثابت^(٥):

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

الثالث: أن تجعل المعنى على: إنَّ الله لا يستحيى أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها. والعرب إذا أَلْقَتْ (بَيْنَ) من كلام تصلح (إلى) في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ (بين) والآخر بـ (إلى). وهذا الوجه هو الأحب عند الفراء^(٦). وإنَّ أجاز الرفع (بَعُوضَةً)، لأنَّ الصلة تُرْفَعُ، واسمها منصوب ومخفوض^(٧).

(١) عند قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ البقرة/٢٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢١/١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المؤمنون/٤٠.

(٥) لم يرد في ديوان حسان، بل روي في ديوان كعب بن مالك الأنصاري: ١٠٠.

(٦) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢٠/١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠/١.

أمّا قطرب فقد أجاز كلا الوجهين: النصب والرفع، وهذا الجواز يقوم على الرواية من جهة وأقوال العرب من جهة أخرى، لأنّ النصب قراءة العامة (على مثلاً بعوضةً؛ وعلى قوله ﴿قليلًا ما تشكرون﴾^(١)، و﴿عمّا قليل﴾^(٢)، أي عن قليل)^(٣). أمّا قراءة الرفع عند قطرب فتقوم على الرواية فيقول: (وقراءة أخرى حُكِيت لنا (بعوضةً)، يكون على قول العرب: لقيتُ ما زيدٌ، ونسي ما عاقبة أمره، رفعٌ؛ وايتوني ولاسيما على زيدٌ، كأنّه قال: ولا سيّ الذي هو زيدٌ، ومثلاً التي هي بعوضةً، رفعٌ تصيّرُ (ما) بمنزلة الذي. قال عدي بن زيد^(٤):

لَمْ أَرِ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غِبِنِ الْـ أَيَّامٍ يَنْسُونَ مَا عَوَّقِبُهَا
لَمْ يُعْمَلِ (يَنْسُونَ) لَمَّا ذَكَرْنَا؛ كَأَنَّهُ قَالَ: الَّتِي هِيَ عَوَّقِبُهَا، فَجَعَلَ (مَا) بِمَنْزِلَةِ (الَّتِي))^(٥).
قال ابن جني: (أي ينسون الذي هو عواقبها، وحذف الضمير من هنا ضعيف؛ لأنّه ليس فضلة كالهاء في نحو قولك: ضربت الذي كلمت؛ أي: كلمته. وإن شئت كان تقديره: ينسون أي شيء عواقبها، فتكون ما استفهاماً، وعواقبها خبراً عنها، والجملة في موضع نصب بينسون، وجاز فيها التعليق؛ لأنّها ضد يذكرون ويعلمون، فيجرى مجرى قولك: لا تنس أينا أحق بكذا. وأتذكر أزيد أفضل أم عمرو)^(٦).

والرفع هو لغة ناس من تميم كما أشار إليها الاخفش قائلاً: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ لأنّ (ما زائدة في الكلام وإنّما هو إنّ الله لا يستحي أن يضرب بعوضةً مثلاً. وناس من بني تميم يقولون ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ يجعلون (ما) بمنزلة (الذي) ويضمرون (هو) كأنهم قالوا: (لا يستحي أن يضرب مثلاً الذي هو بعوضةً)^(٧). وهو

(١) الأعراف/١٠.

(٢) المؤمنون/٤٠.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٣٩/١.

(٤) وفي رواية الديوان: لم أر كالفتيان في غبن الـ أيام ينسون ما عواقبها. الديوان: ٤٥.

(٥) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٣٩/١.

(٦) المحتسب: ١٤٦/١.

(٧) معاني القرآن: ٥٩/١.

اختيار الأصمعي عن نافع وابن ثعلب؛ لأنَّ (مَا) معنى الذي و(بَعُوضَةً) خبره^(١). وجُعِلَتْ غير صلةٍ فرفعت بإضمار هو^(٢).

قال الطبري: (وربما جعلت اسماً وهي في مذهب صلة، فيرفع ما بعدها أحياناً على وجه الصلة، ويخفض على إتيان الصلة ما قبلها)^(٣). لأنَّ (العرب تجعل (ما) صلة صلة في المعرفة والنكرة، كما قال ﴿فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٤)، والمعنى: فبنقضهم ميثاقهم. وهذا في المعرفة. وقال في النكرة ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحَنَّ نَادِمِينَ﴾^(٥) والمعنى: عن قليل^(٦). وقد تبني قراءة الرفع رؤية: (مثلاً ما بعوضة)، بالرفع. قال ابن مجاهد: حكاه أبو حاتم عن أبي عبيدة عن رؤية. وقال أبو الفتح: (وجه ذلك: أنَّ (ما) هاهنا اسم بمنزلة الذي؛ أي: لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلاً، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ. ومثله قراءة بعضهم: (تماماً على الذي أحسن)، أي: على الذي هو أحسن)^(٧).

أمَّا الزجاج فهو مع ما اشتهر عند رسم المصحف من النصب، ويسوف الوجوه الثلاثة التي عرضها الفراء^(٨)، كما أحب الوجه الثالث الذي أحبه الفراء من تلك الوجوه، الوجوه، قائلاً: (فأمَّا أجودُ هذه الجهاتِ فأَنْ تكونَ ما زائدة مؤكدة، كأنَّه قال: إِنَّ الله لا يستحي أن يضرب بعوضة مثلاً، وَمَثَلًا بَعُوضَةً، وما زائدة مؤكدة نحو قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ المعنى فبرحمة من الله)^(٩)، وبه اهتدى أو جعفر النحاس إلى ذلك^(١٠).

(١) الكامل في القراءات: ٤٨٢.

(٢) تفسير الطبري: ١٨٥/٦. وينظر: الإيضاح والوقف والابتداء: ٣٥٦/١.

(٣) تفسير الطبري: ١٨٥/٦.

(٤) النساء/١٥٥، المائدة/١٣.

(٥) (المؤمنون/٤٠).

(٦) ينظر: تفسير الطبري: ١٨٥/٦. الإيضاح في الوقف والابتداء: ٣٥٦/١.

(٧) المحتسب: ١٤٥/١.

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٠٣/١.

(٩) ينظر: المصدر نفسه.

(١٠) ينظر: إعراب القرآن: ٤٠/١.

صفوة القول: إنَّ قطرباً يسير باتجاهين: أحدهما: الرواية من القراء، والأشهر في قراءة (بعوضة) بالنصب، ويبرر الرفع ضمن أصول قواعد النحويين التي تجعل من (ما) بمعنى الذي، وتقدير ضمير (هو) في ذلك التأويل، وهو رفع لا يعاب على القراء وإنَّ تحققت عند بعضهم قراءته كما صنع ابن جني، بل أننا لا نستبعد في تلك الصناعة رغبة النحويين بالجر كما فعل الطبري في قراءة (بعوضة)، إذ قال: (وإنَّ خفضت وإنَّ خفضت أتبع "من" فأعربت^(١))، وهو قول ما لم يرد في القراءات^(٢).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٣)، إذ يذهب قطرب في توجيه قراءة (كلمة) في اتجاهين أحدهما بالنصب على الحالية، والثاني بالرفع على الفاعلية، فيقول: (أبو عمرو وأهل المدينة ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ كَأَنَّهُ قَالَ: كَبُرَتْ تِلْكَ الْكَلِمَةُ كَلِمَةً)^(٤)، في حين ينسب قراءة الرفع إلى الحسن وابن مَحِيصِن، فتصير كبرت فعلا لـ (كلمة) بلا إضمار^(٥).

- القول في (خالصة)^(٦).

قال قطرب: (الحسن وأبو عمرو ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ بالنصب؛ تصيرُ حالاً؛ لَأَنَّهَا نَكْرَةٌ، مثلُ: هي في الدار قائمة. ابنُ عباسٍ يرفعُ، ونافعٌ يرفعُ ﴿خالصة﴾ يُصَيِّرُ الْخَبَرَ فِيهَا: (قُلْ هِيَ خَالِصَةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)؛ والنَّصْبُ كَأَنَّهُ عَلَى الْحَالِ)^(٧).

النص حمل تصوراً عن قراءتين مشهورتين في (خالصة) بين نصبها ورفعها، فيما أوتر عن القراء، ويبدو أنَّ قطرباً لم يستقر في معناه على النصب فتارة يجعلها على الحال، وأخرى بحد وصفه (كأنه على الحال)، وقد نسب هذه القراءة إلى الحسن

(١) تفسير الطبري: ١٨٥/٦.

(٢) ينظر: معجم القراءات: ١٩٨/١.

(٣) الكهف/٥.

(٤) معاني القرآن وتفسير مُشْكِلِ إعرابه: ١٢٣٣/٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه.

(٦) عند قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ الأعراف/٢٣.

(٧) معاني القرآن وتفسير مُشْكِلِ إعرابه: ٧٨٢، ٧٨٣.

البصري وأبي عمرو بن العلاء، والحق هي قراءة الجمهور إِلَّا نَافِعًا فقرأها وحده (خالصة) بالرفع^(١).

قال الازهري: (من رفع فقال (خَالِصَةً) فهي على أنه خبر بعد خبر، كما تقول: زيد عاقل لبيب، المعنى: قل هي ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة، أراد جلّ وعزّ أنها حلالٌ للمؤمنين، يعني: الطيبات من الرزق ويشركهم فيها الكافر، وأَعْلَمَ أنها تخلص للمؤمنين في الآخرة لا يشركهم فيها كافر، وَمَنْ قَرَأَ (خَالِصَةً) بالنصب نصبها على الحال، على أَنَّ العامل في قوله (في الحياة الدنيا) في تأويل الحال، كَأَنَّكَ قُلْتَ: هي ثابتة للمؤمنين مستقرة في الحياة الدنيا (خَالِصَةً) يوم القيامة^(٢).

فالتوجيه الذي قدمه الازهري في الرفع على أنها خبر ثانٍ، والنصب على الحال، أمّا ابن خالويه فقد وجه الرفع على أَنَّ (خالصة) بِالرَّفْعِ عَلَى مَعْنَى هِيَ خَالِصَةٌ^(٣). أي: خبر لمبتدأ، ويبرر موقف الأزهري إذا قدر بـ(هي منهم خالصة)^(٤)، وهو بعيد، والنصب يحمل وجهين: (القطع والحال، لِأَنَّ الْكَلَامَ تَمَّ دُونَهُ، قُلْ: (هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْقِيَامَةِ خَالِصَةٌ)^(٥)، ويبدو هذا الأخير ما أريك قطرباً بين الحال أو كأنه الحال على حد زعمه، لما فيه من استئناف وتخصيص، والأشهر هو الحال^(٦).

ولنا مقابلات قرآنية سمحت للنص نفسه في قراءة النصب على الحال كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ﴾^(٧)،

(١) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٨٠.

(٢) معاني القراءات: ٤٠٤/١.

(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ١١٣.

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٥٤.

(٥) إعراب القراءات السبع وعللها: ١١٣.

(٦) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٥٤.

(٧) البقرة/٩٤.

وقوله: ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا ومحرمٌ على أزواجنا﴾^(١)، قال ابن جني: (أما قراءة العامة: (خالصةً) فتقديره: ما في بطون هذه الأنعام خالصة لنا، أي: خالص لنا، فأنت للمبالغة في الخلو، كقولك: زيد خالصتي، كقولك صفيي وثقتي، أي المبالغ في الصفاء والثقة عندي. ومنه قولهم: فلان خاصتي من بين الجماعة، أي: خاصتي الذي يخصني، والتاء فيه للمبالغة وليكون أيضاً بلفظ المصدر، نحو العاقبة والعافية، والمصدر إلى الجنسية، فهي أعم وأؤكد. ويدلك على إرادة اسم الفاعل هنا، أي خالص-قراءة سعيد بن جبير (خالصا)، وعليه القراءة الأخرى: (خالص لذكورنا)، والقراءة الأخرى «خالصه لذكورنا». ألا تراه اسم فاعل وإن كان مضافاً؟ لكن الكلام في نصب خالصا وخالصة، وفيه جوابان أحدهما: أن يكون حالاً من الضمير في الظرف الجاري صلة على (ما) كقولنا: الذي في الدار قائماً زيد. والآخر: أن يكون حالاً من (ما) على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها إذا كان معنى بعد أن يتقدم صاحب الحال عليها كقولنا: زيد قائماً في الدار)^(٢).

ثانياً: التوجيه النحوي في المفعول به:

-القول في (كلمات)^(٣)

تناول قطرب قراءتي (آدم) و(كلمات)، فابن عباس يقرأها بنصب (آدم) ورفع (كلمات) التي جعلها فاعلاً وسياقه (فتلقى كلمات آدم)^(٤)، أما الحسن وأبو عمرو فهي (كلمات) بالنصب حيث يوقع الفعل عليها، مع رفع كلمة (آدم)^(٥). قال الفراء: (فآدم مرفوع والكلمات في موضع نصب. وقد قرأ بعض القراء: فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ فجعل الفعل للكلمات، والمعنى - والله أعلم - واحد لأن ما لقيك فقد لقيته، وما

(١) الأنعام/١٣٩.

(٢) المحتسب: ٣٤٢/١.

(٣) عند قوله تعالى: ﴿فتلقى آدم من ربه كلمات﴾ البقرة/٣٧.

(٤) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٤٢/١.

(٥) المصدر نفسه: ١٤٢/١.

نالكَ فقد نلتَه، وفي قراءتنا: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(١) وفي حرف عبد الله: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ﴾^(٢).

إنَّ الذي يتمعن في نص قطرب والفرَّاء سيجد القول واحداً، ولعله ينساق هذا الخلاف إلى قوله تعالى ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(٣)، من أثر الفعل على الفاعل، وجواز تقديم المفعول على فاعله، ممَّا يترتب أثراً على المعنى، ومن أجله حدث الخلاف عند القراء فقد قرأ حمزة وحفص عن عاصم: (عَهْدِي الظَّالِمِينَ) بإرسال الياء^(٤). في حين أنَّ (قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ: (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ)، لِأَنَّ الْعَهْدَ لَمَّا نَالَ الظَّالِمِينَ، نَالَ الظَّالِمُونَ الْعَهْدَ، وَيُنْشَدُ^(٥):

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُوانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

لِأَنَّ الْقَدَمَ لَمَّا سَالَمَتِ الْحَيَّاتُ، سَالَمَتِ الْحَيَّاتِ الْقَدَمُ^(٦).

قال أبو علي الفارسي: (وممَّا يقوِّي الرفع في آدم أنَّ أبا عبيدة قال في تأويل قوله: فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ أَي: قبلها. فإذا كان آدم القابل، فالكلمات مقبولة. ومثل هذه الآية في إسناد الفعل فيها مرّة إلى الكلمات ومرّة إلى آدم قوله: لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ، وفي حرف عبد الله فيما قيل: (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ) فلمن رفع أنَّ يقول: ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا﴾^(٧) فأسند الفعل إليهم، ولم يقل: وَلَا يَنَالُهُمْ مِنْ عَدُوِّ نِيْلٍ^(٨).

فقطرب في هذا النص قد اكتفى في توجيه ما كان مخالفاً لقراءة المصحف من دون ترجيح، أو بيان الأصوب كما فعله من بعد من علماء اللغة، ويبدو أنَّ التمسك

(١) البقرة/١٢٤.

(٢) معاني القرآن (الفرَّاء): ٢٨/١.

(٣) البقرة/١٢٤.

(٤) معاني القراءات: ١٧٦/١.

(٥) هو من أرجوزة لأبي حيَّان الفقعسي، وقيل: لمُساوِر بن هند العبسي. وقيل: للعجاج، وقال السيرافي: قائله التدمري. وقال الصغاني: قائله عبد بني عبس. ينظر: شرح شواهد المغني: ٩٧٣-٩٧٤.

(٦) إعراب القراءات السبع وعللها: ٥٤.

(٧) التوبة/١٢٠.

(٨) الحجة للقراء السبعة: ٤٢/٢.

بالرواية فاق الوجه النحوي في موضوعة الرتبة، لاسيما أن من النحويين والمفسرين من لا يجد تبديلاً دلاليًا^(١)، فيقول الطبري: (وقد قرأ بعضهم: "فتلقى آدم من ربه كلمات"، فجعل الكلمات هي المتلقى آدم. وذلك، وإن كان من وجهة العربية جائزاً - إذ كان كل ما تلقاه الرجل فهو له مُتلقٍ، وما لقيه فقد لقيه، فصار للمتكلم أن يُوجه الفعل إلى أيهما شاء، ويخرج من الفعل أيهما أحب - فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع (آدم) على أنه المتلقي الكلمات، لإجماع الحجة من القراءة وأهل التأويل من علماء السلف والخلف، على توجيه التلقي إلى آدم دون الكلمات)^(٢). وقال ابن خالويه: (تقرأ برفع آدم آدم ونصب الكلمات. وينصب آدم ورفع الكلمات. فالحجة لمن رفع آدم: أن الله تعالى لما علم آدم الكلمات فأمره بهن تلقاهن بالقبول عنه. والحجة لمن نصب آدم أن يقول: ما تلقاك فقد تلقيته وما نالك فقد نلته. وهذا يسميه النحويون: المشاركة في الفعل)^(٣).

أمّا قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(٤)، فقد انتهجت منهج قوله تعالى ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾، قال الفراء: (وفي قراءتنا: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾)^(٥). بنصب (الظالمين)؛ لأنّ العهد هو الذي لا ينال الظالمين، أمّا قراءة ابن ابن مسعود ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ﴾، بمعنى: أن الظالمين هم الذين لا ينالون عهد الله. وإنّما جاز الرفع في "الظالمين" والنصب، وكذلك في "العهد"، لأنّ كل ما نال المرء فقد ناله المرء، كما يقال: "نالني خير فلان"، ونلتُ خيرَه، فيوجه الفعل مرة إلى الخير ومرة إلى نفسه)^(٦). قال الأخفش: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ لأنّ العهد هو الذي لا ينالهم، وقال بعضهم ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ﴾ والكتاب بالياء. وإنّما قالوا (الظالمون) لأنّهم جعلوهم الذين لا يُنالون)^(٧). لذا أجاز الزجاج كلا القراءتين لأنّ

(١) معاني القرآن (الأخفش): ٧٤/١، معاني القرآن وإعرابه: ١١٦/١، إعراب القرآن (للحاس): ٤٧/١.

(٢) تفسير الطبري: ٥٧٩/١.

(٣) الحجة في القراءات السبع: ٧٥.

(٤) البقرة/١٢٤.

(٥) معاني القرآن: ٢٨/١.

(٦) تفسير الطبري: ٥١٦/٢.

(٧) معاني القرآن: ١٥٤/١.

المعنى عنده واحد، فقال: (وقد فُرِئْتُ ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ﴾، والمعنى في الرَّفْع والنَّصْبِ واحد، لأنَّ النَّيْلَ مُشْتَمِلٌ على العهد، وعلى الظالمين إِلَّا أَنَّهُ منفي عنهم، والقراءة الجيدة هي على نصب الظالمين؛ لأنَّ المصحف هكذا فيه، وتلك القراءة جيدة (بالغة) إِلَّا أَنِّي لا أقرأ بها، ولا ينبغي أَنْ يُقْرَأَ بها لَأَنَّهَا خلاف المصح) ^(١). والحقَّ أَنَّ هذا الخلاف له ما يبرره من حيث المعنى، ولعلنا ينبغي أَنْ نحتكم إلى نظام الرتبة النحوية كما في ضرب موسى عيسى، قال النحاس: (وَحُكِيَ عن محمد بن يزيد أَنَّهُ قال: المعنى يوجب نصب الظالمين) ^(٢).

أَمَّا قطرب فمع قراءة النصب حيث قال: (أبو عمرو ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾... يُحَرِّكُ الياءَ ابنُ أَبِي إِسْحَاقَ ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾... لا يُحَرِّكُ الياءَ، وَيُسَكِّنُ وَيَجْزِمُ) ^(٣). وهنا نقف لما عرضه قطرب بشأن حركة الياء المنقولة عن أَبِي عمرو بن العلاء ^(٤)، وابن أَبِي إِسْحَاقَ الحضرمي ^(٥)، إذ استحسن قول الأخير قائلًا: (السُّكُونُ حَسَنٌ، وكأَنَّهُ الذي نَخْتَارُ ويكثرُ) ^(٦)، أَمَّا فتح الياء عد قطرب فهو لُغَةٌ بني أسدٍ وَعُلْيَا قَيْسٍ ^(٧). والحقيقة النحوية أَنَّ إضافة ياء المتكلم إلى الاسم الصحيح لها أحوال ست هي: عهدي، وعهدي، وعهد، وعهد، وعهدا، وعهديا ^(٨).

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢٠٥/١.

(٢) إعراب القرآن: ٧٦/١.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٥٩/١، ١٦٠. وقد قرأ بفتح الياء في (عهدي) نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي، في حين قرأها بسكون الياء كلٌّ من حمزة وحفص وابن مُحِيصِن والحسن، ينظر: السبعة في القراءات: ١٩٦، ومعاني القراءات: ١٧٦/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٥٩/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٥٩/١.

(٦) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٣٨٤/٢.

(٧) المصدر السابق: ٣٨٥/٢.

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٧٤/٣.

-القول في المفعول به (إيائي)^(١)

قال قطرب: (الأعرج (إيائي فارهبون)، و (محيائي ومماتي)، يسكنُ الياء؛ وذلك شاذُّ لا يُؤخذُ به؛ لأنَّه يجمع بين ساكنين بغير تنقيح. وقراءة العامة بالنصب لتحرك الياء لئلا يلتقي ساكنان؛ وهي جيدة)^(٢).

يعد التقاء الساكنين من المشاكل المتعلقة في الصوت والبنية والتركيب، لما يطرأ على الحرف من تغيرات تعود لعوامل سياقية تفرض على الكلمة أن تكون غير متحركة، وما أن يردفها حرف من داخل الكلمة أو كلمة تجاورها حتَّى يضع النحويون قواعد في حل هذا الالتقاء، لذا أطلق على هذه الظاهرة بمصطلح (المجاورة)، ويراد به: (تغيير حادث يطرأ على الصوت أو الصيغة بحكم التأثير بما يلحقه غالباً، وبما يسبقه أحياناً من أصوات أو صيغ، وهذه الظاهرة ثابتة في كل لغات العالم)^(٣). ومنها لغة العرب فالنطق بالساكن وحده غير ممكن لاستئصال اللسان بذلك، فيلجأ المتكلم إلى همزة الوصل للتخلص من ذلك، وإذا التقى ساكنان يعتمد المتكلم إلى التخلص من ذلك بطريقة من الطرق^(٤). وإن ورد من الشعر ما أجاز ذلك من نحو قول امرئ القيس^(٥):

القيس^(٥):

لَا وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ لَا يَدَّعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرُّ

ويروى (أفر)^(٦). ثم قال^(٧):

إِذَا رَكِبُوا الْخَيْلَ وَاسْتَلَامُوا تَحَرَّقَتِ الْأَرْضُ وَالْيَوْمُ فُرُّ

(١) عند قوله تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ﴾ البقرة/٤٠.

(٢) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١/١٤٣.

(٣) التقاء الساكنين بين القاعدة والنص. د. عبد اللطيف محمد الخطيب، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية (٢١)، لسنة ٢٠٠٠-٢٠٠١م. ص: ١٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل (لابن يعيش): ٥/٢٨٦،

(٥) الديوان: ١/١٥٤.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٥/٨٧.

(٧) ديوانه: ١/١٥٤، الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢/١٦٨.

ويروى (وَالْيَوْمُ قَرَّ) ^(١). قال السيرافي: (أخطأ، وذكر أنه يروى: واليوم قرّ واليوم صرّ، وأنّ ذلك أولى بأن ينسب إلى امرئ القيس، ورأيت هذا القائل يعتقد أنّ ذلك نادر لا يوجد مثله ولم يوجد غير الذي ذكره، وهذا يدل على قلة تفتيش لأشعار العرب المتقدمين، وقد ذكرت لثلاثة من الشعراء ليسوا كلهم كثيرين ما استطلت أنّ أذكر أكثر منه ممّا جمعوا فيه بين المفتوح والمكسور والمضموم، على أنني لا أنكر أنّ لزوم الفتح إذا ابتدئ به أحسن، ولزوم الضم والكسر للمبتدئ به أحسن، كما يكون في اللفظ وجهان يختار أحدهما على الآخر، ولا يكون الآخر خطأ ساقطاً) ^(٢). فموقف النحويين يكاد يكون واضحاً من عدم السماح بذلك على الرغم من المرويات المؤكدة بذلك، لذا نجد ابن عصفور يجزم بأن لا يوجد ساكنان التقيا، إنّما هو على تخفيف المشدد، أفرّ وفرّ، وكان ذلك في القافية ليستوي الوزن ^(٣).

ويكاد يجمع القراء على قراءة (إياي) بالفتح دون السكون، لذا لم تكن ضمن مسائل الخلاف عند القراء ^(٤)، فقرأوا بفتح ياء (ومحيائي) من قوله تعالى: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ^(٥)؛ لأنّ قبلها كان ساكناً، سواء كان (ألفاً) كما مثل، أو (ياء) من نحو (إليّ) من قوله تعالى: ﴿أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ ^(٦)، بالفتح بالفتح دون السكون ^(٧). وموقف قطرب من هذه الآية كان واضحاً، حيث وسم الساكن (إياي) بالشذوذ، ولعلنا حين نتمعن في سلوك قطرب من آيات أخريات نجده يردف الشذوذ أحيانا بـ(لا بأس)، أو حسن، لكنه في هذا النص نجده قد دفع إلى القراءة الأخرى ووسمها بـ(جيدة)، مع أنّ هناك من يسمح بذلك، فقد أجاز بعضهم أنّ يكون الساكنان في كلمة واحدة حال درج الكلام، والساكن الأول حرف مد ^(٨)، والثاني المدغم

(١) ينظر: جمهرة اللغة: ١٠٤٠/٢، المنتخب من كلام العرب: ٧٢٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٨٧/٥.

(٣) ينظر: المقرب: ٢٩، النقاء الساكنين بين القاعدة والنص: ١٧.

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر: ١٦٢/٢.

(٥) الأنعام/١٦٢.

(٦) لقمان/١٤.

(٧) ينظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر: ٤٠٧.

(٨) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الاسترأباضي): ٤٨٥/١.

في مثله^(١)، من نحو قوله تعالى ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٢)، وقوله (محيي) قرئت بإسكان الياء الياء في الإدراج، وهذا لم يجزه النحويون إِلَّا يُونسَ لَأَنَّهُ جمع بين ساكنين، والعِلَّةُ بوجود الألف قبله؛ لأنَّ الألف تقوم مقام الحركة، لذا أجاز: اضربانُ زيدًا^(٣)، وهذا مرفوض عند النحويين؛ لَأَنَّهُ جمع بينهما دون إدغام. أمَّا قراءة الأعرج فتحمل القراءة على الوقف على الدرج، وهو ما يسمح به؛ قال الشهاب الخفاجي: (التقاء الساكنين في الوقف جائز، لكن إذا كان الأول منهما حرف مد، يكون حسن)^(٤). وبذلك يكون قطرب قد جانب الصواب في هذه المسألة لما لها من وجه في العربية.

- القول في (العَفْو)^(٥).

قال قطرب: (الحسن وأبو عمرو ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ بالرفع؛ كأنه قال: الذي ينفقون العفو. الأعرج ﴿العَفْو﴾ بالنصب على: يُنْفِقُونَ العَفْو، يُعْمَلُ الفِعْلَ؛ وكُلُّ حسن^(٦). والعفو: هو الفضل واليسر^(٧)، ويراد به: ما عَفَا وتيسر ولم يَشُقَّ، وأصل العَفْو: الفضل الذي لا يُعْنِي صاحِبَهُ^(٨)، أَيِ الْفَضْلَ الَّذِي يَسْهَلُ إِعْطَاؤُهُ^(٩)، ويعني: القوت فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ أَمْسَكَ الثَّلْثَ وَتَصَدَّقَ^(١٠). (وذلك أَنَّ أَهْلَ الزَّرْعِ كَانُوا يَتَصَدَّقُونَ بِمَا يَفْضَلُ عَنْ قُوْتِ سَنَةٍ، وَأَهْلُ الْغَلَاتِ يَتَصَدَّقُونَ بِمَا يَفْضَلُ عَنْ قُوْتِ الشُّهُورِ، وَأَهْلُ الْحَرْفِ وَالْأَعْمَالِ يَتَصَدَّقُونَ بِمَا يَفْضَلُ عَنْ قُوْتِ يَوْمٍ)^(١١).

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٤٨٦/١.

(٢) الفاتحة/٧.

(٣) الأصول في النحو: ٢٠٣/٢.

(٤) ينظر: حاشية الشهاب: ١٦١/٥.

(٥) عند قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ البقرة/٢١٩.

(٦) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٧٧/١.

(٧) ينظر: تفسير مجاهد: ٢٣٣، وتفسير الطبري: ٦٨٨/٣، ٦٨٩.

(٨) ينظر: معاني القراءات: ٢٠١/١.

(٩) ينظر: البحر المحيط: ٣١٨/١.

(١٠) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان: ١٨٣/١.

(١١) ينظر: تفسير الماتريدي: ١١٩/٢.

قرأ أبو عمرو وحده: (قُلِ الْعَفْوَ) بالرفع. وقرأ الباقر: (قُلِ الْعَفْوَ) نصباً^(١). فمن
فمن جعل (ماذا) اسماً واحداً ردَّ (العَفْوَ) عليه فنصبه. وتكون (ماذا) استفهامية تتطلب
اجابة من خلال تكرار العامل أي: ينفقون العفو، ومن جعل (ما) اسماً و (ذا) خبره وهي
في المعنى (الذي) رد (العَفْوَ) عليه فرفعه، المعنى: ما الذي ينفقون؟ فقال: العفو، أي:
الذي ينفقون هو العفو^(٢).

أمّا قطرب فقد استحسّن القراءتين، بما أفضتهما من معنيين لهما ما يقابلهما في
النص القرآني؛ لأنَّ عمل فعل الأمر بما يضمه يكون الاسم بعده منصوباً على
المفعولية (قل العفو)، وما قراءة الرفع إلّا بوقف هذا العامل، وجعل الاسم مرفوعاً على
أنَّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)^(٣). من نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ
سَلَامٌ﴾^(٤)، فأما السلام (فقول يقال)، فنصب لوقوع الفعل عليه، كأنَّك قلت: قلت كلاماً.
كلاماً. وأمّا قوله: (قال سَلَامٌ) فإنَّه جاء فيه نحن سَلَامٌ^(٥).

قال الأخفش: (إذا جعلت (ماذا) بمنزلة (ما). وإن جعلت (ماذا) بمنزلة (الذي)
قلت: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ والأولى منصوبة وهذا مرفوعة كأنَّه قال: (ما الذي يُنفِقُونَ)، فقال:
(الذي يُنفِقُونَ العَفْوَ). وإذا نصبت فكأنَّه قال: (ما يُنفِقُونَ) فقال: (يُنفِقُونَ العَفْوَ)؛ لأنَّ
(ما) إذا لم تجعل بمنزلة (الذي) فـ(العَفْوَ) منصوب بـ(يُنفِقُونَ). وإن جعلت بمنزلة
(الذي) فهو مرفوع بخبر الابتداء كما قال: ﴿مَاذَا أُنْزِلَ رُبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٦)،
جعل ﴿مَاذَا﴾ بمنزلة (الذي)، وقال: ﴿مَاذَا أُنْزِلَ رُبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^(٧) جعل (ماذا) بمنزلة
بمنزلة (ما) ...^(٨).

(١) ينظر: السبعة في القراءات: ١٨٢، ومعاني القراءات: ٢٠١/١.

(٢) ينظر: العين: ٢٠٨/٨، ومعاني القراءات: ٢٠١/١.

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٦.

(٤) الذاريات/٢٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن (للقرءاء): ٣٩/١.

(٦) النحل/٢٤.

(٧) النحل/٣٠.

(٨) معاني القرآن (للأخفش): ١٨٥/١.

ويبدو أنَّ ثمة مشكلةً في نصِّ قطرب، فالرفع الواقع ضمن توجيهه للآية الكريمة قد سلط العامل ينفقون على (العفو) تقديرًا، وبغية تحقق الفصل بين ما كانت (ماذا) الاستفهامية، أو (ما)، و(ذا) الموصولة لا بد أن يحقق الوقف في درج الكلام، أو يقدر الضمير (هو). وهذا ما لم نجده في نصِّ قطرب. ويبدو أنَّ التأثر كان واضحًا من نصِّ الفرّاء حين قال: (وَمَنْ رَفَعَ أَرَادَ: الَّذِي يُنْفِقُونَ الْعَفْوَ)^(١). وَإِنَّمَا اخْتَارَ الْفَرَّاءُ النَّصْبَ لِأَنَّ مَاذَا عِنْدَنَا حَرْفٌ وَاحِدٌ كَثُرَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: مَا يُنْفِقُونَ، وَلِذَلِكَ اخْتِيرَ النَّصْبُ. قَالَ: وَمَنْ جَعَلَ ذَا بِمَعْنَى الَّذِي رَفَعَ. وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَاذَا حَرْفًا وَيَرْفَعَ بـ]](الاستئناف)^(٢). قال ابن خالويه: (يقرأ بالرفع والنصب. فمن رفع جعل (ذا) منفصلة منفصلة من (ما) فيكون بمعنى الذي، فكأنه قال: ما الذي ينفقون؟ فقال: الذي ينفقون: العفو، فترفعه بخبر الابتداء، لأنّه جعل الجواب من حيث سألوا. والحجّة لمن نصب: أنّه جعل (ماذا) كلمة واحدة، ونصب: العفو: بقوله: ينفقون، كأنه قال: ينفقون العفو. فإن قيل: فلم بنيت (ما) مع (ذا) ولم تبين (من) معها؟ فقل: لمّا كانت (ما) عامة لمن يعقل ولما لا يعقل، (وذا) مثلها في الإبهام والعموم بنوهما للمشاركة، ولمّا اختصت (من) بمن يعقل لم يبينوها مع (ذا) لهذه العلة)^(٣).

-القول في (مِلَّةً)^(٤)

هناك شبه إجماع على نصب (مِلَّةً) عند النحويين والقراء، مع اختلافهم في التوجيه النحوي، والعامل المسبب في ذلك النصب، وهو يفضي إلى معنى تفسيري يسير إلى جنب المعنى النحوي، وكما يأتي:

١. نَصَبَ مِلَّةً عَلَى إِضْمَارِ كَلَامِ كَأَنَّهُ قَالَ بَلْ نَتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ^(٥)، قَالَ سَيَبُوءُ: (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)، أَي بَلْ نَتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا، كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُمْ: اتَّبِعُوا، حِينَ قِيلَ لَهُمْ:

(١) معاني القرآن (للفرّاء): ٣٩/١.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة: ١٤٤/٣.

(٣) الحجة في القراءات السبع: ٩٦.

(٤) عند قوله تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ البقرة/١٣٥.

(٥) ينظر: الجمل في النحو: ٩٧.

﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(١)، التي تصدرت الآية موضع الخلاف. فهو جواب على غرار القسم في إضمار الفعل وإظهاره وذلك قوله أَلْحَفَ بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَ وَالْبَاءُ موصلة^(٢).

٢. نصب ملة بالفعل (كونوا)، أي: كونوا هودًا أو نصارى، بل كونوا ملة، وهو جائز عند العطف في تكرار العامل مع المعطوف^(٣).

هذان الرأيان المشهوران يستحسنان في العربية، قال الفرّاء: (فإن نصبته بـ(نكون) كان صواباً، وإن نصبته بفعلٍ مُضمرٍ كان صواباً، كقولك بل نتبع ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾، وإنما أمر الله النبيّ محمداً (ﷺ) فقال: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٤). وقد تابع قطرب الفرّاء في ذلك حين قال: (قراءة أبي عمرو ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ نصب؛ يكون على بَلْ تكون مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ؛ أي أهل ملته على مثل: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾^(٥)، وسَلِّ العِيرَ؛ أي سَلِّ أهل القرية، وأسأل أهل العير. ويكون على: بل نتبع مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ)^(٦).

فالنص الذي قدمه قطرب يتجه باتجاهين: أحدهما العامل في (كونوا) المتقدم من (هودا أو نصارى)، والآخر من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه على نحو سل القرية، والمعنى: سل أهل القرية، وبذلك كان جوابه بصحة المعنى في بل نتبع أهل ملته. وهو المعنى الذي اكده الاخفش في قوله: (قال ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ بالنصب. ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾^(٧)، قال: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ بالنصب. لأنهم حين قالوا لهم ﴿كُونُوا هُودًا﴾ كأنه قيل لهم: "اتخذوا هذه الملة" فقالوا:

(١) البقرة/١٣٥.

(٢) الكتاب: ٢٥٧/١.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣١٨/٢.

(٤) ينظر: تفسير الطبري: ٥٨٩/٢.

(٥) معاني القرآن: ٨٢/١.

(٦) يوسف/٨٢.

(٧) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٦٢/١.

(٨) البقرة/١٣٨.

"لَا ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ أَي: نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ أَبْدَلُ "الصَّبْغَةَ" مِنْ "الْمِلَّةِ" فَقَالَ ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ بِالنَّصْبِ. أَوْ يَكُونُ أَرَادَ: "كُونُوا أَصْحَابَ مِلَّةٍ" ثُمَّ حَذَفَ أَصْحَابَ^(١).

هذه الآراء النحوية في تحقق العامل ظاهراً كان أو مضمراً، اختلط فيها الحمل على المعنى من جهتي الدرس النحوي، والدرس التفسيري الذي ينظر إلى السياق المتحقق في شرح النص القرآني، ومن ثَمَّ حملوا الأمر بما لا يحتمل حتَّى أخذوا يبدلون العامل الواقع بغيره من الآية بغية تحقق المعنى التفسيري كما فعل الأخفش في نصه من إبدال صبغة بدلا ملة. لذا حمل الطبري وجها بالعطف على خبر (كونوا)^(٢). وهناك الرفع في (ملة) أشار إليها قطرب قائلاً: (وقراءة أخرى ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ كَأَنَّهُ قَالَ: دِينُنَا، أَوْ مِلَّتُنَا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ)^(٣)، وعلى ذلك تكون (ملة) مرفوعة بالإخبار^(٤). وتأويله: بل الهدى ملة إبراهيم^(٥).

- القول في (شهادة)^(٦).

قال قطرب: (الحسنُ وأبو عمرو ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ يُضِيفُ. الشَّعْبِيُّ ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِيَّا إِذَا عَلَى الْيَمِينِ؛ وَتَكُونُ هَذِهِ الْأَلْفُ الَّتِي فِي (اللَّهُ) تَخْفِضُ، كَمَا تَخْفِضُ الْوَاوُ؛ لِأَنَّهُمَا كَالْمَتَعَبَتَيْنِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ: أَوْ اللَّهُ فِيمَا سَمَعْنَا)^(٧). فالسياق النحوي يتطلب نصب شهادة على المفعولية وضاقتها لله^(٨)، (لأنَّه هو أمر بأدائها ونهى عن كتمانها)^(٩).

(١) معاني القرآن: ١٥٩/١.

(٢) تفسير الطبري: ٥٨٩/٢، البحر المحيط في التفسير: ٦٤٦/١.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٦٢/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢١٣/١، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ١٩٤/١.

(٥) ينظر: تفسير الطبري: ٥٨٩/٢، والبيان عن تفسير القرآن: ٢٨٣/١، البحر المحيط: ٦٤٦/١.

(٦) عند قوله تعالى: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ المائدة/١٠٦.

(٧) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٦٧/٢ - ٦٩٩.

(٨) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٣٨/٣.

(٩) مشكل إعراب القرآن: ٢٤٣/١.

إِلَّا أَنْ قِرَاءَةَ الشَّعْبِيِّ تَتَطَلَّبُ وَقُوفًا وَتَأْمَلًا، حَيْثُ خَفِضَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ (اللَّهُ) مِنْ دُونِ تَنْوِينٍ مَقْبُولٍ عَنْ قَاعِدَةِ التَّنْوِينِ يَقْطَعُ الْإِضَافَةَ كَمَا مَرَّ بِنَا، وَالْمَأْثُورُ عَنِ الشَّعْبِيِّ يَجْرُ لَفْظُ الْجَلَالَةِ (اللَّهُ) بَعْدَ التَّنْوِينِ عَلَى إِضْمَارِ قِسْمٍ مَحْذُوفٍ، وَقَدْ اسْتَحْسَنَهُ قَطْرِبُ حِينَ قَالَ: (وَقَدْ حُكِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ (شَهَادَةُ اللَّهِ) يُنَوِّنُ (شَهَادَةً) وَيَخْفِضُ الْإِسْمَ عَلَى الْيَمِينِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ شَهَادَةً وَاللَّهُ؛ فَخَفِضَ عَلَى إِضْمَارِ الْوَائِ وَاعْمَالِهَا مَضْمَرَةً، كَقَوْلِهِمْ: خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ، يَرِيدُ بَخِيرٍ فَتَرَكَ الْبَاءَ؛ وَقَوْلِهِمْ أَيْضًا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَرِيدُونَ (اللَّهُ) فَحَذَفَ اللَّامَ الْخَافِضَةَ؛ وَكَقَوْلِهِمْ: اللَّهُ لَا أَفْعَلُ؛ وَمَنْ نَصَبَ فَقَالَ: اللَّهُ لَا أَفْعَلُ، فَحَسَنٌ كَأَنَّهُ قَالَ: أُعْطِيَكَ اللَّهُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظُّبَاءِ السَّوَانِحِ

فَالْخَفْضُ لَا بِأَسَ بِهِ عَلَى قِرَاءَةِ الشَّعْبِيِّ^(٢).

وهذا الرأي قد ذكره الفراء حين قال ما نصه: (وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ لَوْ نَوَّنْتَ فِي الشَّهَادَةِ جَازَ النَّصْبُ فِي إِعْرَابِ (اللَّهُ) عَلَى: وَلَا نَكْتُمُ اللَّهُ شَهَادَةً. وَأَمَّا مَنْ اسْتَفْهَمَ بِاللَّهِ فَقَالَ (اللَّهُ) فَإِنَّمَا يَخْفِضُ (اللَّهُ) فِي الْإِعْرَابِ كَمَا يَخْفِضُ الْقِسْمَ، لَا عَلَى إِضَافَةِ الشَّهَادَةِ إِلَيْهِ^(٣).

وهذا التفسير عدّه بعضهم لحناً، قال النحاس: (وهو يحتمل معنيين أحدهما أَنَّ الْمَعْنَى وَلَا نَكْتُمُ اللَّهُ شَهَادَةً وَالْمَعْنَى الْآخَرُ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ ثُمَّ حَذَفَ الْوَائِ وَنَصَبَ وَقَرَأَ الشَّعْبِيُّ (وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ) هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ لِحْنٌ وَإِنْ كَانَ سَبِيْبُهُ قَدْ أَجَازَ حَذْفَ الْقِسْمِ وَالْخَفْضَ وَقَرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ (وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ) عَلَى الْإِسْتِفْهَامِ^(٤)).

(١) ديوان ذي الرمة: ٣١٣.

(٢) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٦٧/٢ - ٦٩٩.

(٣) معاني القرآن: ٣١٩/١.

(٤) المصدر نفسه.

-القول في (درجات)^(١).

قال قطرب: (الحسنُ ﴿نرفع درجات مَنْ نشاء﴾ بإضافة؛ وهي قراءة أبي عمرو وشيبة ونافع وأبي جعفر. مُجاهدٌ ﴿نرفع درجات مَنْ نشاء﴾ بغير إضافة؛ كأنه قال: نرفع من نشاء درجاتٍ^(٢).

إنَّ المضاف يتخصص بالمضاف إليه أو يتعرف به فلا بد من كونه غيره إذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه^(٣)، كَمَا أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ خَصَّ بِالْخَفْضِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ أَلَّا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: هَذَا غُلَامٌ زَيْدٌ إِنَّمَا مَعْنَاهُ: هَذَا غُلَامٌ لَزِيدٍ^(٤). والإضافة تفيد الاسم الأول تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرة نحو: هذا غلام امرأة وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة؛ فإذا أُريدَ إضافة اسم إلى آخر حذف ما في المضاف من نون تلي الإعراب وهي نون التنثية أو نون الجمع وكذلك ما ألحق بهما أو القطع بالتثوين^(٥).

ما يُلاحظ من نصِّ قطرب الحديث عن قراءتين: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ﴾ و﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ﴾ بتثوين الكسر في الأولى، والكسر دون تثوين في الثانية، فَقَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ ﴿دَرَجَاتٍ﴾ وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ ﴿دَرَجَاتٍ﴾ مُضَافَةً إِلَى (مَنْ)^(٦)، قال الأزهري: (مَنْ قَرَأَ) (دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ) أَوْقَعَ الْفِعْلَ عَلَى (دَرَجَاتٍ) وَحَدَّاهَا، وَحَدَّاهَا، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ، وَجَعَلَ (مَنْ) فِي مَوْضِعِ الْخَفْضِ إِضَافَةً (دَرَجَاتٍ) إِلَيْهَا، وَمَنْ قَرَأَ (دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ) جَعَلَ (نَرْفَعُ) مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولَيْنِ: أَحَدُهُمَا: (دَرَجَاتٍ) وَالثَّانِي: (مَنْ)^(٧)، وقيل: درجات: أصله مجرور بـ(إلى) وحذف الجار وهو تمييز منصوب بالكسرة المنونة لأنَّه نكرة بدلا من الفتحة لأنَّه ملحق بجمع المؤنث

(١) عند قوله تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ الأنعام/٨٣.

(٢) معاني القرآن وتفسير وتشكيل إعرابه: ٧١٧/٢.

(٣) ينظر: التبيين في مذاهب النحويين: ٧٩٧/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٩/٣.

(٤) ينظر: المقتضب: ٦٠/٣.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٦-٤٣/٣.

(٦) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٦١.

(٧) معاني القراءات: ٣٦٧/١.

السالم^(١). والمفرد هنا في موضع الجملة؛ لأنَّ المعنى مفهوم. ومن المطابقة قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾^(٢)، فجمع لأنَّهم جزاء في أعمال كثيرة. (وقوله تعالى ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّنْ نَّشَاءُ﴾ في قراءة تنوين (درجاتٍ). وقيل: ظرف، أو حال، أو مفعول ثانٍ، و(مَنْ): مفعول أول، و(نرفع): متعد لهما. وقال مكي؛ تقدير: (إلى درجات) فحذف الحرف^(٣).

ثالثاً: التوجيه النحوي في المفعول المطلق

- القول في (وصية)^(٤)

قال قطرب: (عبد الله بن ابي إسحاق والأعرج ﴿وصية لأزواجهم﴾، كأنه قال: لأزواجهم وصية، على الابتداء. الحسن وأبو عمرو ﴿وصية لأزواجهم﴾ كأنه قال: يوصون وصية، أي: ليُوصُوا وصية، على الأمر^(٥)، إذ يحاور قطرب القراءتين الواردتين من القراء وتوجههما توجيهاً نحوياً ودلالياً، ويقتضي من خلال نصه أنَّ الرفع على أنَّها مبتدأ وخبره أزواجهم. والنصب على تقدير فعل محذوف تقديره (ليوصوا)؛ لتكون وصية منصوبة على المفعول المطلق، فالرفع قراءة ابن كثير ونافع وعاصم (في رواية أبي بكر) وَالْكَسَائِيُّ^(٦) ويعقوب وأرادوا: أراد فليُوصُوا وَصِيَّةً^(٧). أمَّا النصب فقراءة فقراءة ابن عامر وأبو عمرو وَحَمْرَةَ وَعَاصِمٍ (في رواية حفص)^(٨). قال الزجاج: (وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ) و(وصية لأزواجهم) يُقْرَأُ جميعاً. فمن نصب أراد فليُوصُوا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ. ومن رفع فالمعنى فَعَلَيْهِمْ وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ^(٩). وقال الأزهري: ((وصية)

(١) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٢٦٥/٣.

(٢) الكهف/١٠٣.

(٣) شرح الفارسي على الفية ابن مالك: ٣٥٣/٢.

(٤) عند قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ البقرة/٢٤٠.

(٥) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٨١/١.

(٦) ينظر: السبعة في القراءات: ١٨٤.

(٧) ينظر: معاني القراءات: ٢٠٨/١.

(٨) ينظر: السبعة في القراءات: ١٨٤، معاني القراءات: ٢٠٨/١.

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٢١/١.

بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ. فَمَنْ نَصَبَ فَعَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي أُريدَ بِهِ الْفِعْلُ، كَأَنَّهُ قَالَ: لِيُوصُوا لَهُنَّ وَصِيَّةً. وَمَنْ رَفَعَ فَعَلَى إِضْمَارٍ: فَعَلَيْهِمْ وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ^(١).

إِنَّ الرِّفْعَ لَا عَلَى تَقْدِيرِ مَا ذَكَرَهُ قُطْرُبٌ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ، إِنَّمَا عَلَى تَقْدِيرِ فَلْتَكُنْ وَصِيَّةً، أَوْ فَأَمَرْنَا وَصِيَّةً^(٢). وَالْعِلَّةُ مِنْ رَجْحَانِ هَذَا الرَّأْيِ أَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَتَكُونُ وَصِيَّةَ خَبَرٍ مُقَدَّمٍ، وَلَا تَتَأَخَّرُ إِلَّا إِذَا دَخَلَتْ إِنَّ فَتَتَأَخَّرُ إِلَى الْخَبَرِ لئَلَّا يَجْتَمِعَ مُؤَكَّدَانِ عَلَى اسْمٍ وَاحِدٍ فَلَا نَقُولُ: إِنَّ لَزِيدًا قَائِمًا، بَلْ إِنَّ زِيدًا لِقَائِمٍ^(٣). إِلَّا أَنَّ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ وَجْهًا يَقُولُ فِيهِ: (أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفَعَ مِنْ وَجْهَيْنِ. أَحَدُهُمَا: أَنْ يُجْعَلَ الْوَصِيَّةُ مُبْتَدَأً وَالظَّرْفُ خَبَرُهُ، وَحَسَنَ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ، لِأَنَّهُ مَوْضِعُ تَحْضِيضٍ، كَمَا حَسَنَ أَنْ يَرْتَفَعَ: سَلَامٌ عَلَيْكَ، وَخَيْرٌ بَيْنَ^(٤)). (قَالَ نَحْوِيوُ الْبَصْرَةِ يَجُوزُ أَنْ تَرْتَفَعَ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَجْعَلَ الْوَصِيَّةَ مُبْتَدَأً وَالظَّرْفُ خَبَرًا كَمَا نَقُولُ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَالْآخَرُ أَنْ تَضْمَنَ لَهُ خَبَرًا الْمَعْنَى فَعَلَيْهِمْ وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ^(٥)).

قال الطبري: (واختلف أهل العربية في وجه رفع "الوصية". فقال بعضهم: رفعت بمعنى: كتبت عليهم الوصية. واعتل في ذلك بأنها كذلك في قراءة عبد الله. فتأويل الكلام على ما قاله هذا القائل: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ ثم ترك ذكر "كتبت"، ورفعت "الوصية" بذلك المعنى، وإن كان متروكا ذكره^(٦). أو عَلَيْكُمْ وَصِيَّةٌ بِذَلِكَ^(٧). والرفع هو اختيار الأزهري محتجا بقراءة أبي وابن

(١) تهذيب اللغة: ١٧٤/٢.

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٨.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٦٢/١، ٣٦٣. ويقول محيي الدين درويش: ((وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ) وصية مفعول مطلق مطلق لفعل محذوف أي يوصون وصية وهذه الجملة الفعلية خبر الذين والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لوصية (متاعا إلى الحول) يجوز أن تنصب متاعا على المفعولية المطلقة لفعل محذوف، أي يمتعون متاعا أو على أنها بدل من وصية أو على الحال. وقيل منصوب بوصية، وقيل بفعل محذوف، أي يمتعون متاعا. إعراب القرآن وبيانه: ٣٥٨/١.

(٤) الحجة للقراء السبع: ٣٤١/٢.

(٥) حجة القراءات: ١٣٨.

(٦) تفسير الطبري: ٣٩٧/٤.

(٧) ينظر: معاني القرآن (للأخفش): ١٩٣/١.

وابن مسعود^(١). وكذلك الطبري في قوله: (وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندنا قراءة من قرأها رفعاً، لدلالة ظاهر القرآن على أن مقام المتوفى عنها زوجها في بيت زوجها المتوفى حولا كاملاً كان حقاً لها قبل نزول قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٢)، وقبل نزول آية الميراث، ولتظاهر الأخبار عن رسول الله (ﷺ) بنحو الذي دل عليه الظاهر من ذلك، أوصى لهن أزواجهن بذلك قبل وفاتهن، أو لم يوصوا لهن به)^(٣). أمّا النصب الذي وجهه قطرب بقوله (ليُوصُوا وصيةً، على الأمر) إنّما يراد المصدر، والاختيار في المصادر النصب إذا هي وقعت مواقع الأمر^(٤). (بمعنى فليوصوا وصية لأزواجهن، أو: عليهم أن يوصوا) وصية لأزواجهن^(٥). فنصب على الأمر^(٦).

-القول في (معذرة)^(٧).

قال قطرب: (طلحة بن مُصَرِّفٍ الْيَامِيُّ) ﴿قَالُوا مَعْذَرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ بالنصب؛ كأنه قال: نَعْتَذِرُ مَعْذَرَةً. وسائرُ القراءِ ﴿مَعْذَرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ يصيرُ مُبْتَدَأً؛ كأنه قال: موعظتنا مَعْذَرَةٌ؛ لذكره [لَمْ تَعْظُونَا]^(٨).

بعد القول من الأسماء يحمل كلام الناقل عن المنقول فاصلاً زمنياً يسمح للقاريء بالتأويل، وهنا يدخل العامل من ذلك التأويل بين الفصل والوصل، ومما يلاحظ في هذه القراءة أن القراء أجمعوا على الرفع (معذرة)، إلا عاصم وحده براوييه: حفص إجماعاً، وأبو بكر بن عياش (شعبة) برواية حسين الجعفي^(٩). فَمَنْ قَرَأَ (مَعْذَرَةً) نصباً

(١) معاني القراءات: ٢٠٩/١.

(٢) البقرة/٢٣٤.

(٣) تفسير الطبري: ٣٩٨/٤.

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٨.

(٥) تفسير الطبري: ٣٩٨/٤.

(٦) ينظر: معاني القرآن (للأخفش): ١٩٣/١.

(٧) عند قوله تعالى: ﴿قَالُوا مَعْذَرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ الأعراف/١٦٤.

(٨) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٨٠٥/٢ - ٨٠٦.

(٩) ينظر: معاني القراءات: ٤٢٧/١، وإعراب القراءات السبع وعليها: ١٢٨.

فعلى المصدر، المعنى: نعتذر معذرةً، وَمَنْ قَرَأَ (مَعْذِرَةً) فعلى إضمار (هي مَعْذِرَةٌ)، أو على معنى: موعظتنا إياهم (مَعْذِرَةٌ)^(١)

أورد سيبويه الآية في كتابه ووجهها بما تحمل من معنى رفعاً أو نصباً، فقال: (ومثله في أنه على الابتداء وليس على فعلٍ قوله عز وجل: ﴿قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ﴾ لم يريدوا أَنْ يَعْتَذِرُوا اعتذاراً مستأنفاً من أمرٍ ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: "لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا؟" قالوا: مَوْعِظَتُنَا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ. ولو قال رجل لرجل: معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذاراً، لنصب)^(٢). قال ابن خالويه: (فالنصب على المصدر كَقَوْلِكَ: اعْتَذَرْتُ اعْتِذَارًا وَمَعْذِرَةً بِمَعْنَى، وَحُجَّتُهُ: أَنَّ الْكَلَامَ جَوَابٌ كَأَنَّهُمْ قِيلَ لَهُمْ: لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ؟ فَأَجَابُوا فَقَالُوا: نَعْظُمُهُمْ اعْتِذَارًا إِلَى رَبِّهِمْ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: لِمَ وَبَخْتِ فَلَانَا؟ فَتَقُولُ: طَلَبًا لِتَقْوِيمِهِ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: «مَعْذِرَةٌ» أَمَّا الرفع فَلَهُمْ حُجَّتَانِ: إِحْدَاهُمَا: مَا قَالَ سَبِيوِيهِ، رَحِمَهُ اللَّهُ، إِنَّ مَعْنَاهُ: مَوْعِظَتُنَا إِيَّاهُمْ مَعْذِرَةٌ جَعَلَهَا خَبْرٌ ابْتِدَاءً. وَالثَّانِيَةُ أَنَّ تَقْدِيرَهَا عِنْدَ أَبِي عُبَيْدَةَ: هَذِهِ مَعْذِرَةٌ)^(٣).

وقد رجَّح السيرافي النصب فقال: (ومثل الرفع قول الله عز وجل: ﴿قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ﴾ لم يريدوا أَنْ يَعْتَذِرُوا اعتذاراً مستأنفاً من أمرٍ ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: لم تعظون؟ فقالوا: معذرتنا إياهم معذرة إلى ربكم، ولو قال رجل لرجل: معذرة إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذاراً، لنصب ومثله قول الشاعر^(٤):

شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

والنصب أجود وأكثر لأنه يأمره بالصبر^(٥)، ومثل الرفع قول الله عز وجل ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(٦)، فنصب صبر في البيت أجود؛ لأنَّ الجمل كان شاكياً لطول السرى فأمره صاحبه بالصبر، والذي في الآية إخبار يعقوب (عليه السلام) بصبر حاصل فيه، أو تخبرنا

(١) ينظر: معاني القراءات: ١/٤٢٧.

(٢) الكتاب: ١/٣٣٢٠.

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها: ١٢٨.

(٤) غير معروف قائله، وهو من رجز نُسِبَ للمبلد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه ١/٣١٧.

(٥) شرح كتاب سيبويه: ٢/٢١٣.

(٦) يوسف/١٨.

بأنه سيكون فيه عند فقدان يوسف (عليه السلام)؛ لأنه قال: ﴿يَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾. أي فأمرني صبر جميل، والمضمر الذي يكون بعده مرفوع كالمضمر الذي بعده منصوب في ترك إظهاره لأنَّ المعنيين متقاربين^(١). أمَّا الفراء فقد أجاز الوجهين قائلًا: (ففيها وجهان: إن أردت: ذلك الذي قلنا معذرة إلى ركم رفعت، وهو الوجه. وإن أردت: قلنا ما قلنا معذرة إلى الله فهذا وجه نصب)^(٢). وقال أيضًا: (وقوله: قالوا معذرة إعدارًا فعلنا ذلك. وأكثر كلام العرب أن ينصبوا المعذرة. وقد آثرت القراء رفعها. ونصبها جائز فمن رفع قال: هي معذرة)^(٣).

رابعاً: التوجيه النحوي في الظرف: وهو القول في (بينكم)^(٤).

قال قطرب: (أبو عمرو) ﴿لقد تقطع بينكم﴾ يُصَيِّرُ ﴿تَقَطَّعَ﴾ فعلاً للبين [...]. الحسنُ وأهل المدينة ﴿تَقَطَّعَ بينكم﴾ بالنصب؛ وهي عربية كأنه قال: لقد تقطَّع الأمرُ بينكم، أو الوصل؛ ولا يكونُ على ما بينكم؛ لأنَّ (ما) بمنزلة الذي، ويكون البين صلةً لها، فلا تُضمَرُ بعضَ الاسم وتترك بعضه إلا أن تُصَيِّرَ (ما) اسماً على حيالها، وتُصَيِّرَ البين كالوصف لها؛ كقولك: مررتُ بمن خيرٍ منك، وهذا بعيد؛ ولكنَّ السَّهل: لقد تقطَّع الأمرُ بينكم أو السَّبب؛ ولا يكونُ البين صلةً لشيءٍ^(٥).

القياس النحوي الذي لجأ إليه القراء في هذه الآية قائم على وجود فعل وفاعل ظاهرين، والنصب يكون بإضمار ذلك الفاعل لتصبح (بينكم) منصوبة. لذا قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وَحَمْرَةَ ﴿لقد تقطع بينكم﴾ رفعا، وقرأ نافع والكسائي نصبا، أمَّا عاصم فقد اختلف مع راوييه، فحفص روى (الرفع)، وشعبة روى (النصب)^(٦). من قرأ (بينكم) فمعناه: لقد تقطع الذي كان بينكم. قال أبو إسحاق: المعنى لقد تقطع ما كنتم

(١) شرح كتاب سيبويه: ٢١٢/٢-٢١٣.

(٢) معاني القرآن: ٣٩٨/١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) عند قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَرْعُمُونَ﴾ الأنعام/٩٤.

(٥) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٧٢٠/٢.

(٦) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٦٣.

فيه من الشركة بَيْنَكُمْ، وَمَنْ قَرَأَ (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) بالرفع فمعناه: لقد تقطع وصلكم، وأجود القراءتين الرفع^(١).

استعرض قطرب الخلاف في هذه الآية بما يتوافق ومنهج القراء والنحويين في (بينكم) بوصفها فاعلاً للفعل (تقطع)، والنصب به جائز (بينكم) بإضمار فاعل تقديره (الأمر)، أو (الوصل)، أو (السبب)، ومنع قطرب أن يكون المضمرة (ما)؛ بقوله: (ولا يكون على ما بينكم)؛ لأنها بمعنى (الذي) فاعلاً لـ (تقطع)، فلا يحق ههنا الإضمار وتكون (بينكم) صفة. وهي على تعبير قطرب بـ (بعيد). فالقراءتان جائزتان من دون معنى (ما) بمعنى الذي، وقد وافقه الطبري بذلك فقال: (فقرأته عامة قراء أهل المدينة نصباً بمعنى: لقد تقطع ما بينكم. وقرأ ذلك عامة قراء مكة والعراقيين: (لقد تقطع بينكم) رفعا، بمعنى: لقد تقطع وصلكم. والصواب من القول عندي في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان باتفاق المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب الصواب، وذلك أن العرب قد تنصب (بين) في موضع الاسم، ذكر سماعاً منها: إياي نحوك ودونك وسواءك، نصباً في موضع الرفع، وقد ذكر عنها سماعاً الرفع في (بين) إذا كان الفعل لها وجعلت اسماً^(٢).

وقول قطرب هذا يخالفه الكثير؛ لأن من قرأ (بينكم) لم يُجزِ إلا بموصول كقولك: لقد تقطع ما بينكم، ولا يجوز حذف الموصول وبقاء الصلة، لا تجيز العرب (إن قام زيد) بمعنى: أن الذي قام زيد^(٣) قال الفراء: (قرأ حمزة ومجاهد بَيْنَكُمْ يريد وصلكم، وفي قراءة عبد الله (لَقَدْ تَقَطَّعَ ما بينكم) وهو وجه الكلام، إذا جعل الفعل لبيان ترك نصباً كما قالوا: أتاني دونك من الرجال فترك نصباً وهو في موضع رفع لأنه

(١) ينظر: معاني القراءات: ٣٧١/١.

(٢) تفسير الطبري: ٤١٩/٩.

(٣) ينظر: معاني القراءات: ٣٧١/١.

صفة^(١)، وأجازه الزجاج قائلاً: (وقوله: (لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ). الرفع أجود، ومعناه لقد تقطع وصلُّكم، والنصب جائز، المعنى: لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة بينكم)^(٢).

خامساً: التوجيه النحوي في خبر كان وأخواتها:

- القول في (تجارة)^(٣).

قال قطرب: (قراءة أبي جعفر وشيبة ونافع ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ بالرفع، تصير ﴿تَكُونَ﴾ رافعة للتجارة، ولا إضمار فيها. قراءة عاصم بالنصب ﴿تِجَارَةً﴾ كأنه قال: إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِلْكَ تِجَارَةً فَأُضْمِرُ؛ على مثل قوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٤) يُضْمِرُ فِي كَبُرَتْ تِلْكَ الْكَلِمَةَ^(٥).

الرفع بعد (تكون) قد أجمع عليه القراء فقرأته عامة الحجاز والعراق وعامة القراء^(٦)، والنصب عند عاصم وحده^(٧)، قال الازهري: (قرأ عاصم وحده: (تِجَارَةً حَاضِرَةً) نصباً. وقرأ الباكون: (تِجَارَةً حَاضِرَةً) رفعاً. من نصب (تِجَارَةً حَاضِرَةً) فالمعنى: إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَدَائِنَةُ (تِجَارَةً حَاضِرَةً). ومن رفع (تِجَارَةً حَاضِرَةً) جعل (كان) مكثفية بالاسم دون الخبر، وذلك كثير)^(٨).

وأجازه الأخفش على وجه^(٩)، في حين وصف الطبري قراءة الرفع بالشاذة^(١٠)، وهذان الوجهان لهما ما يسنده في العربية بين حسن وقبيح، فالرفع يكون على وجهين^(١١):

(١) معاني القرآن: ٣٤٥/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٣/٢.

(٣) عند قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ البقرة: ٢٨٢.

(٤) الكهف: ٥.

(٥) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٩١/١.

(٦) ينظر: تفسير الطبري: ١٠٦/٥.

(٧) ينظر: السبعة في القراءات: ١٩٣.

(٨) معاني القراءات: ٢٣٥/١.

(٩) ينظر: معاني القرآن: ٢٠٥/١.

(١٠) ينظر: تفسير الطبري: ١٠٦/٥.

(١١) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٠٣.

الأول: أَنْ يَجْعَلَ (التَّجَارَةَ) اسْمًا لِكَانَ، (تُدِيرُونَهَا) الْخَبْرُ وَتَلْخِصُهُ، تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ مُدَارَةٌ بَيْنَكُمْ. الثاني: أَنْ تُجْعَلَ «كَانَ» بِمَعْنَى حَدَثَ وَوَقَعَ، وَلَا خَبَرَ لَهُ، وَ(الْمَعْنَى إِلَّا أَنْ تَقَعَ تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ كَقَوْلِهِ قَبْلَهَا ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(١) أَيْ وَقَعَ ذُو عُسْرَةٍ)^(٢)، أَمَّا النِّصْبُ فَقَدْ اضْمَرَ اسْمَ كَانَ (الْمَعْنَى إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَدَائِنَةُ تِجَارَةً حَاضِرَةً وَالْمَعَامِلَةُ تِجَارَةً حَاضِرَةً)^(٣).

ويبدو أَنَّ عَاصِمًا لَهُ مَا يَبْرره فِي الْإِقْرَاءِ لِأَسْمَاءٍ أَنَّهُ لَمْ يَنْثَنِ مِنْ قِرَاءَةِ النِّصْبِ عَلَى مَا يَشَابِهُهَا كَمَا فِي قِرَاءَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾^(٤)، فَإِنْ كَانَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مَوْضِعُ الْبَحْثِ كَانَ وَحِيدًا مُنْفَرِدًا، فِي هَذِهِ الْآيَةِ شَارِكُهُ فِي النِّصْبِ آخَرُونَ، فَقَدْ قَرَأَهَا ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ ﴿تِجَارَةً﴾ رَفْعًا، وَقَرَأَ حَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَعَاصِمٌ نَصْبًا^(٥).

وَالْحَقُّ أَنَّ لَا وَجْهَ لِعَاصِمٍ هَهُنَا فِي إِضْمَارِ كَانَ، قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: (وَمَنْ قَرَأَ بِالنِّصْبِ، وَلَا وَجْهَ لَهُ، أَضْمَرَ اسْمَ (كَانَ) فَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ فِي «النِّسَاءِ» فَالنِّصْبُ جَبْدٌ، قَدْ قَرَأَ بِهِ أَهْلُ الْكُوفَةِ، لِأَنَّ ذِكْرَ الْمَالِ قَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَمْوَالُ تِجَارَةً﴾^(٦).

وَقَدْ وَافَقَ الطَّبْرِيُّ عَاصِمًا مِنْ حَيْثُ الْقَبُولُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَرَدَهُ مِنْ حَيْثُ الْخُرُوجُ عَنِ الْإِجْمَاعِ، فَقَالَ: (وَانْفَرَدَ بَعْضُ قُرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ فَقَرَأَ بِهِ بِالنِّصْبِ. وَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي الْعَرَبِيَّةِ، إِذْ كَانَتْ الْعَرَبُ تَنْصِبُ النِّكَرَاتِ وَالْمَنْعَوَاتِ مَعَ "كَانَ"، وَتَضْمُرُ مَعَهَا فِي "كَانَ" مَجْهُولًا فَتَقُولُ: إِنْ كَانَ طَعَامًا طَيِّبًا فَأَتْنَا بِهِ، وَتَرْفَعُهَا فَتَقُولُ: إِنْ كَانَ طَعَامًا طَيِّبًا فَأَتْنَا بِهِ"، فَتَتَّبِعُ النِّكَرَةَ خَبَرَهَا بِمَثَلِ إِعْرَابِهَا، فَإِنَّ الَّذِي أَخْتَارَ مِنَ الْقِرَاءَةِ، ثُمَّ لَا أُسْتَجِيزُ الْقِرَاءَةَ بغيره، الرِّفْعُ فِي "التَّجَارَةِ الْحَاضِرَةِ"، لِإِجْمَاعِ الْقُرَّاءِ عَلَى ذَلِكَ، وَشَذُودِ

(١) البقرة/٢٨٠.

(٢) حجة القراءات: ١٥١.

(٣) حجة القراءات: ١٥١.

(٤) النساء/٢٩.

(٥) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٣١.

(٦) إعراب القراءات السبع وعللها: ٦٤.

من قرأ ذلك نصباً عنهم، ولا يُعترض بالشاذ على الحجة. وممّا جاء نصباً قول الشاعر^(١):

أَعَيْنِي هَلَا تَبْكِيَانِ عِقَاقَا إِذَا كَانَ طَعْنًا بَيْنَهُمْ وَعِنَاقَا
وقول الآخر^(٢):

وَلِلَّهِ قَوْمِي: أَيُّ قَوْمٍ لِحُرَّةٍ إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ أَشْنَعَا!!

وإنّما تفعل العرب ذلك في النكرات، لما وصفنا من إتباع أخبار النكرات أسماءها. و"كان" من حكمها أن يكون معها مرفوع ومنصوب، فإذا رفعوهما جميعهما، تذكروا إتباع النكرة خبرها، وإذا نصبوهما، تذكروا صحبة "كان" لمنصوب ومرفوع. ووجدوا النكرة يتبعها خبرها، وأضمرها في (كان) مجهولاً لاحتمالها الضمير^(٣).

-القول في (البرّ)^(٤)

اختلف في قراءة (البرّ) فمنهم من رفعها على أنّها اسم ليس، ومنهم من نصبها على أنّها خبر ليس مقدّماً، وجعل المصدر المؤوّل (أن تولّوا) بمحل اسم ليس مؤخّراً^(٥)، مؤخّراً^(٥)، وهناك قراءة شاذة عن أبيّ وابن مسعود؛ بدخول الباء على أن المصدرية (بأن تولّوا)^(٦)، وكذلك اختلفوا في شأن (لكن البرّ)، فمنهم من خفّف (نون لكن) ورفع (البرّ)، ومنهم من ثقلها ونصب (البرّ). وسنعرض لتلك القراءات وتوجيهاتها فيما يأتي:

(١) غير معروف قائله، أول من تمثل به الفراء: معاني القرآن: ١٨٦/١. وتابع روايته الطبري من غير ما ينسبه لقائل: تفسير الطبري: ١٠٦/٥.

(٢) ورد عَجَزُ البيت منسوباً لعمر بن شأس الأسدي: بني أسدٍ هل تعلمون بلأعنا إذا كان يومٌ ذا كواكب أشنعا الديوان: ٣١.

(٣) تفسير الطبري: ١٠٦/٥.

(٤) عند قوله تعالى ﴿: ليس البرّ أن تولّوا... ولكنّ البرّ﴾ البقرة/١٧٧.

(٥) قرأ حمزة بنصب (البرّ) وقرأ عاصم وروى عنه حفص وهبيرة بالنصب والرفع، وقرأ الباقر برفع (البرّ). السبعة في القراءات: ١٧٦.

(٦) ينظر: المُحتسب: ٢٠٥/١، وحجة القراءات: ١٢٣.

فقد جاء في كتاب الجُمْل المنسوب للخليل ما يتفق مع القراءة المثبتة في المصحف الشريف، بنصب البرّ ورفع المصدر الذي يقوم مقام اسم ليس، وذلك فيما نصّه (فَأَقَامَ الْمَصْدَرُ مَقَامَ الْإِسْمِ كَقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولَّوْا وُجُوهَكُمْ﴾)^(١). وأمّا الفراء فقد أجاز القراءتين برفع (البرّ) ونصبها، لكنه عدّل عن ذلك فاختر القراء برفع (البرّ) مع ليس، ونصبها مع تثقيل (لكنّ)، وفي ذلك قال: (إن شئت رفعت (البرّ) وجعلت (أَنْ تُولَّوْا) في موضع نصب. وإن شئت نصبتها وجعلت «أَنْ تُولَّوْا» في موضع رفع... وفي إحدى القراءتين (لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ)، فلذلك اخترنا الرفع في «البرّ» والمعنى... ليس البرّ كلّهُ في توجهكم إلى الصلاة واختلاف القبلتين، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ثُمَّ وَصَفَ مَا وَصَفَ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ)^(٢).

في حين اتفق أبو عبيدة مع قراءة العامة بنصب (البرّ) على أنها خبر ليس، إذ عدها مجازاً عن الصفة، في حين يكون المصدر مجازاً عن اسمها^(٣).

أمّا قُطْرِب فقد بدا متفقاً مع الفراء على تفضيل القراءة برفع (البرّ)؛ حين قدّم قراءة الحسن برفع (البرّ) مع ليس وتخفيف (لكنّ)، وعرض لقراءة أبي عمرو والأعرج برفع (البرّ) مع ليس، فضلاً عن نصب (البرّ) مع تثقيل (لكنّ)^(٤). ثم عرض لقراءة العامة المشهورة المثبتة في المصحف الشريف، لينتهي إلى إجازة القراءات كلها من غير ترجيح، بقوله: (وقراءة أخرى ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولَّوْا﴾... بالنَّصْبِ، ولا بأس بها، وهي قراءة أصحاب عبد الله يُصَيِّرُونَ (أَنْ تُولَّوْا) اسم (ليس) و(البرّ) خبراً. وإذا رفعت (البرّ) صَيَّرْتَهُ الْإِسْمَ و(أَنْ تُولَّوْا) الخبر؛ وكلّ حسن)^(٥).

وأمّا الطبري فلم يقف عند الخلاف النحوي بين القراء، بل أقر بالقراءة العامة المشهورة بنصب (البرّ) بعد (ليس) و(لكنّ) المثقّلة، واكتفى بتوجيه القراءات معنوياً،

(١) الجُمْل في النحو: ٣٢٥.

(٢) معاني القرآن: ١٠٣/١، ١٠٤. معاني القراءات: ١٩١/١.

(٣) ينظر: مجاز القرآن: ٦٥/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٦٥/١.

(٥) المصدر السابق: ١٦٥/١، ١٦٦.

حين قَدَّر المخصوص بالبرِّ بأنَّه ليس الصلاة والسجود قِبَلَ المَشْرِقِ ولا المغرب، ولكن البرِّ بِرٍّ من آمن بالله وما ثبت في القلب من طاعة الله^(١). وقد أجاز الزجاجُ القراءتين برفع (البرِّ) ونصبها بعد (ليس)^(٢) متفقا مع الفراء وقطرب، لكنه فصل القول في توجيه (البرِّ) بعد (لكن) ونحويا وتأويلها معنويا بقوله: (إِذَا شَدَّدْتَ (لَكِنَّ) نَصَبْتَ البرِّ، وَإِذَا خَفَّفْتَ رَفَعْتَ البرِّ، فَقُلْتُ: وَلَكِنْ البرِّ من آمن بالله، وكسرت النونَ من التخفيف لالتقاء السَّاكِنين، والمعنى؛ ولكن ذا البرِّ من آمن بالله، ويجوز أن تكون: ولكن البرِّ بِرٍّ مِّنَ آمَنَ بالله^(٣).

وقد عرض ابن خالويه القراءتين برفع (البرِّ) ونصبها، والتمس لمن قرأ بهما توجيهات نحوية، بقوله: (فَالْحُجَّةُ لِمَنْ رَفَعَ: أَنَّهُ جَعَلَهُ اسْمَ (لَيْسَ) وَالْخَبَرُ (أَنْ تَوَلَّوْا)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: تَوَلَّيْتُمْ. وَالْحُجَّةُ لِمَنْ قرأ بالنصب: أَنَّهُ جَعَلَهُ خَبَرَ لَيْسَ، وَالاسْمُ (أَنْ تَوَلَّوْا). ودليله أن ليس وأخواتها إذا أتى بعدهن معرفتان كنت مخيِّرا فيهما. وإن أتى بعدهن معرفة ونكرة كان الاختيار أن تجعل المعرفة الاسم، والنكرة الخبر^(٤).

أمَّا أبو علي الفارسي فقد وافق السابقين على جواز القراءتين برفع (البرِّ) ونصبها، لكنه كان أكثر تفصيلا في التوجيه النحوي لهما بقوله: (وَمِنْ حُجَّةٍ مِنْ رَفَعِ البرِّ: أَنَّهُ أَنْ يَكُونَ البرُّ الْفَاعِلُ أَوَّلَى، لِأَنَّ لَيْسَ تَشْبِهَ الْفِعْلَ وَكَوْنِ الْفَاعِلِ بَعْدَ الْفِعْلِ أَوَّلَى مِنْ كَوْنِ الْمَفْعُولِ بَعْدَهُ... وَمِنْ حُجَّةٍ مِنْ نَصَبِ البرِّ: أَنَّهُ قَدْ حَكِيَ لِي عَنْ بَعْضِ شَيْوَخِنَا، أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا النِّحْوِ: أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ: (أَنْ وَصَلْتَهَا) أَوَّلَى وَأَحْسَنَ، لِشَبْهِهَا بِالْمُضْمَرِ، فِي أَنَّهَا لَا تُوصَفُ كَمَا لَا يُوصَفُ الْمُضْمَرُ، فَكَأَنَّهُ اجْتَمَعَ مُضْمَرٌ وَمُظْهَرٌ، وَالْأَوَّلَى إِذَا اجْتَمَعَ مُضْمَرٌ وَمُظْهَرٌ أَنْ يَكُونَ الْمُضْمَرُ الْاسْمَ مِنْ حَيْثُ كَانَ أَذْهَبَ فِي الْإِخْتِصَاصِ مِنَ الْمُظْهِرِ، فَكَذَلِكَ إِذَا اجْتَمَعَ أَنْ مَعَ مُظْهِرٍ غَيْرِهِ، كَانَ أَنْ يَكُونَ أَنْ وَالْمُظْهِرُ الْخَبَرَ أَوَّلَى)^(٥).

(١) ينظر: تفسير الطبري: ٧٤/٣، ٧٥، ٧٦، ٧٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٤/١. وقد وافقه النحاس على جواز القراءتين، ينظر: إعراب القرآن: ٩١/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢٤٦/١. وإلى مثل ذلك ذهب النحاس، ينظر: إعراب القرآن: ٩١/١.

(٤) الحجة في القراءات السبع: ٩٢.

(٥) الحجة للقراء السبعة: ٢٧٠/٢، ٢٧١.

وأما القراءة الشاذة بإدخال الباء (بأن تولوا) فلم يتطرق إلى توجيهها الفرء وقطرب، ولكن عرض لها ابن جني الذي استدل على وجوب رفع (البِرِّ) بأن الباء تلحق خبر (ليس)، في حين احتج من نصب (البِرِّ) بجواز دخول الباء على اسم (ليس) وهو أمر غير مطرد ونادر عند النحويين^(١).

-القول في (قولهم)^(٢)

قال قطرب: (الحسنُ ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ يُصَيِّرُ الْقَوْلَ اسْمَ كَانَ وَ ﴿أَنْ قَالُوا﴾ الخبر. أبو عمرو ﴿قَوْلُهُمْ﴾ يجعلها الْخَبَرَ لـ(كان)^(٣).

من المعلوم أنَّ (إلا) إذا سُبِقَتْ بالنفي أو ما يشبه النفي كان الكلام مثبتاً، وهو المشهور في نوع من الاستثناء المسمى بـ(المفرغ)^(٤)، من نحو قوله تعالى ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٥)، وهو ههنا لا ينفي نبوة محمد ورسالته بل هو اثبات لذلك، فنفي النفي اثبات، ومصادق هذا المفهوم يتجلى كذلك في الآية المباركة والسياق المفترض لها بالقول: (ما كان قولهم أن قالوا)، في ضوء نظام الرتبة النحوية من تعلق (القول) بـ(كان). ولأنَّ خبرَ كان متعلقاً بـ(أن) المصدرية وما في حيزها ليكون اسماً لها^(٦)، قال الفرء: (نصبت القول بكان، وجعلت أن في موضع رفع، ومثله في القرآن كثير، والوجه أن تجعل (أن) في موضع الرفع ولو رفع القول وأشباهه وجعل النصب في (أن) كان صواباً)^(٧)، لذا قرأ بعضهم برفع (قولهم) على أنه اسم كان والخبر أن وما في حيزها^(٨).

(١) المحتسب: ٢٠٥/١، حجة القراءات: ١٢٣، معجم القراءات: ٢٤٠/١، ٢٤١، ٢٤٢.

(٢) عند قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ آل عمران/١٤٧.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٥٤٨/٢.

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٩٣/١.

(٥) آل عمران/١٤٤.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٦٨/٢.

(٧) معاني القرآن (للفرء): ٢٣٧/١.

(٨) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٦٨/٢.

إنَّ المدقق في موقف القراء يجد الإجماع واضحاً على قراءة النصب، وسار على ما شابهها في القرآن كله من نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(١)، ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾^(٢)، ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٣)، قال الزجاج: (والأكثر في الكلام أن يكون الاسم هو ما بعد إِلَّا - قال الله عز وجل (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾)^(٤). ولم تثبت قراءة الرفع إِلَّا ما أثبتته قطرب من قراءة الحسن، فضلاً عما روي عن الداني (ت- ٤٤٤ هـ) في قوله: (وكلهم قرأ وما كان قولهم بالنصب إِلَّا ما رواه عبيد بن نعيم وهارون بن حاتم عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ بالرفع، وكذلك روى عبد الحميد بن بكار عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر)^(٥).

ونسبه بعض المحدثين إلى ابن كثير وعاصم^(٦). والثابت هو ما أثبتته قطرب عن الحسن وحده، قال أحمد الدميّطي: (وعن الحسن "وما كان قولهم" بالرفع على أنه اسم كان والخبر أن وما في حيزها، وقراءة الجمهور بالنصب أولى)^(٧). أمّا الأخفش فقد فقد أجاز القراءتين قائلًا: (ف﴿أَنْ قَالُوا﴾ هو الاسم الذي يرفع بـ (وَكَانَ)؛ لِأَنَّ (أَنْ) الخفيفة وما عملت فيه بمنزلة اسم نقول: أُعْجِبَنِي أَنْ قَالُوا، وَإِنْ شئتُ رفعت أول هذا كله وجعلت الآخر في موضع نصب على خبر كان. قال الشاعر^(٨):

لَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءَهَا بِيْثَلَانِ إِلَّا الْخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودُهَا

(١) الجاثية/٢٥.

(٢) العنكبوت/٢٤.

(٣) الأنعام/٢٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٤٧٧/١.

(٥) جامع البيان في القراءات السبع: ٩٩٠/٣.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٦٨/٢.

(٧) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٢٢٩.

(٨) غير معروف قائله، جاءت أول رواية له في كتاب الجمل في النحو: ١٥٢، ومعاني القرآن (الأخفش):

٢٣٦/١.

وإن شئت ما كان داؤها إلا الخزي^(١). ويرر ابن جني الرفع لدلالة مقصودة دون الرفع، فقال: (وأنه إنما اختير فيه رفع (الخزي) وإن كان مظهرًا ومعرفة، كما أن داءها مظهر ومعرفة من حيث أذكره لك، وذلك أن (إلا) إذا باشرت شيئًا بعدها فإنما جيء به لتثبيته وتوكيد معناه، وذلك كقولك: ما كان زيد إلا قائمًا، فزيد غير محتاج إلى تثبيته، وإنما يثبت له القيام دون غيره. فإذا قلت: ما كان قائمًا إلا زيد، فهناك قيام لا محالة، فإنما أنت نافٍ أن يكون صاحبه غير زيد، فعلى هذا جاء قوله: ما كان داءها بثهلان إلا الخزي برفع "الخزي"، وذلك أنه قد كان شاع وتُعولم أن هناك داء، وإنما أراد أن يثبت أن هذا الداء الذي لا شك في كونه ووقوعه لم يكن جانيه ومسببه إلا الخزي ممن يقودها، فهذا أمر الإعراب فيه تابع لمعناه ومحدو على الغرض المراد فيه^(٢).

والحق أن السير مع الإجماع حجة نحوية، ودليل نقلي لا يمكن الاستغناء عنه، فلو كان في غير القرآن لكان صوابًا، قال الطبري: (النصب لإجماع قراء الأمصار على ذلك نقلاً مستفيضاً وراثاً عن الحجة، وإنما اختير النصب في القول؛ لأن (إلا أن) لا تكون إلا معرفة، فكانت أولى بأن تكون هي الاسم دون الأسماء التي قد تكون معرفة أحياناً ونكرة أحياناً، ولذلك اختير النصب في كل اسم ولي (كان) إذا كان بعده (أن) الخفيفة، كقوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾، وقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾، فأما إذا كان الذي يلي كان اسمًا معرفة، والذي بعده مثله، فسواء الرفع والنصب في الذي ولي (كان)، فإن جعلت الذي ولي (كان) هو الاسم رفعته ونصبت الذي بعده، وإن جعلت الذي ولي (كان) هو الخبر نصبته ورفعت الذي بعده^(٣).

-القول في (حسنة)^(٤)

(١) معاني القرآن: ٢٣٥/١.

(٢) المحتسب: ١٥٩/٢.

(٣) تفسير الطبري: ١٢١/٦.

(٤) عند قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفُهَا﴾ النساء/٤٠.

قال قطرب: (الحسن ﴿وَأِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِّفْهَا﴾ كَأَنَّهُ قَالَ: وَإِنْ تَكُ تِلْكَ حَسَنَةً، يُضْمِرُهَا فِي ﴿تَكُ﴾. أَبُو عَمْرٍو ﴿يُضَاعِفْهَا﴾. الْأَعْرَجُ ﴿حَسَنَةً﴾ يُصَيِّرُ ﴿تَكُ﴾ لَهَا^(١). و(تَكُ): الْأَصْلُ فِيهَا (يَكُونُ)، فَسَقَطَتِ الضَّمَّةُ لِلْجَزْمِ وَسَقَطَتِ الْوَاوُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النُّونِ، فَأَمَّا سَقُوطُ النُّونِ مِنْ (تَكُنْ) فَأَكْثَرُ الِاسْتِعْمَالِ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ بِإِثْبَاتِهَا، وَإِسْقَاطِهَا قَلِيلٌ، قَالَ تَعَالَى ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا﴾^(٢) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ^(٣).

تُضْمِنُ النِّصْ تَوْجِيهَيْنِ: الْأَوَّلُ: صَرْفِي فِي قِرَاءَةِ ﴿يُضَعِّفْهَا﴾ وَ﴿يُضَاعِفْهَا﴾. وَالثَّانِي: نَحْوِي فِي قِرَاءَةِ ﴿حَسَنَةً﴾ بَيْنَ الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَمَا يَهْمُنَا هَذَا الْآخِرُ الَّذِي لَا يَخْرُجُ كَثِيرًا عَنِ الْآيَاتِ السَّابِقَاتِ الَّتِي تَأْرَجَحَتْ (كَانَ) بَيْنَ التَّمَامِ وَالنَّقْصَانِ. فَقَدْ قَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ^(٤)، وَابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ ﴿وَأِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ رَفْعًا، وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ ﴿حَسَنَةً﴾ نَصْبًا^(٥). فَمَنْ نَصَبَ جَعَلَهُ خَبَرًا^(٦)، وَمَنْ رَفَعَ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ اسْمٌ كَانَ وَلَا خَبَرَ لَهَا^(٧). وَهُوَ تَوْجِيهِ قَطْرِبَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّوْجِيهَ لَهُ مَا يَمِثِّلُهُ مِنْ قَوْلِ الْفَرَّاءِ حِينَ قَالَ: (بِنَصْبِ الْحَسَنَةِ وَيُضْمَرُ فِي (تَكُ) اسْمٌ مَرْفُوعٌ. وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ الْحَسَنَةَ وَلَمْ تُضْمَرْ شَيْئًا. وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ ﴿وَأِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾^(٨). وَعَدَمُ الْإِضْمَارِ هَا هُنَا فِي مَذْهَبِ التَّمَامِ الْمَعْنَى وَإِنْ تَحْدَثَ حَسَنَةً أَوْ تَقَعِ حَسَنَةً^(٩). وَالْمَعْنَى عِنْدَ مَنْ نَصَبَ: إِنْ تَكُ الْفِعْلَةُ (حَسَنَةً)^(١٠). قَالَ الطَّبْرِيُّ: (وَاخْتَلَفَتْ الْقِرَاءَةُ فِي قِرَاءَةِ قَوْلِهِ: ﴿وَأِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ فَقَرَأَتْ ذَلِكَ عَامَةً قِرَاءَةَ الْعِرَاقِ: ﴿وَأِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ بِنَصْبِ الْحَسَنَةِ، بِمَعْنَى: وَإِنْ تَكُ زِنَةُ الذَّرَةِ حَسَنَةً يَضَاعِفُهَا. وَقَرَأَ ذَلِكَ عَامَةً

(١) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦١٦/٢، ٦١٧.

(٢) النساء/١٣٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٥٢/٢.

(٤) ينظر: المبسوط في القراءات السبع: ١٧٩.

(٥) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٣٣.

(٦) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٨٣.

(٧) ينظر: حجة القراءات: ٢٠٣.

(٨) معاني القرآن (للفراء): ٢٦٩/١.

(٩) ينظر: حجة القراءات: ٢٠٣.

(١٠) ينظر: معاني القراءات: ٣٠٨/١.

قراء المدينة: (وإن تك حسنة) برفع الحسنة، بمعنى: وإن توجد حسنة على ما ذكرت عن عبد الله بن مسعود من تأويل ذلك^(١).

سادساً: التوجيه النحوي في التوابع:

-القول في النعت (كله)^(٢)

قال قطرب: (الحسن) ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ يُصَيِّرُ الْكُلَّ ابْتِدَاءً مَرْفُوعًا. الْأَعْرَجُ ﴿كُلَّهُ﴾ على الوصف و ﴿لِلَّهِ﴾ هو الْخَبَرُ^(٣). والمعلوم أَنَّ الْخَبَرَ هو الجزء المتمم للفائدة^(٤)، ولتحقيق الفائدة يتطلب معنى ثابتاً لا يترك للمتأول التحير والتخيير، لذا اختلف القراء ومن بعدهم النحويون بين ما يكون خبراً أو تابعاً، في مثل هذه الآية الكريمة، إذ اختلفوا في رفع اللام ونصبها من قوله ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾، فَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وحده، ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ رفعا^(٥)، وَقِيلَ: يعقوب أيضاً^(٦). وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ نصبا^(٧).

فالتوجيه النحوي الذي عرضه قطرب في قراءة الحسن حين قال: (الحسن) ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ يُصَيِّرُ الْكُلَّ ابْتِدَاءً مَرْفُوعًا، وقراءة الأعرج ﴿كُلَّهُ﴾ على الوصف و ﴿لِلَّهِ﴾ هو الْخَبَرُ. يسيران على الرفع من دون ذكر لرواية النصب، ف(من نصب (كله) فعلى التأكيد (للأمر)^(٨). وهنا ينبغي مراعاة الرتبة والمعنى، فقد عمد الأعرج إلى جعل لفظ الجلالة (الله) هي الخبر و(كل) توكيد لفظي، فيكون المعنى الأمر كُلُّهُ لِلَّهِ، أي:

(١) تفسير الطبري: ٣٣/٧.

(٢) عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ آل عمران/١٥٤.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٥٤٩/٢، ٥٥٠.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٠١/١.

(٥) ينظر: السبعة في القراءات: ٢١٧، إعراب القراءات السبع وعللها: ٧٥.

(٦) ينظر: معاني القراءات: ٢٧٦/١.

(٧) ينظر: السبعة في القراءات: ٢١٧، معاني القراءات: ٢٧٦/١.

(٨) ينظر: معاني القراءات: ٢٧٧/١.

النصر وما يُلقى في القلوب من الرعب (لِلَّهِ)، أي: كل ذلك (لِلَّهِ)^(١). أمّا الحسن فيرى الرفع على الابتداء، أي رفع (كل) بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ (لِلَّهِ) الْخَبَرُ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ (إِنَّ)^(٢). وما يلفت الانتباه إليه قول قطرب فيما نقله عن الاعرج من إعراب (كله) صفة، والمعروف أنّها للتوكيد، ويبدو أنّه يريد المصطلح ذاته الدال على عنصر التابع في الحكم، لاسيّما أنّ متقدمي النحويين قد أطلقوا على التوكيد مصطلحات: التحقيق^(٣)، التكرار^(٤)، الصفة^(٥)، النعت^(٦)، التوكيد^(٧).

-القول في الاسم المعطوف (الأرحام)^(٨).

قال قطرب: (قراءة الحسن ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ وينصب ﴿الأرحام﴾ كأنّه قال: واتقوا الأرحام. ﴿والأرحام﴾ نصب، قراءة ابن عباس. قراءة أبي عمرو ﴿تساءلون به والأرحام﴾ يخفف ﴿تساءلون به والأرحام﴾ ويثقل. وقراءة أهل الكوفة ﴿تساءلون به﴾ تفاعلون. قراءة الأعمش ﴿والأرحام﴾ بالخفض، يردّها على الباء في ﴿تساءلون به﴾ كأنّه قال: تساءلون بالأرحام؛ وهذا مثل: مررتُ به وزيد؛ والأكثر في اللغة: مررتُ به وبزيد؛ لا يَرُدُّ مُظْهِرًا عَلَى مُضْمَرٍ^(٩).

تضمن التوجيه النحوي للقراءة القرآنية المنقولة من ذوات القراءة (الحسن) ومن تبعه كأبي عمرو وابن عباس، أو الأعمش توجيهين نحويين: الأول: النصب: ﴿الأرحام﴾: وهي قراءة السبعة^(١٠)، وهي الأشهر الذي يقتضي تقدير فعل لهذا الاسم المعطوف تقديره: اتقوا^(١١).

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٧/١.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٧٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٧٩/١.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤٢٤/٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٤٦/١.

(٦) ينظر: المقتضب: ٢١٠/٣.

(٧) ينظر: الكتاب: ١١٦/٢، المقتضب: ٢١١/٣.

(٨) عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النساء/١.

(٩) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٠٥/٢، ٦٠٦.

(١٠) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٢٦.

(١١) ينظر: معاني القراءات: ٢٨٩/١.

الثاني: الخفض: ﴿والأرحام﴾: وهي قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات^(١). وهي وهي قراءة مردودة عند النحويين، وإن حملت وجهًا عند بعضهم من نحو: (مررتُ به وزيدٌ؛ والأكثر في اللغة: مررتُ به وزيدٌ؛ لا يَرُدُّ مُظْهَرًا عَلَى مُضْمَرٍ) بحسب قول قطرب. كما ردها المبرد لما فيها من شناعة وضعف^(٢). قال الأزهري: (وأما خفض الأرحام على قراءة حمزة فهي ضعيفة عند جميع النحويين، غير جائزة إلا في اضطرار الشعر، لأنَّ العرب لا تعطف على المكنيِّ إلا بإعادة الخافض)^(٣).

إنَّ القراءة القرآنية لا يلزم أن توافق الأفشى في اللغة؛ بل يكفي أن توافق أي وجه من أوجه النحو سواء كان أفصح أم فصيحًا مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة ممَّا شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية^(٤)، وتحت هذا الضابط حمل القراء كثيرًا كثيرًا من القراءات وإنْ خالفت النحويين في ضوء ما شاع. قال ابن الجزري: (فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو، أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها كإسكان ﴿بَارِكُمْ﴾^(٥)... وضم ﴿الْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا﴾^(٦)، ونصب ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٧)، وخفض ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾... وغير ذلك)^(٨).

وهو ما دفع ابن جني إلى استحسانها كيف لا وهو المعني بالشاذ المنافس للصحيح عنده؛ وقد رد قول المبرد بقوله: (ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف وذلك أنَّ لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل " الأرحام "

(١) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٢٦.

(٢) ينظر: الكامل: ١٥٥/٦.

(٣) معاني القراءات: ٢٩٠/١.

(٤) ينظر: دراسات في علوم القرآن (فهد الرومي): ٣٢٤.

(٥) البقرة/٥٤.

(٦) البقرة/٦٧.

(٧) البقرة/٣٤.

(٨) النشر في القراءات العشر: ١١-١٠/١.

على العطف على المجرور المضمّر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتّى كأنّي قلت: "وبالأرحام" ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها^(١).

فلا غرابة أن نجد توجيهها للنحويين يخالفه القراء لتواتره، ومن أمثلته ما ورد عند الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ إذ قال: (وقرأ النخعي وقتادة والأعمش وحمزة (والأرحام) بالجر، وقرأ الباقر بالنصب، وقد اختلف أئمة النحو في توجيه قراءة الجر، فأما البصريون فقالوا: هي لحن لا تجوز القراءة بها، وأما الكوفيون فقالوا: هي قراءة قبيحة، قال سيبويه في توجيه القبح: إنّ المضمّر المجرور بمنزلة التنوين، والتنوين لا يعطف عليه، وقال الزجاج وجماعة يقبح عطف الاسم الظاهر على المضمّر في الخفض إلّا بإعادة الخافض كقوله تعالى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾^(٢)، وجوز سيبويه ذلك في ضرورة الشعر، وقد رد أبو نصر القشيري ما قاله القادحون في قراءة الجر فقال: (ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين؛ لأنّ القراءات التي قرأ بها أئمة القراء تثبتت عن النبي ﷺ) تواتراً^(٣).

فهذه الآية أنموذج حيّ في الخلاف بين النحويين الذين ينظرون إلى النحو بأنّه: قانونٌ يُتوصّل به إلى كلام العرب^(٤)، فهو (علمٌ مستخرج بالمقاييس المستتبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها)^(٥).

هذه الظاهرة خلقت جواً من الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ووُضِعَتْ له باب سمّوه (هل يجوز العطف على الضمير المخفوض)^(٦)، قال أبو البركات الأنباري: (ذهب الكوفيون إلى أنّه يجب العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك "مررت بك وزيد"، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز، أمّا الكوفيون فاحتجوا بأنّ

(١) الخصائص: ٢٨٦/١.

(٢) القصص: ٨١.

(٣) فتح القدير: ٤٨٠/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٦٦/١.

(٥) المقرب: ٤٥.

(٦) الانصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٩/٢.

قالوا: الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز، وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور -والضمير إذا كان مجرورًا اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلًا، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب -فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز... أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمير المجرور على المظهر المجرور؛ فلا يجوز أن يقال "مررت بزيدٍ وك" فكذاك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمير المجرور، فلا يقال "مررت بكَ وزيدٍ" لأن الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفًا فلا يجوز أن يكون معطوفًا عليه^(١). وهو ما احتج به قطرب.

هذه الآية أوضحت دليلًا لمن يحتج في جواز تكرار الجار، وشمل قبولها مذاهب ومدارس، قال ابن الخباز: (وإن كان المعطوف عليه مجرورًا وجبت إعادة الجار كقولك: مررت بك ويزيد. وسرت إليك وإلى عمرو، وكذلك المعطوف على المجرور بالإضافة كقولك: بينك وبين زيد درهم. قال أبو علي: لأن المضمير المجرور أشبه التنوين حيث كان على حرف واحد، ولم يجز الفصل بينه وبين ما هو معه، فلذلك أعيد الجار. وذهب الكوفيون إلى جواز ترك إعادة واحتجوا بقوله: ﴿كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٢)، ويقولون به والأرحام^(٣).

-القول في الاسم المعطوف (المُقيمين)^(٤)-

(١) الانصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٩/٢، ٣٨٢.

(٢) البقرة/٢١٧.

(٣) توجيه اللع: ٢٩٤.

(٤) عند قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ النساء/١٦٢.

هذه نماذج من تأثير القراءات في كلام العرب، ومحاولة تحريف نظامه الذي تكلمه العرب على السليقة ومن دون تكلف، وبمجرد السماع على المشهور من القراءات لا يراعى القرآن كله ونظامه ليتحقق صحة المقروء إنما تكلفنا بنسج قواعد أو نبرر ما يقوله القراء!!! وهو أمر ليس بالجديد من كتاب المصحف ولنا في الاسم المعطوف (والمقيمين) في هذه الآية صورة أخرى من النصب والعاطف وتتابع المعطوفات في الرفع، قال ابن عاشور: (وَرُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ أَنَّ نَصَبَ الْمُقِيمِينَ خَطَأً، مِنْ كَاتِبِ الْمُصْحَفِ وَقَدْ عَدَّتْ مِنَ الْخَطَأِ هَذِهِ الْآيَةُ)^(١).

قال قطرب: (قراءة عبد الله وأبي ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ...﴾ والمُقيّمون يرفع على: لكن الراسخون ولكن المُقيّمون. وقراءة زيد والعامّة ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ وذلك على غير وجه)^(٢). فالقراءة التي يوافق بها النحويون والقراء هي قراءة الرفع التي قرأ بها الجميع من دون النظر إلى احتمالية غير ذلك ف(لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ. يُؤْمِنُونَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ)^(٣).

وقيل: (والراسخون مبتدأ وفي العلم جار ومجرور متعلقان به لأنه اسم فاعل ومنهم متعلقان بمحذوف حال من الضمير المستكن في الراسخون، و(المؤمنون) عطف على الراسخون ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ جملة يؤمنون خبر الراسخون أو حال منهم إذا اعتبرنا جملة سنوتيتهم خبرا وبما جار ومجرور متعلقان ب(يؤمنون) وجملة أنزل إليك صلة وما أنزل من قبلك عطف على الصلة داخل في حيزها ومن قبلك جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال)^(٤). لذا قرأ سعيد بن جبيرة وعاصم الجحدري والمقيمون الصلاة وكذا هو في حرف عبد الله بن مسعود، فأما حرف أبي فهو فيه والمُقيّمين كما في المصاحف^(٥).

(١) التحرير والتنوير: ٢٩/٦.

(٢) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٢٧/٢.

(٣) إعراب القرآن (للنحاس): ٢٤٩/١.

(٤) إعراب القرآن وبيانه: ٣٧٧/٢.

(٥) إعراب القرآن (للنحاس): ٢٤٩/١.

أما حكم المرويات عن ﴿والمُقيمين﴾ فقد حاول النحويون تبرير هذا النصب والقياس الرفع ﴿والمُقيمون﴾، لكن النصب ما تواتر برسم المصاحف فكان لهم أوجه، قال قطرب: (يجوزُ القولُ في ﴿والمُقيمين﴾ على أربعة أوجه: الأول: يؤمنون بما أنزلَ إليك وبالمُقيمين على مثل قوله: ﴿يؤمنُ بالله ويؤمن للمؤمنين﴾^(١).

الوجه الثاني: على الكاف في إليك وإلى المقيمين الصلاة، ويكونُ على مثل ﴿تسألون به والأرحام﴾^(٢).

الوجه الثالث: على من قبلك ومن قبل المُقيمين الصلاة، وهو مثلُ الوجه الثاني في الردّ على المضمر المجرور.

الوجه الرابع: أن يكون في موضع نصبٍ، على ما تقولُ العربُ في المدح والذمّ^(٣).

وقد عرض النحاس أقوالاً آخرَ ناقداً ما لا تقبله العربية في أقوال ستة^(٤):

الأول: قول سيبويه ينصبه على المدح أي: وأعني المقيمين، قال سيبويه: هذا باب ما ينصب على التعظيم ومن ذلك المقيمين الصلاة^(٥)، وهذا أصح ما قيل في المقيمين.

الثاني: قول الكسائي: معطوف على (ما). وهذا بعيد لأن المعنى يكون: ويؤمنون بالمقيمين.

الثالث: قول المبرد: إن المقيمين هنا الملائكة عليهم السلام لدوامهم على الصلّة والتسبيح والاستغفار، واختار هذا القول، وحكى أن النصب على المدح بعيد لأن المدح إنما يأتي بعد تمام الخبر، وخبر ﴿الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ في ﴿وَلَكُمْ سَنُوتِهِمْ أَجْرًا

(١) التوبة/٦١.

(٢) النساء/١.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٥١/٢.

(٤) ينظر: إعراب القرآن (للنحاس): ٢٤٩/١، ٢٥٠.

(٥) ينظر: الكتاب: ٦٢/٢، ٦٣، ٦٤.

عَظِيمًا ﴿ فلا ينتصب على المدح ولم يتم خبر الابتداء لأنه جعل ﴾ والمؤتون (عطفًا وجعل الخبر ما ذكر. ومذهب سيبويه غير ما قال.

الرابع: وقيل: (والمقيمين) عطف على الكاف التي في قبلك أي من قبلك ومن قبل المقيمين.

الخامس: وقيل: (والمقيمين) عطف على الكاف التي في أولئك وقيل: هو معطوف على الهاء والميم أي منهم ومن المقيمين. وهذه الأجوبة الثلاثة لا تجوز لأن فيها عطف مظهر على مضمّر مخفوض.

السادس: أن يكون و (المقيمين) عطفًا على قبلك ويكون المعنى ومن قبل المقيمين ثم أقام المقيمين مقام قبل كما قال: ﴿وَسَّئِلِ الْقَرْيَةَ﴾^(١).

-القول في الاسم المعطوف (وأرجلکم)^(٢).

قال قطرب: (أبو عمرو ﴿برؤوسکم وأرجلکم﴾ يجر على الباء، ابن مسعود ﴿وأرجلکم﴾ تكون على واغسلوا أرجلکم ويدع الباء)^(٣).

تتغير أحوال الاسم المعطوف بتغير العامل الظاهر والمقدر، فقد يلجأ القارئ إلى التعامل مع العامل الذي يحقق المعنى من دون النظر أحيانًا إلى رسمه المتواتر في مصاحف الأمصار، ولأن الحركات أو ما يعبر عنها بنقط الإعراب لم تكن في أوائل رسم المصاحف حدث ما حدث من اجتهاد يسمح التفسير بإجازته، وقد مرّ علينا إعراب ﴿والأرحام﴾ بين العطف على الظاهر أو الضمير، والأصل عند النحويين (يعطف ما بعد الواو على ما قبلها لفظًا، والمعنى فيه الملازمة، فإن قال قائل: نحن متى عطفنا شيئًا على شيء بالواو، ودخل الثاني فيما دخل فيه الأول اشتركا في المعنى، وكانت الواو بمعنى مع لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه كقولنا: قام زيد

(١) يوسف/٨٢.

(٢) عند قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ المائدة/٦.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٥٥/٢ - ٦٥٦.

وعمره^(١)، قال ابن يعيش: (لَمَّا صَحَّ مَرَّ زَيْدٌ وَأَنْتَ، صَحَّ مَرَرْتُ أَنْتَ زَيْدٌ، وَلَمَّا صَحَّ "كَلَّمْتُ زَيْدًا وَإِيَّاكَ"، صَحَّ "كَلَّمْتُكَ زَيْدًا". وَلَمَّا امْتَنَعَ "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِكَ"؛ امْتَنَعَ "مَرَرْتُ بِكَ زَيْدٌ"؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ وَالْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ شَرِيكَانِ، لَا يَصَحُّ فِي أَحَدِهِمَا إِلَّا مَا صَحَّ فِي الْآخَرِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لِلْمَخْفُوضِ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ يَصْحُ عَطْفُهُ عَلَى الظَّاهِرِ، لَمْ يَصْحُ عَطْفُ الظَّاهِرِ عَلَيْهِ، فَلَمَّا لَمْ يَصْحَ، وَأُرِيدَ ذَلِكَ، أُعِيدَ الْخَافِضُ، وَصَارَ مِنْ قَبِيلِ عَطْفِ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ، إِذْ كَانَ عَامِلًا وَمَعْمُولًا، وَلَمْ يَجْزِ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، نَحْوُ قَوْلِهِ^(٢):

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ نَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

عطف الأيَّام على المضمر المتصل بالباء. وذلك قبيحٌ، إنَّما يجوز في ضرورة الشعر دون حال الاختيار، وسعة الكلام^(٣). وهذا القياس لم يكن في الإجماع لذا خرق كثير من القراء في ضوء القريحة الشعرية والمرجعية الفكرية التي ينتمي إليها ممَّا أفضى ذلك الخلاف بين القراءات. من ضمنها هذه الآية، إذ قرأ ابن كثير وَحَمَرَةً وَأَبُو عَمْرٍو ﴿وَأَرْجِلَكُمْ﴾ خَفَضًا، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ ﴿وَأَرْجِلَكُمْ﴾ نَصَبًا^(٤). أمَّا عاصم فقد روي عنه قراءتان، قال ابن مجاهد: (روى أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ ﴿وَأَرْجِلَكُمْ﴾ خَفَضًا، وَرَوَى حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ ﴿وَأَرْجِلَكُمْ﴾ نَصَبًا)^(٥). والآخر ما هو ثابت اليوم في مصاحفنا.

مَنْ قَرَأَ (وَأَرْجِلَكُمْ) عَطَفَهَا عَلَى قَوْلِهِ (بِرُّعُوسِكُمْ)، أَي: بِرُّعُوسِكُمْ وَوَأَرْجِلَكُمْ، وَمَنْ قَرَأَ (وَأَرْجِلَكُمْ) نَصَبًا عَطَفَهُ عَلَى قَوْلِهِ (اغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ)، أَي: اغْسِلُوا أَرْجِلَكُمْ، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: (وَقَدْ رُوِيَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبِهَا قَرَأَ الشَّافِعِيُّ، وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَهِيَ أَجُودُ الْقِرَاءَتَيْنِ؛ لِمُوَافَقَتِهَا الْأَخْبَارَ الصَّحِيحَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) فِي

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ١٩٧/٢.

(٢) غير معروف قائله، نُسِبَ لعمر بن معد يكرب ولم يرد في ديوانه. ذكره سيبويه في الكتاب: ٣٨٣/٢.

(٣) شرح المفصل: ٢٨٢/٢.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٤٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٣.

غسل الرجلين^(١). وهناك قراءة ثالثة شاذة رواها عمرو عن الحسن: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾، بالرفع^(٢).

إنَّ القرآن الكريم لا يحمل على الضرورة، لذا فقد أنكر ابن خالويه الخفض على الجوار في ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾^(٣)، فقال: (وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ وَالنَّحْوِيُّونَ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ، فَمَنْ نَصَبَ نَسَقَهُ عَلَى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾... ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ وَهُوَ الْإِخْتِيَارُ بِإِجْمَاعِ الْكَافَّةِ عَلَيْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْمَحْدُودَ مَعَ الْمَحْدُودِ أَوْلَى أَنْ يُؤْتِيَ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ كُلُّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَسْحِ فَإِنَّهُ لَمْ يَحْدَهُ، وَكُلُّ مَا حَدَّهُ فَهُوَ مَغْسُولٌ نَحْوَ «أَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» وَ«وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ». وَمَنْ كَسَرَ فَحَجَّثُهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَ الْقُرْآنَ بِمَسْحِ الرَّجْلِ، ثُمَّ عَادَتْ السُّنَّةُ إِلَى الْغَسْلِ، وَكَذَلِكَ قَالَ الشَّعْبِيُّ، وَالْحَسَنُ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: مَنْ قَرَأَ «وَأَرْجُلُكُمْ» بِالْكَسْرِ، لَزِمَهُ أَنْ يَمْسَحَ، وَمَنْ ذَكَرَ أَنَّ مَنْ خَفَضَ «وَأَرْجُلُكُمْ» خَفَضَهُ عَلَى الْجَوَارِ فَهُوَ غَلَطٌ، لِأَنَّ الْخَفْضَ عَلَى الْجَوَارِ لُغَةٌ لَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ لِضَرُورَةِ شَاعِرٍ، أَوْ حَرْفٍ يَجْرِي كَالْمَثَلِ كَقَوْلِهِمْ «جُحْرُ ضَبٍّ حَرِبٍ» وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الْغَسْلَ مَسْحًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾^(٤). أَي: غَسَلَ أَيْدِيهَا وَأَرْجُلَهَا مِنَ الْغُبَارِ^(٥).

والخفض كذلك رده الفراء، وتبعه الاخفش قائلًا: (﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ فرده إلى "الغسل" في قراءة بعضهم لأنه قال ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ وقال بعضهم ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ على المسح أي: وامسحوا بأرجلكم. وهذا لا يعرفه الناس. وقال ابن عباس: "المسح على الرجلين يُجْزَىء". "ويجوز الجر على الاتباع وهو في المعنى "الغسل" نحو "هذا جُحْرُ ضَبٍّ حَرِبٍ". والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار. ومثله قول العرب: "أَكَلْتُ خَبْزًا وَلَبْنَا"

(١) معاني القراءات: ٣٢٦/١.

(٢) ينظر: المحتسب: ٣١٤/١.

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٣٢.

(٤) ص/٣٣.

(٥) إعراب القراءات السبع وعللها: ٨٩.

واللبن لا يؤكل. ويقولون: "مَسَمِعْتُ بِرَائِحَةٍ طَيِّبَةٍ مِنْ هَذِهِ وَلَا رَأَيْتُ رَائِحَةً طَيِّبَةً مِنْ هَذِهِ" و"مَا رَأَيْتُ كَلَامًا أَصَوَّبَ مِنْ هَذَا"^(١).

وما ورد من هذا الخلاف مع الاسم المعطوف عند قطرب في قوله تعالى ﴿لَا تَتَّخِذُوا مِنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ﴾^(٢)، قال قطرب: (أبو عمرو ومسلم بن جندب) ﴿مَنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ﴾ خَفَضَ عَلَى وَمِنْ الْكَفَّارِ، الْحَسَنُ ﴿وَالْكَفَّارَ﴾ نَصَبٌ تَكُونُ عَلَى وَلَا تَتَّخِذُوا الْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ، وَفِي قِرَاءَةِ أَبِي وَمِنْ الْكَفَّارِ يُدْخِلُ (مِنْ) قُوَّةً لِمَنْ خَفَضَ^(٣)، إِنْ قُرِئَتْ بِالْوَجْهِينِ: وَالْكَفَّارَ، وَالْكَفَّارِ^(٤).

قال الطبري: (فقرأته جماعة من أهل الحجاز والبصرة والكوفة: (والكفار أولياء) بخفض الكفار، بمعنى: يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم، ومن الكفار أولياء. وكذلك ذلك في قراءة أبي بن كعب فيما بلغنا: (من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الكفار أولياء) وقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة والكوفة: {والكفار أولياء} بالنصب، بمعنى: يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا والكفار، عطفًا بالكفار على الذين اتخذوا. والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان متفقتا المعنى صحيحتا المخرج، قد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القراء، فبأي ذلك قرأ القارئ فقد أصاب؛ لأنَّ النهي عن اتخاذ ولي من الكفار نهى عن اتخاذ جميعهم أولياء، والنهي عن اتخاذ جميعهم أولياء نهى عن اتخاذ بعضهم وليا)^(٥).

-القول في الاسم المعطوف (الْكَفَّارَ)^(٦).

(١) معاني القرآن: ٢٧٧/١.

(٢) المائدة/٥٧.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٦٣/٢.

(٤) معاني القرآن: ٧٠/١.

(٥) تفسير الطبري: ٥٣٤-٥٣٥/٨.

(٦) عند قوله تعالى ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرْدَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ المائدة/٦٠.

قال قطرب: (الحسن وأبو عمرو ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ﴾ ينصبُ الطاغوت بـ(عَبَدَ)، إبراهيم النخعي ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ يُضِيفُ... وعن عباس ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ بتشديد الباء... وقد قال ناسٌ (وعابد الطاغوت) يصيرُ واحداً. ابنُ مسعودٍ ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ خَفَضَ... وعباد الطاغوت. وأمَّا أبي فقرأته ﴿وَعَبَدُوا الطَّاغُوتَ﴾ يدلُّ على الفعل^(١).

في الطاغوت قراءتان: الأولى: النصب، وفيها صورتان: إحداهما: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ وهي قراءة المصحف، وقرأ بها جميع القراء^(٢). والأخرى: ﴿وَعَبَدُوا الطَّاغُوتَ﴾ قرأ بها ابن مسعود، وأبي كدلالة على فعليتها كما ذكر قطرب. قال ابن خالويه: (وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ فِعْلاً مَاضِياً، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ حُجَّتَانِ: إِحْدَاهُمَا: النَّسْقُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾. وَمَنْ عَبَدَ الطَّاغُوتَ. وَالْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ وَأَبِي قَرَأَ (وَعَبَدُوا الطَّاغُوتَ). من دلالة الجمع في الفعل، فالخطاب لا يتحقق عند الواحد. (ويجوز أن يكون (عبد) هاهنا واحداً ضمت الباء منه دلالة على المبالغة كما قالوا: حذر ويقظ. ومعناه: وخدم الطاغوت. والطاغوت يكون واحداً وجمعاً ومذكراً ومؤنثاً)^(٣).

الثانية: الخفض، (وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ)، وقرأ بها حمزة الزيات وحده^(٤). وهذا الخفض تتعدد تتعدد بنية عامله من المضاف، فتارة ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾، كأنَّ (عَبَدَ) جمع عَابِدٍ وَعَبْدٍ، مثلُ نَازِلٍ وَنُزِّلٍ^(٥)، فـ(مَنْ قَرَأَ) (وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ) فَإِنْ تَكُنْ فِيهِ لُغَةٌ مِثْلُ: حَذَرَ وَحَذُرَ، وَعَجَلَ وَعَجُلٌ فَهُوَ وَجْهٌ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ فِي الْقِرَاءَةِ^(٦)، وتارة أخرى ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾

(١) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٦٣/٢ - ٦٦٤.

(٢) السبعة في القراءات: ٢٤٦.

(٣) الحجة في القراءات السبع: ١٣٢.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٤٦.

(٥) ينظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٦٣/٢، ٦٦٤.

(٦) معاني القرآن: ٣١٤/١، ٣١٥.

بتشديد الباء، تكون جَمَعَ عابِدٍ أَيْضًا وَعُبِدَ؛ مثلُ شاهدٍ وشُهَدٍ، وبازلٍ وبُزْلٍ^(١)، وثالِثَةٌ وعبادَ الطاغوتِ، وهو ما نقله قطرب، وأهل العربية ينكرونه، وقال نصير النحوي: هُوَ وَهُمْ مِمَّنْ قرأ به، فليتنق الله من قرأ به، وليسأل عنه العلماء حتَّى يوقف على أَنَّهُ غير جائز^(٢).

-القول في الاسم المعطوف (الجُروح)^(٣).

قال قطرب: (قراءة الأعرج ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ وسائرُ ذلك بالرفع؛ وذلك على الابتداء لولا يردُّه على (أَنَّ)، قال أبو علي: وبلغنا أَنَّ النبيَّ (ﷺ) قرأها رفعًا، وتبعه الأعرج. وكأنَّ الرفعُ أَكْثَرُ في اللغة، أَن تقولَ: إِنَّ زَيْدًا في الدَّارِ وعبدُ الله؛ كقولك: ﴿أَنَّ الله بريءٌ من المشركين ورسوله﴾^(٤). وكان أبو عمرو ينصبها كُلُّها حتَّى إذا بلغ ﴿وَالْجُروحُ قِصَاصٌ﴾، رفعَ ﴿وَالْجُروحُ﴾ رفعها وحدَّها^(٥).

ما يجري في الآية الكريمة هو تتابع الأسماء المعطوفة بعد إِنَّ واسمها وخبرها بحرف النسق، فإذا كان العطف بمعنى التشارك وقع عليه النصب، وإن كان العطف استئنافياً رفع على الابتداء. لذا اختلفوا في الرفع والنصب من قوله: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ إلى قوله ﴿وَالْجُروحُ قِصَاصٌ﴾. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ ينصبون ذَلِكَ ويرفعون ﴿وَالْجُروحُ﴾. وقرأ عاصم ونافع وحَمْزَةُ بنصب ذَلِكَ كُلِّه، وروى الواقدي عن نافع ﴿وَالْجُروحُ﴾ رفعًا، وقرأ الكسائي ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ نصبا ورفع ما بعد ذَلِكَ كُلِّه^(٦)، أي: (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ) بالرفع في هذه الأسماء كلها، ونصبها كلها الباقيون^(٧).

(١) ينظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٦٣/٢ - ٦٦٤.

(٢) ينظر: معاني القراءات: ٣٣٥/١.

(٣) عند قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ... وَالْجُروحُ قِصَاصٌ﴾ المائدة/٤٥.

(٤) التوبة/٣.

(٥) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٥٩/٢ - ٦٦٠.

(٦) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٤٤.

(٧) ينظر: معاني القراءات: ٣٣٠/١.

قال الأزهري: (أما ما قرأه الكسائي من رفع الأسماء كلها بعد (النفس) ونصبه فإنه جعل قوله (وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ) ابتداءً، وعطف عليه ما بعدها من الأسماء، وجعل قوله (قصاص) خبر الابتداء، وقد رُويت هذه القراءة عن النبي (ﷺ) ... أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَرَأَ (وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ)^(١). فمن رفع يسري الرفع على ما بعدها، ومن نصب كان ما بعدها كذلك^(٢)، ما عدا ﴿والجروح﴾ فإنهم يرفعونها قطعاً لها عمّا قبلها فتكون مبتدأً وخبره ﴿قصاص﴾^(٣)، (والدليل على انقطاع ذلك من الأول: أَنَّهُ لم يقل فيه: والجروح بالجروح بالجروح قصاص فكان الرفع بالابتداء أولى، لَأَنَّهُ لَمَّا فَقَدَ لَفْظَ (أَنَّ) اسْتَأْنَفَ لَطَوْلَ الْكَلَامِ)^(٤). على غرار قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ أي: ورسوله ورسوله بريء. والباقون بنصب الكل عطفاً على اسم أَنَّ لفظاً والجار بعده خبر.

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٩/١-٣٣١.

(٢) ينظر: معاني القرآن (للفراء): ٣٠٩/١، ٣١٠، ومعاني القراءات: ٣٢٩/١-٣٣١.

(٣) ينظر: اتحاف فضلاء البشر: ٢٥٣.

(٤) الحجة في القراءات السبع: ١٣١.

المبحث الثاني

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في مجرورات الأسماء

القول في نعت (مالك) ^(١).

أُخْتُلِفَ كَثِيرًا فِي قِرَاءَةِ (مَالِك) عَلَى الْمُسْتَوِيِّينَ: الْبَنِيَّةُ، وَالْإِعْرَابُ، فَالْأَوَّلُ: فِيهِ تَوْسِعُ كَثِيرٌ عِنْدَ الْقُرَاءَةِ. قَالَ قَطْرِب: (بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) قَرَأَ ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بِالْكَسْرِ مِنْ مَلَكٍ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلَةَ، وَقِرَاءَةُ أُخْرَى (مَالِكٍ) بِالنَّصْبِ، يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا عَلَى النِّدَاءِ (يَا مَالِكُ يَوْمَ الدِّينِ)، وَالْآخَرُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: أَعْبُدْ مَالِكًا، وَأَعْظَمُ مَالِكًا، وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ ^(٢).

وُتَسَبَّطَ بَعْضُ تِلْكَ الْقِرَاءَاتِ إِلَى الرَّسُولِ الْكَرِيمِ نَفْسِهِ (ﷺ)، وَأَشْهَرُ الْقِرَاءَاتِ ^(٣)، هِيَ (مَلِكُ يَوْمَ الدِّينِ)، فَقَدْ جَاءَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) قَرَأَهَا بِغَيْرِ أَلْفٍ ^(٤)، وَقِيلَ: إِنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَوَّلَ مَنْ قَرَأَهَا، وَقِيلَ: هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَالْأَعْرَجِ مِنَ (الْمَلِكِ) ^(٥)، (فَإِنَّ مَعْنَاهُ غَيْرُ مَعْنَى (مَالِكٍ))، وَهُمَا مُتَقَارِبَانِ فَأَمَّا (مَلِكُ) فَهُوَ فِي مَعْنَى الْمُلْكِ، كَقَوْلِهِ: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ ^(٦)، وَمَنْ قَرَأَ: (مَالِكٍ)؛ فَإِنَّهُ يَرِيدُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: حَاكِمَ حَاكِمٍ وَمُجَازٍ بِالذِّينِ وَقَدْ ذُكِرَ جَمِيعًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٧).

قَالَ الْأَخْفَشُ: (تَقُولُ: "مَلِكٌ بَيْنَ الْمُلْكِ" الْمِيمُ مَضْمُومَةٌ. وَتَقُولُ: "مَالِكٌ بَيْنَ الْمُلْكِ" وَ"الْمَلِكُ" بَفَتْحِ الْمِيمِ وَبِكَسْرِهَا، وَزَعَمُوا أَنَّ ضَمَّ الْمِيمِ لُغَةٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى) ^(٨)، فَلَا

(١) عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ الْفَاتِحَةُ/٣.

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرُ مُشْكِلِ إِعْرَابِهِ: ٤/١، ٥.

(٣) قُرِئَتْ (مَالِكُ)، (مَلِكُ)، (مَلِكٌ)، (مَلِكًا)، (مَالِكُ)، (مَالِكًا). يَنْظُرُ: التَّيْسِيرُ فِي التَّفْسِيرِ: ١/١١٤، وَيُقَرَأُ مَلِكُ يَوْمَ الدِّينِ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَزًّا. يَنْظُرُ: التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ١٦.

(٤) يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرُ مُشْكِلِ إِعْرَابِهِ: ٥/١.

(٥) يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرُ مُشْكِلِ إِعْرَابِهِ: ٥/١، وَسَنَنُ أَبِي دَاوُدَ: ٣٧/٤، وَالْمَصَاحِفُ (لِابْنِ أَبِي دَاوُدَ): ٢٣٠.

(٦) غَافِرُ/١٦.

(٧) فِي لُغَاتِ الْقُرْآنِ (لِلْفَرَّاءِ): ٥.

(٨) مَعَانِي الْقُرْآنِ: ٢/٥٩٠.

فلا خلاف بين جميع أهل العلم بلغات العرب، أَنَّ الْمَلِكَ من (الْمَلِكِ)^(١). وقال الزجاج: (وَقُرِئَ ﴿مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ، وَمَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾. وَإِنَّمَا خُصَّ يَوْمُ الدِّينِ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ لِأَنَّهُ الْيَوْمُ الَّذِي يَضْطَرُّ فِيهِ الْمَخْلُوقُونَ إِلَى أَنْ يَعْرِفُوا أَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ وقوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٢)، فهو اليوم الذي لا يملك فيه أحد لنفسه ولا لغيره نفعًا ولا ضررًا^(٣)، و(من قرأ (مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ) فعلى قوله (لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ)، وهو بمنزلة مَنِ الْمَالِكُ الْيَوْمَ، ومن قرأ (مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ)، فعلى معنى (ذُو الْمَمْلَكَةِ) في يوم الدين)^(٤)، والصواب من كل هذه القراءات هي مالك لما اشتهرت فيه المصاحف والسند^(٥). وقيل: هو المختار لأنه قراءة أهل الحرمين ولقوله تعالى: (لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ). ولما فيه من التعظيم^(٦). وأمَّا الثاني: فقد ورد الإعراب بالآتي^(٧):

١. (مالك): بالجر وهو الأشهر؛ لأنه يجر على الصفة.

٢. وقد قرأها قوم (مالك)، وهي قراءة ابن السميع، وابن أبي عبيدة كذلك^(٨)، إِلَّا أَنَّهُمَا نصبوا الكاف (مالك)، نصب على الدعاء وذلك جائز، أو أَنْ يَكُونَ بِإِضْمَارِ أَغْنِي ؛ أو حَالًا^(٩)، قال الطبري: (وَأَمَّا تَأْوِيلُ ذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: (مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ) فَإِنَّهُ أَرَادَ: يَا يَا مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ، فنصبه بنية النداء والدعاء، كما قال جل ثناؤه: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(١٠) بتأويل: يا يوسف أعرض عن هذا^(١١). أو النصب على الاستثناء^(١٢).

(١) ينظر: تفسير الطبري: ١/١٤٨.

(٢) الانفطار/١٩.

(٣) معاني القرآن وإعراجه: ١/٤٧.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ينظر: المصاحف (لابن أبي داود): ٢٢٨.

(٦) ينظر: تفسير البيضاوي: ١/٢٨، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١/٧٣٤.

(٧) ينظر: معاني القرآن (الآخفش): ١/١٥.

(٨) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: ١/١٩.

(٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٦.

(١٠) يوسف/٢٩.

٣. ونقل نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي الحنفي (ت ٥٣٧ هـ)، قراءة الضم (مالك) عطا الحمد لله، وقرأ شقيق بن سلمة بالرفع على الابتداء^(٣). أو (مالك) بالرفع منوئاً ومضافاً على أنه خبر مبتدأ محذوف^(٤).

القول في (غير) بين النعت والبدل^(٥).

يكاد يُجمع القراء على قراءة (غير) بالجر، وهم: نافع، وعاصم، وأبو عمرو بن العلاء، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وهم الذين أخذت عنهم القراءة الصحيحة والمشهورة، ولم يخرج عن أولئك القراء خلا ابن كثير من رواية الخليل بن أحمد بأنه قرأها على وجهين، الأول؛ بكسر الراء وهي ما تتفق مع قراءة العامة، والآخر؛ بفتح الراء^(٦).

تناول قطرب كلتا القراءتين، وتعمق في دلالتهما لما يتحقق فيهما من دلالة تتعلق في بنية (غير) وما تكون فيه تابعاً لغيره، مع مراعاة طبيعة التكرير والتعريف والتقارب بينهما، لذا كان توجه إعراب قطرب عند الجر بالقول: (قراءة العامة) (غير) المغضوب عليهم) يكون على البديل من (الذين)؛ لأنَّ (غير) المغضوب (نكرة وما قبلها معرفة، يعني (الذين) معرفة، ويكون وصفاً إذا كان (الغير) كأنه شيء معروف مثل: أخي الرجل و غلام القوم)^(٧)، ومن خلال هذا النص فإنَّ قطرباً قد وجه لفظ (غير) بتوجيهين: الأول: (غير) النكرة تكون بدلاً من المعرفة في (الذين). الثاني: (غير) النكرة تكون نعتاً من المعرفة في (الذين)، فـ(غير) في مذهب نكرة غير موقته، ولا تكون نعتاً إلاً لمعرفة غير موقته^(٨). فهي إضافة محضة قصد التعريف والتخصيص كما هو الحال في قولنا: أخي الرجل و غلام القوم من إضافة النكرة إلى المعرفة. فأخ غير

(١) تفسير الطبري: ١٥٠/١.

(٢) ينظر: التسهيل في علوم التنزيل: ٦٦/١.

(٣) ينظر: التيسير في التفسير: ١٢٠/١. هو شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، أدرك النبي (ﷺ) ولم يره، سكن الكوفة وتوفي بها سنة ٨٢ هـ، وينظر طبقات ابن سعد: ١٥٤/٦ - ١٥٧، وتهذيب التهذيب: ٣٦١/٤.

(٤) ينظر: تفسير البضاوي: ٢٨/١.

(٥) عند قوله تعالى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ الفاتحة: ٧.

(٦) ينظر: القراءات السبعة: ١١١/٤، ١١٢.

(٧) معاني القرآن: ٧/١، ٨.

(٨) معاني القرآن (القراء): ٧/١.

الرجل، و غلام غير القوم، والغير غير المغضوب، وقد خالف الطبري فُطرباً بمتعلق (غير) فحين عدَّ قطرب (غير) متعلقة بـ (الذين) جعل الطبري (غير) متعلقة بالضمير (هم) في (عليهم)، فقال: (وتأويل وجه صوابه إذا نصبت: أن يوجه إلى أن يكون صفة للهاء والميم اللتين في (عليهم) العائدة على الذين، لأنها وإن كانت مخفوضة بـ(على)، فهي في محل نصب بقوله: أنعمت فكأن تأويل الكلام إذا نصبت غير التي مع المغضوب عليهم: صراط الذين هديتهم إنعاماً منك عليهم غير مغضوب عليهم، أي لا مغضوباً عليهم ولا ضالين)^(١).

هذان القولان لم يغيبا عن النحاة في عصر قطرب وما بعده من تحقق صحة الدلالة عن أحدهما أو كلاهما، قال الفرّاء: (بخفض غير لأنها نعت للذين، لا للهاء والميم من (عليهم) وإنما جاز أن تكون (غير) نعتاً لمعرفةٍ لأنها قد أُضيفت إلى اسم فيه ألف ولام، وليس بمصمود له ولا الأول أيضاً بمصمود له، وهي في الكلام بمنزلة قولك: لا أمرٌ إلا بالصادق غير الكاذب كأنك تريد بمن يصدق ولا يكذب، ولا يجوز أن تقول: مررت بعبد الله غير الظريف إلا على التكرير لأنَّ عبد الله موقّت)^(٢). وقد أكد المبرد قول الفرّاء بالقول: (والفرّاء يأبى أن يكون «غَيْر» نعتاً إلا للذين لأنها بمنزلة النكرة)^(٣).

أمّا الأخفش فيرى (البدل في "غير" أجود من الصفة، لأنَّ "الذي" و"الذين" لا تفارقهما الألف واللام، وهما أشبه بالاسم المخصوص من "الرجل" وما أشبهه)^(٤). وإن برر الصفة (لأنَّ "الصراط" مضاف اليهم، فهم جرّ للإضافة. وأجريت عليهم "غير" صفة أو بدلاً. و"غَيْرٌ" و"مِثْلٌ" قد تكونان من صفة المعرفة التي بالألف واللام، نحو قولك: إني لأمرّ بالرجلِ غيركِ وبالرجلِ مثلكَ فما يشتمني، و(غَيْرٌ) و(مِثْلٌ) إنما

(١) تفسير الطبري: ١٨٢/١، ١٨٣.

(٢) معاني القرآن (الفرّاء): ٧/١.

(٣) المقتضب: ٤٢٣/٤.

(٤) معاني القرآن: ١٧/١.

تكونان صفة للنكرة، ولكنهما قد احتيج إليهما في هذا الموضع فأجريتاً صفة لما فيه الألف واللام^(١). فقال: (وليس هو على الصفة بحسن ولكن على البذل)^(٢).

هذان الوجهان في تحديد قراءة الجر عند الأشهر من النحويين، وقد يجوز أن تجعل (الَّذِينَ) قبلها في موضع توقيت، وتخفّض «غَيْرِ» على التكرير: (صراط غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)^(٣)، وهو ما أشار إليه الطبري لأنّ (الذين) بصلتها ليست بالمعرفة المؤقتة كالأسماء التي هي أمارات بين الناس ولو كان (الذين أنعمت عليهم) معرفة مؤقتة، كان غير جائز أن يكون "غير المغضوب عليهم" لها نعتاً. وذلك أنّه خطأ في كلام العرب - إذا وُصِفَت معرفة مؤقتة بنكرة - أن تلزم نعتها النكرة إعراب المعرفة المنعوت بها، إلّا على نيّة تكرير ما أعرب المنعوت به^(٤).

فـ(غير) لم يقصد به قصد قوم بأعيانهم، لأنّ (الذين) مع كونه معرفة فتعريفه بالصلة فهو قريب من النكرة لأنّه عام، و(غَيْرِ الْمَغْضُوبِ) أيضاً لم يقصد به معين فمن ثم صلح أن تكون (غير) وصفاً للمعرفة، ويرى بعضهم أنّ (غيراً) وإن كانت في الأصل نكرة إلّا أنّها هنا قريب من المعرفة، لأنّها إذا وقعت بين متضادين وكانا معرفتين تعرفت بالإضافة، أو قربت من المعرفة كقولك: تعجّبتني الحركة غير السكون، فالحركة دأب الحي غير الميت، وكذلك الحال هنا لأنّ المنعم عليهم والمغضوب عليهم متضادان معرفتان، ويجوز في «غَيْرِ» في الآية أن تكون بدلاً من (الَّذِينَ) أو من الهاء في (عَلَيْهِمْ)^(٥).

-اذن- إنّ خفض غير جاء من وجهين ؛ أمّا الأول فلأنّها صفة لـ(الذين) إذا كان (الذين) معرفة مجروراً بالإضافة، وإنّما جاز لـ (غير) النكرة أن تكون صفة لـ(الذين) المعرفة، وأمّا الوجه الآخر أن يكون (الذين) بمعنى المعرفة المؤقتة، وإذا وُجّه

(١) معاني القرآن (الاخفش) ١/١٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) معاني القرآن (الفراء): ٧/١.

(٤) ينظر: تفسير الطبري: ١/١٨٠، ١٨١.

(٥) ينظر: معاني القرآن (الفراء) هامش المحقق: ٧/١.

إلى ذلك كانت (غير) مخفوضة بنية تكرير (الصراط) الذي خُفِضَ (الذين) عليها، فكأنَّكَ قلتَ: صراط الذين أنعمتَ عليهم، صراط غير المغضوب عليهم على البدلية^(١). قال ابن كيسان: (ويجوز أن يكون بدلا من الهاء والميم في عليهم)^(٢).

أمَّا القراءة الأخرى لـ (غير) في توجيه قطرب فهي قراءة أهل مكة بالنصب، ولها وجهان^(٣): الأول: (غير) منصوبة على الحال، كأنَّه قال: لا مغضوبا عليهم. الثاني: (غير) منصوبة على الاستثناء؛ كأنَّه قال: إلَّا المغضوبَ عليهم. وهي قراءة شاذة انفرد بها ابن كثير وأهل مكة، ولها وجه جائز في العربية تجعله قطعاً من (عليهم)^(٤)، (فكأنَّكَ قلتَ: إلَّا المغضوبَ عليهم، وحق (غير) من الإعراب في الاستثناء النصب إذا كان ما بعد (إلا) منصوباً، وأمَّا الحال فكأنَّكَ قلتَ فيها: صراط الذين أنعمت عليهم لا مَغْضُوبًا عليهم)^(٥)، قال الأخفش: (وقد قرأ قوم ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ جعلوه على الاستثناء الخارج من أول الكلام. ولذلك تفسير سنذكره إن شاء الله، وذلك أنَّه إذا استثنى شيئاً ليس من أول الكلام في لغة أهل الحجاز فإنَّه ينصب ويقول: (ما فيها أحدٌ إلَّا حماراً)، وغيرهم يقول: (هذا بمنزلة ما هو من الأول) فيرفع^(٦). وقال أيضاً: (وإن شئت جعلت (غير) نصبا على الحال لأنَّها نكرة والأول معرفة)^(٧). فالجر على الحال وعلى الاستثناء فكأنَّكَ قلتَ: إلَّا المغضوبَ عليهم، وحق غير من الإعراب في الاستثناء النصب إذا كان ما بعد إلَّا منصوباً، فأما الحال فكأنَّكَ قلتَ فيها: صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوباً عليهم)^(٨).

(١) ينظر: تفسير الطبري: ١٨١/١.

(٢) إعراب القرآن (النحاس): ٢٠/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٧/١، ٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٧/١.

(٥) معاني القراءات: ١١٧/١.

(٦) معاني القرآن: ١٧/١.

(٧) المصدر السابق: ١٨/١.

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥٣/١.

وقد خالف النحاس قطرباً حين رفض نصبَ (غير) على الاستثناء فقال: (قال الكوفيون: لا يكون استثناء لأنَّ بعده (ولا)، ولا تزداد «لا» في الاستثناء) وأضاف أنَّ (لا) (زائدة عند البصريين وبمعنى غير عند الكوفيين [...]). والضَّالِّين عطف على «المغضوب عليهم» والكوفيون يقولون: نسق) (١).

- القول في الاسم المعطوف (الملائكة) (٢).

قال قطرب: (قراءةُ الحسن ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعُونَ﴾، كَأَنَّهُ قَالَ: وَتَلْعَنُهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ، فَرَفَعَ بِالْفِعْلِ؛ ومثله في الكلام: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ وَعَمَرُو؛ أي: ويقومُ عمرو لأنَّه فاعلٌ في المعنى) (٣).

اللجنة: الطرد لهم من رحمة الله والإبعاد، وكذلك كلّ ملعون مطرود (٤)، وهي تخص (اليهود والنصارى وسائر أهل الملل، والمشرّكين من عبدة الأوثان، وماتوا وهم على جُحودهم ذلك وتكذيبهم محمداً ﷺ)، فأُولَئِكَ الذين كفروا وماتوا وهم كفار عليهم لعنة الله، يقول: أبعدهم الله وأسحقهم من رحمته، "والملائكة"، يعني ولعنهم الملائكة والناس أجمعون. ولعنة الملائكة والناس إياهم قولهم: عليهم لعنة الله (٥). فقراءة (الملائكة) عند جميع القراء بالجر، عطفاً على الله، أي: ولعنة الملائكة (٦)، فهذا يوم القيامة يوقف الكافر فليلعنه الله ثُمَّ تَلْعَنُهُ الْمَلَائِكَةُ ثُمَّ يَلْعَنُهُ النَّاسُ (٧). ولم يقل غيرهم بذلك، فقراءة الخلق ﴿وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ بالخفض، وعليه الكتاب، وهي أسهل على خفض الأول (٨).

(١) إعراب القرآن: ٢٢/١.

(٢) عند قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ البقرة/١٦٤.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٦٣/١.

(٤) ينظر: تفسير التستري: ٣٣.

(٥) ينظر: تفسير الطبري: ٧٤١/٢.

(٦) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٥٣١/١.

(٧) ينظر: تفسير البغوي: ١٩٤/١.

(٨) ينظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٦٤/١.

وخالف الإجماع الحسنُ البصري رفعًا، قال ابن جني: (هذا عندنا مرفوع بفعل مضمّر يدل عليه قوله سبحانه: ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ أي: وتلعنهم الملائكة والناس أجمعون؛ لأنّه إذا قال: عليهم لعنة الله، فكأنّه قال: يلعنهم الله^(١). من عمل المصدر عمل الفعل فيرفع الاسم على الفاعلية. وهو ما جرى على الملائكة التي مثلها قطرب بقوله: (عجبتُ من قيام زيدٍ وعَمَرُو)، أي: يقوم زيد، وحكم عمرو ظاهر في الرفع على المعطوف المجرور لفظًا مرفوع محلاً. قال الفرّاء (في موضع خفض تضاف اللعنة إليهم على معنى: عليهم لعنة الله ولعنة الملائكة ولعنة الناس. وقرأها الحَسَنُ ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ والملائكة والناس أجمعون﴾ وهو جائز في العربية، وإن كان مخالفا للكتاب... وذلك أنّ قولك (عليهم لعنة الله) كقولك يلعنهم الله ويلعنهم الملائكة والناس^(٢)).

هذا التوجيه النحوي الذي عرضه قطرب، ولاقى قبولاً في العربية من وجه عند القراء لم يكن مقبولا عند آخرين من حيث الاحتكام إلى التواتر في الرواية، فالطبري المشهور باحتكام العربية في مواطن كثيرة على حساب التواتر يردّ هذه القراءة ويعدها شاذة، فيقول: (مَنْ قرأه كذلك، توجيهًا منه إلى المعنى الذي وصفتُ. وذلك وإن كان جائزًا في العربية، فغيرُ جائزة القراءة به، لأنّه خلافُ لمصاحف المسلمين، وما جاء به المسلمون من القراءة مُستَفِيزًا فيهم. فغيرُ جائزِ الاعتراضُ بالشاذّ من القول، على ما قد ثبتت حُجته بالنقل المستفيض^(٣))، فالحُجّة عنده اثبات الإجماع على الجر دون الرفع، وهذا ما يتقدم عند كثير من النحويين والمفسرين في اظهار الحكم والمعنى.

والسبب نفسه تُرد به هذه القراءة عند الزجاج، فيقول: (وهو جيد في العربية إلاّ أني أكرهه لمخالفته المصحف، والقراءة، إنّما ينبغي أن يلزم فيها السنة، ولزوم السنة فيها أيضًا أقوى عند أهل العربية، لأنّ الإجماع في القراءة إنّما يقع على الشيء الجيد البالغ ورفع الملائكة في قراءة الحسن على تأويل: أولئك جزاؤهم أن لعنهم الله

(١) المحتسب: ٢٠٣/١.

(٢) معاني القرآن: ٩٦/١.

(٣) تفسير الطبري: ٧٤٣/٢، وينظر: تفسير القرطبي: ٢٦٤/٣.

والملائكة، فعطف الملائكة على موضع إعراب الله في التأويل. ويجوز على هذا عجبت من ضرب زيد وعمرو ومن قيامك وأخوك: المعنى عجبت من أن ضرب زيد وعمرو ومن أن قمت أنت وأخوك^(١).

القول في نعت (رَبَّنَا)^(٢).

قال قطرب: (الشَّعْبِيُّ) ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا﴾ وهي قراءة عَلْقَمَةَ وكأنَّه قال: والله يا رَبَّنَا على النداء. الحسن وأبو عمرو وأبو جَعْفَرٍ ونافع ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا﴾ على الوصف^(٣). وموضع الخلاف في (رَبَّنَا)، هذا الاسم ورد كثيراً في القرآن الكريم على طريقة النداء قصد الدعاء من نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٤)، وقوله ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾^(٥)، وقوله ﴿رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ﴾^(٦)، وغيرها الكثير ممن جيء به للمنادى المضاف بأداة نداء محذوفة. ومن هنا حدث الخلاف بين من يرى أنَّها للنداء، وبين من يرى أنَّها ليست كذلك، (فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ) ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا﴾ بِالْكَسْرِ فِيهِمَا، وَقَرَأَ حَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا﴾ بِالنَّصْبِ^(٧). أمَّا الخفض فَجَعَلُوهُ مُقْسَمًا بِهِ تَعَالَى، وَقَالُوا: هَذَا أَحْسَنُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَنْ تَقُولَ: وَاللَّهِ الْعَظِيمِ مَا فَعَلْتُ كَيْتَ وَكَيْتَ، مِنْ أَنْ تَقُولَ: وَاللَّهِ يَا أَيُّهَا الْعَظِيمُ، وَأَمَّا النِّصْبُ فَجَعَلُوهُ عَلَى: وَاللَّهِ يَا رَبَّنَا، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ ذَكَرَ نَفْسَهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَخَاطَبُوهُ^(٨).

وقال الزجاج: مَنْ قَرَأَ (رَبَّنَا) فعلى النعت والثناء لقوله: (والله). ومن نصب فعلى وجهين: أحدهما: على الدعاء، كأنَّهم قالوا: والله يا رَبَّنَا ما كُنَّا مُشْرِكِينَ. ويجوز أن يكون نصبه على المدح، كأنَّه قال: والله أعني (رَبَّنَا) وأذكرُ (رَبَّنَا)^(٩). وذهب الأزهري

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢٣٥/١.

(٢) عند قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ الأنعام/٢٣.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٧٠٧/٢.

(٤) البقرة/١٢٧.

(٥) البقرة/٢٥٠.

(٦) آل عمران/٥٣.

(٧) السبعة في القراءات: ٢٥٥.

(٨) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٩٧.

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٣٦/٢.

إلى البديل في قراءة مَنْ قَرَأَ (رَبَّنَا) كَأَنَّهُ قَالَ: وَرَبَّنَا^(١). أمَّا الفراء فقد قرأها خفضاً ونصباً، بدلالة النداء في (ربنا) مع فارق أن خفضاً للقسم، فمن قرأ وَاللَّهِ رَبَّنَا قَالَ: معناه: والله يا ربنا. فمن قَالَ رَبَّنَا جعله محلوفاً به^(٢). أمَّا الطبري فقد دفع القراءة على النصب فقد قال: (...قرأ ذلك عامة قراء المدينة وبعض الكوفيين والبصريين: ﴿والله ربنا﴾ خفضاً على أَنَّ (الرب) نعت لله. وقرأ ذلك جماعة من التابعين: (والله ربنا) بالنصب بمعنى: والله يا ربنا، وهي قراءة عامة قراء أهل الكوفة. وأولى القراءتين عندي بالصواب في ذلك قراءة من قرأ: (والله ربنا) بنصب الرب، بمعنى: يا ربنا، وذلك أَنَّ هذا جواب من المسئولين المقول لهم: ﴿أَيِّنْ شُرَكَائُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^(٣)، وكان من جواب القوم لربهم: والله يا ربنا ما كنا مشركين، فنفوا أَنَّ يكونوا قالوا ذلك في الدنيا^(٤).

فعدم وجود حرف النداء جعل الاسم المضاف عرضة لهذا التأويل، كما أَنَّ الاسم المعرفة يكون أكثر من ذلك، من نحو قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً﴾^(٥)، قال قطرب: (الحسن) ﴿آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا﴾ يرفع على النداء. النداء. أبو عمر والأعرج ﴿آزَرَ أَتَتَّخِذُ﴾ يكون في موضع خفضٍ على صِفَةِ الأب، لا ينصرفُ لأنَّه أعجمي^(٦).

إذ قرأ الحضرمي وحده (لأبيه آزر) رفعاً، وقرأ الباقر (آزر) نصباً، فمَنْ قَرَأَ (آزر) فعلى النداء (يا آزر)، ومن قرأ (آزر) فهو في موضع خفضٍ؛ لأنَّه بدل لأبيه، المعنى: لآزر. ونُصب لأنَّه لا ينصرف^(٧)، قال الطبري: (بفتح) (آزر) على إتباعه الأب في خفض، ولكنه لَمَّا كان اسماً أعجمياً فتحوه إذ لم يجروه وإن كان في موضع

(١) ينظر: معاني القراءات: ٣٤٧/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٣٣٠/١.

(٣) الأنعام/٢٢.

(٤) تفسير الطبري: ١٩١/٩.

(٥) الأنعام/٧٤.

(٦) معاني القرآن وتفسير مشكل عرابه: ٧١٥/٢، ٧١٦.

(٧) معاني القراءات: ٣٦٣/١.

خفض^(١) ثم قال: (والصواب من القراءة في ذلك عندي، قراءة من قرأ بفتح الراء من (آزر)، على إتباعه إعراب (الأب)، وأنه في موضع خفض، ففتح إذ لم يكن جارياً لأنه اسم أعجمي. وإنما أجيّز قراءة ذلك كذلك لإجماع الحجة من القراءة عليه. وإذا كان ذلك هو الصواب من القراءة، وكان غير جائز أن يكون منصوباً بالفعل الذي بعد حرف الاستفهام، صحّ لك فتحه من أحد وجهين: إما أن يكون اسماً لأبي إبراهيم صلوات الله عليه وعلى جميع أنبيائه ورسله، فيكون في موضع خفض رداً على الأب، ولكنه فتح لما ذكرت من أنه لمّا كان اسماً أعجمياً ترك إجراؤه، ففتح كما فتح العرب في أسماء العجم، أو يكون نعتاً له، فيكون أيضاً خفضاً بمعنى تكرير اللام عليه... فأولى القولين بالصواب منهما عندي قول من قال: هو اسم أبيه، لأن الله تعالى أخبر أنه أبوه. وهو القول المحفوظ من قول أهل العلم دون القول الآخر الذي زعم قائله أنه نعت^(٢)).

- القول في الاسم المعطوف (الأنصار)^(٣)

قال قطرب: (عمر بن الخطّاب والحسن ﴿مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ بالرفع؛ ويكون ذلك على (والسابقون الأولون والأنصار) يَزِدُّهُ على المرفوع ولا يُعْمَلُ فيه (من). أبو عمرو وأهل المدينة (والأنصار) بالخفض على (ومن الأنصار) وهي قراءة أبيّ (مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَمِنَ الْأَنْصَارِ) يُقَوِّي بِالْخَفْضِ^(٤). فالاسم المعطوف ههنا محكوم بعاملين، الأول (من) الجارة لـ (المهاجرين)، والثاني: عامل الابتداء في (السابقون)، فقرأ يعقوب وحدة (وَالْأَنْصَارُ) بالرفع، وهي قراءة الحسن وقتادة وجماعة^(٥)، قرأها بالعطف على قوله: (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ)^(٦). وقرأ الباقر (وَالْأَنْصَارُ) بالخفض عطفاً على (الْمُهَاجِرِينَ)^(٧). وهذا العاملان قويان سمح الفراء فيها القراءة بكلا الوجهين فقال: (إن

(١) تفسير الطبري: ٣٤٤/٩.

(٢) تفسير الطبري: ٣٤٤/٩.

(٣) عند قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ التوبة/١٠٠.

(٤) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٨٩٠/٢ - ٨٩١.

(٥) ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ٢٢٨.

(٦) ينظر: معاني القراءات: ٤٦٢/١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه.

شئت خفضت الأنصار تريد: من المهاجرين ومن الأنصار. وإن شئت رفعت (الأنصار) تتبعهم قوله: (والسابقون)، وقد قرأ بها الحسن البصري^(١)، كما أجازها الازهري بتفضيل، فقال: (وَمَنْ قَرَأَ بِالْخَفْضِ عَطْفَهُ عَلَى (الْمُهَاجِرِينَ)، وَهُوَ أَجُودُ الْوَجْهِينَ، وَالْأُولَى صَحِيحَةٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ)^(٢). كإشارة أنها لا تصلح في القرآن، فالوجه هو الجر لأن السابقين الأولين كانوا من الفريقين جميعاً^(٣)، وما الرفع إلا ما روي أن عمر بن الخطاب، قرأ: (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار)، فرفع (الأنصار) ولم يلحق الواو في (الذين)، ثم عدل عن الحذف، فقال عمر: انتوني بأبي بن كعب فأتاه فسأله عن ذلك، فقال أبي: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ فقال عمر: إذا نتابع أبياً^(٤). قال قال الطبري: (والقراءة على خفض الأنصار عطفاً بهم على المهاجرين. وقد ذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرأ: (الأنصار) بالرفع عطفاً بهم على (السابقين) والقراءة التي لا أستجيز غيرهما الخفض في (الأنصار)، لإجماع الحجة من القراء عليه)^(٥).

(١) معاني القرآن: ٤٥٠/١.

(٢) معاني القراءات: ٤٦٢/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن (للأخفش): ٣٦٤/١.

(٤) ينظر: تفسير الطبري: ٦٤١/١١.

(٥) المصدر نفسه.

الباب الثاني

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الأفعال والحروف



الفصل الأول: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في مرفوعات الأفعال.

الفصل الثاني: التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية في غير المرفوع

من الأفعال.

الفصل الثالث: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الحروف.

الفصل الأول

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية
في مرفوعات الأفعال.



القول في الفعل (يخدعون)^(١).

يحدد قطرب ثلاث قراءات في هذه الآية، وهي تتعلق بلفظة (يخدعون)؛ لتكون (يُخَادِعُونَ)، و (يُخَدَّعُونَ) في ضوء ما نسبته إلى القراء السبعة وغيرهم، وكل قراءة من هذه القراءات لها وجه من وجوه العربية، فلم تكن واردة اعتباطاً، بل لها قرائنها من كلام العرب، فسمحت ما سمح لغيرها، وقد عرض لذلك بالقول: (قِرَاءَةُ الْحَسَنِ ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾، قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو وَالْأَعْرَجِ ﴿وَمَا يَخَادِعُونَ﴾، قِرَاءَةُ الْجَارُودِ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ (وَمَا يُخَدَّعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ) وَلَمْ يَذْكُرْ فَاعِلاً، كَأَنَّهَا مِثْلُ وَمَا يُغْبَنُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ، وَلَا يُحْرَمُونَ إِلَّا حَظَّهُمْ؛ وَهِيَ شَاذَةٌ، وَلَا بِأَسْ بِهَا)^(٢)، وقطرب في كل ما ورد تقبل هذه القراءات ووجهها على ما يأتي:

القراءة الأولى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾، وهي أشهر اللغات واضبطها^(٣)، قرأ بها: أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمة والكسائي ويعقوب وخلف^(٤)، وهي على المشهور قراءة أهل الشام والكوفة، وحجتهم في ذلك أَنَّ الله أخبر عَنْ هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقِينَ أَنَّهُمْ يَخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا، فَأَثْبَتَ لَهُمْ مُخَادَعَتَهُمُ اللَّهَ وَالْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ يَخْبِرُ عَنْهُمْ عَقِيبَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَخَادِعُونَهُ وَلَا يَخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ فَيَكُونُ قَدْ نَفَى عَنْهُمْ فِي آخِرِ الْكَلَامِ مَا أَثْبَتَهُ لَهُمْ فِي أَوَّلِهِ وَلَكِنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ الْمَخَادَعَةَ مِنْ فَعْلِهِمْ ثُمَّ إِنَّ الْخَدَعَ إِنَّمَا يَحِيقُ بِهِمْ خَاصَّةً^(٥). قال الثعلبي: (لأنَّ وبال خِدَاعِهِمْ راجع إليهم، فكأنَّهم في الحقيقة إنما يخدعون أنفسهم، وذلك أَنَّ الله سبحانه وتعالى يُطْلِعُ نَبِيَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ على أسرارهم ونفاقهم، فيفتضحون في الدنيا ويستوجبون العقاب الشديد في العقبى، قال أهل الإشارة:

(١) عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ البقرة/٩. نزلت في منافقي أهل الكتاب اليهود منهم عبد الله بن

أبي بن سلول، وجد بن قيس، والحارث ابن عمرو، ومغيث بن قشير، وعمرو بن زَيْد، فخدعهم الله في الآخرة.

ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان: ٨٩/١.

(٢) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١/١٣٣، ١٣٤.

(٣) ينظر: تفسير الثعلبي: ١/١٥٣.

(٤) ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ١٢٦.

(٥) ينظر: حجة القراءات: ٨٧.

إِنَّمَا يُخَادِعُ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْبَوَاطِنَ، فَأَمَّا مَنْ عَرَفَ الْبَوَاطِنَ فَإِنَّ مَنْ خَادَعَهُ فَإِنَّمَا يَخْدَعُ نَفْسَهُ^(١).

القراءة الثانية: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾، وهي قراءة شيبية، أبو جعفر، ونافع، وابن كثير، وابن أبي إسحاق، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب^(٢)، واحتج أبو عمرو بأن قال: إِنَّ الرجل يُخَادِعُ نَفْسَهُ وَلَا يَخْدَعُهَا وَنَقَلَ ابْنُ زَنْجَلَةَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ: لَيْسَ أَحَدٌ يَخْدَعُ نَفْسَهُ إِنَّمَا يَخَادِعُهَا^(٣). وقد قرأ بها الأخفش حين قال: (وقال بعضهم (يُخَادِعُونَ) يقول "يَخْدَعُونَ" أنفسهم بالمخادعة لها "وبها نقرأ. وقد تكون المفاعلة من واحد في أشياء كثيرة تقول: "بَاعَدْتُهُ مُبَاعَدَةً" و"جَاوَزْتُهُ مُجَاوَزَةً" في أشياء كثيرة. وقد قال {وَهُوَ خَادِعُهُمْ} فذا على الجواب. يقول الرجل لمن كان يَخْدَعُهُ إذا ظفر به "أنا الذي خدعتك" ولم تكن منه خديعة ولكن قال ذلك إذ صار الأمر إليه. وكذلك ﴿وَمَكُرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾^(٤)، و﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾^(٥) على الجواب. والله لا يكون منه المكر والهزء. والهزء. والمعنى: إِنَّ المكر حاق بهم والهزء صار بهم^(٦).

وقد تبني هذا المعنى الطبري عند حديثه عن هذه الآية قائلا: (قيل: خطأ أن يقال إِنَّهم خَدَعُوا الْمُؤْمِنِينَ، لأننا إذا قلنا ذلك، أوجبنا لهم حقيقة خدعة جازت لهم على المؤمنين، كما أننا لو قلنا: قتل فلان فلاناً، أوجبنا له حقيقة قتل كان منه لفلان، ولكننا نقول: خَادَعِ الْمُنَافِقُونَ رَبَّهُمْ وَالْمُؤْمِنِينَ، ولم يَخْدَعُوهم بَلْ خَدَعُوا أَنْفُسَهُمْ، كما قال جل ثناؤه، دون غيرها، نظير ما تقول في رجل قاتل آخر، فقتل نفسه ولم يقتل صاحبه: قاتل فلان فلاناً فلم يقتل إلا نفسه، فتوجب له مقاتلة صاحبه، وتتفي عنه قتله

(١) ينظر: تفسير الثعلبي: ١٠٤/٣.

(٢) ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ١٢٦، وتفسير الثعلبي: ١٠٤/٣.

(٣) ينظر: حجة القراءات: ٨٧.

(٤) آل عمران/٥٤.

(٥) البقرة/١٥.

(٦) معاني القرآن: ٤٠/١، وينظر: معاني القراءات: ١٣٣/١.

صاحبَه، وتوجب له قتل نفسه. فكَذَلِكَ تقول: خَادَعَ المنافقُ ربَّه والمؤمنين فلم يَخْدَعْ إِلَّا نفسه، فتثبت منه مخادعة ربه والمؤمنين، وتتفي عنه أن يكون خَدَع غير نفسه^(١).

والعلة عند الطبري في تبني خادع (لأنَّ الخادع هو الذي قد صحَّت الخديعة له، ووقع منه فعلها. فالمنافقون لم يَخْدَعُوا غير أنفسهم، لأنَّ ما كان لهم من مال وأهل، فلم يكن المسلمون مَلَكُوهُ عليهم في حال خِدَاعِهِمْ إِيَّاهُمْ عنه بنفاقهم وَلَا قَبْلَهَا فيستَقْدُونَهُ بخداعهم منهم، وإنَّما دافعوا عنه بكذبهم وإظهارهم بالسنتهم غير الذي في ضمائرهم، ويحكم الله لهم في أموالهم وأنفسهم وذرائعهم في ظاهر أمورهم بحُكْم ما انتسبوا إليه من الملة، والله بما يُخْفُونَ من أمورهم عالم. وإنَّما الخادع من خَتَل غيرَه عن شيءه، والمخدوع غير عالم بموضع خديعة خادعه. فأما والمخدع عارفٌ بخداع صاحبه إياه، وغير لاحقَه من خداعه إياه مكروه، بل إنَّما يتجافى للظانَّ به أنَّه له مُخدع، استدراجًا، ليلبغ غايةً يتكامل له عليه الحجة للعقوبة التي هو بها موقع عند بلوغه إياها)^(٢). وقد نُقِلَ عن المبرد أَنَّهُ قَالَ: (يَخْدَعُونَ وَيُخَادَعُونَ الْمَعْنِيَانِ مُتَقَارِبَانِ، غَيْرَ أَنَّ يُخَادَعُونَ بِالْأَلْفِ الْإِخْتِيَارَ، لِتُعْطَفَ لَفْظَةً عَلَى شَكْلِهَا. وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي «يُخَادَعُونَ» فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: يُفَاعِلُونَ وَفَاعَلَتْ فِعْلٌ مِنْ اثْنَيْنِ، وَرُبَّمَا جَاءَ الْوَاحِدُ كَقَوْلِهِمْ: طَارَقْتُ النَّعْلَ، وَعَافَاكَ اللَّهُ مِنْ ذَاكَ، وَمِنْ ذَلِكَ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، أَي: قَتَلَهُمُ اللَّهُ، وَيُخَادَعُونَ بِمَعْنَى: يَخْدَعُونَ، وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّحْوِ: فَاعَلَتْ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ، فَمُخَادَعَةُ اللَّهِ إِيَّاهُمْ أَنْ يُجَازِيَهُمْ جَزَاءَ خَدْعِهِمْ)^(٣).

والحق إنَّ من يقرأ (يخادعون) هو أن ينزل ما يخطر بباله ويهجس في نفسه من الخدع منزلة آخر يجازيه ذلك ويقاوضه إياه، فعلى هذا يكون الفعل كأنَّه من اثنين، فيلزم أن يقول: فاعل، وهذا في كلامهم غير ضيق، قال الكميّ في ذكره حماراً أراد الورود^(٤):

(١) تفسير الطبري: ٢٨٣/١.

(٢) المصدر السابق: ٢٨٤/١.

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها: ٤٤.

(٤) ديوان الكميّ: ٢٥٦.

تَذَكَّرَ مِنْ أَتَى وَمِنْ أَيْنَ شُرِبُهُ يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَذِي الْهَجْمَةِ الْأَيْلِ

فجعل ما يكون منه من وروده الماء أو ترك الورد والتمثيل بينهما بمنزلة نفسين^(١). لأنَّه فعل واقع بهم بلا شك، "فَيَخْدَعُونَ" أولى من "يخادعون" الذي يجوز أن يقع، ويجوز ألا يقع^(٢). (فمن قرأ بالآلف قال: هو من المفاعلة التي تقع من الواحد كقوله: (يُخَادِعُونَ اللَّهَ) فلَمَّا وقع الاتفاق على الألف في قوله: (يُخَادِعُونَ اللَّهَ) أجري الثاني على الأول طلباً للتشاكل، وقد أجري على التشاكل ما لا يصح في المعنى)^(٣).
القراءة الثالثة: ﴿وَمَا يُخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾، أنَّها جاءت على خدعته نفسه؛ لما كان معناه معنى انتقصته نفسه أو تخونته نفسه^(٤)، (وهي قراءة أبي طالوت عبد السلام بن شدَّاد، والجارود بن أبي سبرة، هذا على قولك: خدعت زيدا نفسه؛ ومعناه عن نفسه، وذلك أن قولك: خدعت زيدا عن نفسه يدخله معنى: انتقصته نفسه، وملكت عليه نفسه، وهذا من أسدٍّ وأدمت مذاهب العربية، وذلك أنَّه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه إليه، ويصرفه بحسب ما يؤثره عليه. وجملته: أنَّه متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر فكثيراً ما يجري أحدهما مجرى صاحبه، فيعدل في الاستعمال به إليه، ويحتذى في تصرفه حذو صاحبه، وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضد مأخذه)^(٥).

إنَّ المتمعن في توجيه قطرب القول في أشهر القراءتين (يَخْدَعُونَ، وَيُخَادِعُونَ)، من حيث قوتها وضبطها وسلامتها، ثم عرج على الأخيرة بأنَّها شاذة (ولا بأس بها). في تحكيم واضح من سحب كلام العرب على قبول القراءة غير المشهورة أو المتواترة، بل خرجت حتَّى من رسم المصحف المشهور، وهو ما تبناه ابن جني في نصه السابق ذكره.

(١) ينظر: الحجة للقراء السبع: ٣١٧/١.

(٢) ينظر: الهداية في بلوغ النهاية: ١٥٢/١.

(٣) التفسير الوسيط (الواحد): ٨٧/١، وينظر: التفسير البسيط: ١٣٧/٢.

(٤) ينظر: المحتسب: ٧٠/١.

(٥) المصدر السابق: ١٣١/١-١٣٢.

القول في الفعل (تُسألُ)^(١).

تباينت قراءة الفعل (تُسألُ) عند القراء فمنهم من قرأها رفعاً ببناء الفعل للمجهول، ومنهم قرأها (لا تسأل) على سبيل المخاطبة، وفي ذلك أقوال وتوجيهات: قال قطرب: (قراءة الحسن وأبي عمرو (ولا تُسألُ عن)، الأعرج^(٢) (ولا تُسألُ عن) جزم، يريد: ولا تُسألُ يا محمد على النَّهي^(٣)). ففي النص تباين واضح في دلالة لفظ (تُسألُ) في المصحف الشريف في اتجاهين: الأول: البناء للمجهول دون المعلوم (ت)، وبتعبير ابن خالويه: أن (من ضمَّ التاء فإنه جعله فعل، ما لم يسم فاعله. ومن فتحها جعلها فعل فاعل)^(٤). والثاني: ما يقع الإعراب رفعاً، وله وجهان: إحداهما: أن يكون (ولا تُسألُ) استئنافاً، كأنَّه قيل ولست تُسألُ عن أصحاب الجحيم على الخبر^(٥)، حيث عملت لا عمل (ما) النافية التي بمعنى (ليس)^(٦)، كما قال عز وجل: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾^(٧). وقد اتفق الأزهري معهم على الإخبار^(٨). والآخر: أن يكون له الرفع على الحال، فيكون المعنى: (أرسلناك غير سائل عن أصحاب الجحيم)^(٩). والرفع عند الطبري أصوب، فقال: (والصواب عندي من القراءة في ذلك قراءة من قرأ بالرفع، على الخبر)^(١٠). وقد أجاز الجزم^(١١). أمَّا قراءة الجزم فهي جائزة بـ(لا)^(١٢). قرأ بها ابن عباس وأبو جعفر محمد بن علي بن

(١) عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ البقرة/١١٩.

(٢) هو حميد بن قيس الأعرج المكي، المكنى بأبي صفوان القارئ ت ١٣٠ هـ، ينظر: تهذيب التهذيب: ٤٦/٣، ٤٧.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٥٩/١.

(٤) الحجة في القراءات السبع: ٨٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن (للأخفش): ١٥٣/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٠٠/١.

(٦) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٨٧، وتفسير القرطبي: ٩٣/٢.

(٧) الرعد/٤٠.

(٨) معاني القراءات: ١٧١/١.

(٩) ينظر: معاني القرآن (للأخفش): ١٥٣/١، معاني القرآن وإعرابه: ٢٠٠/١.

(١٠) تفسير الطبري: ٤٨١/٢.

(١١) ينظر: المصدر السابق: ٤٨٠/٢.

(١٢) ينظر: معاني القرآن (للأخفش): ١٥٣/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٠٠/١.

الحسين، كما قرأ بها بعض أهل المدينة، وجاء التفسير بذلك^(١)، إِلَّا أَنَّ التفسير على فتح التاء على النهي^(٢). فالحُجَّة لمن جزم: أَنَّهُ جعله نهياً. ودليله: ما روى أَنَّ النبي ﷺ قال يوماً: ((ليت شعري ما فعل أبواي؟))^(٣)، فَأَنْزَلَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ فَإِنَّا لَا نُوَاخِذُكَ بِهِمْ. والزم دينك^(٤). وذهب عبد الله الإشبيلي (ت- ٦٨٨ هـ) إِلَى أَنَّ (مَنْ قرأ "ولا تسأل" بالجزم، ففيه تعظيم الجهة، أي: لا تسأل عن هؤلاء، أي إنَّ أَمْرَهُمْ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ)^(٥).

هذا هو المشهور من القُرَاء، وشذَّ قراءتها بالنصب عند ابن مسعود (ولن تسأل)^(٦)، ونسب السمعاني هذه القراءة لأبيّ دون ابن مسعود، فقال: (وَقَرَأَ أَبِي بَن كَعْبٍ (وَلَنْ تُسْأَلَ))^(٧)، وحمل الوهم على الفراء في نسبة القراءة، وَأَنَّ عبد الله بن مسعود قرأ بالنفي دون النصب قال: (وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ "وَمَا تُسْأَلُ")^(٨). وتبع الفراء في هذه النسبة رجال كثيرون، قال القرطبي: (وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ "وَلَنْ تُسْأَلَ". وَقَرَأَ أَبِي "وَمَا تُسْأَلُ"، وَمَعْنَاهُمَا مُوَافِقٌ لِقِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ، نَفَى أَنْ يَكُونَ مَسْئُولًا عَنْهُمْ)^(٩).

وما هذا الخلاف الذي قدمه الفراء ونسبه لهذين القارئين إِلَّا لتحقيق صحة الرفع، فقال: (قراءة أبي (وما تسأل)، وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ (وَلَنْ تُسْأَلَ) وَهُمَا شَاهِدَانِ لِلرَّفْعِ)^(١٠). رغبة منه في تحقق الوجه النحوي المغاير لرسم المصحف من باب موافقته للعربية ولو بوجه واحد. وهذا ما يوافق فكر قطرب في نصه حين أعرب عن دلالتها في الجزم، من دون سرد معناها عند الرفع رغبة منه من جواز هذا الوجه وتقبله في

(١) ينظر: معاني القرآن (للفراء): ١/٧٥، ٢٢٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) تفسير الطبري: ٢/٤٨١.

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٨٧.

(٥) تفسير الكتاب العزيز وإعراجه: ٣٥٩.

(٦) ينظر: معاني القرآن (للفراء): ١/٧٥.

(٧) ينظر: تفسير القرآن: ١/١٣٢.

(٨) ينظر: المصدر نفسه.

(٩) تفسير القرطبي: ٢/٩٣.

(١٠) معاني القرآن (للفراء): ١/٧٥، ٢٢٥.

قواعد النحويين، وإن خالف المصحف ورسمه بالجزم على النهي، ﴿ولا تسئل﴾ بالرفع على النفي^(١).

القول في الفعل (أَمْتَعُهُ، اضْطَرُّهُ)^(٢).

اختلف في قراءة صيغتي الفعلين (أَمْتَعُهُ، واضطره)، فمنهم من قرأ بصيغة الإخبار^(٣)، ومنهم من قرأ بصيغة الأمر الذي يخرج لمعنى الدعاء^(٤)، وسنستعرض أوجه القراءة المختلفة ومسوغاتها في ضوء ما نقله قطرب وتوجيهه عند كل قراءة، وهي كالآتي^(٥):

١. قراءة ابن عباس ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ اضْطَرُّهُ﴾ على الأمر مجزوم^(٦). قال الأخفش: الأخفش: (على الأمر) ﴿ثُمَّ اضْطَرُّهُ﴾ فجزم ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ على الأمر وجعل الفاء جواب المجازاة^(٧).

٢. قراءة الحسن وأبي عمرو ﴿ثُمَّ اضْطَرُّهُ﴾ على الخبر^(٨).

٣. قراءة الحسن والحارث بن أبي ربيعة وشيبة ونافع وأبي جعفر ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ من مَتَّعَ على الخبر^(٩)، وهي قراءة الجمهور (فَأَمْتَعُهُ) مشدداً، من (مَتَّعْتُ)^(١٠).

٤. قراءة أخرى ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا﴾، (وهي قراءة ابن عامر وحده: (فَأَمْتَعُهُ) بالتخفيف، من (أَمْتَعْتُ) وأَمْتَعْتُ)^(١١)، (وهما لغتان جيدتان: أَمْتَعْتُ، وَمَتَّعْتُ بمعنى واحد)^(١٢).

(١) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: ١١٣/١.

(٢) عند قوله تعالى: ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ اضْطَرُّهُ﴾ البقرة/١٢٦.

(٣) ينظر: تفسير الطبري: ٥٤٥/٢، ٥٤٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٠٨/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٦٠/١.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) معاني القرآن (للأخفش): ١٥٦/١.

(٨) المصدر نفسه: ١٥٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٠٧/١.

(٩) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٦٠/١.

(١٠) معاني القراءات: ١٧٧/١.

(١١) ينظر: السبعة في القراءات: ١٧٠، ومعاني القراءات: ١٧٧/١.

(١٢) معاني القراءات: ١٧٧/١.

قال الفراء: (من قول الله تبارك وتعالى فَأَمْتَعُهُ عَلَى الْخَبَرِ. وفي قراءة أَبِي ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ نَضَطَرَّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ﴾ (فهذا وجه). وكان ابن عباس يجعلها متصلةً بمسألة إبراهيم [...] رَبِّ ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ اضْطَرَّهُ﴾ (منصوبة موصولة). يريد ثُمَّ اضْطَرَّهُ فإذا تركت التضعيف نصبت، وجاز في هذا المذهب كسر الراء في لغة الذين يقولون مُدَّهِ. وقرأ يحيى بن وثاب: ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ اضْطَرَّهُ﴾ بكسر الألف كما تقول: أَنَا أَعْلَمُ ذَاكَ^(١).

هذه القراءات المختلفة لها ما يبررها من خلال التفسير أو التوجيه النحوي، فالأول ذكره الطبري بالنظر إلى نسبة المقول فيها، بين ما إذا كان ذلك المقول من الرب تبارك وتعالى، فتكون صيغتا الفعلين مرفوعتين على الإخبار، ومن كفر (فَأَمْتَعُهُ) قليلاً ثم (اضْطَرَّهُ) إلى عذاب النار "وهو الوجه الذي فضله من قراءة أبي بن كعب، لقيام الحجة عليه بالنقل، أو إذا كان المقول من إبراهيم عليه السلام فتكون صيغتا الفعلين، الجزم أمراً (فَأَمْتَعُهُ) ثم (اضْطَرَّهُ)، على سبيل المسألة والدعاء من إبراهيم^(٢). والثاني: ما ذكره النحاس حين قال: (قَالَ: وَمَنْ كَفَرَ (مَنْ) فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ، وَالتَّقْدِيرُ وَارْزُقْ مَنْ كَفَرَ وَدَلَّ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ فَأَمْتَعُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْ لِلشَّرْطِ، وَتَكُونَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ وَيُضْمَرُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعٍ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ «فَأَمْتَعُهُ»^(٣)، وعلى ذلك نجد أَنَّ النحاس ينطلق في التوجيه النحوي من الاسم الاسم (مَنْ)، فإذا كان في موضع نصب المفعول، يكون التقدير لفعل محذوف (أَرْزُقْ مَنْ كَفَرَ...) وبذلك يكون الفعل (أَمْتَعُهُ) دليلاً مفسراً للفعل المحذوف، وأجاز أَنْ تَكُونَ (مَنْ) شرطيةً وبذلك يكون الفعل (أَمْتَعُهُ) جواباً للشرط، كما أجاز أَنْ تَكُونَ (مَنْ) في محل رفع بالابتداء، وعليه يكون الفعل (أَمْتَعُهُ) في محل رفع خبر.

(١) معاني القرآن: ١٧٨.

(٢) ينظر: تفسير الطبري: ٥٤٥/٢، ٥٤٦، والمحتسب: ١٨٩/١ - ١٩٠.

(٣) إعراب القرآن: ٧٧/١، وينظر: الكشف: ٨٦/١.

القول في الفعل (يُشْهَدُ) ^(١) و (يُهْلِكُ) ^(٢).

قال قطرب: (قراءة الحسن وأبي عمرو **﴿يُشْهَدُ اللَّهُ﴾** قراءة محمد بن عبد الرحمن بن محيصين **﴿وَيُشْهَدُ اللَّهُ﴾** قراءة الحسن **﴿لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثُ﴾**. أبو عمرو **﴿وَيُهْلِكَ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ﴾** بالنصب. الرفع على الابتداء كأنما قال: يَهْلِكُ الْحَرْثُ؛ والنصب على أول الكلام، على اللام كأنه قال: وَلِيُهْلِكَ وَلِيُفْسِدَ ^(٣).

يحتوي نص قطرب على قراءتين عند كل أية، ولكل منها مرجعيته في الإقراء فضلاً عن التوجيه النحوي المختلف بينهما، الذي بدوره اختلف القراء في ذلك، فموطن الأول (يُشْهَدُ وَيُشْهَدُ)، وموطن الثاني (يُهْلِكُ وَيُهْلِكُ)، وإنما جمعها في حديث واحد على الرغم من الاختلاف في التوجيه، إنما نظر إلى البنية وما سيترتب عليهما لما بعدهما. فالأول: (يُشْهَدُ وَيُشْهَدُ): فالجمهور بضم الياء وكسر الهاء، من أشهد، ويكون لفظ الجلالة بـ (النصب) ^(٤)، إذا كان هو يشهد ^(٥). أو يكون الفاعل مضمراً يراد المنافق ^(٦)، قال الطبري: (فقرأته عامة القراء: (ويشهد الله على ما في قلبه)، بمعنى أن المنافق الذي يُعجب رسول الله ﷺ قوله، يستشهد الله على ما في قلبه، أن قوله موافق اعتقاده، وأنه مؤمن بالله ورسوله وهو كاذب) ^(٧). (وقد تُقرأ "وَيُشْهَدُ اللَّهُ" رفع "على ما في قلبه") ^(٨).

وعن ابن محيصن والحسن البصري **﴿ويشهد الله﴾** بفتح الياء والهاء من (شهد) الثلاثي، والله يكون بالرفع فاعلاً. أي: ويطلع الله على ما في قلبه من الكفر ^(٩). أو: إنَّ

(١) عند قوله تعالى: **﴿وَيُشْهَدُ اللَّهُ﴾** البقرة/٢٠٤.

(٢) عند قوله تعالى: **﴿وَيُهْلِكَ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ﴾** بقرة/٢٠٥.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١/١٧٣، ١٧٤.

(٤) ينظر: اتحاف فضلاء البشر: ٢٠١.

(٥) ينظر: معاني القرآن (الاخفش): ١/١٧٨.

(٦) ينظر: تفسير عبد الرزاق: ١/٣٢٩.

(٧) تفسير الطبري: ٣/٥٧٦.

(٨) معاني القرآن (الفرأء): ١/١٢٣.

(٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/١٦٦، واتحاف فضلاء البشر: ٢٠١.

إِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَشْهَدُ^(١). قال القرطبي: (وَقَرَأَ ابْنُ مُحْيِصِنٍ "وَيَشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ" بِفَتْحِ الْيَاءِ وَالْهَاءِ فِي "يَشْهَدُ" اللَّهُ بِالرَّفْعِ، وَالْمَعْنَى يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ مِنْهُ خِلَافَ مَا قَالَ. دَلِيلُهُ قَوْلُهُ «وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ»^(٢). وَقِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ: "وَاللَّهُ يَشْهَدُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ". وَقِرَاءَةُ الْجَمَاعَةِ أَبْلَغُ فِي الدِّمِّ، لِأَنَّهُ قَوِيَ عَلَى نَفْسِهِ التَّزَامُ الْكَلَامِ الْحَسَنِ، ثُمَّ ظَهَرَ مِنْ بَاطِنِهِ خِلَافُهُ^(٣)).

والحقُّ أَنَّ القول ما قاله الجمهور، إذ نستشف من قراءة أَبِي وابن مسعود ما يحقق ذلك، إذ قرأَ أَبِي وابنُ مَسْعُودٍ (وَيَسْتَشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ) وَهِيَ حُجَّةٌ لِقِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ^(٤). قال أبو حيان الاندلسي: (وَقَرَأَ أَبُو حَيَوَةَ، وَابْنُ مُحْيِصِنٍ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَالْهَاءِ وَرَفْعِ الْجَلَالَةِ، مِنْ شَهَدَ، وَقَرَأَ أَبِي، وَابْنُ مَسْعُودٍ: وَيُسْتَشْهَدُ اللَّهُ، وَالْمَعْنَى عَلَى قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ، وَتَفْسِيرِ الْجُمْهُورِ، أَنَّهُ يَخْلِفُ بِاللَّهِ وَيُشْهَدُ أَنَّهُ صَادِقٌ وَقَائِلٌ حَقًّا، وَأَنَّهُ مُحِبٌّ فِي الرَّسُولِ وَالْإِسْلَامِ)^(٥).

أَمَّا الثَّانِي: (يُهْلِكُ وَيَهْلِكُ)، فالجمهور بضم الياء من أهلك، ويكون الحرث والنسل بالنصب^(٦). وعن ابن محيصن والحسن البصري ﴿وَيَهْلِكُ﴾ بفتح الياء وكسر اللام من هلك الثلاثي، ويكون ﴿الحرث﴾ بالرفع فاعل، و﴿النسل﴾ عطف عليه^(٧). وهذان الفعلان المختلفان من حيث الاشتقاق مرتبطان من حيث العطف بالفعل ﴿لِيُفْسِدَ﴾ فقرأ الحسن ﴿لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيَهْلِكُ الْحَرْتُ﴾، أَمَّا أَبُو عمرو ﴿وَيَهْلِكُ الْحَرْتُ وَالنَّسْلُ﴾ بالنصب بعد لام التعليل بأن مضمره عند أبي عمرو مع الحفاظ على البنية السابقة في (يُفْسِدَ). (والنصبُ على أول الكلام، على اللام كأنه قال: وَلِيَهْلِكُ وَلِيُفْسِدَ) على تعبير قطرب. أَمَّا الرفعُ على الابتداء فعند الحسن إذا كانت الواو استئنافية، كأنما قال: يَهْلِكُ الْحَرْتُ

(١) ينظر: معاني القرآن (الاخفش): ١٧٨/١.

(٢) المنافقون/١.

(٣) تفسير القرطبي: ١٥/٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٥) البحر المحيط في التفسير: ٣٢٦/٢.

(٦) ينظر: تفسير أبي السعود: ٢١١/١.

(٧) ينظر: اتحاف فضلاء البشر: ٢٠١.

دون مراعاة البنية في (يُفْسِدَ). قال الزجاج: (نصب (لِيُفْسِدَ) على إضمار أن، المعنى لأن يفسد فيها، وعطف ويهلك علي ويُفسد، ويجوز أن يكون (يُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ) على الاستئناف أي وهو يهلك الحرث والنسل، أي يعتقد ذلك^(١). القول في الفعل (اعْلَمْ)^(٢).

قال قطرب: (الحسن وأبو عمرو ﴿قَالَ اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ﴾ الأعمش، وحُكِيت عن ابن مسعود ﴿قَالَ اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ﴾ على الأمر^(٣).

الفاعلان (اعْلَمْ) و(اعْلَمْ) يفصلهما الإعراب ونوع الفعل في الخطاب، فأعلم: رفع على المضارع ويحمل ضمير المتكلم، وتأويله فيما روي عن التفسير قالوا: لما عاين من قدرة الله ما عاين قال: أعلم^(٤)، أمّا (اعْلَمْ): جزم على الأمر، والتقدير: اعلم يا انسان أن الله على كل شيء قدير^(٥). قال الأخفش: (وقال بعضهم (قال اعْلَمْ) جزم على الأمر كما يقول: اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ كَانَ كَذَا وكذا؛ كأنه يقول ذاك لغيره وإنما ينبه نفسه والجزم أجود في المعنى إلا أنه أقل في القراءة والرفع قراءة العامة وبه نقراً^(٦).

فقد قرأ ابن كثير وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَأَبُو عَمْرٍو (اعْلَمْ)، وقرأ حمزة والكسائي بصيغة الأمر (اعْلَمْ)^(٧)، أو ما يساق عند النحويين قراءة الجزم على الأمر، وهذا الأخير هو ما يتقبله السياق القرآني، ولهم فيها أدلة عقلية تدعم هذه القراءة، وهي بالاتي: أولاً: هي في مصحف ابن مسعود. ثانياً: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرُوهَا أَيْضًا، وَيَقُولُ: أَهْوَ خَيْرٌ أَمْ إِبْرَاهِيمُ إِذْ قِيلَ لَهُ ﴿وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٨). ثالثاً: مقابلة ذَلِكَ وَسَائِرِ مَا تَقَدَّمَهُ إِذْ كَانَ جَرَى ذَلِكَ كُلَّهُ بِالْجَزْمِ عَلَى الْأَمْرِ فيما تقدم من الأفعال في الآية نفسها أو تأخر، فما تقدم قوله ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٧/١.

(٢) عند قوله تعالى: ﴿اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة/٢٥٩.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٨٦/١.

(٤) ينظر: حجة القراءات: ١٤٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٤٤/١، وحجة القراءات: ١٤٥.

(٦) معاني القرآن: ١٩٨/١.

(٧) ينظر: السبعة في القراءات: ١٨٩.

(٨) البقرة/٢٦٠.

وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^(١)، وما تأخر ﴿وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٢). فالجزم كان في سياق ذلك كله. فَلَا وَجْهَ لِأَنْ يَأْمُرَ بِأَنْ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَقَدْ عَايَنَ وَشَاهَدَ مَا كَانَ يَسْتَفْهَمُ عَنْهُ^(٣). قال أبو العباس: ونحن نذهب به إلى الجزم؛ لِأَنَّ مَنْ قَرَأَ بِهِ أَكْثَرَ، عَلَى أَنَّهُ قِيلَ لِإِبْرَاهِيمَ: ﴿وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٤). وهذا كله يحق القول بصحة البناء بدل الرفع. وهو ما فسرهُ قطرب عن قراءة ابن مسعود. وثمة إشارة نجدُها واضحة بين النحاة في وصف الأمر الذي ذكره قطرب وبين الجزم الذي ساقه الأخفش، والحقيقة هو خلاف بين نحويي الكوفة والبصرة، فالأول ينظر إلى فعل الأمر بأنَّه فعل معرب مجزوم. في حين يذهب الثاني إلى البناء دون الإعراب^(٥).

القول في الفعل (يَغْفِرُ، يَعْذِبُ)^(٦).

قال قطرب: (الحسن) ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَعْذِبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ يرفع، وابنُ عباس ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَعْذِبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ يَنْصِبُ، أبو عمرو ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَعْذِبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ جَزَمَ^(٧)، وينصبُ الخلاف النحوي في الفعل المعطوف (يغفر) الواقع الواقع بعد فعل الشرط (يُقَاتِلُوكُمْ) وجوابه (يُحَاسِبُكُمْ)، فقد قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَعْذِبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ جَزَمًا، وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَعْذِبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ رَفَعًا^(٨)، وأضاف قطرب قراءة ابن عباس نصبًا، وهذا الخلاف له مرجعياته الفكرية في التراث النحوي، فالشَّرْطُ: تعليق شيء بشيء،

(١) البقرة/٢٥٩.

(٢) البقرة/٢٦٠.

(٣) ينظر: معاني القراءات: ٢٢٢/١، ٢٢٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٥) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٨/٢.

(٦) عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَعْذِبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ البقرة/٢٨٤.

(٧) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٩٣/١.

(٨) ينظر: السبعة في القراءات: ١٩٥.

بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني، وهو ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً عن ماهيته، ولا يكون مؤثراً في وجوده، وقد يتوقف ثبوت الحكم عليه^(١).

واختلف النحويون في عامل الجزم في جواب الشرط، فذهب البصريين أن العامل فيهما حرف الشرط وهو الأشهر، وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب فريق ثالث إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان المازني مذهباً رابعاً إلى أنه مبني على الوقف^(٢)، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، الجوار، وحبثهم: إنما قلنا إنه مجزوم على الجوار؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلمّا كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوماً على الجوار، والحمل على الجوار كثير^(٣). ومن المعلوم أن جملة الشرط لا تخرج عن أربعة أنواع^(٤):

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين نحو: إن قام زيد قام عمرو ويكونان في محل جزم ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾^(٥).

والثاني: أن يكونا مضارعين نحو: إن يقيم زيد يقيم عمرو ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾^(٦).

والثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً نحو: إن قام زيد يقيم عمرو ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾^(٧). والرابع: أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً^(٨)، وهو قليل ومنه قوله^(٩):

(١) ينظر: التعريفات: ١٢٥، والحدود الاتيقة والتعريفات الدقيقة: ٧١.

(٢) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٣/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٩٣/٢.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٦/٤.

(٥) الاسراء/٧.

(٦) الاحزاب/٥٤.

(٧) هود/١٥.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٩١/٤، وشرح ابن عقيل: ٣٣/٤.

(٩) ينظر: ديوان أبي زيد الطائي: ٥٢.

من يَكْذَنِي بِسِيءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

الفعل المعطوف على جملة الشرط^(١):

أ. إذا لم يستكمل جواب الشرط: فإذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرون بالفاء أو الواو جاز نصبه وجزمه، نحو: (إنَّ يَقيمُ زَيدٌ ويَخرجُ خَالِدٌ أَكْرَمَكَ) بجزم (يَخرجُ) أو نصبه^(٢). قال الشاعر^(٣):

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا، وَيَخْضَعْ، نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظِلْمًا، مَا أَقَامَ، وَلَا هَضْمًا

وردت بالنصب، ويجوز الجزم وهو الوجه، وإنَّما يلجأ الشاعر إلى النصب ليس من الوجه النحوي فحسب إنَّما قد يسوقه الوزن الشعري^(٤). قال الازهري: (الرواية: بنصب: يخضع، ولا يصحُّ الوزن إلَّا به)^(٥). أمَّا الرفع على الاستتفاف فمنعه أكثر النحاة؛ بحُجَّة أنَّه لا يصحُّ الاستتفاف قبل أن تستوفي أداة الشرط جملتيها "الشرطية والجوابية معاً"؛ كي يتم المعنى المرتبط بأداة الشرط. ووضع الجملة الاستثنائية بين جملتي الشرط والجواب إنَّما هو إقحام لجملة أجنبية بين جملتين متلازميتين في المعنى^(٦).

ب. وهو بيت القصيد (إذا استكمل جواب الشرط):

وذلك إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب. قال ابن الناظم (ت-٦٨٦هـ): (إذا جاء بعد جواب الشرط المجزوم مضارع مقرون بـ (الفاء أو الواو) جاز جزمه عطفًا على الجواب، ورفع على الاستتفاف، وينصبه على إضمار (أن))^(٧). من نحو قوله تعالى

(١) ينظر: استكمل أم لم يستكمل عند النحاة العرب. أ. د. حيدر فخري ميران، مجلة كلية التربية الأساسية/جامعة الأساسية/جامعة بابل، ع: ٤٨، ٢٠٢٠م: ٢٥٧٢، ٢٥٧٣.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٠/٤.

(٣) لم يُعرف قائله وقد رُوي في شرح الكافية الشافية: ١٦٠٧/٣، وشرح التسهيل: ٤٥/٤.

(٤) ينظر: استكمل أم لم يستكمل في النحو العربي: ٢٥٧٦.

(٥) شرح التصريح على التوضيح: ٤٠٩/٢.

(٦) ينظر: النحو الوافي: ٤٧٩/٤.

(٧) شرح ابن الناظم: ٥٠٠.

﴿ان تبدو ما في انفسكم أو تخفوه يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ﴾^(١)، وإنَّ هناك تدرجاً في الأَفْصح من الوجوه، فالجزم الأصل، ثم الرفع، وأضعفها النصب^(٢)، قال المبرد: (فإن قلت: من يأتني آتاه فأكرمه كَانَ الْجَزْمُ الْوَجْهَ وَالرَّفْعُ جَائِزٌ عَلَى الْقَطْعِ عَلَى قَوْلِكَ فَأَنَا أَكْرَمُهُ وَيَجُوزُ النَّصْبُ وَإِنْ كَانَ قَبِيحاً)^(٣).

أمَّا سيبويه فالجزم في (فيغفر) وإنَّ استحسن الرفع فقال: (وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ: "يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء" والله على كل شيء قدير " وتقول: إن تَأْتِي فهو خير لك وأكرمك، وإن تَأْتِي فأنا لَأَتِيكَ وأحسن إليك. وقال عز وجل: ﴿وَأَنْ تَخْشَوْهَا تَتَوْتَمَّهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾. والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيد؛ لأنَّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء. وقد بلغنا أنَّ بعض القراء قرأ: ﴿من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون﴾؛ وذلك لأنَّه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأنَّ هذا الكلام في موضع يكون جواباً؛ لأنَّ أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء؛ ولكنَّهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره)^(٤).

لذا يلحظ أنَّ القراء قد توزعوا في هذه الآية على الرفع والجزم، أمَّا النصب فعلى رواية ابن عباس^(٥)، التي أوردتها قطرب، والعلة كما تبين أنَّه ويجوز النصب وإنَّ كَانَ قَبِيحاً^(٦). والبيان القبح إنَّما يقوم على شرط إضمار (ان) الناصبة في الواو، إذ لا بد لإضمارها أن يسبقها نفي محض أو طلب محض^(٧)، وهذا لم يتحقق في الآية الكريمة، الكريمة، وإنَّ اشبهوه بالاستفهام كما تبين، لذا قال المبرد: (وَقَدْ قُرِئَ هَذَا الْحَرْفُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ بِالْجَزْمِ وَهُوَ أَجْوَدُهَا وَيُليهِ الرَّفْعُ ثُمَّ

(١) البقرة/٢٨٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٩٣/٣، وشرح شذور الذهب: ٤٥٤.

(٣) المقتضب: ٢٢/٢.

(٤) الكتاب: ٩٠/٣.

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٥٤، وجامع الدروس العربية: ٢٠١/٢.

(٦) المقتضب: ٢٢/٢.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ١١/٤، وحاشية الخصري: ٥٨/٣.

النصب والأمر فيه على ما ذكرت لك ولو قلت من لا يأتي فيكرمني آتاه كان النصب جيداً من أجل النفي وصار كقولك ما تأتيني فتكرمني أي كلما أتيتني لم تكرمني فموضعه لم تأتي مكرماً وهذا هنا أعني في الجزاء إلى ذا يرجع إذا قلت من لا يأتي فيكرمني آتاه لأن معناه من لا يأتي مكرماً^(١).
القول في الفعل (سيصلون)^(٢).

قال قطرب: (قراءة أبي عمرو وأهل المدينة «وسيصلون سعيراً» بالفتح فتح الياء. الحسن وعاصم بن أبي النجود «وسيصلون سعيراً» لا يذكر فاعلاً)^(٣).
المنتبع من منهج قطرب في تبيان الوجه النحوي هو اسناد أصل الباب في القراءة في رواية حفص عن عاصم، وهنا يخالف القراءة، فقد صدر الباب عن حفص، والنص برواية شعبة عن عاصم في رواية بضم الياء في «وسيصلون سعيراً»، ويبدو أن قطرباً حاول عرض الخلاف في القراءة لأكثر من قارئ، والمشهور ما قاله ابن مجاهد: (قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ «وسيصلون» بفتح الياء، وقرأ ابن عامر «وسيصلون» بضم الياء. واختلف عن عاصم فروى أبان وأبو بكر بن عيَّاش والمفضل عنه «وسيصلون» مثل ابن عامر بضم الياء و«تصلي ناراً حامية»^(٤) بضم التاء أيضاً، وروى عنه حفص «وسيصلون» بفتح الياء و«تصلي ناراً» مَفْتُوحَةً التاء «ويصلي سعيراً»^(٥) مَفْتُوحَةً الياء)^(٦). وقد أكدها الأزهري قائلاً: (وأبو بكر وأبان عن عاصم: «وسيصلون سعيراً»^(٧))، وقيل عن أبي بكر شعبة وحده^(٨)، فَمَنْ قَرَأَ (وَسَيَصْلُونَ) فالمعنى: أن الله يُصليهم النار، ومن قرأ (وَسَيَصْلُونَ)

(١) المقتضب: ٦٧/٢.

(٢) عند قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا﴾ النساء/١٠.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٠٩/٢.

(٤) الغاشية/٤.

(٥) الانشقاق/١٢.

(٦) السبعة في القراءات: ٢٢٧.

(٧) معاني القراءات: ٢٩٢/١.

(٨) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٨١، والمبسوط في القراءات السبع: ١٧٦.

وهو الاختيار^(١)، جعل الفعل للكفار الذين يصلونها، أي هم يقاسون حرها من قول العزب صلي النار يصلها وحجتهم قوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾^(٢)، أي إذا دنا منها يُصِيبُهُ حرها^(٣). (فالياء تفتح وتضم ها هنا وكل صواب)^(٤)، فالواو في قراءة الضم عن الله، والفتح عن أولئك الكفار وهو ما عبر عنه قطرب بأنه (لا يذكرُ فاعلاً)، ولا يذكر في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾^(٥) على الغائب. قال قطرب: (قراءة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ قراءة سائر القراء ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ﴾)^(٦).

القول في الفعل (يَذَرُهُمْ)^(٧).

قال قطرب: (أبو عمرو وعاصم ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياء ويرفع. وأصحاب عبد الله ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياء والجزم. الحسن وأهل المدينة ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالنون وبالرفع؛ والرفع أحسن؛ لأن في الكلام فاء (فلا هادي له)؛ والجزم على الرد على موضع الجزاء)^(٨).

القراءتان ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ قراءتان فرضتهما المنهجية التي انساق إليها القراء في جميع القرآن، ولعل متابعة لكل ما مر علينا من تتابع المعطوفات الأسمية والفعلية ستبدو الصورة واضحة في معظم ذلك الخلاف، ومن البديهي أن الاتكال الأكبر يكون من بين ذلك التخريج النحوي لأعلام الدرس اللغوي في مقابلة النص القرآني مع غيره من كلام العرب، وقاعدة النحويين (إذا جاء بعد جواب الشرط المجزوم مضارع مقرون بـ (الفاء أو الواو) جاز جزمه عطفاً على الجواب، ورفع على

(١) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ١٢٨.

(٢) الليل/١٥.

(٣) ينظر: معاني القراءات: ٢٩٣/١، وحجة القراءات: ١٩.

(٤) معاني القرآن (للأخفش): ٢٤٧/١.

(٥) النساء/٢٨.

(٦) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦١٥/٢.

(٧) عند قوله تعالى ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ الأعراف/١٨٦.

(٨) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٨١٠/٢ - ٨١١.

الاستئناف، وينصبه على إضمار (أن))^(١). فقولنا: إن تأتي آتك فأحدثك، لها هذه الالوجه^(٢):

أ. الجزم: (فأحدثك)، فتجزم ما بعد الفاء بالعطف على فعل الشرط.

ب. الرفع: (فأحدثك)، فترفع على القطع.

ج. النصب: (فأحدثك)، فتنصب على تقدير (إن) الناصبة المضمرة بعد الفاء للفعل المضارع، مع اضعاف النحويين هذا الوجه. قال الرماني: (وتقول: إن تأتي آتك فأحدثك، بالجزم على العطف، ويجوز بالرفع على الاستئناف، وبالنصب على الصرف)^(٣). قال ابن الصائغ (ت-٧٢٠هـ): (أن يأتي بعد جواب الشرط المجزوم مضارعٌ مقرون بالفاء أو الواو، فيجوز جزمه عطفاً على الجواب، ورفعاً على الاستئناف، ونصبه على إضمار (أن)، مثل: (إن تُكرمني أكرمك وأكافئك)^(٤).

فالقراء تابعوا النحويين في هذه الآية عند تعدد الوجه النحوي إلا النصب فلم يرتضوه، قال الزجاج: (وذكر أن بعضهم قرأ: (مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) بجزم الراء، والاختيار عنده الرفع في قوله (ويذرهم) وفي (ونكفر) قال: فأما النصب فضعيف جداً، لا يجيز)^(٥). فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر (ونذرهم) بالنون والرفع، وقرأ أبو عمرو (ويذرهم) بالياء والرفع، وقرأ حمزة والكسائي (ويذرهم) بالياء مع الجزم، أما عاصم فقد اختلف في الرواية فعن حفص وأبي بكر (ويذرهم) بالياء مع الرفع، وعن هبيرة عن حفص عن عاصم (ويذرهم) بالياء مع الجزم مثل حمزة والكسائي^(٦).

وسيبيويه منع الجزم في رابط جواب الشرط من دون أفعل، لذا نجده يرجح الرفع فيقول: (وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ: ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأن هذا الكلام في موضع يكون

(١) شرح ابن النازم: ٥٠٠.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٢٠/٤، واستكمل أم لم يستكمل عند النحاة العرب: ٢٥٧٢-٢٥٧٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه (الرماني): ١٠٢١/١.

(٤) اللحة في شرح الملح: ٨٨٦/٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣٥٦/١.

(٦) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٩٩.

جواباً؛ لأنَّ أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء؛ ولكنَّهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره. فالرفع ههنا الوجه إذا لم يكن محمولاً على لن كما قال الرفع الوجه في قوله فهو خير لك وأكرمك ومثل ذلك إنَّ أتيتني لم آتك وأحسن إليك فالرفع الوجه إذا لم تحمله على لم كما كان ذلك في لن، وأحسن ذلك أن تقول: إنَّ تأتي لا آتك، كما أنَّ أحسن الكلام أن تقول: إنَّ أتيتني لم آتك. وذلك أنَّ لم أفعل نفي فعل وهو مجزوم بلم، ولا أفعل نفي أفعل وهو مجزوم بالجزاء. فإذا قلت: إنَّ تفعل فأحسن الكلام أن يكون الجواب أفعل وهو مجزوم بالجزاء. فإذا قلت: إنَّ تفعل فأحسن الكلام أن يكون الجواب أفعل لأنَّه نظيره من الفعل. وإذا قال إنَّ فعلت فأحسن الكلام أن تقول: فعلت، لأنَّه مثله. فكما ضعف فعلت مع أفعل، وأفعل مع فعلت، قبح لم أفعل مع يفعل، لأنَّ لم أفعل نفي فعلت. وقبح لا أفعل مع فعل لأنَّها نفي أفعل^(١).

أمَّا الفراء فقد أجاز الرفع واستحسن الأصوب وهو الجزم فيقول: (ولو جُزِمَ كَانَ كما قال ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ كَانَ صواباً. وفي قراءة عبد الله (وَلَا تَنْقُصُوهُ) جزمًا^(٢). بخلاف الأخفش الذي استحسن الرفع فقال: (فجزم {يَذَرُهُمْ} على أنَّه عطف على موضع الفاء لأنَّ موضعها يجزم إذا كانت جواب المجازاة، ومن رفعها على أن يعطفها على ما بعد الفاء فهو أجود وهي قراءة)^(٣).

(١) الكتاب: ٩٠/٣.

(٢) معاني القرآن: ١٩/٢.

(٣) معاني القرآن: ٦٩/١.

الفصل الثاني

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في غير المرفوع من الأفعال

المبحث الأول: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في منصوبات الأفعال
**المبحث الثاني: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في مجزومات
الأفعال ومبنياتها**



المبحث الأول

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في منصوبات الأفعال

القول في الفعل (تُضَارُّ) ^(١).

قال قطرب: (قراءة أبي عمرو) لا تُضَارُّ والدَّةٌ بالرفع؛ والرفع إنما هو في الخبر، وهو بعيدٌ على الخبر؛ لأنها قد تُضَارُّ، إلَّا في لغة من قال: عَضُّ وشَمُّ، وذلك قليل؛ أو على لغة من قال: لا يُبْعِدُ الله فلانا، ولا يغفر الله له، فيرفع على التشبيه بالخبر؛ لأنه في لفظه وهو دعاء. قراءة الحسن لا تُضَارُّ والدَّةٌ بالفتح، وذلك حسنٌ على النهي، ابن عباس (لا تُضَارُّ) بالجزم ويُضَاعَفُ، وذلك حسنٌ لولا مخالفة الكتاب ^(٢).

استعرض الفراء الخلاف النحوي والبنوي في لفظة (تضار) بين الرفع والنصب والجزم، ف(أهل الحجاز وبنو أسد ينصبون كل مضاعف أدغم في موضع جزم، فيقولون: لا تُضَارُّ والدَّةٌ، ولا يُضَارُّ كاتبٌ) ^(٣)، «وَمَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ» ^(٤). وبنو تميم وكثير من قيس يخفضونه، فيقولون: كُفَّ عنا، و: مُدَّه، في كل المضاعف، وبعضهم يرفع ما كان أوله مرفوعاً، فيقولون: كُفَّ عنا، والعرب تشدد هذا البيت ^(٥):

غَضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ نُمِيرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابًا

وأكثر الكلام الخفض، وقد قرأت القراء: «وَأَنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرُكُمْ»، يرفعون الراء، والنصب والخفض جائزان ^(٦). أمَّا الرفع فهو مخصوص بقراءة أبي عمرو، وهو بتعبير قطرب: (والرفع إنما هو في الخبر، وهو بعيدٌ على الخبر؛ لأنها قد تُضَارُّ، إلَّا

(١) عند قوله تعالى «لا تُضَارُّ والدَّةٌ بولدها» البقرة/٢٣٣. ويراد من (تضار): أن (لا يجعل بالرجل إذا طلق

امراته أن يضارها فينزع منها ولدها وهي لا تريد ذلك فيقطعه عن أمه فيضارها بذلك بعد أن ترضى بعطية الأب

من النفقة والكسوة) تفسير مقاتل بن سليمان: ١٩٨/١.

(٢) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٧٩/١.

(٣) البقرة/٢٨٢.

(٤) البقرة/٢١٧.

(٥) ديوان جرير: ٦٣.

(٦) لغات القرآن: ٣٥، ٣٦.

في لغة من قال: عَضُ وشَمُّ، وذلك قليل؛ أو على لغة من قال: لا يُبْعِدُ الله فلاناً، ولا يغفر الله له، فيرفعُ على التشبيه بالخبر؛ لأنَّه في لفظه وهو دعاء^(١)، وممَّا يأتي بيان عن تلك القراءات الثلاث:

١. لا تضارُّ: رفع على الخبر^(٢). قال الفراء: (يريد: لا تضارُّ، وهو في موضع جزم. والكسر فيه جائز (لا تُضَارُّ والدَّة) ولا يجوز رفع الراء على نية الجزم، ولكن يرفعه على الخبر، وأمَّا قوله ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾^(٣)، فقد يجوز أن يكون رفعاً على نية الجزم لأنَّ الراء الأولى مرفوعة في الاصل، فجاز رفع الثانية عليها، ولم يجز (لا تضارُّ) بالرفع لأنَّ الراء إن كانت (تُفَاعِل) فهي مفتوحة، وإن كانت تُفَاعِل فهي مكسورة. فليس يأتيها الرفع إلا أن تكون في معنى رفع^(٤). لذا لم يُقرأ (لا تُضَارُّ) رفعاً إلا عند أبي عمرو^(٥). وابن كثير وأبان عن عاصم^(٦)، ويعقوب^(٧). وتبعه بعض أهل الحجاز وبعض أهل البصرة حيث قرأ: (لا تضارُّ) بالرفع، ومن قرأه كذلك لم يحتمل قراءته معنى النهي، ولكنها تكون على معنى الخبر عطفاً على قوله: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وقد زعم بعض نحويي البصرة أن معنى من رفع: هكذا في الحكم: أنَّه لا تضار والدَّة بولدها، أي: ما ينبغي أن تضار. فلمَّا حذف (ينبغي)، وصار (تضارُّ) في وضعه، صار على لفظه^(٨).

٢. لا تضارُّ: قرأها الباقون من عامة قراء أهل الحجاز والكوفة والشام (لا تضارُّ) بفتح الراء^(٩). بتأويل (لا تضارُّ) على وجه النهي، وموضعه إذا قرى كذلك جزم غير أنَّه حرك إذ ترك التضعيف بأخف الحركات، وهو الفتح. ولو حرك إلى الكسر كان جائزاً،

(١) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٧٩/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن (للأخفش): ١٨٨/١.

(٣) ال عمران/١٢٠.

(٤) معاني القرآن (الفراء): ١٥٠/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن (للأخفش): ٢٠٥/١.

(٦) ينظر: السبعة في القراءات: ١٨٣.

(٧) ينظر: معاني القراءات: ٢٠٥/١.

(٨) ينظر: تفسير الطبري: ٢١٤/٤.

(٩) ينظر: السبعة في القراءات: ١٨٣، معاني القراءات: ٢٠٥/١.

إتباعاً لحركة لام الفعل حركة عينه^(١). قال الأخفش: (ومن جعل ﴿لَا تُضَارَّ﴾ على النهي قال ﴿لَا تُضَارَّ﴾ على النصب وهذا في لغة من لم يضعف فأما من ضَعَّفَ فإنه يقول (لا تضارَر) إذا أراد النهي؛ لأنَّ لام الفعل ساكنة إذا قلت: لا تُفَاعَلْ وأنت تنهي. إِلَّا أَنْ (تضارَر) ها هنا غير مضعفة لأنَّ ليس في الكتاب إِلَّا راء واحدة^(٢).

٣. لا تضارَر: الجزم: الموضع موضع جزم على النهي، ولفظه لفظ الخبر، الأصل (لا تُضَارَر) فأدغمت الأولى في الثانية، وانفتحت لالتقاء الساكنين، وهو الاختيار في المضاعف، كقولك عضَّ زيداً، وضارَّ عمرًا يا رجل، يعني: لَا تُضَارَّ والدَّةُ بولدها، أي: لا تترك إرضاع ولدها ضرارًا لأبيه فتُضِر بالولد؛ لأنَّ الوالدة أشفق على ولدها من الأجنبية، ولبنُّها له أهناً وأمرأ^(٣). وحركته كما ذكرنا الفتح أو الكسر. إِلَّا أَنْ ما روي عن ابن مسعود وابن عباس هو (تُضَارَر)^(٤). وقيل الحسن البصري كذلك^(٥). وهذا ما دفع الدارسين إلى النظر إليها من خلال مرجعيات النحويين في الحجاز والبصرة في نهجهم من الجزم بفك التضعيف^(٦).

قال أبو زرعة (ت ٤٠٣ هـ): (وَالأَصْل لَا تَضَارَر وَالْعَرَب لَا تَذَكُر فِي الْأَفْعَالِ حَرْفَيْنِ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ مُتَحَرِّكَيْنِ فَسَكَنَ الْأَوَّلُ وَأَدْغَمَ فِي الثَّانِي وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا فِي مَعْنَى النَّهْيِ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿لَا تَضَارَّ﴾ بِفَتْحِ الرَّاءِ عَلَى النَّهْيِ وَحَبَّتْهُمْ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودَ وَابْنِ عَبَّاسٍ قَرَأَ ذَلِكَ/ لَا تَضَارَر/ بِرَائِينَ قَدْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ نَهْيٌ مَحْضٌ فَلَمَّا اجْتَمَعَتِ الرَّاءُ أَنْ أَدْغَمَتِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ وَفَتَحَتِ الثَّانِيَةَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ)^(٧)، وَرُوي

(١) ينظر: تفسير الطبري: ٤/٢١٤.

(٢) معاني القرآن: ١/١٨٩.

(٣) ينظر: معاني القراءات: ١/٢٠٥.

(٤) ينظر: حجة القراءات: ١٣٦، والبحر المحيط: ٢/٥٠٢.

(٥) ينظر: تفسير القرطبي: ٣/١٦٨.

(٦) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ١/٧٨٠.

(٧) حجة القراءات: ١٣٦.

عن أبان عن عاصم (لَا تُضَارَرُ) بالجزم والإظهار^(١)، وهو بتعبير قطرب (وذلك حسنٌ لولا مخالفة الكتاب)^(٢) لأنه لم يثبت فيه رسم.

القول في الفعل (يُضَاعِفُهُ)^(٣).

قال قطرب: (عاصم ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ﴾ بالنصب على جواب الفاء. الحسنُ (فَيُضَعِّفُهُ) بالرفع؛ وأحياناً ﴿فَيُضَاعِفُهُ﴾، بالرفع والألف تكون على الابتداء؛ والأول أحسن)^(٤). واختلف النحويون في الفعل المضارع المسبوق بالفاء بالفاء إذا كان جواباً، بحسب ذلك الجواب، فإن وقع جواباً للاستفهام كان له حكم، وإن كان جواباً للشرط كان له حكم مغاير، من نحو قولنا: من ذا يضرب زيداً، فيضرب، فيضرب. والعلة في تحقق الحكم من (مَنْ)، أهي استفهامية أم شرطية، وهذا موطن الخلاف بين القراء عند قوله تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ﴾، فقرأ نافع وَحَمَزَةً وَالْكَسَائِيُّ ذَلِكَ كُلَّهُ بِالْأَلْفِ وَرَفَعَ الْفَاءَ مِنْ ﴿فَيُضَاعِفُهُ﴾، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بَرَفَعَ الْفَاءَ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ (فَيُضَعِّفُهُ) مُشَدَّدَةً الْعَيْنِ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ، أَمَّا ابْنُ عَامِرٍ فَقَدْ قَرَأَهَا بِالنَّصْبِ (فَيُضَعِّفُهُ) مُشَدَّدَةً الْعَيْنِ مِنْ دُونِ أَلْفٍ، وَوَاقَفَهُ عَاصِمٌ عَلَى النَّصْبِ وَأَثَبَتِ الْأَلْفَ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ^(٥). والتوجيه النحوي يكون بالآتي:

١. النصب على أنها فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية، وهي عاملة لأنها سبقت بطلب محض وهو (من) للاستفهام. من نحو قولنا: هل تعمل فتتصدق. قال الزجاج: (نصب فيضاعفه على جواب الاستفهام)^(٦).

(١) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٧٨٠/١.

(٢) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٧٩/١.

(٣) عند قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ﴾ البقرة/٢٤٥.

(٤) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٨١/١.

(٥) ينظر: السبعة في القراءات: ١٨٤.

(٦) الجمل في النحو: ٢١٩.

٢. الرفع: إذا كانت (من) جازمة، ورفع (يضاعفه) جعل (من) حرفاً من حُرُوف المجازاة وجعل جوابه في الفاء، لِأَنَّهُ فعل مُسْتَأْنَف في أوله الياء^(١). ودفع السيوطي أن تكون (من) للاستفهام، وذهب إلى أنها جازمة، وحق الفعل النصب، فقال: ﴿يضاعفه لَهُ﴾ بِالنَّصْب وَوَجْه الدَّلَالَةِ مِنَ الْآيَةِ أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ صَلَةً فَلَيْسَ مُسْتَفْهَمًا عَنْهُ وَلَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ مُسْتَفْهَمٍ عَنْهُ بَلْ هُوَ صَلَةٌ لِلْخَبَرِ وَإِذَا جَازَ النَّصْبُ بَعْدَ (مَنْ ذَا الَّذِي يَقْرُضُ) لَكُونَهُ فِي مَعْنَى (مَنْ يَقْرُضُ) فَجَوَازُهُ بَعْدَ (مَنْ يَقْرُضُ) وَ(أَزِيدُ يَقْرُضُ فَأَسْأَلُهُ) أُخْرَى وَأُولَى وَقَيَّدَ ابْنُ مَالِكٍ الْإِسْتِفْهَامَ بِكُونِهِ لَا يَتَضَمَّنُ وَقُوعَ الْفِعْلِ فَإِنْ تَضَمَّنَهُ لَمْ يَجْزِ النَّصْبُ نَحْوُ لَمْ ضَرَبْتَ زَيْدًا فَيَجَازِيكَ لِأَنَّ الضَّرْبَ قَدْ وَقَعَ^(٢).

ولا تكون رابطة لجواب الشرط، فلو اقتضى ذلك لقل (يضاعفه) وهذا لم يقل به أحد لأنَّ الفاء تدخل على جواب الشرط إذا كان الفعل غير صالح أن يقع جواباً، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً فَعَلَهَا طَلَبِي أَوْ جَامِدٌ أَوْ مَنفِي بَلَن أَوْ مَا أَوْ مَقْرُونٌ بَقَدْ أَوْ حَرْفٌ تَنْفِيسٍ^(٣). وههنا يتحقق مفهوم الشرط بأنَّه (تعليقٌ حصولِ مضمونِ جملةٍ بحصولِ مضمونِ أُخْرَى)^(٤). قال ابن السراج: (يقرأ بالرفع والنصب، وتقول: ما أَنتَ الذي تقومُ فتقومُ إليه، الرفع والنصب فالرفعُ على النسق والنصبُ على الجواب، وتقول: مَنْ ذَا الذي يقومُ فيقومُ إليه زيدٌ، الرفع والنصب، وقوم يجيزون توسط الفاء في الجزاء فيقولون: هَلْ تَضْرِبُ فَيَأْتِيكَ زيدٌ، وهو عندي في الجزاء كما قالوا؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ إِذَا نُصِبَ فَهُوَ مَعَ مَا قَبْلَهُ مِنْ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالْجَزَاءُ وَجَوَابُهُ جُمْلَتَانِ تَتَفَصَّلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبَتِهَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِطَا)^(٥).

(١) ينظر: الجمل في النحو: ٢١٩. يضاعفه: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب الاستفهام.

(٢) همع الهوامع: ٣٨٧/٢.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٩٢.

(٤) شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٧٥.

(٥) الأصول في النحو: ١٧٩/٢.

ونحنا قطرب منحى النحويين في ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾، بـ(الرفع والألف) تكون على الابتداء والأول أحسن)) يراد (من) الشرطية، وخبرها الجملة الاسمية، والتقدير فهو يضاعفه. وما يدل على ذلك قول الشاعر^(١):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

حذف الفاء من جواب (من) الشرطية، والتقدير (فإنه يشكرها)^(٢). قال ابن الوراق: (فوجه الرفع فيه من وجهين: أحدهما: أن يكون خبر ابتداء محذوف، فهو يضاعفه، ويكون معناه: وإن مبتدأ أنه يضاعفه إذا أقرض. وأما وجه النصب: فتقديره: من يكون منه قرض فيضاعف له، فيكون سبب المضاعفة هو القرض من جهة اللفظ، وفي الرفع يكون من جهة المعنى، إذا حملته على الابتداء، وإن حملته على العطف أردت معنى النصب)^(٣).

القول في الفعل (يَأْمُرُكُمْ)^(٤).

قال قطرب: (الحسن وابن أبي إسحاق ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ كأنه على: أن يؤتيه وأن يأمرُكم. قراءة أبي عمرو ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ كأنه على الابتداء، وهي أسهل القراءتين، وكلُّ حسن. قراءة ابن مسعود: (وَلَنْ يَأْمُرُكُمْ بِقَوَّتِهَا)^(٥). فقطرب ساق لنا قراءتين مشهورتين في هذا الموطن (الرفع، والنصب) وهما منسوبتان إلى من قرأ بهما، ووسمهما بـ(كل حسن)، وكل قراءة من هاتين القراءتين تختلف من حيث العامل، فالرفع قد قرأ به ابن كثير وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾^(٦)، جَعَلُوهُ اسْتِنَافًا، وحجتهم قراءة ابن مسعود: ﴿لَنْ يَأْمُرُكُمْ﴾ فَلَمَّا سَقَطَ (لَنْ) اِرْتَفَعَ مَا بَعْدَهَا^(٧). والنصب قد قرأ بها عاصم

(١) البيت لكعب بن مالك، ينظر: ديوانه: ٢٨٨.

(٢) ينظر: اتحاف الحثيث: ١٠٠.

(٣) علل النحو: ٤٣٢.

(٤) عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا﴾ ال عمران/٨٠.

(٥) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٥٤٠/٢.

(٦) ينظر: السبعة في القراءات: ٢١٣.

(٧) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٧٢.

وَأَبْنُ عَامِرٍ وَحَمَزَةٌ ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾^(١). بِالنَّصْبِ نَسَقًا عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ﴾^(٢).

وقد فات على قطرب قراءة ثالثة ألا وهي قراءة (الإسكان)، والخلاف فيها واقع على ما روي عن أبي عمرو فالمشهور أنه كان يختلس حَرَكَه الرَّاءِ تَخْفِيفًا^(٣)، لكنه نُقِلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ نَصْرِ بْنِ أَبَا عَمْرٍو كَانَ يَشْبَعُ الرَّاءِ رَفْعًا أَي: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾^(٤). وهذا الرأي لا تدعمه المرويات عن قراءة أبي عمرو التي تؤكد مذهبه بالاختلاس^(٥). قال الداني: (وَأَبُو عَمْرٍو عَلَى أَصْلِهِ فِي الْاِخْتِلَاسِ وَالْإِسْكَانِ)^(٦). والاختلاس هو المخاتلة^(٧). وفي الاصطلاح: هو: عبارة عن الاسراع بالحركة اسراعًا يحكم السامع به أن الحركة قد ذهبت وهي ثابتة على الحرف^(٨). قال الداني في التحديد: (أَمَّا الْمُخْتَلَسُ حَرَكَتُهُ مِنَ الْحُرُوفِ فَحَقُّهُ أَنْ يَسْرَعَ اللَّفْظُ بِهِ اسْرَاعًا يَظُنُّ السَّامِعُ أَنَّ حَرَكَتَهُ قَدْ ذَهَبَتْ مِنَ اللَّفْظِ لَشِدَّةِ الْاسْرَاعِ وَهِيَ كَامِلَةٌ فِي الْوِزْنِ تَامَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ، إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَمُطَّطْ وَلَا تَرَسَلْ بِهَا فَخَفِيَ اشْبَاعُهَا وَلَمْ يَتَبَيَّنْ تَحْقِيقُهَا)^(٩). وهي شائعة عند النحويين، منه قول الشاعر^(١٠):

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

(١) السبعة في القراءات: ٢١٣، والمبسوط في القراءات العشر: ١٦٧.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٧٢.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات: ٢١٣.

(٤) السبعة في القراءات: ١٥٧.

(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١١١.

(٦) التيسير في القراءات السبع: ٨٩.

(٧) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٧٦/٥.

(٨) مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ: ٧٥. وينظر: مصطلحاً الاشباع والاختلاس، د. حيدر فخري ود. منى

يوسف، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل/ ٢٠١٩، ع ٤٣: ١٥٦٠.

(٩) التحديد: ٩٧.

(١٠) البيت لامرئ القيس، وفي رواية الديوان: فالיום [أسقى] غير مستحقب ... إثمًا من الله ولا واعل.

الديوان: ١٢٢.

(أراد: (أشرب) فأسكن الباء تخفيفاً. وحكى سيبويه عن هارون (بارئكم)^(١)، باختلاس الهمزة والحركة فيما رواه (اليزيدي) عنه. بالإسكان؛ لأنَّ أبا عمرو كان يميل إلى التخفيف فيرى من سمعه يختلس بسرعة أنَّه أسكن)^(٢).

ويبدو أنَّ ما فاتته قطرب اعتماداً على المشهور، لاسيَّما أنَّ الاختلاس لا يضمّر الرفع، إنّما النطق فيستشعر السامع أنَّها ساكنة، قال سيبويه: (كان أبو عمرو يختلس الحركة من (بارئكم) و(يأمركم) وما أشبه ذلك ممَّا يتوالى الحركات فيرى من سمعه أنَّه قد أسكن ولم يسكن)^(٣)، وهذا ما كان يرومه قطرب من توجيه نحوي للمسألة دون التعرض للجانب الصوتي فيها، لذا ركز على وجهتين:

الأولى: الرفع: لأنَّ الواو فيه استئنافية قَطَعَهُ ممَّا قبله^(٤)، قال قطرب: (كأنَّه على الابتداء)^(٥)، قال أبو زرعة: (على وَجْهِ الْإِبْتِدَاءِ مِنْ اللَّهِ بِالْخَبَرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): أَنَّهُ لَا يَأْمُرُكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ أَنْ تَتَّخِذُوا مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا)^(٦). وهذا ما رجحه قطرب بالقول: (قراءة ابن مسعود: ولن يأمركم بقوتها)^(٧) ذكروها عن ابن مسعود أنَّه كان يقرؤها وهي: (ولن يأمركم) فاستدلوا بدخول لن على انقطاع الكلام عما قبله، وابتداء خبر مستأنف، قالوا: فلَمَّا صير مكان (لن) في قراءتنا (لا) وجبت قراءته بالرفع^(٨).

وقد ردَّ الطبري هذه القراءة بالقول: (فأَمَّا الَّذِي ادَّعَى مِنْ قَرَأَ ذَلِكَ رَفَعًا أَنَّهُ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: ﴿وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ﴾ اسْتِشْهَادًا لَصِحَّةِ قِرَاءَتِهِ بِالرَّفْعِ فَذَلِكَ خَبَرٌ غَيْرٌ صَحِيحٌ سَنَدُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ رَوَاهُ حَجَّاجٌ، عَنْ هَارُونَ [...] أَنَّ ذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ كَذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ خَبَرًا صَحِيحًا سَنَدُهُ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ لِمَحْتَجِّ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ عَلَى صَحْتِهِ

(١) ينظر: الكتاب: ٢٠٢/٤.

(٢) الحجة في القراءات السبع: ٧٨.

(٣) الكتاب: ٢٠٣/٤، وينظر: السبعة في القراءات: ١٥٦، ومعاني القراءات: ١٥٠. وجامع البيان في القراءات السبع: ٨٥٩/٢.

(٤) ينظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: ١٣٠.

(٥) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٥٤٠/٢.

(٦) حجة القراءات: ١٦٨.

(٧) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٥٤٠/٢.

(٨) ينظر: تفسير الطبري: ٥٣٣/٥.

من القراءة من الكتاب الذي جاء به المسلمون وراثه عن نبيهم ﷺ لا يجوز تركه لتأويل على قراءة أضيفت إلى بعض الصحابة بنقل من يجوز في نقله الخطأ والسهو^(١).
الثانية: النصب حال كونها عاطفة، (وحجتهم أَنَّها نسق على قوله ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ﴾^(٢) وَلَا أَنْ يَأْمُرَكُمْ^(٣))، عطفًا على (أَنْ يُؤْتِيَهُ^(٤)). وهذه القراءة هي ما أوجبها الطبري حين قال: (وأولى القراءتين بالصواب في ذلك: ﴿وَلَا يَأْمُرْكُمْ﴾ بالنصب على الاتصال بالذي قبله، بتأول: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٥) وَلَا أَنْ يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا؛ لِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي سَبَبِ الْقَوْمِ الَّذِينَ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَتُرِيدُ أَنْ نَعْبُدَكَ؟ فَأَخْبَرَهُمُ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ أَنَّهُ لَيْسَ لِنَبِيِّهِ (ﷺ) أَنْ يَدْعُو النَّاسَ إِلَى عِبَادَةِ نَفْسِهِ، وَلَا إِلَى اتِّخَاذِ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا، وَلَكِنَّ الَّذِي لَهُ أَنْ يَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يَكُونُوا رِيبَانِينَ^(٦)).

القول في الفعل (تَكُونُ)^(٧).

قال قطرب: (الحسن وأبو عمرو ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ رَفَعُ كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَّهُ لَا تَكُونُ فِتْنَةً، الْأَعْرَجُ وَشَيْبَةُ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَنَافِعٌ ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ لَا يُضْمِرُونَ شَيْئًا وَتُعْمَلُ (أَنْ)^(٨).

من المعلوم أَنَّ الفعل المضارع ينصب بأدوات النصب الظاهرة مع الفعل، وهذه الأدوات ذات دلالة على المستقبل في الفعل المضارع، لذا خص عملها للاستقبال،

(١) تفسير الطبري: ٥/٥٣٣-٥٣٤.

(٢) آل عمران/٧٩.

(٣) حجة القراءات: ١٦٨.

(٤) ينظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: ١٣٠.

(٥) آل عمران/٧٩.

(٦) تفسير الطبري: ٥/٥٣٣-٥٣٤.

(٧) عند قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ المائدة/٧١.

(٨) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٢/٦٦٥.

سواء كانت أن، أو لن، أو كي، أو إذن^(١). ولعلنا حين نتابع عمل أن الناصبة ينبغي مراعاة الفعل الذي يسبق أن ومدخولها من المضارع، فإذا كان قد سبقها فعل من أفعال اليقين فإن (أن) لا تعمل، من نحو: علمت أن يقوم زيد، وإن كان من أفعال القلوب فلك أن تعملها أو تهملها فأقول: ظننت أن تقوم وتقوم، والاهمال أن تكون (أن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة الفعلية خبراً^(٢).

أما عند بقية الأفعال فإن العمل بها واجباً، إلا بعلّة تدفع ذلك العمل، فالخلاف الذي عرضه قطرب بين (أن تكون) و (أن تكون) بدا عند القراء، قال ابن مجاهد: (فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر ﴿ألا تكون﴾ نصباً، وقرأ أبو عمر وحَمْزَةُ والكسائي ﴿ألا تكون﴾ رفعاً ولم يختلفوا في رفع ﴿فتنة﴾)^(٣).

الأصل الذي ينبغي الاعتماد إليه هو (أن) بين الحرف المشبه به المخفف عن (إن) أو المصدرية الناصبة، فمع دخولها المباشر للفعل من غير أفعال القلوب كان النصب واقعاً، وإن وقع عارض بين أن والفعل كان هناك خياران، يقول الازهري: (من رفع فله وجهان: أحدهما: أن يجعل (لا) بمعنى (ليس)، المعنى: أن ليس تكون فتنة، وكذلك قوله ﴿ألا يرجع إليهم قولا﴾^(٤). بمعنى: أن ليس يرجع. والوجه الثاني بإضمار الهاء، المعنى: أنه لا تكون فتنة، وأما من نصب فهو وجه الكلام؛ لأن (أن) و (أن لا) تنصبان المستقبل)^(٥).

أما النحاة الذين يتتبعون الدليل من القران وقراءاته وكلام العرب فقد انساق الخلاف ليكون رأياً ينتسب لهذه المدرسة وتلك ف(الرفع على معنى أن ليس تكون فتنة عند الكوفيين، وعند البصريين أن (أن) الخفيفة هاهنا مخففة من مُشددة، والأصل: أنه لا تكون فتنة، كما قال في موضع آخر: ﴿ألا يقدرون﴾^(٦). أي: أنهم لا يقدرون على

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٤٢/٢، والنحو المصفى: ٣٥٢.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٤٢/٢.

(٣) السبعة في القراءات: ٢٤٧، وينظر: المبسوط في القراءات العشر: ١٨٧.

(٤) طه/٨٩.

(٥) معاني القراءات: ٣٣٧/١.

(٦) الحديد/٢٩.

شَيْءٍ ﴿أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾. أَي: أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا، وَمَنْ نَصَبَهُ نَصَبَهُ بِ (أَنْ) وَ (لَا) لَا يَفْصِلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ، فِيهِ كَقَوْلِكَ: أَحِبُّ أَنْ تَذْهَبَ، وَأَحِبُّ أَنْ لَا تَذْهَبَ^(١). قال أبو محمد الواسطي (ت ٧٤١هـ): (قرأ الكوفيون إِلَّا عاصمًا (تكون) برفع النون، وقرأ الباقر بالنصب)، وقال أبو حيان^(٢): (وليس في الواقعة بعد الشك إِلَّا النصب)^(٣).

هذه جملة ما يوقع بين (أَنْ) و (لَا) الداخلتين على الفعل، إذ يقول الفرّاء: (ينصبان ويرفعان، وإذا أُلقيت منه «لَا» لم يقولوه إِلَّا نصبا وذلك أَنْ (ليس) تصلح مكان (لَا) فيمن رفع بـ (حَتَّى) وفي من رفع بـ (أَنْ) أَلَا ترى أَنَّكَ تقول: إنه ليؤاخيكَ حَتَّى ليس يكتمك شيئًا، وتقول في (أَنْ): حسبت أَنْ لست تذهب فتخلفت. وكل موضع حسنت فيه «ليس» مكان (لَا) فافعل به هذا: الرفع مرة، والنصب مرة)^(٤). بل إنَّ الفرّاء وهو على رأس الكوفيين يرى الرفع صوابًا إذا اجتمعت أَنْ والفعل، فيقول: (ولو رفع الفعل في (أَنْ) بغير (لَا) لكان صوابا كقولك: حسبت أَنْ تقول ذاك لأنَّ الهاء تحسن في (أَنْ) فتقول حسبت أَنَّهُ يقول ذاك)^(٥). وهو بذلك يخالف ما اجتمع عليه النحاة من حق الرفع الرفع بعدها مع أفعال القلوب على وجه، والنصب مع بقية الأفعال من ضمنها أفعال الرجحان والتحويل.

(١) إعراب القراءات السبع وعللها: ٩٢.

(٢) لم أقف عليه في الإرتشاف.

(٣) الكنز في القراءات العشر: ٧٢/١. وينظر: همع الهوامع: ٣٦١/٢.

(٤) معاني القرآن (للفرّاء): ١٣٥/١.

(٥) المصدر نفسه.

القول في الفعل (تستبين) ^(١).

اختلفَ في قراءة (تستبين/يستبين) بالنظر إلى الفاعل، فمن رفع (سبيل) جعله الفاعل، ومن نصبها، جعلها مفعولا لـ (النبي) الذي يُعَبَّرُ عنه بالضمير (أنت). قال قطرب: (الحسن وأبو عمرو ﴿وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ يرفع السبيل، أصحاب عبد الله ﴿وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ بالياء، والسبيل والطريق يؤنثان ويُذكران. الأعرج ﴿وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ ينصبُ يعني النبي (ﷺ) (...). ^(٢)

جرت العادة كثيرا في تغيير الخطاب للفعل سواء كان للحاضر أو الغائب، والعلة من ورائه تبيان التفسير الذي دأب عليه القراء في تحقيق المعنى من خلال المرويات، وهو ما حدث مع ﴿لتستبين﴾ فقد قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر (شعبة) بياء التذكير، وقرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص ويعقوب بتاء الخطاب (للتأنيث) ^(٣). بمعنى ولتستبين أنت يا محمد سبيل المجرمين، والتاء على تأنيث السبيل وهي لغة قريش ^(٤). ف(وجه الأولى أنه من استبنت الشيء المعدي أي: ولتستوضح يا محمد وسبيل مفعوله، ووجه الثانية أن الفعل لازم من استبان الصبح ظهر وأسند إلى السبيل على لغة تأنيثه على حد هذه سبيلي، والثالثة كذلك لكن على لغة تذكيره على حد سبيل الرشد لا يتخذوه) ^(٥). قال الأزهري: (فإن قال قائل: أفلم يكن النبي مستبينا سبيل المجرمين؟ فالجواب في هذا: أن جميع ما يخاطب به المؤمنون يخاطب به النبي (ﷺ) فكأنه قيل: لتستبينوا سبيل المجرمين، أي: لتزدادوا استبانة، ولم يُحتج إلى أن يقول: وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ، مع ذكر سبيل المجرمين، لأنَّ سبيل المجرمين إذا بانَّت فقد بانَّت معها سبيل المؤمنين) ^(٦).

(١) عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ الأنعام/٥٥.

(٢) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٧١٠/٢ - ٧١١.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٥٨، وفريدة الدهر تأصيل وجمع القراءات: ٦٢٤/٢.

(٤) ينظر: القراءات روايتا ورش وحفص: ٢٩٤.

(٥) اتحاف فضلاء البشر: ٢٦٤.

(٦) معاني القراءات: ٣٥٧/١.

أما قراءة ﴿السبيل﴾، فقد قرأها نافع وأبو جعفر نصباً، والباقون رفعاً^(١). وهذان الوجهان من القراءة يرتبطان ارتباطاً مع التاء للتذكير أو التأنيث، فمن قال ﴿لتستبين﴾ رفع ﴿السبيل﴾، ومن قال ﴿ليستبين﴾ نصب ﴿السبيل﴾^(٢)، قال الفرّاء: (ترفع) (السبيل) بقوله: (وليستبين) لأنّ الفعل له. ومن أنّ السبيل قال: وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ. وقد يجعل الفعل للنبي (ﷺ) فتتصب السبيل، يراد به: ولتستبين يا مُحَمَّد سبيل المجرمين^(٣).

القول في الفعل (نُردّ)^(٤).

اختلف الفرّاء في حركة (نُردّ) فمنهم من نصبها ومنهم من رفع، يعرض قطربٌ لذلك بالقول: (قراءة أبي عمرو ﴿مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ﴾ بالنصب للفاء. وابن أبي إسحاق (أو نُردّ فَنَعْمَلْ) ينصبهما جميعاً^(٥).

ولم يغفل قطربٌ ما للأداة من أثر في تحقيق العمل والمعنى في الخلاف (نُردّ) بالرفع أو (نُردّ) بالنصب، فكل منهما تصوراته عند المفسرين لأنهم مع نصب (نُردّ) تمنوا الشفعاء وقطعوا بالشفاعة، وتمنوا الردّ أيضاً وضمنوا عمل ما لم يكونوا يعملونه، أي: إن نردد نعمل غير الذي كنا نعمل كأنه قال: أو هل نرد فنعمل^(٦). أما الرفع فلنا أن نتعامل مع جزئي الآية لتبيان الأثر:

الأول: (... (فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا) الفاء عاطفة، وهل حرف استفهام، ولنا جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، ومن حرف جر زائد، وشفعاء مجرور بمن لفظاً في محل رفع مبتدأ مؤخر، والفاء فاء السببية لوقوعها في جواب الاستفهام،

(١) ينظر: فريدة الدهر تأصيل وجمع القراءات: ٦٢٤/٢.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٩٩.

(٣) معاني القرآن: ٣٣٧/١، وينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٤١.

(٤) عند قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ﴾ الأعراف: ٥٣.

(٥) معاني القرآن وتفسير مشكل أعرابه: ٧٨٦/٢.

(٦) ينظر: المحتسب: ٣٦٤/١.

ويشفعوا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء، ولنا جار ومجرور متعلقان بـ(يشفعوا)...^(١).

الثاني: (...)(أَوْ تُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ) أو حرف عطف ونرد فعل مضارع مبني للمجهول، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها، داخلة معها في حكم الاستفهام، كأنه قيل: هل لنا من شفعاء أو هل نرد؟ ورفع نرد لوقوعه موقع الاسم، فيكون من باب عطف الاسم المؤول على الاسم الصريح، أي: فهل لنا شفعاء فشفاعه منهم لنا؟ والفاء للسببية أيضاً، و(نعمل) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء في جواب الاستفهام الثاني^(٢).

من خلال الإعراب: فَيَشْفَعُوا: النصب بأن مضمرة بعد الفاء السببية لأنها مسبقة بطلب محض (الاستفهام)، أي: أن لا يكون مدلولاً عليه باسم فعل، ولا بلفظ الخبر، فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين، وجب رفع ما بعد الفاء، نحو قولك: صَهْ فَأَحْسِنُ إِلَيْكَ، برفع النون من فأحسن ونحو قولك: وحسبك الحديث فينام الناس برفع الميم من فينام^(٣). أما (أَوْ تُرَدُّ): فعل مضارع مبني للمجهول، وقوله: (فَنَعْمَلْ): فحكمها حكم (فَيَشْفَعُوا).

ولعلنا إذا أنعمنا النظر في (أو نرد) يحق لنا النصب كذلك بوصفه فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد (أو)؛ لأنَّ في قاعدة النحويين إنَّ (أو) تنصب الفعل المضارع بأن مضمرة إذا كانت بمعنى (إلا) أو (حَتَّى) وهذه أو بمعنى حَتَّى^(٤). وهذا ما دفع ابن أبي إسحاق إلى ذلك النصب فيما نقله قطرب وإن لم يُقرأ به، لذا لم ينصب عطفاً عند القراء، لأنَّ المعنى: هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا، أو هل نرد فنعمل غير الذي كنا

(١) إعراب القرآن وبيانه: ٣/٣٦٤.

(٢) المصدر السابق: ٣/٣٦٤، ٣٦٥.

(٣) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية: ٢/١٧٠.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٣٤٦، ٣٤٧.

نعمل^(١). قال الفرّاء: (ولو نصبت (نردّ) على أن تجعل (أو) بمنزلة حتّى، كأنّه قال: فيشفعوا لنا أبداً حتّى نرد فنعمل، ولا نعلم قارئاً قرأ به)^(٢).

القول في الفعل (يَذَرُكَ)^(٣)

قال قطرب: (قراءةُ الحَسَنِ ﴿وَيَذَرُكَ وَالْهَتَكَ﴾ تصيرُ جمعَ إلهٍ؛ وهي قراءة أبي جعفرٍ وشَيْبَةَ ونافعٍ. ابنُ عباسٍ ﴿وَيَذَرُكَ وَالْهَتَكَ﴾. يكونُ النَّصْبُ على ﴿لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ وهو أسهلُّ الوجهين؛ والرَّفْعُ على قِراءةِ الحَسَنِ يَبْتَدِئُهُ؛ كأنّه قال: وهو يَذَرُكَ^(٤). وَيَذَرُكَ وَالْهَتَكَ يعني ويترك عبادتك^(٥).

ويقال: إنه كان يُعْبَد ولا يَعْبُد، لأنَّ المعنى أن فرعون كانت له أصنام يعبدها قومه تقريباً إليه^(٦). وعن ابن عباس: (وَيَذَرُكَ وَالْهَتَكَ)، قال: إنّما كان فرعون يُعْبَد ولا يَعْبُد، وكذلك كان عبدُ الله يقرؤها ومجاهد، ولا شك أن الإلآهة على ما فسرهُ ابن عباس ومجاهد مصدر من قول القائل أَلَهَ الله فلانٌ إلآهة، كما يقال: عبد الله فلانٌ عبادةً، فقد بين قول ابن عباس ومجاهد هذا أن أَلَهَ: عبد، وأن الإلآهة مصدره^(٧).

قال الطبري: (فإن قال: فإن كان جائزاً أن يقال لمن عبد الله: أَلَهه، على تأويل قول ابن عباس ومجاهد، فكيف الواجب في ذلك أن يقال، إذا أراد المخبر الخبر عن استيجاب الله ذلك على عبده...؟ قال له عيسى: أتدري ما الله؟ الله إله الإلآهة " أن يقال: الله جلّ جلاله أله العبد، والعبد ألهه. وأن يكون قول القائل الله من كلام العرب أصله الإله. فإن قال: وكيف يجوز أن يكون ذلك كذلك مع اختلاف لفظيهما؟ قال:

(١) ينظر: تفسير الطبري: ١٠/٢٤٥.

(٢) معاني القرآن: ١/٣٨٠.

(٣) عند قوله تعالى ﴿أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرُكَ وَالْهَتَكَ﴾ الأعراف/١٢٧.

(٤) معاني القرآن وتفسير مشكل اعرابه: ٢/٧٩٣.

(٥) ينظر: تفسير مقاتل: ٥٥/٢، وتفسير ابن أبي حاتم: ٥/١٥٣٨.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/٣٦٧.

(٧) ينظر: تفسير الطبري: ١/١٢٢.

كما جاز أن يكون قوله: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(١) أصله: ولكن أنا هو الله ربي^(٢).
الخلافاً الواقع في الفعل (يَذَرُكَ)، و (يَذَرُكَ)، لا يختلف عن أحكام العطف في
الأفعال من تكرار العامل أو الاستئناف وتقدير (هو) كضمير منفصل مضمّر يرفع ما
بعده، (فَمَنْ نَصَبَ) (وَيَذَرُكَ) رَدَّه على جواب الاستفهام بالواو. المعنى أيكون منك أن
تذر موسى، وأن يَذَرُكَ. ومن قال (وَيَذَرُكَ) جَعَلَهُ مستأنفاً، يكون المعنى: أَتَذَرُ موسى
وهو يَذَرُكَ وآلهتك. والأجود أن يكون معطوفاً على (أَتَذَرُ) فكون أَتَذَرُ موسى وأَيَذَرُكَ
موسى^(٣). وهي قراءة النصب، وهناك قراءة ثالثة ضعيفة نسبها الزمخشري إلى الحسن
الحسن (ويَذَرُكَ) بالجزم^(٤).

القراء اجتمعوا على النصب، إِلَّا أَنَّ النحويين اختلفوا في عِلَّةِ نصبه، فقيل:
النصب عطفًا على ليفسدوا، أي: وليذرك^(٥). وقيل على الصرف ومعناه الحال^(٦). قال
قال مكي القيسي: (والنصب في ﴿وَيَذَرُكَ﴾ على الصرف، إن جعلت معنى الكلام:
ليفسدوا في الأرض، وقد تركك وترك عبادة آلهتك. وإن جعلت المعنى ﴿لِيُفْسِدُوا فِي
الأَرْضِ وَيَذَرُكَ وَآلِهَتَكَ﴾ على التوبيخ لفرعون عن تركه موسى (عليه السلام)، فنصبه على
العطف على ﴿لِيُفْسِدُوا﴾. وقرأ ابن عباس، ومجاهد: (وَيَذَرُكَ وَإِلَآهَتَكَ) أي عبادتك^(٧).
عبادتك^(٨).

وقد أجمل الزمخشري الواجهة النحوية ومعانيها قائلاً: (وَيَذَرُكَ عطف على لِيُفْسِدُوا
لأنه إذا تركهم ولم يمنعهم، وكان ذلك مؤدياً إلى ما دعوه فساداً وإلى تركه وآلهته،
فكأنه تركهم لذلك. أو هو جواب للاستفهام بالواو كما يجاب بالفاء، نحو قول
الحطيئة^(٩):

(١) الكهف/٣٨.

(٢) تفسير الطبري: ١/١٢٢، ١٢٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢/٣٦٧.

(٤) الكشف: ٢/١٤٢.

(٥) ينظر: تفسير الثعلبي: ١٢/٤٧١.

(٦) ينظر: معاني القرآن (للفراء): ١/٤١٩.

(٧) الهداية إلى بلوغ النهاية: ٤/٢٤٩٨.

(٨) وفي رواية ابن السكيت: ألم أك [مسلمًا فيكون] بيني ... وبينكم المودة والإخاء. ديوان الحطيئة: ٣٢.

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ
والنصب بإضمار (أن) تقديره: أَيْكون منك ترك موسى، ويكون تركه إياك وآلهتك.
وقرئ: ويذكر وآلهتك بالرفع عطفا على أُنذر موسى، بمعنى: أُنذره ويذكر ؟!، يعني:
تطلق له ذلك. أو يكون مستأنفا أو حالا على معنى: أُنذره وهو يذكر وآلهتك^(١).

(١) الكشف: ١٤٢/٢.

المبحث الثاني

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في مجزومات الأفعال ومبنياتها

المطلب الأول: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في مجزومات الأفعال..

القول في الفعل (تكونوا)^(١).

قال قطرب: (الحسن وأبو عمرو ﴿إِنْ تَكُونُوا تَأْلُمُونَ﴾ بالكسر في ﴿إِنْ﴾ الجزء. الأعرج ﴿أَنْ تَكُونُوا تَأْلُمُونَ﴾ بالفتح يريد الاسم^(٢).

القراءات التي عرضها قطرب تخصّ حرفية (إن) بين أن تكون شرطاً أو مصدرية ناصبة، وكلاهما مختصان بالفعل المضارع، فيما يغتدي حرف الشرط جملتي فعل الشرط وجوابه سواء كان فعلاً مضارعاً أو ماضياً، ويكون الأخير جملة في محل جزم فعل الشرط. وما يتحقق في هذه الآية أن (أن) دخلت على الفعل المضارع، فحدث هذا الاختلاف.

فهنا قراءتان (إن) الجازمة قرأها الحسن وأبو عمرو، و(أن) الناصبة قرأها عبد الرحمن الأعرج والفرق له ما يقابله بالاستعمال النحوي، قال ابن جني: (أن محمولة على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾، أي: لا تهنوا لأنكم تألمون، كقولك: لا تجبن عن قرنك لخوفك منه، فمن اعتقد نصب «أن» بعد حذف الجر عنها فإنّ هنا منصوبة الموضع، وهي على مذهب الخليل مجرورة الموضع باللام المرادة، وصارت «أن» لكونها حرفاً كالعوض في اللفظ من اللام^(٣). فالنصب لتألمتم، والجزم على معنى الاستقبال لأنكم تألمون. على غرار قوله تعالى: ﴿أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾^(٤).

(١) عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾ إن تَكُونُوا تَأْلُمُونَ النساء/١٠٤.

(٢) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٢٢/٢ - ٦٢٣.

(٣) المحتسب: ٣٠٢/١.

(٤) الزخرف/٥.

فَمَنْ قَرَأَ بالنصب فمعناه: بأن أسرفتم. أو: لأن أسرفتم، وَمَنْ قَرَأَ (إِنْ) فعلى معنى الاستقبال، على معنى: إِنْ تكونوا مسرفين^(١).

المتتبع للسلوك النحوي في نصب الفعل المضارع أو جزمه إذا سبق بطلب محض، وكانت واو المعية أو فاء السببية داخلة على الفعل المضارع لوجب نصبه، نحو لا تضرب زيدا فيضربك ويضربك، فإن سقطتا وجب جزم الفعل المضارع^(٢)، فلو كان بغير القرآن لقال: ولا تهنوا في ابتغاء القوم فتكونوا تألمون أو تكونوا، الأولى نصباً والثانية جزماً، ولعلَّ إبدال أن بدل الفاء كان بداية لموضوع جديد بين النصب والجزم.

القول في الفعل (نَعَفُ، نُعَذِّبُ)^(٣).

قال قطرب: (قراءة ابن مسعود وأهل المدينة وأبي عمرو ﴿إِنْ يُعْفَ عَنْ طَائِفَةٍ﴾ بالياء، ﴿نُعَذِّبُ طَائِفَةً﴾ بالتاء. زيد بن ثابت ﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ نُعَذِّبُ طَائِفَةً﴾ وهي قراءة عاصم بن أبي النجود. قراءة الجحدري ﴿إِنْ يُعْفَ عَنْ طَائِفَةٍ... يُعَذِّبُ طَائِفَةً﴾^(٤).

يحمل نص قطرب تبايناً واضحاً بين القراء فيما يجزم فعلين مضارعين، ولأنَّ الجزم يتطلب تسكيناً أو حذفاً للحرف الأخير من الفعل فقد حدث الخلاف بما يقرأ من ذلك الحرف، وما يقابله من تنوع في الخطاب عند الفعل المضارع، وسنوجز تلك القراءات بنقاط أربع:

١. (إِنْ نَعَفُ. نُعَذِّبُ): قَرَأَ بها عاصم وحده^(٥).
٢. (إِنْ يُعْفَ. نُعَذِّبُ): قَرَأَ بها الباقر^(٦). ومنهم ابن مسعود وأهل المدينة وأبي عمرو.

(١) ينظر: معاني القراءات: ٣٦١/٢.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٥٥/٢، ٣٥٦.

(٣) عند قوله تعالى: ﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبُ طَائِفَةً﴾ التوبة/٦٦.

(٤) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٨٨٧/٢ - ٨٨٨.

(٥) ينظر: السبعة في القراءات: ٣١٦، وغيث النفع في القراءات السبع: ٢٧٧.

(٦) ينظر: السبعة في القراءات: ٣١٦، وقرأ بها المفضل عن عاصم. ينظر: جامع البيان في القراءات

السبع: ١١٥٤/٣.

٣. (إِنْ تُعْفَ. تُعَذَّبُ): قرأ بها ابن جني عمّا رواه مجاهد^(١).

٤. (إِنْ يَعْفُ. يُعَذَّبُ): قرأ بها الجحدري كما نسبها قطرب.

المشهور من هذه القراءات الأربعة القراءتان الأولى والثانية، فمن قرأ بالنون فالحق يقول: إِنْ نَعْفُ نحن عن طائفة نُعَذَّب طائفة^(٢). أي: اللَّهُ تَعَالَى يُخْبِرُ عَنْ نَفْسِهِ^(٣)، قال ابن خالويه: (فأما فتح النون الأولى فلأن ماضيها ثلاثي، وأما ضم الثانية، فلأنها من فعل ماضيه رباعي، لأن التشديد في الذال يقوم مقام حرفين)^(٤). وَمَنْ قَرَأَ (إِنْ يَعْفَ يَعْفَ عَنْ طَائِفَةٍ) فهو على ما لم يسم فاعله، و(إِنْ) شرط، وجوابه (تُعَذَّبُ طَائِفَةٌ)^(٥). أمّا القراءة الثالثة الواردة عن مجاهد فقال استحسناها ابن جني فقال: (الوجه يعف بالياء لتذكير الظروف، كقولك: سيرت الدابة وسير بالدابة، وقصدت هند وقصد إلى هند. لكنه حمله على المعنى فأنت (تعف)، حَتَّى كَأَنَّهُ قال: إِنْ تسامح طائفة أو إِنْ ترحم طائفة. وزاد في الأئس بذلك مجيء التأنيث يليه، وهو قوله: (تُعَذَّبُ طَائِفَةٌ)، والحمل على المعنى أوسع وأفشى: منه ما مضى، ومنه ما ستري)^(٦).

(١) ينظر: المحتسب: ٤١٧/١.

(٢) ينظر: معاني القراءات: ٤٥٩/١.

(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ١٥٠.

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٧٦.

(٥) ينظر: معاني القراءات: ٤٥٩/١.

(٦) المحتسب: ٤١٧/١.

المطلب الثاني: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في مبنيات الأفعال.

القول في الفعل (وَاتَّخِذُوا)^(١).

قال قطرب: (قراءة النبي ﷺ) فيما بلغنا عنه ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ على الأمر؛ وهي قراءة الحسن، وأبي عمرو. وقراءة العامة ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ على الخبر^(٢). يُرِيدُ ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ كَأَنَّهُ يَقُولُ: وَادْكُرُوا نِعْمَتِي وَإِذْ اتَّخَذُوا مُصَلًّى مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ، و﴿اتَّخِذُوا﴾ بالكسر^(٣)، وكلا الوجهين حسن في العربية وجائز^(٤). قال الفرّاء: (وقد قرأت القراءة بمعنى الجزم والتفسير مع أصحاب الجزم، ومن قرأ ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ فَفَتَحَ الخاء كان خبراً يقول: جعلناه مثابة لهم واتخذوه مصلى، وكلّ صواب إن شاء الله)^(٥).

في حين يرجح الاخفش قراءة الأمر بالكسر، فيقول: (وبها نقراً لأنها تدلّ على الغرض)^(٦). في معرض تفضيله الأمر على غيره يقول الطبري: (والصواب من القول والقراءة في ذلك عندنا: "واتخذوا" بكسر "الهاء"، على تأويل الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلى، للخبر الثابت عن رسول الله ﷺ (...)^(٧). قال الطبري: (قرأه بعضهم: "واتخذوا واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى" بكسر "الهاء"، على وجه الأمر باتخاذ مصلى. وهي قراءة عامة المصّرّين الكوفة والبصرة، وقراءة عامة قرأة أهل مكة وبعض قرأة أهل المدينة...) قالوا: فإنما أنزل الله تعالى ذكره هذه الآية أمراً منه نبيّه ﷺ باتخاذ مقام إبراهيم مصلى. فغير جائز قراءتها [...] على وجه الخبر. وقد زعم بعض نحوي البصرة أنّ قوله: "واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى" معطوف على قوله: "يا بني إسرائيل

(١) عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ البقرة/١٢٥.

(٢) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٥٩/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن (للاخفش): ١٥٥/١.

(٤) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: ١١٤/١، والهداية إلى بلوغ النهاية: ٤٣١/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن (للفرّاء): ٧٧/١، ومعاني القراءات: ١٧٤/١.

(٦) معاني القرآن (للاخفش): ١٥٥/١.

(٧) تفسير الطبري: ٥٢٤/٢.

اذكروا نعمتي" و"واتخذوا من مقام إبراهيم صلى". فكان الأمر بهذه الآية، وباتخاذ المصلى من مقام إبراهيم^(١). وهي أبين من الأخبار عن الزجاج والنحاس^(٢).

والحق إن الرواية لا تمنع من القواعد من تغير الأمر إلى الإخبار أو العكس، فالمسموع من المرويات عند قراءة القرآن غير ما تفصحه القراءة وتوجيهها نحوياً أو صرفياً أو صوتياً؛ لأن التناقل يكون على اللفظ من دون مراعاة السياق الوظيفي عند الأداء، لذا فإن كلا الوجهين المعبرين بين الرواية والأداء هو مستحسن من دون تفضيل، وحسبنا في هذا قول أبي بكر بن الأنباري الذي اتخذ من الوقف حجةً ودليلاً على صحة الوجهين حين قال: (وقوله: ﴿مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ يُقْرَأُ عَلَى وَجْهَيْنِ: (وَاتَّخَذُوا) بكسر الخاء. و(اتَّخَذُوا) بفتح الخاء. فَمَنْ قَرَأَ (وَاتَّخَذُوا) بكسر الخاء وَقَفَ عَلَى (مُصَلًّى) وابتدأ أمراً: (وَاتَّخَذُوا). وَمَنْ قَرَأَ (وَاتَّخَذُوا) بفتح الخاء لم يكن وقفه على (مُصَلًّى) تاماً لأنَّ (وَاتَّخَذُوا) نسق على (وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً - وَاتَّخَذُوا) والوقف على قوله: (والركع السجود) تام^(٣). لذا تباينت القراءة بين المروي والمسموع عن شخص النبي الكريم، فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ مَكْسُورَةَ الْخَاءِ، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ مَفْتُوحَةَ الْخَاءِ عَلَى الْخَبَرِ^(٤). قال أبو زرعة: (قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَنَافِعٌ ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ بِفَتْحِ الْخَاءِ وَحَجَّتُهُمَا أَنَّ هَذَا إِخْبَارٌ عَنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ اتَّخَذُوا مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَهُوَ مَرْدُودٌ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ بِكَسْرِ الْخَاءِ وَحَجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ مَا رُوِيَ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَخَذَ بِيَدِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَلَمَّا أَتَى عَلَى الْمَقَامِ قَالَ لَهُ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هَذَا مَقَامُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: نَعَمْ قَالَ أَفَلَا نَتَّخِذْهُ مُصَلًّى فَأَنْزَلَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى يَقُولُ وَافْعَلُوا^(٥).

(١) تفسير الطبري: ٥٢٢/٢. وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٢/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعراجه: ٢٠٧/١، وإعراب القرآن: ٧٧/١.

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٥٣٢/١.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات: ١٧٠.

(٥) حجة القراءات: ١١٢.

القول في الفعل (كَفَّلَهَا)^(١).

يتضمن النص القرآني قراءات متعددة من لدن علماء العربية بين السند الواصل إليها وبين نطق العرب وما ينبغي عليه من وجوه نحوية، ولعل الاحتفاظ بالنص المروي سنداً في رواية من قرأ (زكريا) تضمن بداهة عدم ظهور واضح للحركة بين الرفع أو النصب، مع الإجماع في منع ظهور التثوين والجر.

قال قطرب: (قراءة أهل المدينة ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَاءُ﴾ بتخفيف ﴿كَفَّلَهَا﴾ ومدّ ﴿زَكَرِيَاءُ﴾ ورفعها، وهي قراءة أبي عمرو. أهل الحجاز بالمدّ والقصر. وقراءة أخرى ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَاءُ﴾ يُثَقِّلُ ﴿كَفَّلَهَا﴾ ويمدّ ﴿زَكَرِيَاءُ﴾ وينصب، كأنه قال: وكَفَّلَهَا رَبُّهَا زَكَرِيَاءَ. قراءة أصحاب عبد الله ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَاءُ﴾ يثقلون ﴿كَفَّلَهَا﴾ ويقصرون ﴿زَكَرِيَاءَ﴾. وزكري لغة بغير ألف؛ لغة أهل نجد^(٢).

وقال الأزهري: (قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب (وَكَفَّلَهَا) خفيف، (زَكَرِيَاءُ) ممدود مرفوع، وقرأ أبو بكر عن عاصم: (وَكَفَّلَهَا) الفاء مُشَدَّد. و (زَكَرِيَاءُ) ممدود مهموز أيضاً. وقرأ حمزة والكسائي وحفص: (وَكَفَّلَهَا) مشددا (زَكَرِيَاءُ) مقصوراً في كل القرآن^(٣)).

إِنَّ الْقَصَرَ (زَكَرِيَاءُ) وَالْمَدَّ (زَكَرِيَاءُ) فِيهِ لُغَتَانِ، وَهَنَّاكَ لُغَةً ثَالِثَةً (زُكْرِيَّ) عَلَى وَزْنِ بُحْتَّى، فَمَنْ مَدَّ زَكَرِيَاءَ ثَنَاهُ: زَكَرِيَانِ، وَمَنْ قَصَرَ قَالَ: زَكَرِيَّانِ، وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ يَاءً، فَقُلْتَ: زَكَرِيَّانِ^(٤)، فزَكَرِيَّ: اسم أعجمي فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ: زَكَرِيَّ، وَزَكَرِيَّ مَقْصُورٌ، وَزَكَرِيَّاءَ مَمْدُودٌ^(٥). وقيل هو مرخم (ألا ترى أَنَّكَ إِذَا سَمِيتَ رَجُلًا حَمْرَاءَ وَزَكَرِيَاءَ، ثُمَّ رَخِمْتَهُ قُلْتَ: يَا زَكَرِيَّ، وَيَا حَمْرَ فَحَذَفْتَ الْحَرْفَيْنِ مَعًا كَمَا تَحْذِفُ الْحَرْفَيْنِ مِنْ (مُسْلِمُونَ، وَعَطْشَانُ)، وَنَحْوَهُمَا مَعًا)^(٦).

(١) عند قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَاءُ﴾ ال عمران/٣٧.

(٢) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٥٣٠/٢.

(٣) معاني القراءات: ٢٥٢/١.

(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٦٩.

(٥) ينظر: جمهرة اللغة: ٧٠٨/٢.

(٦) التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٧/٣.

وقيل: هو منصرف (قالوا: زكرياء وزكريّ، فمن قال: زكريّ صرف، والقول فيه أنّه حذف الياعين اللتين كانتا في (زكرياء) و(زكريا) وألحق الكلمة ياءي النسب، يدلّك على ذلك صرف الاسم، ولو كانت الياءان في زكري الياعين اللتين كانتا في (زكرياء) و(زكريّا)، لوجب أن لا ينصرف الاسم للعجمة والتعريف كما أن إبراهيم ونحوه من الأعجمية لا ينصرف، فانصرف الاسم يدلّ على أن الياعين للنسب، فانصرف الاسم وإن كان لو لم تلحق الياءان لم ينصرف بالعجمة والتعريف، يدلّك على ذلك أن ما كان على وزن مفاعل لا ينصرف فإذا ألحقته ياءي النسب انصرف^(١).

وفي (زكريّ) ما يرد عنده التخفيف (زكريّ)، وهذا مرفوض عند سيّيويه^(٢). بخلاف الخليل الذي ذكر أربع لغات في (زكريّا)^(٣):

الأولى: هَذَا زَكْرِيَّاءُ قَدْ جَاءَ، وَفِي التَّنْثِيَةِ: زَكْرِيَّانِ، وَفِي الْجَمْعِ زَكْرِيَّاءُونَ. (مد اللفظ فتنصب وترفع ولا تخفض ولا تنون؛ لأنّه اسم لا ينصرف، وبهاتين اللغتين نزل القرآن)^(٤). وَقَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ: لَمْ يَنْصَرِفْ لِأَنَّهُ أَعْجَمِي، وَمَا كَانَتْ فِيهِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ التَّأْنِيثَ فَهُوَ سَوَاءٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ، وَيَلْزَمُ صَاحِبُ هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَقُولَ مَرَرْتُ بِزَكْرِيَاءَ وَزَكْرِيَّاءٍ آخَرَ لِأَنَّ مَا كَانَ أَعْجَمِيًّا فَهُوَ يَنْصَرِفُ فِي النُّكْرَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُصَرَفَ الْأَسْمَاءُ الَّتِي فِيهَا أَلِفُ التَّأْنِيثِ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ لِأَنَّهَا فِيهَا عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ، وَأَنَّهَا مَصْوغَةٌ مَعَ الْأِسْمِ صِيغَةً وَاحِدَةً فَقَدْ فَارَقَتْ هَاءَ التَّأْنِيثِ، فَلِذَلِكَ لَمْ تُصَرَفْ فِي النُّكْرَةِ^(٥). **الثانية:** هَذَا زَكْرِيَّا قَدْ جَاءَ، وَالتَّنْثِيَةُ زَكْرِيَّانِ وَفِي الْجَمْعِ: زَكْرِيَّوْنَ. وهنا (لا يَسْتَبِينَ فِي الْأَلِفِ نَصْبٌ وَلَا رَفْعٌ وَلَا خَفْضٌ)^(٦). **الثالثة:** هَذَا زَكْرِيّ، وَفِي التَّنْثِيَةِ: زَكْرِيَّانِ، كَمَا يُقَالُ: مَدْنِيٌّ وَمَدَنِيَّانِ. (فلا تجوز القراءة بها، وهو قولك: (هذا زكريّ قد

(١) الحجة للقراء السبعة: ٣٥/٣.

(٢) ينظر: مجاز القرآن: ٢/٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ٧٣٨/٦، واللسان: ٣٢٦/٤.

(٣) ينظر: العين: ٣١٩/٥، تهذيب اللغة: ٥٦/١٠.

(٤) معاني القراءات: ٢٥٢/١.

(٥) ينظر: اللسان: ٣٢٦/٤.

(٦) معاني القراءات: ٢٥٢/١.

جاء)، فيجوز لإشباهه المنسوب من أسماء العرب^(١). الرابعة: هَذَا زَكْرِي بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ، وَفِي التَّنْثِيَةِ: زَكْرِيَانِ، الْيَاءُ خَفِيفَةٌ، وَفِي الْجَمْعِ: زَكْرُونَ بِطَرَحِ الْيَاءِ. الخلاف الذي عرضه قطرب بين قراءة أهل المدينة ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَاءُ﴾ بتخفيف ﴿كَفَّلَهَا﴾ ومدَّ ﴿زَكَرِيَاءُ﴾ ورفعها، وهي قراءة أبي عمرو، وقراءة أخرى ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَاءَ﴾ يُثْقَلُ ﴿كَفَّلَهَا﴾ ويمدَّ ﴿زَكَرِيَاءَ﴾ وينصبُ. فالرفع ضمنَ زكريا القيامَ بأمرها وتربيتها، في موضع الرفع؛ لأنَّه فاعل^(٢). ومن نصب فالمعنى: وَكَفَّلَهَا اللَّهُ زَكَرِيَاءَ، جعل (زَكَرِيَاءَ) مفعولاً ثانياً، والمفعول الأول مريم^(٣). قال ابن خالويه: (قَرَأَ أَهْلُ الْكُوفَةِ: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مُشَدَّدَةً. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ مُخَفَّفَةً. وَقَرَأَ حَمَزَةً، وَالْكَسَائِيُّ، وَحَفْصٌ: ﴿زَكَرِيَاءَ﴾ مَقْصُورًا. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ مَمْدُودًا، غَيْرَ أَنَّ مَنْ شَدَّدَ ﴿كَفَّلَهَا﴾ نَصَبَ زَكَرِيَاءَ، وَمَنْ خَفَّفَهَا رَفَعَ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو: الْإِخْتِيَارُ التَّخْفِيفُ لِقَوْلِهِ: ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾^(٤). وَلَمْ يَقُلْ ﴿يُكْفَلُ﴾^(٥).

القول في الفعل (فَصَّلَ)^(٦).

قال قطرب: (الحسنُ) ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾، أبو عمرو ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ﴾ وهي قراءة الأعرج لا يذكرُ فاعلاً. عَطِيَّةُ الْعَوْفِيِّ (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ)، وكأنَّ المعنى: وقد خَرَجَ إِلَيْكُمْ وَأَتَاكُمْ. الْأَعْمَشُ وَعَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾^(٧).

الأفعال في أصلها تكون مبنية للمعلوم، وهو ما يتطلب منها تحقيق الفاعل إن كان لازماً، والمفعول إن كانت متعدية، وقد يحدث انزياح في بنية الكلمة فتصير ما كان مفعولاً به إلى نائب فاعل، وهو المفعول في الحقيقة. قال ابن جني: (وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ يَرْتَقِعُ مِنْ حَيْثُ يَرْتَقِعُ الْفَاعِلُ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَبْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١) معاني القراءات: ٢٥٢/١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) آل عمران/٤٤.

(٥) إعراب القراءات السبع وعللها: ٦٩.

(٦) عند قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ الأنعام/١١٩.

(٧) معاني القرآن وتفسيرُ مشكل إعرابه: ٧٢٩/٢.

حَدِيث عَنْهُ وَمَسْنَدُ إِلَيْهِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ ضَرَبَ زَيْدٌ وَشَتَمَ بَكَرٌ مِنَ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَقَمْتَ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا مَقَامَ الْفَاعِلِ فَرَفَعْتَهُ وَتَرَكْتَ الثَّانِي مَنْصُوبًا بِحَالِهِ تَقُولُ أُعْطِيتُ زَيْدًا^(١). وهذا البناء كثير في الاستعمال من نحو قوله تعالى: ﴿كَتَابَ فَصَّلْتَ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾^(٢)، وقوله ﴿لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِي وَعَرَبِي﴾^(٣)، إِلَّا أَنَّ الْقُرَاءَ اخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾، فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ (فُصِّلَ)، (حُرِّمَ) مضمومتين، وَقَرَأَ نَافِعٌ (فَصَّلَ)، (حَرَّمَ) مفتوحتين، واختلفوا في عاصم فقد روى حفص عنه الفتح، وروى شعبة عنه الفتح في (فَصَّلَ) والضم في (حُرِّمَ)^(٤)، وقراءة شعبة وقُرَاءِ آخَرِينَ وهو ما نقله قطرب بقوله: (عَطِيَّةُ الْعَوْفِيِّ) (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ)، وكأنَّ المعنى: وقد خَرَجَ إِلَيْكُمْ وَأَتَاكُمْ. الْأَعْمَشُ وَعَاصِمُ بْنُ أَبِي الْجُودِ (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ)^(٥).

والفارق الدلالي بين البنيتين أَنَّ مَنْ قَرَأَ الْفَتْحَ، فَمَعْنَاهُ: قَدْ فَصَّلَ لَكُمْ الْحَرَامَ مِنَ الْحَلَالِ، أَي: مَيَّزَ وَبَيَّنَّ، وَمَوْضِعُ (مَا) نَصَبٍ، وَمَنْ قَرَأَ الضَّمَّ فَهُوَ عَلَى مَا لَمْ يُسَمِّ فَاعِلُهُ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَفْصَلُ الْمَحْرَمُ^(٦)، فَمَنْ فَتَحَ جَعَلَ الْفِعْلَ لِلَّهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ اسْمُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ قَبْلَ الْآيَةِ، وَمَنْ ضَمَّ لَمْ يُسَمِّ الْفَاعِلَ^(٧).

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾^(٨)، قال قطرب: (قِرَاءَةُ الْقُرَاءِ) ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ﴾ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ (زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُهُمْ)^(٩)، قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحْدَهُ (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ)، وَقَرَأَ

(١) اللع: ٣٣.

(٢) فصلت/٣.

(٣) فصات/٤٤.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٦٧.

(٥) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٧٢٩/٢.

(٦) ينظر: معاني القراءات: ٣٨٢/١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه.

(٨) الأنعام/١٣٧.

(٩) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٧٣٤/٢، ٧٣٥.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (زَيْن)^(١)، (أَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ فَهِيَ مَتْرُوكَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ الَّذِي قَالَهُ الشَّاعِرُ، كَانَ غَيْرَ جَيِّدٍ وَلَا حَسَنٍ)^(٢)، فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ لِلْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ تَكُونُ (قَتْلُ) مَرْفُوعَةً، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لِلْمَعْلُومِ تَكُونُ (قَتَلَ) بِالنَّصَبِ، وَالْفَاعِلُ (شُرَكَائِهِمْ) قَالَ الْفَرَّاءُ: (وَقَرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ﴾ رَفَعَ الشُّرَكَاءَ بِإِعَادَةِ الْفِعْلِ: زَيْنُهُ لَهُمْ شُرَكَائُهُمْ)^(٣). وَمَعْنَى الرِّفْعِ يَكُونُ عَلَى مَعْنِيَيْنِ: كَأَنَّهُ قَالَ: شُرَكَائُهُمْ زَيْنُوا لَهُمْ؛ لِقَوْلِهِ ﴿زَيْنٌ﴾ عَلَى مَا قَرَأَ الْحَسَنُ ﴿عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ﴾^(٤)؛ كَأَنَّهُ قَالَ: وَتَلَعْنَهُمُ الْمَلَائِكَةُ. وَالْوَجْهُ وَالْوَجْهُ الثَّانِي (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ) فَيَكُونُ الشُّرَكَاءُ هُمُ الَّذِينَ قَتَلُوا، كَقَوْلِكَ: حُبَّبَ إِلَيَّ شُرْبُ اللَّبَنِ زَيْدٌ وَأَكَلَ اللَّحْمَ عَمْرُو؛ فَيَكُونُ (زَيْدٌ) مَرْفُوعًا بِالشُّرْبِ وَالْأَكْلِ^(٥).

القول في الفعل (أحسن)^(٦).

قَالَ قُطْرِبٌ: (الْحَسَنُ) ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ بِالنَّصْبِ. ابْنُ يَعْمَرَ ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ يَرْفَعُ النُّونَ أَبْيًى ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾ تَدُلُّ عَلَى قِرَاءَةِ الْحَسَنِ؛ يُرِيدُ الْفِعْلَ. وَأَمَّا الرَّفْعُ فَكَأَنَّهُ قَالَ: تَمَامًا عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ؛ وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٧)، كَأَنَّهُ قَالَ: الَّذِي هُوَ أَشَدُّ، إِذَا رَفَعَ أَيُّ^(٨)، وَمَعْنَى وَمَعْنَى (عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) يَكُونُ عَلَى (تَمَامًا عَلَى الْمُحْسَنِ) الْمَعْنَى: تَمَامًا مِنَ اللَّهِ عَلَى الْمُحْسَنِينَ، وَيَكُونُ (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) أَيُّ عَلَى الَّذِي أَحْسَنَهُ مُوسَى مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَاتِّبَاعِ أَمْرِهِ. وَيَجُوزُ تَمَامًا عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ الْأَشْيَاءِ^(٩).

(١) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٧٠.

(٢) معاني القراءات: ٣٨٨/١.

(٣) معاني القرآن: ٢٥٣/٣.

(٤) البقرة/١٦١.

(٥) ينظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٧٣٤/٢، ٧٣٥.

(٦) عند قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ الأَنْعَامُ/١٥٤.

(٧) مريم/٦٩.

(٨) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٧٤٠/٢، ٧٤١.

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٠٦/٢.

حاول قطرب من خلال هذا النص أن يجعل الصواب في كلا القراءتين، فالنصب قراءة الحسن، ويسندها قراءة أبيي ((الَّذِينَ أَحْسَنُوا) تدلُّ على قراءة الحسن)^(١)، الحسن)^(١)، وهي قراءة عبد الله كذلك (تَمَامًا عَلَى الَّذِينَ أَحْسَنُوا) تصديقًا لذلك^(٢). والرفع قراءة ابن يعمر (فَكَأَنَّهُ قَالَ: تَمَامًا عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ)، ويسندها وهذا مثل قوله ﴿لَنُنَزِّلَ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَشَدُّ﴾^(٣). كَأَنَّهُ قَالَ: الَّذِي هُوَ أَشَدُّ، إِذَا رَفَعَ أَيُّ^(٤).

قال ابن جني: (ومن ذلك قراءة ابن يعمر... هذا مستضعف الإعراب عندنا؛ لحذفك المبتدأ العائد على الذي؛ لأنَّ تقديره: تماما على الذي هو أحسن، وحذف «هو» من هنا ضعيف؛ وذلك أنَّه إنَّما يحذف من صلة الذي-الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها، نحو مررت بالذي ضربت أي ضربته، وأكرمت الذي أهنت أي أهنته، فالهاء ضمير المفعول، ومن المفعول بدّ، وطال الاسم بصلته، فحذفت الهاء لذلك. وليس المبتدأ بنيف ولا فضلة فيحذف تخفيفا، لاسيما وهو عائد الموصول، وأنَّ هذا قد جاء نحوه عنهم)^(٥).

اذن فهو مرفوض عند البصريين لذا قال الطبري: (الأكثر في القراءة بفتح النون، ويجوز (أَحْسَنُ) على إضمار على الذي هو أَحْسَنُ. فأما الفتح فعلى أن (أَحْسَنَ) فعل ماض مبني على الفتح. وأجاز الكوفيون أن يكون في موضع جر، وأن يكون صفة الذي، وهذا عند البصريين خطأ فاحش، زعم البصريون أنَّهم لا يعرفون "الَّذِي" إِلَّا مَوْصُولَةً، وَلَا تُوصَفُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ صِلَتِهَا، وَقَدْ أَجْمَعَ الْكُوفِيُّونَ مَعَهُمْ عَلَى أَنَّ الْوَجْهَ صِلَتُهَا، فَيَحْتَاجُونَ أَنْ يَثْبُتُوا أَنَّهَا رَفَعَتْ مَوْصُولَةً وَلَا صِلَةً لَهَا، فَأَمَّا دُخُولُ (ثَمَ)، فِي قَوْلِهِ: (ثُمَّ آتَيْنَا) وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ (ثُمَّ) لَا يَكُونُ الَّذِي بَعْدَهَا أَبَدًا مَعْنَاهُ التَّقْدِيمُ وَمَعْنَى (عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) يَكُونُ عَلَى "تَمَامًا عَلَى الْمُحْسِنِ الْمَعْنَى: تَمَامًا مِنْ اللَّهِ عَلَى الْمُحْسِنِينَ، وَيَكُونُ (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) أَي عَلَى الَّذِي أَحْسَنَهُ مُوسَى مِنْ

(١) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٧٤١/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن (للقراء): ٣٦٥/١.

(٣) مريم/٦٩.

(٤) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٧٤١/٢.

(٥) المحتسب: ٣٤٤/١.

طاعة الله واتباع أمره. ويجوز تمامًا على الذي هو أحسن الأشياء. و "تمام" منصوب
مفعول له، وكذلك وتفصيلاً لكل شيء. المعنى آتيناها لهذه العلة أي للتمام
والتفصيل^(١).

القول في الفعل (يَحْسِبَنَّ)^(٢).

اختلف القراء في قراءة (يَحْسِبَنَّ) فمنهم من قرأها بالتاء على سبيل المخاطبة
ومنهم من قرأها بالياء على سبيل الخبر عن غائب، ويعرض قطرب لذلك الخلاف في
قوله: (قراءة نافع ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ﴾ بالتاء وكسر السين. أبو جعفر: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ﴾ الذين
كَفَرُوا سَبَقُوا﴾ بالياء وفتح السين، وهذه قراءة مرغوب عنها؛ مثل لا يَحْسِبَنَّ زيدٌ قام،
وحَسِبَ القومُ قاموا، وهم فاعلون، فتصيرُ فَعَلُوا في مَوْضِعِ مَفْعُولَيْنِ، وَلَكِنْ يَصِيرُ كَأَنَّهُ:
لَا يَحْسِبَنَّ الذين كَفَرُوا أَنَّهُمْ سَبَقُوا، أَوْ أَنْ سَبَقُوا^(٣).

الياء والتاء مع الفعل حسب كثير ما ورد في الخلاف، منه على سبيل المثال لا
الحرص قرئ قوله: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾^(٤) بالياء وهو ما كان جارياً مجرى
المعروف من كلام العرب الفصيح، فلذلك اختار الطبري القراءة بالتاء في ذلك، وإن
كانت القراءة بالياء غير خطأ، ولكنه ليس بالأفصح ولا الأشهر من كلام العرب. وأما
تأويل الآية الذي هو تأويلها على ما اخترنا من القراءة في ذلك: ولا تحسبن يا محمد
بخل^(٥).

القراءتان (تَحْسِبَنَّ) و(يَحْسِبَنَّ)، من الفعل (حَسِبَ) الناصب لمفعولين، في قول
قطرب: (وَلَكِنْ يَصِيرُ كَأَنَّهُ: لَا يَحْسِبَنَّ الذين كَفَرُوا أَنَّهُمْ سَبَقُوا، أَوْ أَنْ سَبَقُوا فَحَذَفَ "
أَنْ " كَمَا حَذَفَهَا فِي: أُرِيدُ أَكْرِمَكَ، وَأَحْسِبُ تُكْرِمَنِي؛ يُرِيدُ أَنْ أَكْرِمَكَ وَمِثْلُ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ
يُرِيكُمْ الْبَرْقَ﴾^(٦) كَأَنَّهُ قَالَ: "أَنْ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ " لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مِثْلُ: مِنْ مُحِبَّتِهِ

(١) تفسير الطبري: ٦٧٤/٩، ٦٧٦.

(٢) عند قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ الانفال/٥٩.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٨٦٢/٢-٨٦٣.

(٤) ال عمران/١٨٠.

(٥) تفسير الطبري: ٢٤١/١١، ٢٤٢.

(٦) الروم/٢٤.

يَشْتَمُكَ^(١) وقال: (وَوَجْهٌ آخَرُ: كَأَنَّهُ أَضْمَرَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ، كَأَنَّهُ قَالَ: " وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيَّاهُمْ سَبَقُوا " كما قالوا في آيَةٍ أُخْرَى ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾^(٢) كَأَنَّهُ قَالَ: يُخَوِّفُكُم أَوْلِيَاءَهُ، أَوْ يُخَوِّفُ النَّاسَ أَوْلِيَاءَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هُوَ الْخَوْفَ لِأَوْلِيَاءِهِ لَمْ يَسْهَلِ الْمَعْنَى، كَمَا نَقُولُ: هُوَ يَعْطِي الْمَالَ وَيَكْسُو الثِّيَابَ، وَالْمَعْنَى يَعْطِي النَّاسَ الْمَالَ وَيَكْسُو الثِّيَابَ. وَهَذَا كُلُّهُ حَسَنٌ ؛ وَإِنْ قَرُبَ مِنَ الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ لِأَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تُضْمِرَ فِي ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أَحَدَ الْمَفْعُولَيْنِ الَّذِي لَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ فَتَصِيرُ كَقَوْلِكَ: ظَنَنْتُ نَائِمًا وَحَسِبْتُ قَائِمًا، يَرِيدُ ظَنَنْتِي نَائِمًا أَوْ ظَنَنْتُكَ ؛ وَلَكِنْ الْقِرَاءَةُ إِذَا جَاءَتْ طَلِبَ لَهَا وَجْهٌ تَجَوُّزُ عَلَيْهِ^(٣).

قال ابن مجاهد: (وَاخْتَلَفُوا فِي الْيَاءِ وَالْتَاءِ مِنْ قَوْلِهِ ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾، وَ﴿لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾^(٤) ﴿فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ﴾ كُلَّهُنَّ بِالْيَاءِ وَكَسَرَ السَّيْنِ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ وَضَمَّ الْبَاءَ فِي ﴿يَحْسِبْنَهُمْ﴾، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ وَ﴿لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ كُلَّ ذَلِكَ بِالْيَاءِ وَ﴿فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ﴾ بِالْتَاءِ وَفَتْحَ الْبَاءِ غَيْرَ أَنْ نَافِعًا كَسَرَ السَّيْنِ وَفَتْحَهَا ابْنُ عَامِرٍ، وَقَرَأَ حَمْزَةً ﴿لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ وَ﴿لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ وَ﴿فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ﴾^(٥) بِفَتْحِ الْبَاءِ وَكُلَّ ذَلِكَ بِالْتَاءِ، وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَالْكَسَائِيُّ كُلُّ مَا فِي هَذِهِ السُّورَةِ بِالْتَاءِ إِلَّا حَرْفَيْنِ قَوْلُهُ ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ فَأَنَّهُمَا بِالْيَاءِ وَكَسَرَ الْكَسَائِيُّ السَّيْنِ وَفَتْحَهَا عَاصِمٌ^(٦). الْفَتْحُ جَائِزٌ مَعَ الْيَاءِ عِنْدَ غَيْرِهِ مِنَ النُّحَوِيِّينَ، وَقَرَأَتُهُمْ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهَا، مِنْ قَرَأَ (وَلَا تَحْسِبَنَّ) بِالْتَاءِ فَهُوَ خَطَابٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ (تَحْسِبَنَّ) عَامِلًا فِي (الَّذِينَ) وَفِي (سَبَقُوا)، الْمَعْنَى: وَلَا تَحْسِبَنَّ

(١) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٨٦٢/٢، ٨٦٣.

(٢) ال عمران/٧٥.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٨٦٤/٢.

(٤) ال عمران/١٨٨.

(٥) ال عمران/١٨٨.

(٦) السبعة في القراءات: ٢١٩.

من أفلت من هذه الواقعة قد سبق، ومعنى سبق: فات الموت، كأنه قال: لا تحسبن الذين كفروا سابقين الموت، أي: فائتين، وأمّا مَنْ قَرَأَ: (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا) بالياء فوجهه ضعيف عند أهل العربية، وهو مع ضعفه جائز على أن يكون المعنى ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، وقد روي لابن مسعود أنه قرأ (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) بالياء، وهذه القراءة تؤيد هذه القراءة^(١).

والصواب عند الطبري: (من القراءة في ذلك عندي قراءة من قرأ: (لا تحسبن) بالتاء (الذين كفروا سبقوا إنهم) بكسر الألف من (إنهم لا يعجزون) بمعنى: ولا تحسبن أنت يا محمد الذين جحدوا حجج الله وكذبوا بها سبقونا بأنفسهم)^(٢)، وقال الزجاج: (معناها: لَا يَحْسَبَنَّ مَنْ أَفْلَتْ مِنْ هَذِهِ الْحَرْبِ قَدْ سَبَقَ إِلَى الْحَيَاةِ، وَالْقِرَاءَةُ الْجَيِّدَةُ (وَلَا تَحْسَبَنَّ) بِالتَّاءِ عَلَى مَخَاطَبَةِ (ﷺ) وَتَكُونُ "تَحْسَبَنَّ" عَامِلَةً فِي الَّذِينَ، وَيَكُونُ (سَبَقُوا) الْخَبَرُ، وَيَجُوزُ فَتَحُ السَّيْنُ وَكُسْرُهَا، وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ، وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا، بِالْيَاءِ وَوَجْهَهَا ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا أَنَّهَا جَائِزَةٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى، وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ سَبَقُوا، لِأَنَّهَا فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ إِنَّهُمْ سَبَقُوا، فَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: حَسِبْتَ أَنْ أَقُومَ وَحَسِبْتَ أَقُومُ عَلَى حَذْفِ (أَنْ) وَتَكُونُ أَقُومُ وَقَامَ تَتَوَبَّعُ عَنْ الْأِسْمِ وَالْخَبَرِ كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ظَنَنْتَ لَزَيْدَ خَيْرَ مِنْكَ. فَقَدْ نَابَتِ الْجُمْلَةُ عَنْ اسْمِ الظَّنِّ وَخَبَرِهِ وَفِيهَا وَجْهٌ آخَرٌ: وَلَا يَحْسَبَنَّ قَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا)^(٣).

(١) ينظر: معاني القراءات: ٤٤١/١.

(٢) تفسير الطبري: ٢٤٣/١١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٤٢١/٢.

الفصل الثالث

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الحروف



القول في قراءة (لَمَّا، لَمَّا) (١).

نَمَّة وجهان قرائيان لـ(لَمَّا) عند القراء، وقد عرض لهما قطرب، على نحو ملحوظ، مُبَيَّنًا ما يترتب على هذه القراءة أو تلك من معانٍ وفي ذلك قال: (أبو جعفر وشيبة ﴿لَمَّا يَنْفَجَرُ﴾، و﴿لَمَّا يَهْبِطُ﴾ (٢) مخففتان، وقراءة أخرى ﴿لَمَّا يَنْفَجَرُ﴾ بالثقل. أَمَّا (لَمَّا) الْمُخَفَّفَةُ فهي على: لِلَّذِي يَنْفَجَرُ، وهي بمنزلة الذي، وهي الجيدة المعروفة. وَأَمَّا (لَمَّا)؛ فَإِنَّهَا تَكُونُ عَلَى لَمَّا الَّتِي تَقَعُ فِي مَعْنَى (إِلَّا) فِي قَوْلِكَ: بِاللَّهِ لَمَّا فَعَلْتَ؛ وَلَا تَقَعُ هَاهُنَا إِلَّا بِتَخْفِيفٍ (إِنْ)؛ لَوْ قَالَ: إِنَّ زَيْدًا لَمَّا لَطْرِيفٌ، لَمْ يَجُزْ إِلَّا عَلَى الْغَاءِ (لَمَّا)، وَقَدْ حَكَيْنَاهَا عَنِ الثَّقَاتِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ فِي كَلَامِهِمْ؛ وَهَذِهِ مَرْغُوبٌ عَنْهَا (٣).

إذن نحا قطرب منحى النحويين والمفسرين في تأويل (لما) في هذه الآية القرآنية وما شاكلها بين التخفيف والتشديد ووجد أنها لا تخرج عن أمرين:

الأول: (لَمَّا) الْمُخَفَّفَةُ فهي على: لِلَّذِي يَنْفَجَرُ، وهي بمنزلة الذي، وهي الجيدة المعروفة، وهي كذلك في قراءة أبي (٤). فـ(لَمَّا) يعني (ما)، واللام هاهنا صلة، أي: ما يَنْفَجَرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ. مثل قوله: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَشَقُّ﴾ يعني ما يَتَشَقَّقُ، وقوله ﴿فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ يعني ما يَهْبِطُ (٥).

٢. (لَمَّا)؛ الَّتِي تَقَعُ فِي مَعْنَى (إِلَّا) فِي قَوْلِكَ: بِاللَّهِ لَمَّا فَعَلْتَ؛ وَاللَّامُ هَهُنَا لِلتَّوَكِيدِ، وَلَا تَقَعُ بِهَذَا الْمَعْنَى إِلَّا بِتَخْفِيفٍ (إِنْ)؛ فَلَا يَقَالُ: إِنَّ زَيْدًا لَمَّا لَطْرِيفٌ، بِتَشْدِيدِ (إِنْ) إِلَّا عَلَى الْغَاءِ (لَمَّا)، وَهِيَ زَائِدَةٌ فِي كَلَامِهِمْ. وَهَذَا الْقَوْلُ أَكَدَهُ الْأَخْفَشُ حِينَ قَالَ: (فَهَذِهِ اللَّامُ لَامُ التَّوَكِيدِ وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ تَقَعُ عَلَى الْأَسْمِ الَّذِي تَقَعُ عَلَيْهِ (إِنْ) إِذَا كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِنْ) حِشْوً نَحْوَ هَذَا. وَهُوَ مِثْلُ: إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا. وَتَقَعُ أَيْضًا فِي خَبَرِ (إِنْ) وَتَصْرَفُ (إِنْ)

(١) عند قوله تعالى ﴿وَإِنَّ مِنْ الْجِبَارَةِ لَمَّا يَنْفَجَرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾ البقرة/٧٤.

(٢) البقرة/٧٤.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٤٩/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٤٩/١.

(٥) التصارييف لتفسير القرآن: ١٤٢.

إلى الابتداء، تقول: أَشْهَدُ إِنَّهُ لَظَرِيفٌ^(١). واللام كثيرة الوقوع في القرآن من نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(٢)، وقال ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾^(٣)، وهذا لو لم تكن فيه اللام كان (أَنَّ رَبَّهُمْ)؛ لأنَّ (أَنَّ) الثقيلة إذا كانت هي وما عملت فيه بمنزلة (ذاكَ) أو بمنزلة اسم فهي أبدا (أَنَّ) مفتوحة^(٤).

فإن تحققت (لَمَّا) عند التشديد على معنى (إِلَّا)، فحري أن تتصدرها (إِنْ) المخففة لا الثقيلة، فإن وقعت مشددة فعلى حذف (لَمَّا) لأنها زائدة في الكلام، ف(إِنْ) تتطلب دخول اللام على اسمها أو خبرها إن كان هناك حشو بين (إِنْ) وناسخها ممَّا أصله مبتدأ وخبر^(٥). نحو ﴿إِنَّ لَهُ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾^(٦)، فلا يصح فتح همزتها (أَنَّ) (أَنَّ) لانتفاء حاجة الاسم أو الخبر عندها إلى اللام المتعلقة للتوكيد^(٧). وهذه بتعبير قطرب (مرغوب عنها)^(٨). وهذا المفهوم أكده ابن جني حين قال: (إِنْ المكسورة شائع عنهم؛ ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾، ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾، أي: إنهم على هذه الحال. وهذه اللام لازمة مع تخفيف النون فرقا بين إِنْ مُحَقَّقةً من الثَّقِيلَةِ، وبين إِنْ التي للنفي بمنزلة (ما) في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾^(٩).

(١) معاني القرآن (الأخفش): ١١٦/١.

(٢) المنافقون/١.

(٣) العاديات/١١.

(٤) ينظر: معاني القرآن (الأخفش): ١١٦/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه.

(٦) ينظر: المصدر نفسه.

(٧) ينظر: المصدر نفسه.

(٨) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٤٩/١.

(٩) المحتسب: ١٧٥/١.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُوفِّيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾^(١)، قال قطرب: (قراءة أبي جعفر ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا﴾، يُثَقِّلُ "إِنْ" و"لَمَّا" وكان عبدُ الله بنُ كثيرٍ وابنُ مُحَيِّصٍ يقولان: "لَمَّا" زيادةً تزيدها العربُ)^(٢).

القول في (حَتَّى الناصبة)^(٣).

لقراءة حَتَّى وما تدخل عليه في الآية المباركة أكثر من وجه، إذ يأتي الفعل (يقول) مرفوعاً على وجه، ويأتي منصوباً على وجه آخر، وفي ذلك قال قطرب: (مجاهد ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ برفع اللام. وقراءة أبي عمرو ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾ فالرفع على: (حَتَّى أَنَّ الرسولَ يقولُ). والنصب: حَتَّى قَالَ الرسولُ؛ كأنَّه صَيَّرَهُ غَايَةً، كما تقول: سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشمسُ - والله أعلم - أي حَتَّى طُلُوعِهَا)^(٤).

يفصح قطرب عن دلالة النصب والرفع للفعل المضارع بعد (حَتَّى)، والخلاف ما أن تكون عاملة في الفعل أو لا في ضوء دلالة ذلك الفعل بالحال أو الاستقبال، لأنَّ الفعل المضارع يتحقق فيه النصب في ضوء دلالة الاستقبال، ولو تمعنا في أدوات النصب (أَنْ وَلَنْ وَكَيِّ وَإِذَنْ) تقلب زمن الفعل وتخلصه للاستقبال، بل أَنَّ (إِذَنْ) إذا فقدت شرط الاستقبال هذا أبطل عملها^(٥). ولو نظرنا إلى الجمل الآتية نلاحظ منها طبيعة ذلك الخلاف، فقولنا: (لَنْ أَبْرَحَ حَتَّى يُؤَدِّنَ لِي)، وقولنا: درست حَتَّى أفهم (الدرس)، وقولنا: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ)، فمن خلال الجمل يلحظ أَنَّ (حَتَّى) تغير دلالة الفعل من الماضي أو الحاضر إلى المستقبل، فيحدث تفاوت ما بين الفعلين قبل حَتَّى أو بعدها. وهو ما أكدته قطرب في قوله (كما تقول: سِرْتُ مَطْلَعِ الشمسِ، أي حَتَّى طُلُوعِهَا).

(١) هود/١١١.

(٢) معاني القرآن وتفسير مُشْكِلِ إعرابه: ٩٥٦/٣، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩.

(٣) عند قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ البقرة/٢١٤.

(٤) معاني القرآن وتفسير مُشْكِلِ إعرابه: ١/١٧٦، ١٧٧.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٤٤/٢.

تكون (حَتَّى) ناصبة للفعل المضارع الدال على الاستقبال بإضمار (أَنْ) على رأي البصريين، أو بنفسها عند الكوفيين، وتحمل حال النصب دلالة التعليل في اللام أو كي دلالة على المستقبل، نحو سرت حَتَّى أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ بِمَعْنَى سرت إلى أَنْ أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ. وتقول صليت حَتَّى أَدْخَلَ الْجَنَّةَ بِمَعْنَى صليت كي أَدْخَلَ الْجَنَّةَ فَهِيَ تَنْصَب بِمَعْنَى إِلَى أَنْ وكي^(١). وإثما خصصنا الاستقبال لئلا يكون واقعاً فيرفع^(٢).

هذه المقدمات من كلام العرب بشأن (حَتَّى) بين النصب والابتداء عند سيبويه أو غيره^(٣)، كانت اضاءة في تفسير المراد من الآية عينة البحث فقال سيبويه: (وبلغنا أَنَّ مجاهدًا قرأ هذه الآية (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) وهي قراءة أهل الحجاز)^(٤). وهي في الحقيقة قراءة نافع وحده (حَتَّى يَقُولُ) رفعا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (حَتَّى يَقُولُ) نصبا، وَقَدْ كَانَ الْكَسَائِيُّ يَقْرؤها دهرًا رفعا ثم رَجَعَ إِلَى النصب^(٥). قال المبرد: (وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) فَإِنَّهَا تَقْرَأُ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ فَالرَّفْعُ عَلَى قَوْلِهِ فَإِذَا الرَّسُولُ فِي حَالِ قَوْلٍ وَالنَّصْبُ عَلَى مَعْنَى إِلَى أَنْ يَقُولَ الرَّسُولُ وَلَوْ قُلْتَ كَانَ سِيرِي حَتَّى أَدْخَلَهَا لَمْ يَجْزِ إِلَّا النَّصْبُ لِأَنَّ حَتَّى فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ كَأَنَّكَ قُلْتَ كَانَ سِيرِي إِلَى هَذَا الْفِعْلِ وَلَوْ قُلْتَ كَانَ سِيرِي سِيرًا مُتَعَبًا حَتَّى أَدْخَلَهَا جَازَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لِأَنَّ الْخَبَرَ قَوْلُكَ سِيرًا مُتَعَبًا وَكَذَلِكَ كَانَ سِيرِي أَمْسَ حَتَّى أَدْخَلَهَا إِنْ جَعَلْتَ الْخَبَرَ حَتَّى وَمَا بَعْدَهَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّصْبُ وَإِنْ جَعَلْتَ الْخَبَرَ فِي قَوْلِكَ أَمْسَ كَانَ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ عَلَى مَا وَصَفْتُ)^(٦).

صفوة القول: إِنَّ النصب في الفعل (يقول) يحمل الفعل للاستقبال من أَنَّ القول لم يقع، أمَّا الرفع يريد: حَتَّى الرَّسُولُ قَائِلٌ، جعل ما بعد (حَتَّى) مبتدأ. وقد يكون ذلك

(١) ينظر: منازل الحروف: ٤٩.

(٢) ينظر: رفع ما بعد حَتَّى أو نصبها عند النحويين قوله تعالى ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ نموذجًا، د. حيدر فخري، د. منى يوسف، مجلة كلية التربية الأساسية/جامعة بابل، العدد (٤٨)، ٢٠٢٠م، ص: ٢٥٤٥.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٢١٩/٣، وشرح كتاب سيبويه (الرماني): ٨٤٤.

(٤) الكتاب: ٢٥/٣.

(٥) ينظر: السبعة في القراءات: ١٨١، ومعاني القراءات: ٢٠٠/١.

(٦) المقتضب: ٤٣/٢.

نحو قولك: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا إِذَا أُرِدْتُ: (سرت فإذا أنا داخلٌ فيها) و(سِرْتُ أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلَهَا الْيَوْمَ) أَي: حَتَّى (أَنَا الْيَوْمَ أَدْخُلُهَا فَلَا أُمْنَعُ). وإذا كان غاية للسير نصبته اي: غايته القول لكنه لم يقع^(١). قال الاخفش: (وكذلك ما انتصب بعد "حَتَّى" إِنَّمَا انْتَصَبَ بِضَمِرٍ "أَنَّ" قَالَ ﴿حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ﴾ و﴿حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾^(٢) إِنَّمَا هُوَ (حَتَّى أَنْ يَأْتِيَ) و(حَتَّى أَنْ تَتَّبِعَ)، وكذلك جميع ما في القرآن من (حَتَّى). وكذلك (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) اي: "حَتَّى أَنْ يَقُولَ" لِأَنَّ "حَتَّى" فِي مَعْنَى "إِلَى"، تَقُولُ: أَقَمْنَا حَتَّى اللَّيْلِ، أَي: إِلَى اللَّيْلِ. فَإِنْ قِيلَ: إِظْهَارُ "أَنَّ" هَا هُنَا قَبِيحٌ قُلْتُ: "قَدْ تَضَمَّرَ أَشْيَاءُ يَقْبَحُ إِظْهَارُهَا إِذَا كَانُوا يَسْتَغْنُونَ عَنْهَا". أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: "إِنْ زِيدًا ضَرَبْتُهُ" مُنْتَصَبٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ لَوْ أَظْهَرْتَهُ لَمْ يَحْسُنَ)^(٣).

القول في (لكن) بالتشديد والتخفيف^(٤).

أورد قطرب وجهين - عند القراء - لقراءة (لكن) تشديداً وتخفيفاً، إذ قال: (أبو جعفر وشيعةٌ ونافعٌ ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ يُثْقَلُ. الْأَعْمَشُ ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾ يُخَفَّفُ)^(٥).

من خلال النصّ يتبين أَنَّ العامل في هذه الآية يتعلق بـ(لكن) عند تخفيف النون، أو تضعيفها، وهو ما يترتب عليه تغيير على ما بعدها (الشياطين) عند الرفع أو النصب، وهنا حدد قطرب كلا التوجيهين عند كل حرف مخفف أو مشدد، فعبر عن الأولى بـ(الشياطين) رفعا، أو بـ(الشياطين) نصبا. قال ابن خالويه: (يقرأ بتخفيف النون والرفع، وبتشديدها والنصب، وكذلك ما شاكله. والحُجَّةُ لمن خفف ورفع: أَنَّ «لكن» وأخواتها إِنَّمَا عملن لشبههنَّ بالفعل لفظاً ومعنى، فإذا زال اللفظ زال العمل، والدليل على ذلك أَنَّ (لكن) إذا خففت وليها الاسم والفعل، وكل حرف كان كذلك ابتدئ ما

(١) ينظر: معاني القرآن (للأخفش): ١/١٢٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/٢٨٦.

(٢) البقرة/١٢٠.

(٣) معاني القرآن: ١/١٢٧.

(٤) عند قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ البقرة/١٠٢.

(٥) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١/١٥٦ - ١٥٧.

بعده. والحُجَّة لمن شَدَّد ونصب: أنَّه أتى بلفظ الحرف على أصله. والمعنى فيه شَدَّد أو خَفَّف: الاستدراك بعد النفي^(١).

إِلَّا أَنَّ هذا التوجيه من القراءة لم يكن ساريًا على موقف القراء من كل قراءة (لكن)، فنجد بعضهم يخفف هنا ويثقل هناك، في تأثر واضح لموضوع الدراية والاجتهاد من دون النظر إلى أصل القراءة. فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَنَافِعٌ ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾، مشددة، وَكَذَلِكَ ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾^(٢) ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾^(٣) ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلُمُونَ﴾^(٤). مشددات كُلُّهُنَّ^(٥).

في حين نجد آياتٍ آخر من بعض القراء مع التخفيف، إذ قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ آمَنَ﴾^(٦) ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾^(٧) خففا النون ورفعاً (البر)، وشدد النون في هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَقَرَأَ حَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلُمُونَ﴾ ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ خفيفات النون، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ مُحَقَّفَةً ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ وشدد النون في ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلُمُونَ﴾، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا إِلَّا فِي هَذِهِ السَّنَةِ الْأَحْرَفِ^(٨)، قال الداني: (ابن عامر وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾ وَفِي الْإِنْفَالِ ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ وَ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ فِي الثَّلَاثَةِ بِكُسْرِ النُّونِ وَرَفْعِ بَعْدَهَا وَالْبَاقُونَ بِفَتْحِ النُّونِ مُشَدَّدَةٌ وَنَصَبَ مَا بَعْدَهَا)^(٩).

(١) الحجة في القراءات السبع: ٨٦.

(٢) الانفال/١٧.

(٣) الانفال/١٧.

(٤) يونس/٤٤.

(٥) السبعة في القراءات: ١٦٧.

(٦) البقرة/١٧٧.

(٧) البقرة/١٨٩.

(٨) ينظر: السبعة في القراءات: ١٦٧.

(٩) التيسير في القراءات السبع: ٧٥.

هذا الخلاف في الرواية يدفع الوجه النحوي لأن يكون حاضراً، فإن حمل وجها كان كذلك، وإن كان متعدداً كانت القراءة متعددة عند نحويي القُرْأَةِ، يقول أبو زرعة: (وحجتهم أَنَّ الْعَرَبَ تَجْعَلُ إِعْرَابَ مَا بَعْدَ لَكِنْ إِعْرَابَ مَا قَبْلَهَا فِي الْجَدِّ فَتَقُولُ مَا قَامَ عَمَرُو وَلَكِنْ أَخُوكَ وَتَصِيرُ لَكِنْ نَسَقًا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا جَدًّا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (وَلَكِنْ) بِالتَّشْدِيدِ (الشَّيَاطِينِ) نَصَبًا. وحجتهم فِي ذَلِكَ أَنَّ دُخُولَ الْوَاوِ فِي (وَلَكِنْ) يُؤْذَنُ بِاسْتِثْنَاءِ الْخَبَرِ بَعْدَهَا وَأَنَّ الْعَرَبَ تُؤَثِّرُ تَشْدِيدَهَا وَنَصَبَ الْأَسْمَاءِ بَعْدَهَا وَفِي النَّزِيلِ ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾^(١)، فوجود الواو حمل النحويون على الاستثناء ما بعدها لتكون (لَكِنَّ) مشددة عاملة في نصب اسمها (الشَّيَاطِينِ).

القول في (أَنَّ) بفتح الهمزة وكسرها^(٣).

وضع النحويون قواعد محددة وثابتة في كسر همزة (إِنَّ) أو فتحها (أَنَّ)، فمنها ما يوجب الكسر^(٤)، ومنها ما يوجب الفتح^(٥)، وثالثة يجوز كلا الوجهين في مواطن معروفة^(٦)، منها إذا وقعت إِنَّ بعد (إذا) الفجائية نحو خرجت فإذا إِنَّ زَيْدًا قائم فمن كسرها جعلها جملة والتقدير خرجت فإذا زيد قائم ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرا وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية والتقدير فإذا قيام زيد أي ففي الحضرة قيام زيد ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً والتقدير خرجت فإذا قيام زيد موجود^(٧). (الإشكال الذي يرد في فإذا إِنَّ زَيْدًا قائم أَنَّ إذا لابد لها من عامل؛ فإن كانت فهي أبداً مضافة لما بعدها، فتحتاج لمضاف تضاف إليه، ثم لعامل يعمل فيها، فلا يعمل فيها ما بعدها لأنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا يعمل فيها ما قبلها، فإنَّ الفاء تمنع. وإنَّ

(١) الأنعام/٣٣.

(٢) حجة القراءات: ١٠٨.

(٣) عند قوله تعالى: ﴿إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ البقرة/١٦٥.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٥٣/١ - ٣٥٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٠/١ - ٣٥١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٦/١ - ٣٥٧.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٦/١.

كانت مكانية فقد كان يعمل فيها قائم لولا إن؛ لأنها غير مضافة، فلا يعمل فيها لمكان إن، ولا ما قبلها لمكان الفاء، فلا يمكن أن يقال إلا العامل محذوف، تقديره: خرجت فإذا انطلق عمرو إنه منطلق، ويكون المحذوف المبتدأ، والجملة مفسرة للمحذوف دالة عليه^(١).

اختلفت آراء النحاة في (إذا) الفجائية، فقال بعضهم هي ظرف مكان أو زمان، وتبعهم المعربون والمفسرون، فحاضوا في متاهات لا نهاية لها، ولم ينتهوا إلى طائل، وقال بعضهم، وعلى رأسهم الأخفش: (هي حرف دائماً، ويرجح قولك: إن خرجت فإذا إن المطر نازل، بكسر همزة (إن) لأن (إن) بالكسر لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وأما بالفتح فيعمل ما بعدها فيما قبلها، إذ ليس لها الصدر. أمّا جعلها ظرفاً للمكان أو الزمان فيقتضي الدخول في تعسفات لا طائل تحتها)^(٢).

ما يهمننا ههنا إن كانت ظرفاً كـ ((إذ)) للوقت الماضي والمستقبل في الأصح وتلزم الظرفية ما لم يضاف لها زمان والإضافة إلى جملة غير مصدرة بزال وأخواته أو دَامَ أو لَيْسَ أو لَكِنْ أو لَيْتَ أو لَعَلَّ ويقبح أن يليها اسم بعده ماضٍ^(٣)، و ((إذ)) الظرفية لا تتصرف بأن تكون فاعلة أو مُبتدأة إلا أن يُضاف اسم الزمان إليها نحو حينئذ ويومئذ، وجوز الأخفش والزجاج وابن مالك وقوعها مفعولاً به، والجُمهور لا يثبتون ذلك^(٤). ووافقهم أبو حيان قال: (لأنه لا يوجد في كلامهم أحببت إذ قدم زيد ولا كرهت إذ قدم وإنما ذكروا ذلك مع (اذكر) لما اعتاص عليهم ما ورد من ذلك في القرآن وتخريجه سهل وهو أن تكون ((إذ)) معمولة لمحذوف يدل عليه المعنى أي اذكروا حالتكم أو قضيتكم أو أمركم)^(٥).

(١) التنزيل والتكميل: ٣٣٠/٧.

(٢) إعراب القرآن وبيانه: ٢٦٧/٢.

(٣) همع الهوامع: ١٧٣/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٥) نقلاً عن السيوطي في همع الهوامع: ١٧٣/٢.

قال قطرب: (قراءة الحسن) ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ يَبْتَدِئُ (إِنَّ) فَيَكْسِرُهَا؛ و﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ فَيَكْسِرُهَا أَيْضًا. وأبو عمرو ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، ثم يقول ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾ و﴿أَنَّ اللَّهَ﴾، كأنَّهُ يُعْمَلُ بِرِى^(١).

ويستخلص قطرب وجود قراءتين عن (إِنَّ) و(أَنَّ) في موضعي الآية الكريمة ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾، و﴿إِنَّ الْقُوَّةَ﴾، ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾، ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ بعد ﴿إِذْ يَرُونَ﴾، والعامل المحدد في فتح (أَنَّ)، أو كسرهما (إِنَّ) عنده هو ما يكون الفعل قبلها في صدر الآية، فوضع للفعل (تري)... (إِنَّ القوة) (وَأَنَّ الله) في ضوء قراءة الحسن البصري، ووضع للفعل (يرى)... (أَنَّ القوة) (وَأَنَّ الله) عند أبي عمرو بن العلاء. ولتبيان حقيقة الأمر يتطلب عرضاً لهذه الاشكالية.

إنَّ النص القرآني أعلاه قرأ به كثيرون، ففيه رعاية كاملة لحال المُتَكَلِّم من الخطاب للحاضر (تري) أو الغائب (يرى)، ويترتب على هذا الاختلاف في المخاطب قياس (إِنَّ) أو (أَنَّ)؛ ليتوافق مع ذلك الخطاب، لاسيما أنَّ الآية المباركة موضع التوجيه لها سبق قرآني في قوله تعالى ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾^(٢). وممَّا يَأْتِي توضيح لتلك الآراء:

١. الفعل (يرى): يُوقَعُ على (أَنَّ الْقُوَّةَ لله وَأَنَّ الله) وجوابه متروك، وترك الجواب في القرآن كثير لأنَّ معاني الجنة والنار مكرر معروف. وإنَّ شئتُ كسرتِ إِنَّ، وفي (أَنَّ) أوقعت (يرى) على (إِذْ) في المعنى ففتح أَنَّ، وهي مع الياء أحسن من كسرهما، وهذا التفضيل في الحكم يسمح في كسر (إِنَّ).

٢. الفعل (تري): يُوقَعُ على (أَنَّ الْقُوَّةَ)، و(إِنَّ القوة)؛ والعِلَّة عند الفراء (أَنَّ) (تري) قد وقعت على (الذين ظلموا) فاستؤنفت بـ(إِنَّ)، ولو فتحتهما على تكرير الرؤية من (تري) ومن (يرى) لكان صواباً كأنَّه قال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ يرون

(١) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٦٤/١.

(٢) الأنعام/٩٣.

﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾^(١). وهو ما تنبأه الطبري قائلًا: (والصواب من القراءة عندنا في ذلك ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بالتاء من ترى)^(٢) وحجته (إنما اخترنا ذلك على قراءة (الياء)، لأنَّ القوم إذا رأوا العذاب، قد أيقنوا أنَّ القوة لله جميعًا وأنَّ الله شديد العذاب، فلا وجه أن يُقال: لو يرون أنَّ القوة لله جميعًا - حينئذ. لأنَّه إنما يقال: لو رأيت، لمن لم يرَ، فأما من قد رآه، فلا معنى لأن يُقال له: لو رأيت)^(٣).

والمتمعن بين يرى وترى وما يترتب عليه من كسر (إن) أو فتحها، يلحظ في الأخير حاجة الفعل إلى المصدر مع الفتح، فضلًا عن الحاجة إلى جواب سواء كان حاضرًا أو غائبًا، قال الأخفش: (وقال ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾^(٤)، فليس لهذا جواب. وقال ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ﴾ فجواب هذا إنما هو في المعنى^(٥):

وَدَوِيَّةٌ قَفَرٍ تَمْشِي نَعَامُهَا كَمْشِي النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْأَرْنَدَجِ

يريد: "وَرُبَّ دَوِيَّةٍ" ثم لم يأت له بجواب. وقال آخر^(٦):

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُ فِي فُتَائِدَةٍ شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَةَ الشُّرْدَا

فهذا ليس له جواب إلا في المعنى. وزعم بعضهم أنَّ هذا البيت:

فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلَمَةً حَالِمٍ بِخِيَالِ

قالوا: الواو فيه ليست بزائدة ولكن الخبر مضمرة^(٧).

(١) معاني القرآن: ٩٧/١، ٩٨.

(٢) تفسير الطبري: ٢٨٥/٣، ٢٨٦.

(٣) المصدر السابق: ٢٨٦/٣.

(٤) الأنعام/٩٣.

(٥) البيت للشماخ بن ضرار، وفي روايته: ودأوية قفر تمشي.... الديوان: ٨٣.

(٦) البيت لعمر بن أحمز الباهلي، لم نعثر على ديوانه، وقد تمثل به الأخفش: معاني القرآن: ١٤٤/١.

(٧) معاني القرآن (للأخفش): ١٤٣/١-١٤٤.

قال الأزهري: (وقوله جَلَّ وعَزَّ: (أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ)، قرأ يعقوب وحده: (إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ) بكسر الألف فيهما. الاختيار: (أَنَّ الْقُوَّةَ) و(أَنَّ اللَّهَ) بفتح الألفين. وقرأ يعقوب بالكسر على إضمار جواب (لو)، والتقدير: ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب لقلت: إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَإِنَّ اللَّهَ. وكذلك إذا قرئ بالياء؛ لأنَّ المعنى: لعلموا أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا^(١).

فنص الأزهري يفصح أَنَّ الكسر على جواب لو المحذوف وتقديره(قلت)، وبعد القول عند النحويين يوجب كسر إِنَّ، وهذا التأويل لا علاقة له بقراءة الحسن في ضوء ما نقله قطرب من وجود الفعل (ترى)، والدليل نص الأزهري (وكذلك إذا قرئ بالياء؛ لأنَّ المعنى: لعلموا أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) في جواب (لو) المتمثل باللام الرابطة لمصدر يرى(لعلموا)، وهو ما تقتضيه (أَنَّ) في تأويل المصدر من الفعل ولا يكون ذلك مع الكسر. كما تقدّم.

وما احتجَّ به كذلك من أَنَّ الْقُرَّاء تعاملوا مع هذا التناوب بين الفتح والكسر من دون النظر إلى الفعل(ترى)، و(يرى) قول ابن خالويه: (يقرأ بالتاء والياء. فالحجَّة لمن قرأ بالتاء أَنَّهُ أراد: ولو ترى يا محمد الذين ظلموا إذ عاينوا العذاب لرحمتهم، والحجَّة لمن قرأ بالياء: أَنَّهُ جعل الفعل لهم، ومعناه: ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ)، جعل التاء في ترى قبالة أَنَّ لا إِنَّ بدليل المصدر(عاينوا)، والدليل كذلك اختلاف الخطاب بين الحاضر المفرد، والغائب، وإليه أشار الطبري باعتماد قراءة يرى...أن قائلًا: (وإنَّما اخترنا ذلك على قراءة" الياء"، لأنَّ القوم إذا رأوا العذاب، قد أيقنوا أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ، فلا وجه أَن يُقال: لو يرون أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا - حينئذ. لأنَّه إنَّما يقال: لو رأيت، لمن لم يرَ، فأما من قد رآه، فلا معنى لأنَّ يقال له: لو رأيت)^(٢). فلا تقدير لقلت بحيث يوجب الكسر. قال أبو زرعة: (وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بِالْيَاءِ وَحُجَّتُهُمْ مَا جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ لَوْ رَأَى الَّذِينَ كَانُوا يَشْرِكُونَ فِي الدُّنْيَا عَذَابَ الْآخِرَةِ لَعَلَّمُوا حِينَ يَرُونَهُ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا قَالَ الرَّجَاجُ أَمَّا

(١) معاني القراءات: ١/١٧٨.

(٢) تفسير الطبري: ٣/٢٨٦.

من قرأ ﴿أَنْ الْقُوَّةُ﴾ فموضع أَنْ نصب بقوله وَلَوْ يرى الذين ظلموا شدة عذاب الله وقوته لعلوا مضرة اتخاذهم الأنداد وقد جرى ذكر الأنداد ويجوز أن يكون العامل في أَنْ الجواب أي وَلَوْ رأى الذين كانوا يشركون في الدنيا أَنَّ الْقُوَّةَ لله جميعاً وكذلك نصب أَنْ الثَّانِيَةِ وَالْمَعْنَى لَوْ يرى الذين ظلموا في الدنيا عذاب الآخرة لعلوا حين يرونه ﴿أَنْ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾^(١).

نعم إنَّ النظر إلى جواب (لو) فيما قدمه الازهري له ما يقابله في وجوب الكسر بتقدير قلت، مع السماح في تحقق الفتح والكسر بعد الياء والتاء عند جميع النحويين، قال الفرء: (وقوله: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ يُوقِعُ (يَرَى) على (أَنْ) القوة لله (وَأَنَّ الله) وجوابه متروك. والله أعلم. وترك الجواب في القرآن كثير لأنَّ معاني الجنة والنار مكرر معروف. وإن شئت كسرت (يَرَى) على (إِذْ) في المعنى. وفتح (إِنْ) وإن مع الياء أحسن من كسرها^(٢). وأكد أبو زرعة ذلك قائلاً: (قرأ نافع وابن عامر ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بِالتَّاءِ وحجتها قوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ الظَّالِمُونَ﴾ ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وَجَوَابُ لَوْ مكفوف المعنى وَلَوْ تَرَى يَا مُحَمَّدُ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ رُؤْيَيْتِهِمُ الْعَذَابَ لرأيت أمراً عظيماً ينزل بهم {وَأَنَّ} بِمَعْنَى لِأَنَّ الْقُوَّةَ لله جَمِيعاً وَلِأَنَّ الله شَدِيدُ الْعَذَابِ ويجوز أن يكون العامل في ﴿أَنْ الْقُوَّةَ﴾ الْجَوَابُ الْمَعْنَى فَلَوْ تَرَى يَا مُحَمَّدَ الَّذِينَ ظَلَمُوا لرأيت أَنَّ الْقُوَّةَ لله جَمِيعاً وَهَذَا خطاب للنبي (ﷺ) يُرَادُ بِهِ النَّاسُ أَيْ لِرَأْيْتُمْ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُونَ أَنَّ الْقُوَّةَ لله أَوْ لِرَأْيْتُمْ أَنَّ الْأَنْدَادَ لَمْ تَنْفَعْ وَإِنَّمَا بَلَغْتَ الْغَايَةَ فِي الضَّرَرِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي أَنْ تَرَى لِأَنَّهُ قَدْ عَمِلَ فِي الَّذِينَ)^(٣).

وأقول: إنَّ اعتماد (لو) في إيراد جواب لها قد حقق التناوب في كسر (إنَّ) أو فتحها، وهو ذاته قد يتحقق مع (إِذْ) الظرفية، مع أخذ النظر بطبيعة الخطاب المختلف في الغائب أو الحاضر.

(١) حجة القراءات: ١١٩.

(٢) معاني القرآن: ٩٧/١.

(٣) حجة القراءات: ١١٩.

القول في (أَنْ) المصدرية^(١).

يستعرض قطرب الوجهين اللذين قُرئت بهما (أَنْ) بفتح الهمزة وكسرها، وما يترتب على هذه القراءة من أداء معنوي في سياقها، إذ قال: (قراءة أبي جعفر وشيبة ونافع ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ بفتح الألف. قراءة أخرى شاذة قليلة ﴿إِنْ تَضِلَّ﴾ كأنه قال: إِنْ ضَلَلْتُ، على (إِنْ) الجزاء^(٢).

وقد قرأ حمزة وحده ﴿إِنْ تَضِلَّ﴾ بكسر الهمزة على محض الشرط، وجعل (فَتَذَكَّرُ) بعدها جملة فعلية جواباً للشرط، والفاء رابطة لهذا الجواب، وقرأ الباقر ﴿أَنْ تَضِلَّ﴾ بفتح الهمزة، كما فتحوا الراء من (فَتَذَكَّرُ)^(٣).

فمن حيث الإعراب فإنَّ مَنْ فَتَحَ نَصَبَ (تَضِلَّ) بِ (أَنْ) وَنَسَقَ عَلَيْهِ (فَتَذَكَّرُ)، قال أحمد الدميطي: (وقرأ نافع وابن عامر وعاصم والكسائي وأبو جعفر وخلف أن بالفتح على أنها مصدرية لتضل وفتحته إعراب، وتذكر بتشديد الكاف ونصب الراء عطفاً على تضل، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بفتح أن كذلك ونصب تذكر لكن بتخفيف الكاف من ذكر كنصر، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن)^(٤). وكذلك (أنه أراد: إدخال اللام على (أن) ففتحها كقوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾، يريد لئلا تضلوا^(٥). قال الرمانى: (وهل يجوز تأويل من ذهب فيه إلى حذف (لا) بتقدير: لئلا تضل إحداهما؟ وهل ذلك لا يسوغ إلا مع رفع ﴿فَتَذَكَّرُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾؟ ولم لا يكون على: لئلا تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فلا يحتاج إلى إظهار إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى؟)^(٦).

(١) عند قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ البقرة/٢٨٢.

(٢) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ١٩٠/١.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات: ١٩٣، ومعاني القراءات: ٢٤٣/١.

(٤) اتحاف فضلاء البشر: ٢١٣.

(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٠٤.

(٦) شرح كتاب سيبويه: ٩١٢.

ومن كسر فَإِنَّهُ جَعَلَ (إِنْ) حَرْفَ شَرْطٍ وجزم (وَتَضِلَّ) جُزِمَ بِالشَّرْطِ وَتُذَكَّرُ فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ مرفوع^(١)، (لأنَّ مَا بعد فَاءِ الشَّرْطِ يكون الْفِعْلُ فِيهِ مستأنفا كَقَوْلِهِ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ)^(٢)، والفتح في (تضل) لازم لالتقاء الساكنين^(٣)، قال أحمد الدمياطي: (حمزة بكسر إن على أنها شرطية، وتضل جزم به وفتحت اللام للإدغام وجواب الشرط فتذكر فَإِنَّهُ يقرؤه بتشديد الكاف ورفع الراء، فالفاء في جواب الشرط ورفع الفعل للتجريد عن الناصب والجازم، وافقه الأعمش)^(٤)، أو على نية الابتداء والتقدير هو يتذكر، قال قال الفرّاء: (فمن كسرهما نوى بها الابتداء فجعلها منقطعة ممّا قبلها)^(٥).

أَمَّا مَنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَمَنْ قَرَأَ (أَنْ تَضِلَّ) معناه: أَنْ تَنْسَى إِحْدَاهُمَا^(٦)، قال سيبويه: (وقال عز وجل: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ فانتصب لآئِهِ أمر بالإشهاد لأنَّ تَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَمَنْ أَجَلَ أَنْ تَذَكَّرَ. فَإِنْ قَالَ إِنْسَانٌ: كَيْفَ جَازَ أَنْ تَقُولَ: أَنْ تَضِلَّ وَلَمْ يَعِدْ هَذَا لِلضَّلَالِ وَلِلْإِتْبَاسِ؟ فَإِنَّمَا ذَكَرَ أَنْ تَضِلَّ لآئِهِ سَبَبُ الْإِذْكَارِ، كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ: أَعَدَدْتَهُ أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ فَأَدْعِمَهُ، وَهُوَ لَا يَطْلُبُ بِإِعْدَادِ ذَلِكَ مِيلَانَ الْحَائِطِ، وَلَكِنَّهُ أَخْبَرَ بَعْلَةً الدِّعْمِ وَبِسَبَبِهِ)^(٧).

وَمَنْ قَرَأَ (إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ) معناه: لِأَنَّ تَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، وَمَنْ أَجَلَ أَنْ تَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى^(٨). قال الفرّاء: (ومن فتحها فهو أيضاً على سبيل الجزاء الجزاء إلاَّ أَنَّهُ نَوَى أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ. فَصَارَ الْجَزَاءُ وَجَوَابَهُ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ. وَمَعْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - اسْتَشْهَدُوا امْرَأَتَيْنِ مَكَانَ الرَّجُلِ كَيْمَا تَذَكَّرَ الذَّاكِرَةُ النَّاسِيَةَ إِنْ نَسِيَتْ فَلَمَّا تَقَدَّمَ الْجَزَاءُ اتَّصَلَ بِمَا قَبْلَهُ، وَصَارَ جَوَابُهُ مُرَدُّوْدًا عَلَيْهِ. وَمِثْلُهُ فِي الْكَلَامِ قَوْلُكَ:

(١) ينظر: إعراب القراءات السبع: ٦٤.

(٢) الحجة القراءات: ١٤٩.

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٠٤.

(٤) اتحاف فضلاء البشر: ٢١٣.

(٥) معاني القرآن: ١/١٨٤.

(٦) ينظر: معاني القراءات: ١/٢٤٣.

(٧) الكتاب: ٣/٥٣. وينظر: معاني القراءات: ١/٢٤٣.

(٨) ينظر: معاني القراءات: ١/٢٤٣.

(إِنَّه ليعجبني أَنْ يسأل السائل فيعطي) فالذي يعجبك الإعطاءُ إنْ يُسأل، ولا يعجبك المسألة ولا الافتقار. ومثله: استظهرت بخمسة إجمال أن يسقط مُسَلِّم فأحمله، إنَّما استظهرت بها لتحمل الساقط، لا لأنْ يسقط مُسَلِّم. فهذا دليل على التقديم والتأخير. ومثله في كتاب الله ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾^(١) ألا ترى أن المعنى: لولا أن يقولوا: إنْ أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم: هلا أرسلت إلينا رسولاً. فهذا مذهب بيِّن^(٢).

هذا موقف النحويين في إعراب الآية، وما أفضته من دلالة قرآنية لها ما يقابلها من كلام العرب، وقد وقف نحاة العربية كثيراً في هذا النص وما يقابله من كلام سيبويه، يقول السيرافي: ((أن) في صلة ما قبله، وسياقه: ﴿وَأَسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾^(٣)، يعني: إنْ لم يكن الشهيذان رجلين فالمستشهدون رجل رجل وامرأتان؛ وبَيَّنَّ السبب في جعل المرأتين مكان الرجل وهو إظهار إحداها الأخرى الشهادة إذا نسيتها؛ ولو كانت امرأة واحدة فنسيت، لم يكن لها من يذكرها للشهادة إذا نسيتها، فإنْ قال قائل: يذكرها الرجل الشاهد معها، قيل له: العادة الجارية أن النساء يلاقين النساء في المجادلة والمؤانسة والمطاوله في المجالسة والحديث، كما أن الرجال فيما بينهم كذلك، فلنقص النساء ضم إلى المرأة مثلها ليقوى بالضم حالهما، وتذكرهما في هذه الحال على ترتيب الكلام؛ وامرأتان لتذكر إحداها الأخرى إذا ضلت، والعرب تتسع في مثل هذا بالتقديم والتأخير، فيقدمون الإذكار مرة على ما يوجب الترتيب الذي ذكرناه، ومرة يقدمون سببه وهو الضلال، والضلال: النسيان في هذا الموضع، لأنَّه لا يقع في ذلك لبس، ومثله: أعددت الخشب أنْ يميل الحائط فأدعته به، وهو إنَّما أعده للدعم، وذكر الميل الذي هو سبب الدعم. وقراءة أهل الكوفة بكسر (إن) قرأ حمزة:

(١) القصص/٤٧.

(٢) معاني القرآن: ١/١٨٤.

(٣) البقرة/٢٨٢.

﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا﴾ كما تقول: إِنْ تَأْتِي فَأَحْسِنْ إِلَيْكَ؛ وَلَا يَدْخُلُ هَذَا فِيمَا ذَكَرَهُ سَيَبُويهِ^(١). لِأَنَّ الْخَيْرَ خَصَّهُ بِأَنْ لَا (إِنْ).

القول في (أَنْ) بكسر الهمزة وفتحها^(٢)

قال قطرب: (أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَأَهْلُ مَكَّةَ وَأَبُو عَمْرٍو) ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾ بِالنَّصْبِ؛ كَأَنَّهُ عَلَى (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ بِأَنَّ اللَّهَ)، أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ كَأَنَّهُ قَالَ: (فَقَالَتْ إِنَّ اللَّهَ)؛ لِأَنَّهَا فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ (يَا زَكَرِيَّا إِنَّ اللَّهَ) إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ زِيَادَةٌ فِي الْكِتَابِ وَهُوَ مَتْرُوكٌ^(٣).

يَحْوِي نَصَّ قَطْرَبِ قِرَاءَاتٍ مُتَعَدَّةٌ مِنْهَا الصَّحِيحَةُ وَمِنْهَا الشَّاذَّةُ، فَالصَّحِيحَةُ تَقَعُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ: الْأُولَى (فَنَادَتْهُ) لَا فَنَادَاهُ، وَالثَّانِيَةِ (أَنَّ) بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَالشَّاذَّةُ مَا كَانَ مَتْرُوكًا وَمَرْذُولًا بِحُكْمِ الزِّيَادَةِ، وَهِيَ الْمُنْسُوبَةُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ. وَمَا يَعْنِينَا فِي ذَلِكَ تِلْكَ الْقِرَاءَتَيْنِ الصَّحِيحَتَيْنِ الْمُتَوَاتِرَتَيْنِ فِي رِسْمِ الْمُصَاحَفِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ، وَقَدْ تَقَبَّلَ وَجْهًا مِنْ وَجْهِهِ التَّوَاتُرِ.

عَلِمْنَا مِنْ قَبْلِ أَنَّ قِرَاءَةَ الْفَتْحِ لَهْمِزَةٌ (أَنَّ) تَتَجَاوَزُ الْقِضْيَةَ الْإِمْلَانِيَّةَ فِيمَا تَجِبُ فَتَحُهَا أَوْ جَوَازُهَا لِنَتَعَدَّى إِلَى مَوْضُوعَةِ التَّقْدِيرِ بِمَصْدَرٍ لَمَّا بَعْدَ (أَنَّ)، فَقَدْ قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحْمِزَةً ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ بِكَسْرِ الْأَلِفِ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾ بِفَتْحِ الْأَلِفِ^(٤). فَمَنْ قَرَأَ (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ بِأَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ؛ أَي: نَادَتْهُ بِالْبَشَارَةِ. وَمَنْ كَسَرَ فَقَرَأَ (إِنَّ اللَّهَ)، فَالْمَعْنَى: قَالَتْ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ؛ لِأَنَّ النِّدَاءَ قَوْلٌ^(٥).

إِذَنْ - إِنَّ الْفَتْحَ وَالْكَسَرَ قَائِمٌ عَلَى التَّأْوِيلِ الْمَفْتَرَضِ قَبْلَ الْحَرْفِ الْمَشْبَهِ بِالْفِعْلِ، فَمَنْ فَتَحَ أَوْقَعَ (فَنَادَتْهُ) عَلَيْهَا كَأَنَّهُ قَالَ: (نَادَوْهُ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ). وَمَنْ كَسَرَ قَالَ: النِّدَاءُ فِي مَذْهَبِ الْقَوْلِ، وَالْقَوْلُ حِكَايَةٌ. فَكَسَرَ إِنَّ بِمَعْنَى الْحِكَايَةِ. وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ

(١) شرح كتاب سيبويه: ٢٥٠/٣.

(٢) عند قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ... أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ ال عمران/٣٩.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٥٣١/٢.

(٤) ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ١٦٣، والتيسير في القراءات السبع: ٨٧.

(٥) ينظر: معاني القراءات: ٢٥٤/١.

﴿فناداه الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك﴾ فإذا أوقع النداء على منادى ظاهر مثل (يا زكريا) وأشباهه كسرت (إن) لأن الحكاية تخلص، إذا كان ما فيه (يا) ينادي بها، لا يخلص إليها رفع ولا نصب ألا ترى أنك تقول: يا زيد إنك قائم، ولا يجوز يا زيد أنك قائم. وإذا قلت ناديت زيدا أنه قائم فنصبت (زيدا) بالنداء جاز أن توقع النداء على (أن) كما أوقعته على زيد. ولم يجر أن تجعل إن مفتوحة إذا قلت: يا زيد لأن زيدا لم يقع عليه نصب معروف^(١).

في خضم هذا الخلاف في التأويل، فإن زيادة (يا زكريا) في الآية القرآنية من لدن ابن عباس لا تمنح حق الكسر في القراءة، لذا نجد الفرّاء يقول: الفتح فيها أجود في العربية^(٢). كما ذهب الطبري إلى ذلك محتجاً ومعللاً فقال: (واختلفت القراءة في قراءة قوله: "أن الله يبشرك". فقرأته عامة القراء: (أن الله) بفتح "الألف" من "أن"، بوقوع النداء" عليها، بمعنى: فنادته الملائكة بذلك. وقرأه بعض قراء أهل الكوفة: (إن الله يبشرك) بكسر (الألف)، بمعنى: قالت الملائكة: إن الله يبشرك، لأن النداء قول. وذكروا أنها في قراءة عبد الله: (فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب يا زكريا إن الله يبشرك) قالوا: وإذا بطل النداء أن يكون عاملاً في قوله: "يا زكريا"، فباطل أيضاً أن يكون عاملاً في "إن".

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: "أن الله يبشرك" بفتح "أن" بوقوع النداء عليه، بمعنى: فنادته الملائكة بذلك. وليست العلة التي اعتل بها القارئون بكسر "إن" من أن عبد الله كان يقرأها كذلك، فقرأوها كذلك لهم بعلّة، وذلك أن عبد الله إن كان قرأ ذلك كذلك، فإنما قرأها بزعمهم، وقد اعترض بنداء زكريا بين "إن" وبين قوله: "فنادته"، وإذا اعترض به بينهما، فإن العرب تعمل حينئذ النداء في "أن"، وتبطله عنها. أمّا الإبطال، فلأنه بطل عن العمل في المنادى قبله، فأسلكوا الذي بعده مسلكه في بطلان عمله. وأمّا الأعمال، فلأن النداء فعل واقع. كسائر الأفعال. وأمّا قراءتنا، فليس نداء زكريا بـ(يا زكريا) معترضاً به بين "أن" وبين قوله: "فنادته". وإذا لم يكن ذلك

(١) ينظر: معاني القرآن (للفراء): ٢١٠/١، ومعاني القرآن (للأخفش): ٢١٧/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٢١٠/١.

بينهما، فالكلامُ الفصيح من كلام العرب إذا نصبتْ بقول: "ناديت" اسمَ المنادي وأوقعوه عليه، أن يوقعوه كذلك على "أن" بعده. وإن كان جائزاً إبطالُ عمله، فقوله: "نادته"، قد وقع على مكني "زكريا"، فكذلك الصواب أن يكون واقعاً على "أن" وعاملاً فيها^(١).

القول في (أن) المصدرية^(٢).

قال قطرب: (الحسنُ ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ على الخبر، وهي قراءة أبي عمرو. وقراءة أخرى ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ بالاستفهام^(٣).

(أحد) نائب فاعل يؤتى^(٤)، وقد أنكره مجاهد الذي ينبغي عنده أن يكون (أنَّ يُؤْتَى أَحَدًا). وقد رده ابن جني بالقول: (لا وجه لإنكار ابن مجاهد رفع أحد مع قوله «يؤتى» مسمى الفاعل، وذلك أنَّ معناه أن يؤتى أحد أحداً مثل ما أوتيتم، كقولك: أن يحسن أحد مثل ما أحسن إليكم، أي أن يحسن أحد إلى أحد مثل ما أحسن إليكم، فتحذف المفعول ويكون معناه ومفاده أنَّ نعمة الله سبحانه لا تقاس بها نعمة. وهذا مع أدنى تأمل واضح^(٥)). وصلحت أحد لأنَّ معنى (أن) معنى (لا)، كما قال الله جلَّ وعزَّ: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾^(٦) معناه: لا تضلوا. وقال: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ أن تصلح في موضع (لا)^(٧).

قال مكي القيسي: (وإنَّما دخلت أحد لتقدم لفظ النَّفْيِ فِي قَوْلِهِ وَلَا تَوَمَّنُوا فَهُوَ نَهْيٌ وَلَفْظُهُ لَفْظُ النَّفْيِ فَأَمَّا مَنْ مَدَّ وَاسْتَفْهَمَ وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ فَإِنَّهُ أَتَى بِهِ عَلَى مَعْنَى الْإِنْكَارِ مِنَ الْيَهُودِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَلُ مَا أُوتُوا حِكَايَةً عَنْهُمْ فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أَنْ

(١) تفسير الطبري: ٣٦٦/٥، ٣٦٧.

(٢) عند قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ ال عمران/٧٣.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٥٣٨/٢.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٥٣٥/١.

(٥) المحتسب: ٢٦٠/١.

(٦) النساء/١٧٦.

(٧) ينظر: معاني القراءات: ٢٦١/١.

فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ بِالِابْتِدَاءِ إِذْ لَا يَعْمَلُ فِي أَنْ وَمَا قَبْلَهَا لِأَجْلِ الْإِسْتِفْهَامِ وَخَبَرَ الْمُبْتَدَأَ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ تَصَدُقُونَ أَوْ تُقَرُّونَ وَنَحْوَهُ وَحَسَنَ الْإِبْتِدَاءُ بِأَنْ لَاتَّهَا قَدْ اعْتَمَدَتْ عَلَى حَرْفِ الْإِسْتِفْهَامِ فَهُوَ فِي التَّمَثِيلِ بِمَنْزِلَةِ أَزِيدَ ضَرْبَتَهُ وَبَجُوزِ أَنْ تَكُونَ أَنْ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ وَهُوَ الْإِخْتِيَارُ كَمَا كَانَ فِي قَوْلِكَ أَزِيدَا ضَرْبَتَهُ النَّصَبُ الْإِخْتِيَارُ لِأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ عَنِ الْفِعْلِ فَتَضَمَّرَ فَعَلًا بَيْنَ الْأَلْفِ وَبَيْنَ أَنْ تَقْدِيرُهُ أَتَذِيعُونَ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ وَأَتَشِيعُونَ وَأَتَذَكَّرُونَ وَنَحْوَهَا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الْإِنْكَارُ الَّذِي قَصَدُوا إِلَيْهِ بِلَفْظِ^(١).

اختلف أهل الرواية في نسبة هذه القراءة (ءأن)، فابن مجاهد يقول: (كلهم قرأ ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ غير ممدود إلا ابن كثير فإنه قرأ ﴿ءأن يُؤْتَى﴾ ممدوداً^(٢). فابن كثير على الاستفهام في اللفظ، وهو تقرير وتوبيخ. والباقون على تقدير: قل إن الهدى هدى الله، لأن يؤتى وبأن يؤتى^(٣). وهاتان الهمزتان عند ابن كثير الأولى محققة والثانية ملينة بين بين^(٤)، قال ابن الباذش: (قرأه ابن كثير بهمزتين على الاستفهام، الثانية منهما بين بين من غير فصل على أصله. الباقرن بهمزة واحدة على الخبر)^(٥). أما قطرب فقد نسب (أن) إلى الحسن عن أبي عمرو بن العلاء^٦، وخصها ابن جني بقراءة الحسن^(٧)، و(ءأن) عن الأعمش^(٨) إلا أن إجماع القراء ينسبونها لابن كثير وحده^(٩).

(١) مشكل إعراب القرآن: ١٦٣/١.

(٢) السبعة في القراءات: ٢٠٧، وينظر: معاني القراءات: ٢٦٠/١.

(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٧١.

(٤) ينظر: الكنز في القراءات العشر: ٢٥١/١، والبدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة: ٢٢٩/١.

(٥) الاقناع في القراءات السبع: ١٦٨.

(٦) ينظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٥٣٨/٢.

(٧) ينظر: المحتسب: ٢٦٠/١.

(٨) ينظر: تفسير الثعلبي: ٤١٥/٨، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة: ٣٧٨.

(٩) ينظر: حجة القراءات: ١٦٥، وجامع البيان في القراءات السبع: ٩٧٠/٣، والعنوان في القراءات السبع: ٨٠.

ونسب إلى الحسن كسر الهمزة، قال الثعلبي: (وقرأ الحسن والأعمش: (إن يؤتى) بكسر الألف، ووجه هذه القراءة: أن هذا من قول الله (ﷻ) بلا اعتراض، وأن يكون كلام اليهود تاماً عند قوله: ﴿إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ﴾ ومعنى الآية: قل يا محمد: إن الهدى هدى الله ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ أي: أن يؤتى أحد ما أوتيتم يا أمة محمد، ﴿أَوْ يُحَاجُّوَكُمْ﴾ يعني: إلا أن يحاجوكم: يجادلوكم -يعني: اليهود والنصارى بالباطل، فيقولون: نحن أفضل منكم^(١)، وبذلك تنتفي دلالة لا أو لن المتحقتان من قراءة (أن) إذا ثبت الرواية الرواية عنه ليكون المعنى: لن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أهل الإسلام من الحجج والبيانات، التي توضح أن الحق في أيديكم^(٢).

إن التمايز بين القراءتين جلي من حيث الزيادة بهزتين قصد (الاستفهام على وجه الإنكار أي لا يعطى أحد مثل ما أعطيتم وهو متصل بقوله ﴿وَلَا تَوْنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ﴾^(٣). ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ ويكون قوله ﴿إِنْ الْهُدَى هَدَى اللَّهَ﴾^(٤). خبرا اعترض اعترض في وسط الكلام ولم يغير من المعنى شيئاً وإذا حمل الكلام على هذا كان قوله أن يؤتى بعد من الحكاية عن اليهود يقول لا تصدقوا أن يعطى أحد مثل ما أعطيتم^(٥). وذلك أن أخبار اليهود قالوا لدؤيهم: أيؤتى أحد مثل ما أوتيتم؟ أي: لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم^(٦).

والقراءة عند الازهري بغير مد^(٧)، قال الفراء: (أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم): لا لا تصدقوا (أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم. أوقع (تؤمنوا) على (أن يؤتى) كأن قائلهم قال: لا تؤمنوا أن يعطى أحد مثل ما أعطيتم. وقد قيل إن المعنى: قل يا محمد: (إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم)، أي: الهدى هداكم، لا يؤتى أحد مثل ما

(١) تفسير الثعلبي: ٤١٥/٨.

(٢) ينظر: تفسير الماتريدي: ٤٠٦/٢.

(٣) ال عمران/٧٣.

(٤) البقرة/١٢٠.

(٥) حجة القراءات: ١٦٥.

(٦) ينظر: معاني القراءات: ٢٦٠/١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه.

أُوتِيتُمْ^(١). أمّا الأزهري فقد خالف قوله أنّه قال: المعنى في قوله (أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) (قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ) كراهة (أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) أي: ممن خالف دين الإسلام، لأنّ الله لا يهدي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ، فَهُدَى اللَّهِ بَعِيدٌ مِنْ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ^(٢). وقول الفراء أصح من قول الأزهري^(٣).
القول في (لام الأمر)^(٤).

اختلف الفراء في حركة (اللام) في (وليحكم)، فمنهم مَنْ كَسَرَ على معنى التعليل، ومنهم مَنْ سَكَّنَ على الأمر، وعرض قطرب لذلك فقال: (الأعمش ﴿وَلِيَحْكَمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ﴾ بكسر اللام ونصب الميم؛ كأنه أراد (كَيَّ يَحْكُمَ)، أراد اللام التي في معنى (كَيَّ)؛ وهي قراءة طلحة بن مُصَرِّفٍ، ويحيى بن وثَّابٍ، وقراءة العامة (وَلِيَحْكُمَ) ساكنة على الأمر؛ وهي قراءة شيبه ونافع وأبي جعفر وأهل المدينة، وفي قراءة أبي (وَأَنْ لِيَحْكُمَ) على الأمر؛ يُقَوِّي قراءة مَنْ أَسَكَّنَ^(٥).

تعدّ اللام في العربية حرفاً مؤثراً لما بعدها من الأسماء أو الأفعال، ولكل قواعد في الجملة العربية، وما يهمنا في هذا النصّ التوجيه النحوي لتلك اللام الداخلة على الفعل، ففي قراءة المصحف هو اللام العاملة على الفعل المضارع، فقرأ حمزة وحده ﴿وَلِيَحْكَمْ﴾ (وجعلت اللام في جهة كي)^(٦)، وقرأ الباقر ﴿وَلِيَحْكَمْ﴾ بإسكان اللام^(٧). اللام^(٧). جزمها على أنّها لام أمر^(٨). فمن نصب فعلى معنى: ولأنّ يحكم^(٩). ومن جزم جزم فلأن اللام لام الأمر، وما أوجبه العامة من جزم فلأن اللام إذا اتصلت بالفاء

(١) معاني القرآن (الفراء): ٢٢٢/١.

(٢) معاني القراءات: ٢٦١/١، ونقله أبو حيان. ينظر: الإرتشاف: ١٦٩٣/٤، والبحر المحيط: ٢١٣/٣.

(٣) ينظر: معاني القراءات: ٢٦١/١.

(٤) عند قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْكَمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ﴾ المائدة/٤٧.

(٥) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٦٠/٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٣١٢/١.

(٧) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٤٤، والتيسير في القراءات السبع: ٩٩.

(٨) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٣١٢/١.

(٩) ينظر: معاني القراءات: ٣٣٢/١.

والواو استنتقل كسرهما، وكثرت الحركات فيها فسكنت، والجزم والنصب في العربية هما لغتان جيدتان، ويجوز كسر اللام مع الجزم في الميم، ولكنه لم يقرأ به^(١).
أما قطرب فكان مع الجزم بقوله: (وفي قراءة أبي (وَأَنْ لِيَحْكُمَ) على الأمر؛ يُقَوِّي قراءة مَنْ أَسَكَنَ)^(٢)، وهو الوجه الذي لا مناص منه عند القراء، قال ابن خالويه: (والوجه أن يكون لام الأمر؛ لأنها في حرف عبد الله، وأبي (وَأَنْ لِيَحْكُمَ)...) ^(٣)، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾^(٤)، دليل على أن قوله (وليحكم) جزم. لأنه كلام معطوف بعضه على بعض^(٥). لذا قرأ به أصحاب المصحف، وإن كان النصب غير مستهجن عند النحويين، (فالحجة لمن أسكن: أنه جعلها لام الأمر فجزم بها الفعل، وأسكنها تخفيفاً، وإن كان الأصل فيها الكسر. والحجة لمن كسر: أنه جعلها لام كي فنصب بها الفعل. وتقدير الكلام: وآتيناه الإنجيل ليحكم أهله بما أنزل الله فيه)^(٦).
ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾^(٧)، إذ قال قال قطرب: (قراءة أبي عمرو ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ بالياء، وهي القراءة الحسنّة لأنها للغائب، وقراءة الحسن وأبي جعفر "فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا" بكسر اللام وبالتاء)^(٨).

القول في (إِنَّ)^(٩).

قال قطرب: (أهل المدينة ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ على الخبر. الحسن وأبو عمرو على الاستفهام (أَنْ لَنَا))^(١٠).

(١) معاني القراءات: ٣٣٢/١.

(٢) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٦٦٠/٢.

(٣) الحجة في القراءات السبع: ١٣١.

(٤) المائدة/٤٩.

(٥) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٣١٣/١.

(٦) المصدر نفسه: ٣١٣/١.

(٧) يونس/٥٨.

(٨) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٩٢٧/٣.

(٩) عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ الأعراف/١١٣.

(١٠) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٧٩١/٢ - ٧٩٢.

إِنَّ من الأحرف المشبهة بالفعل، تنصب الاسم وترفع الخبر، ولام الابتداء تدخل في أصلها على المبتدأ من نحو: لزيد قائم، فإذا جاءت (إِنَّ) زحلت على الخبر فنقول: إِنَّ زيدا قائم، وامتنع دخولها على (إِنَّ)، فلا نقول: لَأَنَّ زيدا قائم، لئلا يجتمع مؤكدان على لفظ واحد^(١). وقد تلحق اللام الاسم إذا تأخر من نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾^(٢)، وهو ما يماثل الآية موضع البحث، فقد دخلت (إِنَّ) على الخبر (لنا)، و (لكل)، وها هنا اختلف القراء في قبول الإيجاب أو الاستفهام.

فقرأ ابن كثير ونافع ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ في الأعراف، وقرأ ﴿أَيْنَ لَنَا لَأَجْرًا﴾^(٣) في الشعراء، ممدودة مفتوحة الألف، وقرأها كذلك أبو عمرو ﴿أَيْنَ لَنَا لَأَجْرًا﴾ في السورتين، أما عاصم فتناقضت مروياته من راوييه، ففي الأعراف قرأ حفص عن عاصم ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ على الخبر، وفي الشعراء روى عنه ﴿أئنَ لَنَا لَأَجْرًا﴾ بهزتين، في حين روى أبو بكر (شعبة) عن عاصم بهزتين جميعاً في الموضعين، كما فعل ابن عامر، ويرى ابن مجاهد أن حمزة والكسائي كذلك قرأ ما قرأ أبو بكر بن عياش بهزتين^(٤).

قال ابن خالويه: (قرأ ابن كثير ونافع وحفص عن عاصم «إِنَّ لَنَا» على لفظ الخبر «فَإِنَّ» حَزَفُ أَدَاةٍ تُؤَكِّدُ الخبر، تنصب الاسم وترفع الخبر، وقرعوا في الشعراء «أَيْنَ» بالاستفهام، فلما اجتمعت هَمْزَتَانِ لَيُّوْا الثَّانِيَةَ. وَقرأ أبو عمرو كليهما بِالْمَدِّ عَلَى الاستفهام. وَقرأ الْبَاقُونَ «أئنَ» بِهِمَزَتَيْنِ عَلَى الْأَصْلِ)^(٥).

اذن - (يقرأ «أئنَ لَنَا لَأَجْرًا» على جهة الاستفهام. ويجوز إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا - على غير الاستفهام. وعلى جهة الثقة مِنْهُمْ به، قَالُوا (إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا). أي إِنَّكَ مِنْ يَحْبُونَا وَيُجَازِينَا)^(٦). قال الأزهري: (مَنْ قرأ (إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا) فهو إيجاب، ومن قرأ (أَيْنَ لَنَا)، أو

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٦٣/١.

(٢) القلم/٣.

(٣) الشعراء/٤١.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٨٩.

(٥) إعراب القراءات السبع وعللها: ١٢٢.

(٦) معاني القرآن وإعرابه: ٨٩/٤.

(أَنَّ لَنَا لَأَجْرًا) فعلى الاستفهام، وهما ألفان: إحداهما ألف الاستفهام، والأخرى ألفُ (إِنَّ)، وهي أجود القراءتين^(١).

والمنتبع لآراء النحويين في ما شابه هذه الآية يجد الميل كل الميل نحو الهمزتين كما في قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرَّجَالَ﴾^(٢)، قال الزجاج: (يجوز على أوجه، أأنكم بهمزتين بينهما ألف، ويجوز أننكم بهمزتين مُحَقَّقَتَيْنِ، والأجودُ أأنكم بجعل الهمزة الثانية بينَ بَيْنَ تكون بين الياء والهمزة)^(٣). أمَّا القراء فهم في اختلاف، قال ابن مجاهد: (وَاخْتَلَفَا فِي قَوْلِهِ فِي الْعَنْكَبُوتِ ﴿أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ﴾^(٤). ﴿أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرَّجَالَ﴾، فَكَانَ الْكَسَائِيُّ يَسْتَفْهَمُ بِهِمَا جَمِيعًا وَكَانَ نَافِعٌ يَسْتَفْهَمُ بِالثَّانِي وَلَا يَسْتَفْهَمُ بِالْأُولَى)^(٥).

أمَّا ابن عامر فقد كان يقرأ بالضد من نافع والكسائي عامَّةً ذَلِكَ فَكَانَ لَا يَسْتَفْهَمُ بِالْأُولَى وَيَسْتَفْهَمُ بِالثَّانِي وَيَهْمَزُ هَمْزَتَيْنِ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ إِلَّا فِي حَرْفَيْنِ فَإِنَّهُ خَالَفَ فِيهِمَا هَذَا الْأَصْلَ فَقَرَأَ فِي الْوَاقِعَةِ ﴿أَذَا مَثْنَا وَكُنَّا تُرَابًا... أَتِنَّا﴾^(٦) جمع بين الاستفهامين وفي وفي النازعات ﴿أَعْنَا لِمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾^(٧) بالاستفهام ﴿إِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخْرَةً﴾^(٨) بغير استفهام، وَقَرَأَ فِي النَّمْلِ غَيْرَ ذَلِكَ قَرَأَ ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا إِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾^(٩) كَقِرَاءَةِ الْكَسَائِيِّ بَنُونِينَ وَمَضَى فِي الْعَنْكَبُوتِ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي أَصْلُ مِنْ تَرَكَ الْإِسْتِفْهَامَ فِي الْأُولَى^(١٠).

(١) معاني القراءات: ٤١٦/١.

(٢) الأعراف/٨١.

(٣) معاني القرآن وإعراجه: ١٢٥/٤.

(٤) العنكبوت/٢٨.

(٥) السبعة في القراءات: ٢٨٥.

(٦) الواقعة/٤٧.

(٧) النازعات/١٠.

(٨) النازعات/١١.

(٩) النمل/٦٧.

(١٠) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٨٦.

القول في (أَنَّ) ^(١)

قال قطرب: (الْحَسَنُ ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ من أَوْهَنَ أَيِ ضَعَّفَ. أبو عمرو ﴿مُوهِنٌ﴾ من وَهَنَ. وقراءة عاصم والأعمش ﴿مُوهِنٌ﴾ بالتخفيف منوّن، ونصب ﴿كَيْدٍ﴾. أبو عمرو ﴿وَإِنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ﴾ يصيرُ على الابتداء ^(٢).

في النص الذي عرضه قطرب قراءتان:

الأولى: (أَنَّ، إِنَّ): قرأ ابن كثير وعاصم ف رواية أبي بكر وأبو عمرو وحَمَزَة والكسائي بكسر الألف، وقرأ نافع وابن عامر وحَفْص عن عاصم بفتحها ^(٣). قال الطبري: (وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين والبصريين: (وَإِنَّ اللَّهَ) بكسر الألف على الابتداء، واعتلوا بأنّها في قراءة عبد الله: «وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُؤْمِنِينَ». وأولى القراءتين بالصواب، قراءة من كسر إِنَّ للابتداء، لتقتضي الخبر قبل ذلك عما يقتضي قوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٤).

أمّا الأخفش فقد استحسّن الفتح وإنّ أجازّه في الكسر، فيقول: (وقال ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ كأنّه على جواب من قال: "ما الأمرُ؟" أو نحو ذلك فيقول للذين يسألون: "ذلك م... كأنّه قال: "ذَلِكُمْ الْأَمْرُ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ" فحسن أن يقول: "ذلك م" و"هذا". وتضمّر الخبر أو تجعله خبراً مضمراً. وقال ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ ^(٥) ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾ ^(٦) لأنّه يجوز أن تقول: "إِنَّ لَكَ ذَاكَ" و"هذا" وهذه الثلاثة الأحرفُ يجوز فيها كسر "إِنَّ" على الابتداء. ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ...﴾ [أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ] ^(٧) فيجوز أن تقول: "فنادته الملائكة بذلك" وإن شئت

(١) عند قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ الانفال/١١٨.

(٢) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: ٨٥٧/٢ - ٨٥٨.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات: ٣٠٤.

(٤) تفسير الطبري: ٩٦/١١.

(٥) طه/١١٨.

(٦) طه/١١٩.

(٧) ال عمران/٣٩.

رفعته على الحكاية كأنه يقول: "فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ فَقَالَتْ: "إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ" لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ
بَعْدَ الْقَوْلِ حَكَايَةٌ، تقول: "قُلْتُ: "عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ" وقلت: "إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ" إِلَّا
فِي لُغَةٍ مِنْ أَعْمَلِ الْقَوْلِ مِنَ الْعَرَبِ كَعَمَلِ الظَّنِّ فَذَاكَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْتَحَ "أَنَّ" (١).
الثانية: التتوين في (موهّن) يقتضي عدم الإضافة في (كيد) ليكون بالنصب، وعدم
التتوين يلزم الإضافة في (كيد)، وبين التتوين وعدمه حدثت عدة قراءات وتوجيهات
تعود لطبيعة البنية المشتقة من جهة، والمعنى من جهة ثانية. القراءة المتواترة (موهّن)
بِتَخْفِيفِ الْهَاءِ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ الْمَشْتَقِ مِنْ أَوْهَنْ يُوْهِنُ (٢)، و(مُوْهَنْ)
اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ الْمَشْتَقِ مِنَ الْفِعْلِ (أَوْهَنْ) وَلِكُلِّ اسْتِقْطَاقٍ غَرَضُهُ مِنْ هَذِهِ
الْقِرَاءَةِ أَوْ تِلْكَ. وَإِنْ كَانَ الْإِجْمَاعُ عَلَى (مُوْهَنْ) وَ(مُوْهَنْ) بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَمِنْ نَصَبِ
(كَيْدٍ) فَلَأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَمِنْ خَفْضِهِ فَلَأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَيُقَالُ: وَهَنْتُ الشَّيْءَ وَأَوْهَنْتُهُ،
إِذَا فَعَلْتَهُ وَاهْنًا ضَعِيفًا (٣).

وبالحالتين يكون (كيد) مفعول به لاسم الفاعل سواء كان مجرور لفظاً من
المضاف غير المنون، أو منصوباً من المضاف المنون، والإضافة فيه غير المحضة
وهي (إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، كقولك: هذا ضارب زيد
الآن، وهذا شاتم عمرو غداً والتقدير فيه الانفصال، ولذلك سميت غير محضة كأنك
قلت: ضارب زيداً، وشاطم عمرًا) (٤). فهو في تقدير الانفصال، واستدل على أن
الإضافة غير محضة وأنها على حكم التثنية (٥). قال ابن مالك: (يعنى أن المضاف
إذا كان شبيهاً بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو
الاستقبال أو ما حمل عليه من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة كانت إضافته غير

(١) معاني القرآن: ١/١١٧.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ١٣٥.

(٣) ينظر: معاني القراءات: ١/٤٣٧.

(٤) توجيه اللمع: ٢٥٤.

(٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه: ١/٧٣.

محضة لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً وإنما هي لمجرد التخفيف وذلك نحو ضارب زيد وضارباً عمراً وأصله ضارب زيداً وضاربان عمراً^(١).

فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو (موهن) بَفَتْحِ الْوَاوِ وَتَشْدِيدِ الْهَاءِ مَنْوَنَةً (كيد) نَصَبَ وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمَزَةً وَالْكَسَائِي وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ (موهن) سَاكِنَةً الْوَاوِ مَنْوَنَةً (كيد) نَصَبَ وَرَوَى حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ ﴿مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ مُضَافًا خَفِيفًا بِنَتْسِكِينِ الْوَاوِ وَكَسَرَ الْهَاءَ وَضَمَّ النُّونَ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ وَكَسَرَ الدَّالَ مِنْ (كيد)^(٢). قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: (وَمِثْلُهُ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿بَالِغٌ أَمْرِهِ﴾ وَ﴿بَالِغٌ أَمْرُهُ﴾ وَسَآذُكُرُ جَمِيعَ مَا يُنَوَّنُ وَمَا لَا يُنَوَّنُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي التَّوْبَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ غَيْرَ أَنَّ مَنْ نَوَّنَ أَرَادَ الْحَالَ وَالْإِسْتِقْبَالَ كَقَوْلِكَ: الْأَمِيرُ خَارِجٌ الْآنَ وَغَدًا، وَمَنْ لَمْ يُنَوَّنْ جَارَ أَنْ يُرِيدَ الْمَاضِيَ وَالْإِسْتِقْبَالَ كِلَيْهِمَا وَمَنْ أَرَادَ الْمَاضِيَ كَانَ الْإِسْمُ الْفَاعِلُ مَعْرِفَةً، وَمَنْ أَرَادَ الْإِسْتِقْبَالَ كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ نَكْرَةً وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةٍ لِأَنَّكَ تُرِيدُ بِالْمُتَّصِلِ الْمُنْفَصِلَ^(٣).

فالزجاج ذكر (أربعة أوجه). في النصب وجهان، وفي الجر وجهان. وموضع (ذلكم) رفع، المعنى الأمر ذلكم وأنَّ الله، والأمر أن الله موهن. وقوله: (ذلكم فدوقوه). موضع (ذلكم) رفع على إضمار الأمر، المعنى: الأمر ذلكم فدوقوه، فمن قال: إنه يرفع ذلكم بما عادَ عليه من الهاء أو بالابتداء وجعل الخبر فدوقوه. فقد أخطأ من قبل أن ما بعد الفاء لا يكون خبراً لمبتدأ. لا يجوز زيد فمنطلق، ولا زيد فاضربه، إلا أن تضمير " هذا " تريد هذا زيد فاضربه. قال الشاعر^(٤):

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَاَنْكَحَ فِتَاتَهُمْ وَأَكْرَمَتُهُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيََا

وذكر بعضهم: أن تكون في موضع نصب على إضمار واعلموا أن للكافرين عذاب النار. ويلزم على هذا أن يقال: زيد منطلق وعمرًا قائمًا. على معنى وأعلم عمرًا قائمًا، بل يلزمه أن يقول عمرًا منطلقًا؛ لأنَّ المخبر مُعْلَمٌ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَجْزِ إِضْمَارُ أَعْلَمَ

(١) شرح المكودي: ١٥٩.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات: ٣٠٤.

(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ١٣٦.

(٤) مجهول قائله، وأول من تمثل به سيبويه. الكتاب: ١٣٩/١.

ههنا، لأنَّ كلَّ كلام يُخْبَر به أو يستخبر فيه فأنت مُعَلِّمٌ به. فاستغنى عن إظهار العلم أو إضماره. وهذا القول لم يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ^(١).

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٧/٢.

خاتمة البحث ونتأجه



توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١. كشف البحث أنَّ الخلاف القرائي بين القراء إنما هو خلاف في المعنى المُراد بين قارئ وآخر، فضلاً عما تحدده أصول النحو العربي التي كانت عاملة عند جميع القراء بصورة تغلب على العلم الذي ينبغي التأسيس إليه ألا وهو سند الرواية وصحة تواترها.
٢. أوضح البحث سعي القراء إلى تضمين قراءاتهم ما أثبتته المروي من القُراء الكبار من رجالات الطبقة الأولى، وذلك لأنَّ القُراء نحويون، ومن لم يكن منهم نحويًا فقد أخذ القراءة عن نحوي، ما حدا إلى ظهور التعدد في وجوه القراءات لتعددتها في العربية.
٣. بيَّنَ البحث أنَّ شخصية كـ(قطرب) بما انمازت به من اطلاع على كلام العرب وتأويل قرائي حريّة في البحث عند المفاهيم والأصول في دراسة القرآن، ليس من خلال إيمانه بالقُراء النحويين فحسب بل بما جادت قريحتهم في تأطير النص القرآني تأطيرًا متوافقًا مع قواعد النحويين، وما خرج منها كان التفضيل للدراية قبل الرواية.
٤. ثبت للبحث أنَّ موضوعه القرآن والقراءات والعلاقة بينهما علاقة الأصل والفرع، وكان الجميع يحرص على ضبطه والدقة في مبتغاه الدلالي، فضلاً عن مراعاة السياق من الآيات للوصول إلى أدق الألفاظ من تلك القراءات.
٥. أكَّدَ البحث أنَّ القراءات تعود في حقيقتها إلى مرجعيات لهجِيّة تارة، وقواعدية تارة أخرى بحسب ما تتقبله العربية من وجوه، فضلاً ما أثبتته بعض المصنفات فيما يمكن وصفه بالقراءة الشاذة التي افتقدت بندًا من بنود القراءة الصحيحة، وهذا يحال بشكل من الأشكال إلى ما انضوت إليه بعض تلك اللهجات.
٦. تابع البحث منهج القُراء في الخلاف عن الأصل الروائي الذي هو قائم على العامل المتحقق أو غير المتحقق (المضمّر)، فالرفع إنما هو من العامل المعنوي، أمّا النصب فبإضمار ذلك العامل سواء كان بمعنى الفعل أو الفعل نفسه.

٧. تابع البحث القراءات المتعلقة بالظروف وعاملها، فكانت وجهتهم فيها النصب على الإغراء، أو على المفعولية، أو على الظرفية، وقد تقع موقع الابتداء أو الإخبار فيكون الرفع حقها كحال بقية الأسماء.

٨. كشف البحث دور العطف في الخلاف بين القراء مثل كلمة (والملائكة) في قوله تعالى ﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾، فالرفع على لفظ الجلالة (الله)، والخفض عطفًا على (ظُلُلٍ) عند تكرار حرف الجر.

٩. تتبع البحث مواضع القراء في بيان المقاصد، فالخبر هو الجزء المتمم للفائدة، ولتحقيق الفائدة يتطلب معنى ثابتًا لا يترك للمتأول التحير والتخيير، لذا اختلف القراء ومن بعدهم النحويون بين ما يكون خبرًا أو تابعًا، في قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾، اختلفوا في (كله) بين رفع اللام ونصبها، فقراءة الأعرج (كله) على الوصف و﴿الله﴾ هو الخبر. يسيران على الرفع من دون ذكر لرواية النصب، أمّا الحسن فيرى الرفع على الابتداء، أي رفع (كل) بالابتداء، و﴿الله﴾ الخبر، والجُمْلَةُ خَبَرٌ (إن).

١٠. كشفت الدراسة بيان تعدد القراء من تجاوز الرواية وقانون العربية عند قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾. فالقراء اعتمدوا النصب إلا حفصًا برواية الرفع مع أن ما يقاربها من الآيات وقعت بالنصب كالاتي: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنَ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، وقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ﴾

١١. تتبع البحث الوجه الآخر من قراءة القراء في الإضافة، ففي إجماع النحويين لا يجتمع التنوين والإضافة معًا، ولا يجتمع الألف واللام والتنوين من نحو قوله تعالى ﴿وَمَن قَتَلَهُ مِنْكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾، فقول قطرب في قراءتين مشهورتين، (جزاء مثل) يرفع ويضيف، و(جزاء مثل) يرفع ولا يضيف، والفیصل هو قراءة التنوين التي قطعت الإضافة.

١٢. كشف البحث أنَّ هناك تبايناً في مرويات عاصم من خلال حفص وشعبة، وهذا التباين مرده عدم استقرار عاصم بالقراءة بل أنَّ كثيراً من القراءات قد خالف فيها شيخه أبا عبد الرحمن السلمي.

١٣. استدل البحث من خلال تتبع عمل قطرب على رغبته في تعدد الوجوه وبيان أحسنها، وأنَّ ما دفعه إلى ذلك عدم ردِّه لقراءة القراء المعبرين أو نصوص النحويين الثقات المؤمنين بكلام العرب وصحة ما جاء منهم. من ذلك قوله تعالى ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾، فقد سار قطرب باتجاهيين: أحدهما: الرواية من القُرَّاء، والأشهر في قراءة (بعوضة) بالنصب، ويبرر الرفع ضمن أصول قواعد النحويين التي تجمل من (ما) بمعنى الذي، وتقدير ضمير (هو) في ذلك التأويل، وهو رفع لا يُعاب على القراء وإنَّ تحققت عند بعضهم قراءته كما صنع ابن جني، بل أننا لا نستبعد في تلك الصناعة رغبة النحويين بالجر كما فعل الطبري في قراءة (بعوضة).

١٤. عالج البحث بيان أثر الفعل على الفاعل، وجواز تقديم المفعول على فاعله، ما يُرتَّب أثرًا على المعنى، ومن أجله حدث الخلاف عند القراء فقد قرأ حمزة وحفص عن عاصم: (عَهْدِي الظَّالِمِينَ) بإرسال الياء في حين أنَّ (قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ: (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ)، لِأَنَّ الْعَهْدَ لَمَّا نَالَ الظَّالِمِينَ، نَالَ الظَّالِمُونَ الْعَهْدَ، ومثله قوله تعالى ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾.

١٥. أوضح البحث ما يجري على العطف من تقدير يجري على الاستفهام من تأويل، من نحو قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يَنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ قرأ أبو عمرو وحده: (قُلِ الْعَفْوَ) بالرفع. وقرأ الباقر: (قُلِ الْعَفْوَ) نصبًا. فمن جعل (ماذا) اسمًا واحدًا ردَّ (العفو) عليه فنصبه. وتكون (ماذا) استفهامية تتطلب إجابةً من خلال تكرار العامل أي: ينفقون العفو، ومن جعل (ما) اسمًا و (ذا) خبره وهي في المعنى (الذي) ردَّ (العفو) عليه فرفعه، المعنى: ما الذي ينفقون؟ فقال: العفو، أي: الذي ينفقون هو العفو. أمَّا قطرب فقد استحسّن القراءتين، بما أفضتهما من معنيين لهما ما يقابلهما في النص القرآني، لأنَّ عمل فعل الأمر بما يضمه يكون الاسم بعده منصوبًا على المفعولية (قل

العفو)، وما قراءة الرفع إلا بوقف هذا العامل، وجعل الاسم مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو).

١٦. لجأ قطرب أحياناً إلى القراءة الضعيفة بوصفها حُجَّةً، وهو أمرٌ لا تدعمه القاعدة النحوية أو المرويات من نحو قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾، ذكر عن الحسن ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾، بالرفع، وإنَّ المدقق في موقف القراء يجد الإجماع واضحاً على قراءة النصب، وسار على ما شابها في القرآن كُلُّهُ، والحق أنَّ السير مع الإجماع حُجَّةٌ نحوية، ودليل نقلي لا يمكن الاستغناء عنه، فلو كان في غير القرآن لكان له وجه كما تنباه ابن جني.

... وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

روافد البحث



www.ksars.org

القرآن الكريم

ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق. د. طارق عبد عون الجنابي، عالم الكتب، ٢٠٠٧.

الإبانة عن معاني القراءات، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٦٠.

إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث. أبو البقاء العكبر (ت ٦١٦هـ)، توثيق وتعليق ؛ وحيد عبد السلام بالي، محمد زكي عبد الديم، دار ابن رجب، ١٩٩٨ م.

إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. أحمد بن محمد بن أحمد الدميّطي، الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ)، أنس مهرة، الكتب العلمية - لبنان، ط٣، ٢٠٠٦ م.

أخبار أبي قاسم الزجاجي. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد الحسين مبارك، دار الحرية للطباعة - بغداد ١٩٨٠ م.

ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨ م.

إرشاد السالك إلى حل الفية ابن مالك، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ)، د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف - الرياض، ط١، ١٩٥٤ م.

استكمل ام لم يستكمل عند النحات العرب. أ. د. حيدر فخري ميران، مجلة كلية التربية الأساسية/جامعة بابل، ع: ٤٨، ٢٠٢٠ م.

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦ م.

أصول القراءة القرآنية وموقف النحاة من قراءة حفص بن سليمان. أ. د. حيدر فخري ميران، مؤسسة الصادق، بابل، ط١، ٢٠٢٠.

إعراب القراءات السبع وعللها. أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٩٩٢ م.

📖 إعراب القرآن. أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي ببيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.

📖 إعراب القرآن وبيانه. محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣ هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية - حمص - سورية، دار اليمامة - دمشق - بيروت، دار ابن كثير - دمشق - بيروت، ط٤، ١٤١٥ هـ.

📖 إعراب القرآن (الباقولي)، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهانى الباقلوي ت نحو ٥٤٣هـ، تح. إبراهيم أبواري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة/بيروت، ط٤ - ١٤٢٠ هـ.

📖 الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل. بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ١٤١٨ هـ.

📖 الإقناع في القراءات السبع. أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن الباذش (ت ٥٤٠هـ)، دار الصحابة للتراث، د. ت.

📖 التقاء الساكنين بين القاعدة والنص. د. عبد اللطيف محمد الخطيب، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية (٢١)، لسنة ٢٠٠٠-٢٠٠١ م.

📖 أمالي ابن الحاجب. أبو عمرو عثمان بن عمر، ابن الحاجب الكردي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق. د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل بيروت، ١٩٨٩ م.

📖 أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري ت ٥٤٢هـ، تح. الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

📖 الأمالي، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيزون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان ت ٣٥٦هـ، تح: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية - ١٩٢٦ م.

📖 أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي ت ٤٣٦ هـ. تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٩٥٤ م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزّجّاجي (ت ٣٣٧هـ)، ت الدكتور مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، ط ٥، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، (ت ٣٢٨هـ)، تح. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي ت ٣٧٣هـ، تاريخ النشر بالشاملة، ٨ ذو الحجة ١٤٣١

البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ت ٧٤٥هـ، صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ط ١: ١٤٢٠هـ

البدور الزاهرة البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاري النشار ت ٩٣٧ هـ، تح. أ. د. أحمد عيسى المعصراني، دار النوادر للطباعة والنشر - الكويت، ط ٢، ٢٠١١ م.

البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ.

التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري. تح. علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تح. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

التجديد في توجيه القراءات القرآنية، محمد إسماعيل المشهداني، مجلة جامعة زاخو، كردستان، مج: ١، ع: ٢، ٢٠١٣، تح. سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٩٨١ م.

- 📖 التحديد في الإتيان والتجويد. أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (ت ٤٤٤ هـ) تح. د. غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار - بغداد، ط ١، ١٩٨٨ م.
- 📖 التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد». محمد الطاهر بن محمد بن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ)، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤ م.
- 📖 التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح. د. حسن هنداي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا - الرياض، ط ١، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م.
- 📖 التسهيل في علوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١ هـ)، تح. عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ.
- 📖 التصاريح لتفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه. يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي الإفريقي القيرواني (ت ٢٠٠ هـ)، تح. هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع، ط ١، ١٩٧٩ م.
- 📖 التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، تح. ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- 📖 التعليقة على كتاب سيبوي. أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، (ت ٣٧٧ هـ)، تح. د. عوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- 📖 تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن العظيم)، ابن أبي حاتم محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التيمي، الحنظلي، الرازي ت ٣٢٧ هـ. تح. أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط ٣ - ١٤١٩ هـ.
- 📖 تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم). أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 📖 التفسير البسيط. أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨ هـ)، تح. لجنة من الباحثين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٣٠ هـ.

📖 تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٠هـ)، تح. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ١، ١٤٢٠هـ.

📖 تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل). أبو سعيد عبد الله ناصر الدين، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ.

📖 تفسير التستري. أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع التستري (ت ٢٨٣هـ)، تح. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٣ هـ.

📖 تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن)، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ) تح. عدد من الباحثين، دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

📖 تفسير الرازي (مفاتيح الغيب = التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٣، ١٤٢٠ هـ.

📖 تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠ هـ)، تح. د عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

📖 تفسير عبد الرزاق. أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تح. د. محمود محمد عبده دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٩ هـ.

📖 تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التيمي الحنفي ثم الشافعي (ت ٤٨٩هـ)، تح. ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

📖 تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تح. أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

📖 التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي ت ٦٠٦هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣ - ١٤٢٠ هـ.

📖 تفسير الكتاب العزيز وإعرابه. عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (ت ٦٨٨هـ)، تح. علي بن سلطان الحكي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الأعداد ٨٥ - ١٠٠ السنوات ٢٢ - ٢٥ المحرم ١٤١٠ هـ - ذو الحجة ١٤١٣ هـ.

📖 التفسير اللغوي للقرآن الكريم، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ١، ١٤٣٢هـ.

📖 تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، (ت ٣٣٣هـ)، د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

📖 تفسير مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (ت ١٠٤هـ)، حققه الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

📖 تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان الأزدي البلخي (ت ١٥٠هـ)، تح. عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث - بيروت، ط ١، ١٤٢٣ هـ.

📖 تفسير الواحدي (الوسيط في تفسير القرآن المجيد)، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، تح. الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

📖 تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ط ١، ١٣٢٦هـ.

📖 تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، (ت ٣٧٠هـ)، تح. محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م. توجيه اللمع. أحمد بن الحسين بن الخباز، تح. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط ٢، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

📖 توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي ت ٧٤٩هـ، تح. عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

التيسير في التفسير. نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي الحنفي ت ٥٣٧ هـ،
تد. ماهر أديب حبوش، وآخرون، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، أسطنبول،
ط١، ٢٠١٩ م.

التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر
(ت ٤٤٤ هـ)، تد. أوتو تريزل، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٢،
١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م.

جامع البيان في القراءات السبع. أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان بن
عمر (ت ٤٤٤ هـ) تد. مجموعة باحثين، جامعة الشارقة - الإمارات، ط١، ٢٠٠٧
م.

جامع الدروس العربية. مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤ هـ)، المكتبة
العصرية، صيدا - بيروت، ط٨، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

الجمل في النحو، الخليل بن أحمد، ت ١٧٠، تد. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥.
جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١ هـ)، تد. رمزي
منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧ م.

حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تد. يوسف الشيخ محمد
البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

حَاشِيَةُ الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، الْمُسَمَّاةُ: عِنَايَةُ الْقَاضِي وَكِفَايَةُ الرَّاضِي عَلَى
تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ. شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري (ت
١٠٦٩ هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.

الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت ٣٧٠ هـ)،
تد. د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، ط٤، ١٤٠١ هـ.

حجة القراءات، أبو زرعة ابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد، (ت ٤٠٣ هـ)، تد. سعيد
الأفغاني، دار الرسالة، د.ت.

الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)،
تد. بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني، دار المأمون للتراث - دمشق/بيروت، ط٢،
١٩٩٣ م.

الحدود الانيقة والتعريفات الدقيقة. أبو يحيى السنيكي زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١١.

الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت ٣٩٢هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، د.ت.

دراسات في علوم القرآن الكريم. أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، د.ط، ط ١٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

ديوان أبي زبيد الطائي (ت ٤١هـ)، د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد/١٩٦٧.

ديوان أبي قيس بن الأسلت، د. حسن محمد باجودة، دار التراث، القاهرة.

ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤.

ديوان امرئ القيس، د. محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف.

ديوان الحطيئة، شرح ابن السكيت ت ٢٤٤هـ، د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/١٩٩٣.

ديوان جرير، جرير بن عطية الخطفي ت ١١٤، دار بيروت، ط ١، ١٩٨٦.

ديوان ذي الرمة. شرحه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥.

ديوان الشماخ بن ضرار. د. صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

ديوان عدي بن زيد العبادي، د. محمد جبار المعبيد، دار الجمهورية، بغداد/١٩٦٥.

ديوان عمرو بن شأس الأسدي، د. د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط ٢/١٩٨٣.

ديوان كعب بن مالك الأنصاري. د. سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ١٩٦٦.

ديوان الكميت، د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، ط ١، ٢٠٠٠.

رفع ما بعد حَتَّى أو نصبها عند النحويين قوله تعالى ﴿وَرُزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ نموذجاً، د. حيدر فخري، د. منى يوسف، مجلة كلية التربية الأساسية/جامعة بابل، العدد (٤٨)، ٢٠٢٠م.

📖 روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي ت ١٢٧٠هـ، علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.

📖 زاد المسير في علم التفسير. أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد جمال الدين الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تح. عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت ط١، ١٤٢٢ هـ.

📖 الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، (ت ٣٢٨هـ)، تح. د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢.

📖 السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد البغدادي أحمد بن موسى بن العباس التميمي (ت ٣٢٤هـ)، تح. د. شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.

📖 سنن أبي داود. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

📖 شرح ابن عقيل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ت ٧٦٩هـ، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

📖 شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠ م.

📖 شرح أبيات سيبويه. أبو محمد السيرافي بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٨٥هـ)، تح. د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

📖 شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن، نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

شرح تسهيل الفوائد. أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ) تد. د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، ط ١، ١٩٩٠م.

شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

شرح الرضي على الكافية. محمد بن الحسن الإستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦.

شرح شافية ابن الحاجب. ركن الدين الأستراباذي، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني (ت ٧١٥هـ)، تد. د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ت.

شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ضبط وتعليق، أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

شرح الفارضي على الفية ابن مالك. محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١هـ)، تد، الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠١٨م.

شرح قطر الندى وبل الصدى. أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تد. محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ١١، ١٣٨٣.

شرح اللمع (الباقولي)، أبو الحسن علي بن الحسين الأصفهاني الباقلوي، تد. د. إبراهيم بن محمد، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٠.

شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي ابن أبي السرايا محمد بن علي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تح. خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية - الكويت، ط ١٩٧٧ م
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، تح. الدكتور عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، - ٢٠٠٥ م.
- شرح الهداية، التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية (بعض الآيات نموذجاً)، د. بزواية مختار، مجلة دراسات معاصرة، الجزائر، س: ٢، مج: ٢، ع: ٢، ٢٠١٨.
- شرح كتاب الحدود في النحو. عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت ٩٧٢ هـ) تح. د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤ هـ) تح. بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٩٨ م.
- شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تح. أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ م.
- شرح مقامات الحريري، أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي (ت ٦١٩ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢، ٢٠٠٦ م.
- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠ هـ)، تح. محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- علل النحو. أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس ابن الوراق (ت ٣٨١ هـ)، تح. جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- عمدة الكتاب، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨ هـ)، تح. بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط ١ ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

العنوان في القراءات السبع. أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي (ت ٤٥٥هـ)، تح. (الدكتور زهير زاهد - الدكتور خليل العطية)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، د مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، ١٩٨١م.

غيث النفع في القراءات السبع. أبو الحسن النوري علي بن محمد بن سالم الصفاقسي المقرئ المالكي (ت ١١١٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) تح. يوسف الغُوش، دار المعرفة، بيروت، ط٤، ٢٠٠٧.

فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشف). شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)، تح. إياد محمد الغوج، دبي، ط١، ٢٠١٣ م.

فريدة الدهر تأصيل وجمع القراءات. فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، محمد إبراهيم محمد سالم (ت ١٤٣٠هـ)، دار البيان العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (ت ٤٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٩٤.

القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية مقارنة. حليلة سال. دار الواضح، الإمارات، ط١، ٢٠١٤ م.

القراءات وأثرها في علوم العربية. محمد محمد محمد سالم محيسن (ت ١٤٢٢هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة ابن محمد بن عقيل الهذلي المغربي (ت ٤٦٥هـ)، تح. جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الكويت، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

الكتاب، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه(ت ١٨٠هـ)، تد. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.

كنز الفوائد: أبي الفتح محمد بن علي الكراجكي ت ٤٤٩هـ، مصادر الحديث الشيعية . القسم العام تحقيق، ط٢، ١٣٦٩ ش.

الكنز في القراءات العشر، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن علي ابن المبارك التاجر الواسطي المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (ت ٧٤١هـ)، تد. د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

اللآمات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت ٣٣٧هـ)، تد مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط٢، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م

لباب التأويل في معاني التنزيل، أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي، المعروف بالخازن (ت ٧٤١هـ)، تصحيح محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.

لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر - بيروت، ط٣- ١٤١٤ هـ.

لغات القرآن (كتاب فيه لغات القرآن)، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، ضبط وتصحيح: جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥ هـ.

اللمحة في شرح الملح. اللمحة في شرح الملح. أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تد. إبراهيم بن سالم الصاعدي، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤ م.

اللمع في العربية. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تد. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د. ت.

- المبسوط في القراءات العشر، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت ٣٨١ هـ)، تد. سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٠.
- مجاز القرآن. أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩ هـ)، تد. محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٣٨١ هـ.
- مجمع البيان، للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تد. هاشم الرسولي المحلاتي وفضل الله الطباطبائي، دار المعرفة، بيروت د.ت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢ هـ)، تد. عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
- المحكم والمحيط الاعظم. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: ٤٥٨ هـ)، تد. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، بيروت، ط ٧، ١٩٦٨.
- مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ. ابن الطحان السمائي ت ٥٦١، تد. د. حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، ط ١، ٢٠٠٧.
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي ت ٣٧٧ هـ، د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦ هـ)، تح محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي - بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.
- مشكل إعراب القرآن. أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القرطبي المالكي (ت ٤٣٧ هـ)، تد. د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٥.

المصاحف (لابن أبي داود). أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٣١٦هـ)، تد. محمد بن عبده، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٤٢هـ - ٢٠٠٢م.

المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٢ م.

معاني القراءات، أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، (ت ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٠ م.

معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تد. الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تد. أحمد يوسف النجاتي/محمد علي النجار/عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط ١، د.ت.

معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تد. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٩٨٨ م.

معاني القرآن وتفسير مُشكل إعرابه، أبو علي محمد بن المستنير (ت ٢١٤هـ)، تد. محمد لقريز، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ٢٠٢١.

معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٩.

معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، (ت ١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٩٩٤ م.

معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٧ م.

مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، أبو العلاء محمد بن أبي المحاسن محمود بن أبي الفتح محمد بن أبي شجاع أحمد الكرمانى، الحنفى (ت بعد ٥٦٣هـ)، تد. عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تد. د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط، ١٩٩٣.
- المقتضب المقتضب. أبو العباس محمد بن يزيد، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تد. محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
- المقرب. علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ت ٦٦٩هـ، تد. د. أحمد عبد الستار الجواري ود. أحمد الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٩٧١.
- منازل الحروف. أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ)، تد. إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان، د. ت.
- المنتخب من كلام العرب. (المنتخب من غريب كلام العرب). أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي الأزدي، الملقب بـ «كراع النمل» (ت بعد ٣٠٩هـ)، د محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط ١ - ١٩٨٩م.
- النحو المصفى. محمد عيد، مكتبة الشباب، الطبعة: الأولى ١٩٧١ م.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، المعارف، ط ١٥، د. ت.
- النشر في القراءات العشر، أبو الخير شمس الدين ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، تد. علي محمد الضباع ت ١٣٨٠ هـ، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، د. ت.
- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر. محمد محمد محمد سالم (ت ١٤٢٢هـ)، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تد. مجموعة باحثين، جامعة الشارقة، ط ١، ٢٠٠٨ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي تد. عبد الحميد هنداوي. المكتبة التوفيقية، مصر.

Abstract

This is a research on the subject of Quranic readings that deals with the study of this science through the Arabic grammatical lesson, and the statement of its validity or weakness according to Arab scholars in general, and Qutrub, especially in his book (The Meanings of the Qur'an and Interpretation of the Problem of its Arabs), the one who looks at the multiplicity of readings notices that the meanings resulting from the reading disagreement between the readers, but in reality represent a disagreement in the intended meaning between one reader and another, in addition to what is determined by the origins of Arabic grammar, which were working for all readers in a way that overcomes the science that should be based on, which is the support of the narration and the validity of its frequency, the reason for this is that the readers are grammatical, and those who were not grammatical among them took the reading from grammar, and this is a reason for the multiplicity of the faces of Arabic. This is what stopped us with this book, which is one of those books that focused on the issue of the reading dispute and the consequent differences in the significance, rather, a group of applicants directing these readings and interpreters of their meanings. The research sample was abundant, in it, I stopped at the seven long verses, or what is known as (the Seven Methani), the incident is in the first and second parts of the book, which is sufficient material, in addition to not adopting repetition in the verses that follow it.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
Department of Arabic Languages/College of Arts
Higher Studies



***Grammatical Guidance for the Qur'anic Readings at
Qutrub T. 214 AH
in his Book
The Meanings of the Qur'an and the Interpretation
of the Problematic Syntax***

***A thesis submitted to the Council of the College of Arts/University of
Babylon, it is part of the requirements for obtaining a master's degree in
Arabic Language and its Literature.***

***Submitted by:
Zainab Kareem Kadhim Al-Zubaidee***

***Supervised by:
Prof. Dr. Haider Fakharee Meraan Al-Zubaidee***

1444 H. 2023 B.C.